

المطلوب

شرع

المقصود في التصريف



شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

٨٤٩

المطلوب

شرح

المقصود في التصريف

تأليف

الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت

(٨٠ - ١٥٠)

نقد

وبهامشه شرحان على المقصود أيضا

- ١ - روح الشروح : للأستاذ عيسى السيروي
- ٢ - إمعان الأنظار : لزين الدين محمد بن يبرعلى محي الدين المعروف ببيركلي

الطبعة الأخيرة

مكتبة المطبعة والنشر والادارة

١٣٥٦ / ١٤٤٠ / ٣٥٤

١ - كتاب روح الشروح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتعالى عن الند والثال ، المقدس عن النقص والتغير والانتقال . والصلاة على رسوله محمد خاتم من صرف الشريك والضلال . ودعا إلى صحيح الأقوال والأفعال . وعلى آله وأتباعه بلا اعتلال البال في الزمان الماضي والمستقبل . وبعد : فلما شرع أخ أعز (٢) مودود في دراسة كتاب المقصود ، المنسوب إلى فداء أئمة الشريعة نعمان

كذلك نصرف الأيات لقوم يشكرون
(قرآن كريم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المتعالى عن الأخبار الراجفة العوجية ، القادر على إحاطة النفوس المنفوخة بأنواع البلية المنتقم من روح الثقلين الناجية الانكسارية ، في البراهين المنزلة القطعية لاثبات الوحدة ، على ما هدانا من الجياجب العلية ، هو الصمصام لرقاب منسكرك المريج العملية ، وهو العاضد للقوام الانسية العاجلية ، بأن يهدى إلى حجة الجنان الآجلية . والصلاة والسلام على رسوله المبعوث إلى خير الأمم ، السيد المنعوت بالأوصاف المختارة والشم ، وعلى آله وأصحابه الكرام الذين هم مصابيح الدجى ، الظلام . وبعد : فإن الشيخ العالم الفاضل قدوة مشايخ الطريقة وصاحب لأحب الحق والحقيقة لما ألف الكتاب الموسوم بالمقصود التصريفية مقدمة لأحد أركان العاوم العربية الخمس بعض أولاد الكبراء الطالب القابل في هذا العلم قراءة هذا الكتاب من التحقق ولم يكن له شرح عندى يشفى جميع عويصاته ويزر كساباته ويشير إلى معضلاته ومعتراضاته وصحح ما تغير من تركيباته التي قد صدرت من لفظ الشيخ ثم تغيرت إلى هذا الخط فأردت أن أشرحه بالعتل السكيل راجيا من رحمة الله الجليل شرحا يحل فوائده ويزيل شوارده ويبرز ما أكتفى في حجب عبارته ويظهر ما كمن في أصداف إشاراته حاويا ماهو المقصود والمطلوب في هذا الفن من الأصول والاعتراضات متوسطا بين التفريط والافراط موسوما بالمطلوب ليطابق الشرح بالمشروح . متصفا بحبل الرشاد في تيسير كل العويل إذ هو نعم المولى ونعم الوكيل . (بسم الله) الجار مع المجرور متعلق بالفعل المقدر غنى عن تقديره اشبه . وهو في الأصل سمو نقلت حركة الواو إلى اليم لكونها حرف علة متحركا وما قبلها حرف صحيح ساكن ولاستئصال

الساكن بأبي حنيفة طيب الله مضجعه وبرد مهجته تصديت لأن أشرحه بما يليق بتعليم الإخوان وتفهم الخللان ، وصحته : « روح الشروح » أسأل الله من فضله الفتوح له ولسائر المحصلين إنه نعم المحيى وهو نعم المعين . (بسم الله) افتتح كتابه بالسملة وعقبها بالحمدلة اقتداء بأسلوب الكتاب المحيى وعملا بالأثر المأثور والخبر المشهور « كل أمرضى بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو أترى وكل أمرضى بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم » والباء في بسم الله للباسية على معنى متابسا متبركا به أقرأ أو باستعانة اسمه أفعول الاسم في الأصل

الضمة

سمو على المذهب المنصور وبسر السنين على القول المشهور حذف الواو لاستئصالها من أعقاب الحركات

٢ - إمعان الأنظار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواهب كل موهوب ، من الرصود والمقصود والمطلوب . والصلاة على حبيبته محمد المودود ، أفضل الرسل وأشرف الموجود . وعلى آله الأمرين بالمعروف ، والنهي عن المنكر والمصروف . اللهم اغفر لنا ذنوبنا الماضية في الأقوال والأفعال ، وأصالح أعمالنا لآنية في الحال والمستقبل ، وارزقنا صحيحات النيات في أبواب الخبرات ، واحفظنا عن الاعتلال

الأعرابية عليها نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ثم أسكن أوله تخفيفاً وعدالة لأنه حرك آخره فاجتلبت همزة الوصل لأن دأبهم ابتداء الساكن بها ثم لما أدخلت الباء حذفت الهمزة لفظاً وخطاً لسكثرة الاستعمال وعوض عنها مد الباء ثم أضيف إلى لفظة الله فسقط التنوين لأن مقتضى الاتصال ، الإضافة تقتضي الاتصال فجمعهما متعذر (٣) ولفظة الجلالة عند أكثر القائلين

باشقة قها في الأصل إلى
حذفت الهمزة حذفاً
غير قياس وعوض
عنها الألف واللام
فاختص معهما بالعبود
بالحق وأجرى مجرى
العلم لذات الواجب
الوجود وعند البعض
الأصل لاه من لاه يليه
أى احتجب ارتفع ثم
أدخل عليه اللام
وأدغمت وحذفت
ألف لاه لئلا يكون على
صورة النفي (الرحمن
الرحيم) صفتان
مشبهتان بنيتا لإفادة
المبالغة من رحم من
باب علم بعد نقله إلى
باب حسن إذ الصفة
المشبهة مختصة باللائم
الغريزي نص عليه
الأدباء . والرحمة في
إعارة القلب وانفعال
الفسخ غير متصور في
شأنه تعالى فإذا أطلق في
حقه ما يدل عليه برأيه
الغاية التي هي الأفعال
المراد برحمته الله فضله
وإحسانه باختيار ثم
ن الرحمن أبلغ من
الرحيم لأن زيادة البناء

ضمة عليها ثم حذفت الواو وأسكنها وسكون التنوين فاعطى التنوين لما قبلها فصار سم ثم أدخلت الألف في أوله لتدل على الألوهية على ما حققناه في التحقيق وقيل عوضاً عن الواو المحذوفة وهذا ليس سديلاً لأنه لو كان كذلك لزيدت مقام العوض لما هو القاعدة عند الأكثرين ثم حركت الألف بالسكسر لتعذر الابتداء بالساكن وإنما حرك الساكن بالسكسر لأن الساكن إذا حرك حرك بالسكسر فصار سم ثم زيدت الباء في أوله لتدل على البقاء فصار باسم ثم حذفت الهمزة طلباً للتخفيف فعوض مد الباء منها بسكثرة استعماله وحذفت الهمزة لسكثرة الاستعمال عند العرب عند القيام والقعود والأكل والشرب صار بسم ثم أضيف إلى لفظة الجلالة فسقط التنوين لأن بين التنوين والإضافة تضاداً فإن التنوين يقتضي الانفصال والإضافة تقتضي الاتصال وجمعهما في حالة واحدة متعذر فصار بسم الله وإنما أضيف إلى لفظة الجلالة لإبلى غيرها من أسماء الذات والصفات والأفعال لأنها خاصة بالنسبة إلى غيرها أما خصوصيتها بالنسبة إلى أسماء الصفات والأفعال فظاهرة وأما بالنسبة إلى غيرها من أسماء الذات الثلاث لو حذف أحدها وحذف غيرها لم يخل المعنى الأصلي بخلاف غيرها وفيها أبحاث كثيرة لا يلبق ذكرها في هذا المختصر وهي أى لفظة الجلالة في الأصل إلى حذفوا الهمزة قيل تخفيفاً وقيل حذراً من التباس لفظة الله حقيقة بألفه باطلة فصار لاه ثم أدخل الألف واللام لتعريف فصار الله وقيل أصله الإله فحذفت الهمزة لثنية تخفيفاً ثم نقلت حركتها إلى اللام فصار اله ثم ادغمت اللام الأولى في الثانية فصار الله . واعلم أن في نقل حركة الهمزة الثانية إلى اللام في هذا الأصل تسامحاً لأنه عند إدغامها يحتاج إلى إسكانها فالأولى أن يظهر القول بالنقل تأمل (الرحمن الرحيم) هما مشتقان من الرحمة التامة وهي عبارة عن إفادة الخ على المحتاجين سواء كانوا مستحقين أو غير مستحقين وفي معنى الرحمن والرحيم أبحاث كثيرة واعتراضات وفيرة تركتها بأعذار احتراز عن الاطناب وإنما قدم الرحمن على الرحيم لأنه اسم خاص بالنسبة إلى الرحيم حيث لا يوصف بالرحمن غير الله على ما حققناه في التحقيق بخلاف الرحيم أولاً لأنه أبلغ من الرحيم لسكثرة حروفه إذ الحسيم لا يزيد في الوضع حرفاً إلا بمعنى (الحمد لله) هو عبارة عن الوصف الجميل لأظهار التواضع للنعيم في مقابلة النعمة على جهة التبجيل قصداً مطلقاً وقد تركت أبحاث الحمد أشهرتها وهو في الأصل حمدت حمد الله وأحمد حمد الله فعلى كلا التقديرين لا يكون الحمد لله مطلقاً بل يكون مقيداً وذلك لأنه لو كان في الأصل حمدت حمد الله كان الحمد ثابتاً لله تعالى في الزمان الماضي دون الحال والمستقبل وإن كان في الأصل حمد حمد الله كان الحمد ثابتاً في الزمان الحال والمستقبل دون الزمان الماضي فإذا كان كذلك جازت لفظة حمدت أو أحمد وأقيم حمداً مقامها دلالة المصدر عليه لأن قول حمدت أو أحمد فعل وقول حمد مصدر فالصدر أصل والفعل فرع والأصل يدل على حذف الفرع فصار حمداً لله ومع ذلك لا يكون الحمد لله مطلقاً لأن حمداً منصوب على أنه مفعول مطلق وهو شعر بفعله وهو حمدت أو أحمد والفساد باقٍ معنى فعدل عن النصب إلى الرفع ليدل على الثبوت والدوام ، ليرفع الفساد فصار حمد الله ثم أدخل الألف واللام لاستغراق الجنس فإذا أدخل الألف واللام لزم أن يسقط التنوين إذ بينهما تضاد وذلك أن الألف واللام يدل على التعريف والتنوين يدل على التنكير ولا يجوز اجتماع التعريف والتنكير في كلمة واحدة وقيل

تدل على زيادة المعنى فمن هذا يقال بالرحمن لديه بارحيم الآخرة لأن الرحمة في الدنيا تعم السالك والمؤمن وفي الآخرة تختص بال مؤمن وإنما قدم الرحمن والقياس يقتضي الترقى من الأدنى إلى الأعلى لتقدم رحمة الدنيا ولأنه صار كالعلم من حيث إنه لا يوصف غير الله تعالى لأن معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وذلك لا يصدق على غيره تعالى فناسب أن يقارن العلم تأمل (الحمد لله

في يوم العرصات (قوله الحمد لله

الوهاب) الحمد لغة هو الثناء بقصد التبجيل على الجليل الاختياري مطلقا أي قابل التهمة أولا وعرفيه كالشكر العرفي وهو تعظيم المنعم لانعامه مطلقا أي فعلا أو قولاً أو اعتقاداً وأصله حمدت أو أحمد حمدا حذف الفعل لدلالة النصب عليه وبدلته تقيد الحمد بأحد الأزمنة فعدل من النصب إلى الرفع ليفيد كون الحمد على الدوام ثم أدخل عليه اللام وهو التعريف الجنس عند المعتزلة والاستغراق على رأي أهل السنة فسقط التنوين لأنه يدل على التذكير المتناهي للتعريف . ثم لما كان المقام مقام الحمد قدم الحمد على اسم الله رعاية للألقام واللام فيه للتخصيص و بدخولها سقطت همزة الوصل ولام التعريف لئلا يجتمع ثلاث لامات . والوهاب مبالغة الوهاب والوهاب إعطاء ما ينتفع به إلى أهله بلا قصد العوض وفي صيغة المبالغة إشارة إلى حث الطالب على الحمد في التحصيل (للمؤمنين سبيل الصواب) أراد بالمؤمن من اتصف بالإيمان ذكرنا كان أو أنفي والتغليب جانب المذكر جمع جمع المذكر والإيمان لغة من الأمن فإن المعتقد آمن نفسه من أن يعتريها الشك وعرفا هو الاعتقاد بالله بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره . وأما الاسلام فشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم شهر رمضان وحج البيت إن وجب فالإيمان انقياد باطن والاسلام انقياد ظاهري تابع له سبيل منصوب بالوهاب المعتمد على الوصول الوهاب للمؤمنين سبيل الصواب) للحمد معنى لغوي هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم بازاء فعل اختياري وعرفي هو فعل يشمر بتعظيم المنعم المراد بسبب (٤) كونه منعما وكذا للشكر معنى لغوي هو فعل نفي عن تعظيم المنعم الراد سبب كون

الألف واللام يدل على اتصال الكلمة والتنوين على انفصاله ولا يجوز اجتماع الانفصال والانصال في كلمة واحدة فحذف التنوين فصار الحمد لله والألف واللام في الحمد لاستغراق الجنس عند أهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة فإن الألف واللام عندهم للعهد وفي الحجة من الطرفين أبحاث كثيرة واعتراضات وفيرة تركتها لئلا يطول كتابي وإنما قرن الحمد بالله دون غيره لأنه اسم ذات مستجمع لجميع الصفات وذكرنا هذه العلة في بسم الله وإنما قدم الحمد عليه رعاية للمقام كافي أقرا باسم ربك (الوهاب) بفتح الواو وتشديد الهاء مبالغة الوهاب صفة للفظ الجلالة والهيئة عبارة عن تمالك الشيء الآخر بلا عوض وفي هذه المبالغة إشارة إلى أنه واهب في الدارين لا في دار واحدة وإلى أنه لا يقدر أحد أن يهب لأشرف مثل هبته وإلى أنه تكون هبته لا لغرض وقيل إنما ذكره باللفظ المبالغة ليرغب سالك هذا الفن (للمؤمنين) الجار مع المحرور متعلق بالوهاب وهو جمع المؤمن والمؤمن هو الذي أقر بوحدانية الله تعالى وحقه وصدق رسوله وكتابه والسلم هو الذي سلم المسلمون من يده ولسانه وهو أخص من المؤمن قيل مطلقا وقيل من وجه وقيل المؤمن أخص من السلم مطلقا وعند أكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فإن كل مؤمن مسلم وكذا بالعكس لاتحاد ماصدقهما في الاصطلاح (سبيل الصواب) سبيل منصوب على أنه مفعول الوهاب

إنعامه إلى الشاكر وهو عرفي هو صرف العبد جميع ما أنعم الله تعالى عليه إلى ما خلق لأجله . والمدح هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم . والثناء فعل يشعر بالتعظيم المراد وهو أعم مطلقا من الكل والحمد اللغوي أخص مطلقا من المدح ومن وجه

من الحمد العرفي والشكر العرفي ومباين للشكر العرفي بحسب الحمل وانعم منه مطلقا بحسب الوجود والحمد العرفي أهم مطلقا من الشكر العرفي والعرفي ومن وجه من المدح والشكر العرفي ومباين للمدح بحسب الحمل وأخص منه مطلقا بحسب الوجود واللام في الحمد للاستغراق فيكون جميع المحامد لله تعالى إدماج أوصاف العباد وأفعالهم مخلوقة لله تعالى فالحمد بها وعليها راجع إلى خالقها في الحقيقة واللام الجارية في الله للاختصاص . والله علم لذات واجب الوجود وأصله لاه من لاه يايه أي تستر ثم أدخل عليه الألف واللام فجعل علما معهما وحذف همزة الوصل لئلا يكون على صورة النفي بلما دخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي ولما لاه لئلا يجتمع ثلاث لامات وكذا في كل ما في أوله لام ثم أدخل عليه الألف واللام نحو اللحم . والوهاب مبالغة الوهاب بمعنى الاستمرار ولما موصول فيعمل النصب والهيئة إعطاء ما ينتفع به إلى من ينتفع بلا عوض ولام التعريف في المؤمنين الاستغراق سواء كانت حرفا أو اسما موصولا لأنها إذا دخلت على اسم لا يحتمل التعريف بمعنى العهد الخارجي ولا يتمتع العموم أو جبت العموم حتى يستطاعت اعتبار الجمعية إذا دخلت على الجمع فعتاه كل من اتصف بالإيمان مذكرا كان أو مؤنثا على سبيل التغليب واللام الجارية فيه للتخصيص قدمه على سبيل الصواب مع أن حقه التأخير للاهتمام لأن المقصود الأصلي بيان كون المؤمنين مكرمين عند الله تعالى لا كون سبيل الصواب موهوبا أو لرعاية الفواصل والسبيل الطريق وإضافته بيانية . والصواب المطابق للواقع إنما جعل واؤه لئلا يظن أن وزنه فعل وكذا كل ما كان على فعال من الأجوف والمراد بسبيل الصواب الإيمان وسائر الاعتقادات الحقة لدينية والأقوال الصادقة وكذلك الأعمال الصالحة فالاعتقاد بتعصف بالصوابية حقيقة ومعنى اتصافها بها

وهو الألف واللام والصواب ضد الخطأ وإضافة السبيل إلى الصواب تفيد مبالغة السداد في السبيل لا شعارها أصالة الوصف المضاف إليه والمراد بسبيل الصواب الشريعة الإلهية فانها سبيل المؤمن يوصله إلى دار النعيم والرضوان وفي ذكر السبيل إيماء إلى ما يأتي من أن الفرق المؤلف فيه من وسيلة العالوم الشرعية . ثم لما ذكر البسمة والحمدلة للاستعانة على الاتمام والتبرك ناسب أن يستشفع في ذلك بذكر الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام أصالة وعلى آله وأصحابه تبعاً فقال :

موافقته للواقع بحيث إن ثبوتها فثبوتها وإن سلبها فسلبها والأخريان توصفان بها باعتبار دلالتها على الاعتقاد ولكن دلالة الأولى أوضح وأظهر فكان اتصافها بها أكثر وأشهر والمشابهة المصححة لاستعارة السبيل لهذه المذكورات كون كل واحد موصلاً إلى المقصود وأما إجراء ما يلزم للمستعار له أعني الصوابية على السبيل فتجربيد لاستعارته ومعنى وهب الله تعالى سبيل الصواب للمؤمنين خلقه وإيجاده في قلبه أولسانه أو سائر أعضائه . فإن قلت ما تقول في رجل لم يوهب له من سبيل الصواب إلا الإيمان فإنه لا يصدق عليه أن الله تعالى وهب له سبيل الصواب مع كونه من جملة المؤمنين وقد قات إن اللام الاستعراق . لا يقال إن الكثرة والمبالغة في الهبة بحسب الحال لأن ذلك إذا لم يذكر الموهوب له أو ذكر بكلمة تفيد الاجتماع وهب لكل هبة مستقلة وههنا قد ذكر بلام الاستعراق التي بمعنى كل وهو للاحاطة على سبيل الأفراد ومعنى الأفراد أن يعتبر كل مسمى بأفراد وكان ليس معه غيره فلا بد من وجود الكثرة في حق كل مؤمن منفرداً عن غيره . ولا يقال إن الإيمان مشتمل على اعتقاد الواجب ونبيه وكتبه وكل منها سبيل الصواب فيكثر وهبه لذلك الرجل لأن كلا منها لا يسمى سبيل الصواب لعدم إيصال القاصد إلى مقصوده بل السبيل مجموعها المسمى بالإيمان . فإن قلت لو آمن رجل ثم مات مرتداً والعياذ بالله تعالى خلده الله تعالى في النار فلم يكن الإيمان موصلاً فلا يسمى سبيل الصواب . قلت ليس المراد به أنه موصول بالفعل كيفما وجد بل إنه سبب منفض إلى المقصود في الجملة فيالارتداد زال الإيمان عنه قبل الافضاء لعدم محله وبه لا يخرج عن كونه مفضياً في الجملة كمن سلك طريق بغداد مثلاً ثم خرج عنها قبل الوصول إليه فانها لا تخرج عن كونها موصلة إليها في الجملة إذ معناها أنها موصلة لسالكها إذا (٥) لم يخرج عنها وكذا الإيمان موصول لماله إذا لم يرتد بخلاف ما ذكر فإن

والمراد من سبيل الصواب الصراط المستقيم والمراد من الصراط المستقيم الإيمان .

مجرد اعتقاد الواجب مثلاً لا يوصل إلى المقصود وإن دام . فإن قلت إن ما عدا الإيمان من سبيل الصواب لا يوصل إلى المقصود بدون الإيمان وإن دام فلا يكون سبيل الصواب وإن ادعيت أن أجعلناه سبيل الصواب بشرط كونه بعد الإيمان فتجعل أيضاً اعتقاد الواجب مثلاً سبيل الصواب بشرط جماعته الإيمان . قلت إن ما عدا الإيمان من سبيل الصواب موصول بشرط كونه بعد الإيمان إلى مقاصد يطلب به كإيراد في الخبر وهي غير المقصود من الإيمان فيكون من سبيل الصواب وأما اعتقاد الواجب أو نبيه أو كتبته وحده بشرط الجماعة فلم يثبت كونه موصلاً إلى مقاصد غير المقصود من الإيمان أو كونه مودعاً عليه حتى يكون سبيل الصواب ومن ادعاه فعلية البيان . فالجواب أن انصاف فعل الفاعل بالمبالغة يكون بأمرين بكثرة صدور عنه بكونه أقوى وأكمل من سائر الأفراد ولا شك أن الإيمان أقوى الموهوبات وأعظمها فكان هبة كذلك فيجوز أن يقول لواهبه وهب سبيل الصواب إماماً بالنسبة إلى هبة سائر السبيل وهو الظاهر وإماماً بالنسبة إلى هبة سائر الموهوبات بأن يجعل هبة كل سبيل الصواب موصوفة بالمبالغة وحيث بصيغة المبالغة تفيد هبة ويمكن أن يقال إن الإيمان من الأعراض وهي لا تبقى زمانين بل بقاؤها بتجدد الأمثال وخلق الله تعالى في كل آن فتكثر الموهوبات وهبته إذ الموجد في كل آن يصدق عليه أنه إيمان لكن هذا عند من يمنع بقاء الأعراض وهم الأشاعرة دون من يقول ببقائها . فإن قلت ما تقول في رجل آمن بالله تعالى في آن ثم ارتد والعياذ بالله تعالى فإنه يصدق عليه أنه مؤمن في الجملة مع أنه لم يصدق عليه أن الله تعالى وهب له سبيل الصواب على هذا الجواب . قلت المؤمن منصرف عند الإطلاق على من مات مؤمناً إذ إيمان كل كامل منجج بخلاف إيمان المرتد ويدل عليه قولهم المؤمنون في الجنة والكارون في النار نعم رد على هذا النقض بمن آمن قبيل الغرغرة . لا يقال زمان الغرغرة قد تجدد الإيمان بل بعد الموت أيضاً ، لأن ذلك الإيمان غير مقبول فلا يكون سبيل الصواب . فإن قلت لا يجوز أن يراد الإيمان بسبيل الصواب لأنه لا يوهب لمؤمن لاستحالة إيجاد الموجد وإلا لكان الشيء موجوداً مرتين أو حصل قبل حصوله . قلت الإيمان لا يوهب للكافر حين هو كافر إذ معنى هبته إيجاده في قلبه وحين الوجود زال عنه الكفر لأنه ضد الإيمان فلا يكون كافراً حين كونه موهوباً له بالإيمان بل مؤمناً بذلك الإيمان وأما لم تنزه الاستحالة المذكورة أن لو وهب الإيمان لمؤمن قبل كونه موهوباً له وليس كذلك حاصله أن صيغة الفاعل ههنا بمعنى الحال كاهو المتبادر من الفاعل والمستقبل فإنه إذا قيل زيد مصل أو صلى يتبادر منه الحال لا بالنسبة إلى زمان

(والصلاة والسلام على رسوله) الصلاة لغة الدعاء مطلقا وتنوع باعتبار فاعله إلى ثلاثة أنواع فمن الله تعالى التفضل عليه والاكرام له ومن الملائكة الاستغفار وسؤال رفعة درجاته عليه السلام ، ومن المؤمنين طالب تعظيم الله تعالى إياه باعلاء دينه وإبقاء شريعته ، والسلام بمعنى السلامة وتجرد النفس عن كل ألم وجفاء جسمانيا أو روحانيا فالصلاة الدعاء باكرام الله تعالى له وتفضيله على الغير والسلام الدعاء بالسلامة والراحة ، والرسول إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق لتبليغ الأحكام وفي بعض النسخ نبيه النبي أعم من الرسول إذ لا يشترط فيه الشريعة الجديدة كما يشترط في الرسول وهو من النبأ بمعنى الخبر فأصله نبيء قلبت الهمزة ياء وأدغمت فيها فهو من أخبر عن الله تعالى بطريق الوحي

التكلم بل بالنسبة إلى زمان الهبة وأما قولهم أسلم أس أو سلم غدا كافر فبمعنى الماضي بالنسبة إلى زمان الاسلام . فان قيل إيجاد الايمان مقدم على وجوده في نفسه لأنه علة وهو مقدم على وجوده في محله لأن ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوته في نفسه وما قيل إن وجود الأعراض (٦) في نفسه عين وجوده في محله فزيف وهو مقدم على صحة إطلاق المؤمن عليه لأن

(والصلاة) عطف على قوله الحمد لله والالف واللام فيها لاستغراق الجنس وهي في اللغة عبارة عن الدعاء وفي الشرع عبارة عن اسم ما يفرض ويقدر على المكاف في الملون خمس مرات لا يجوز الزيادة والنقصان عنها وفي الاصطلاح أطلق على عشرة معان وعند أهل العرف على أربعة معان فإذا أردت أن تعرف هذه المعاني فاطلبها في التحقيق والمراد من الصلاة ههنا طلب التعظيم لجانب حضرة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الدارين ، وقيل المراد منها الدعاء من المؤمن بالرحمة عليه من الله لأنهم منه بمعنى الرحمة حملا على معناها الغائي ، وقيل المراد منها الدعاء من المؤمن بالسلامة عليه ولذا جعل السلام عطفًا تفسيريا حيث قال (والسلام) فأختر أيها الطالب أيا شئت فان لكل واحد وجهها لكن في إثباته أبحاث كثيرة تركتها لئلا يطول كتابي وهو معطوف على قوله والصلاة فالالف واللام فيه لاستغراق الجنس أيضا وهو في اللغة عبارة عن النجاة عن العيب وفي الاصطلاح عبارة عن السلامة من كل محنة ومشقة وبلاء في الدارين . والفرق بين الصلاة والسلام عند من لم يجعل السلام عطفًا لتفسيريا لها أن الصلاة مخصوصة بالميت والسلام مخصوص بالحى وإنما ذكرها لأنه متصف بهما قوله تعالى - كل نفس ذائقة الموت - ولقوله عليه السلام « المؤمنون لا يموتون بل ينقلون من دار الفناء إلى دار البقاء » (على رسوله) الجار والمجرور متعلق بالصلاة والضمير البارز والمجرور فيه راجع إلى الله تعالى وإنما اختار لفظة على دون اللام مع أنه دعاء له لا عليه لتضمن الدعاء معنى النزول أى نزول الرحمة ونحوها وإنما اختار لفظ الرسول على لفظ النبي لأن الرسول من إلهام إلهي وكتاب رباني والنبي أعم من أن يكون له كتاب رباني أم لا وأيد هذا ما ذكر في الكشف من أن الرسول من معه كتاب ك موسى وعيسى على نبينا وعليهما السلام والنبي من نبى عن الله تعالى وإن لم يكن معه كتاب وقيل الرسول هو الذى أوحى إليه بحجرات إيل والنبي هو الذى أوحى إليه بملك آخر فأختر لفظ الرسول ليعلم أن الرسول كتابا ربانيا وإلهاما إلهيا

سببها محال بل بعدها بدرجتين لا يسمى مؤمنا فيلزم المحذور قلنا تقدم إيجاد على الوجود ذاتي لازماني وإلا يلزم وجود الفسبة بدون المنسوب إليه وهو باطل لأنها لا تقوم إلا بالتنسبين وكذا تقدم وجود العرض في نفسه على وجوده في محله وإلا يلزم قيام العرض بنفسه وهو ممنوع بالاتفاق وبقاؤه زمانين وهو ممنوع عند البعض وكذا تقدمه على صحة الإطلاق فزمان الإيجاد والوجود وصحة الإطلاق واحد

وأوحى

فيصدق أنه مؤمن زمان الهبة على أنه لو فرض كون التقديمين الأولين زمانيا لا يضرنا

أيضا لأن اللازم من كون الله تعالى وهابا للمؤمنين كونهم موصوفين بالايمان حال كونهم موهوبين لهم وهي حال وجود الايمان في قلوبهم ولو فرض كون التقديم الثالث زمانيا أيضا وارتكب انفسك وجود الايمان في محله عن إطلاق صحة المؤمن عليه مع لزوم أن لا يكون زمان وجود الايمان مؤمنا على ذلك التقدير ولا كافر الارتفاع الكفر في تلك الحالة وامتناع صدق المشتق على شيء بدون انصافه بمأخذ الاشتقاق لم يمكن الجواب بأن يقال يسمى مؤمنا في تلك الحالة مجازا باعتبار ما يشول إليه كما لا يمكن أن يجاب به أولا لأنه يلزم جمع الحقيقة والمجاز اللهم إلا أن يخص سبيل الصواب بالايمان ، وقيل ببقاء الأعراض وأدعى عموم المجاز وكلا بعيد ولا يمكن أيضا أن يجاب عن أصل الاعتراض على مذهب من يقول بامتناع بقاء الأعراض بأن يرتكب أن الايمان الحادث أولا ليس بموهوب المؤمن ثم ما يتجدد هو موهوب لمؤمن بذلك الايمان السابق لانه منقوض عن آمن قبيل الفراغ فانه مؤمن وليس بموهوب له سبيل الصواب على هذا الجواب ويمكن أن يقال إن المراد بالمؤمن من مات على الايمان وأن نسبة شيء إلى مشتق لا يلزم أن يكون وقت انصافه بمأخذ الاشتقاق وإن كان يتبادر للذهن إلى ذلك بل يجوز أن يكون قبيل انصافه به أو بعده (قوله والصلاة والسلام على نبيه

(محمد الزاجر عن الإذئاب) محمد عطف بيان وهو في الأصل من كثرت خصاله الحميدة ثم جعل عالماً لأفضل الرسل عليه الصلاة والسلام لتحقق ذلك للمعنى في شأنه ثم لأفراد الأمة تفاؤلاً والحلمة الصلابة إخبارية صورة إنشائية معنى معطوفة على الجملة الحمدية الانشائية ومعنى الزاجر من الزجر وهو المنع والاذئاب بكسر الهمزة مصدر أذنب الرجل : أى صار ذا ذنب أو بفتح الهمزة جمع ذنب كفرخ وأفراخ (الحاث على طلب الثواب) الحث التحريض والثواب جزاء الطاعة فيه إشارة إلى أن العمل ينبغي أن يكون خالصاً ومقترباً برباء الثواب ومنه تأليف الكتاب (وعلى آله

محمد) لا ماماً للجنس باعتبار وجوده في بعض الأفراد والصلاة في اللغة مشتركة بين الدعاء والاستغفار والرحمة ويتعين أحدها بالإضافة إلى المؤمنين والملائكة والله تعالى كتب ألفها على صورة الواو إيذاناً بأنها مقبولة منها وبالرفخيم، والسلام بمعنى السلامة والتي في الأصل نبي على فعيل من النبأ وهو الخبر ثم جعل اسماً لكل من أخبر عن الله تعالى بطريق الإلهام ومحمد في الأصل الذي كثرت خصاله الحميدة ثم جعل عالماً لأفضل الرسل عليهم الصلاة والسلام (٧) كثرة خصاله الحميدة وأخلاقه

المودودة . قال الله تعالى في حقه - وإنك لعلى خلق عظيم ، وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين - (قوله الزاجر عن الاذئاب الحاث على طلب الثواب) اعلم أولاً أن لام التعريف موضوعة للجنس والاشارة إلى الحقيقة وهو معنى واحد لا ينفك اللام منه لكنه يتعدد باعتبار أربعة

وأوحى إليه بجبرائيل والرسول على وزن المفعول وهو نبي ، بمعنى الفاعل والمفعول والمراد منه ههنا المفعول أى المرسل لأنه أرسل إلى نبي آدم وغيره لتبليغ الأحكام (محمد) عطف بيان للرسول وهو كون الاسم الثانى موضعاً للاسم الأول ومبيناً عند أكثر النحاة وههنا كذلك تأمل وإنما سمي نبينا بمحمد لثبوت الحمودية في ذاته كذا قال مضمّن المحققين (الزاجر) بالجر صفة لمحمد : أى المانع (عن الاذئاب) الجار مع المجرور متعلق بالزاجر والاذئاب جمع ذنب وهو الفعل الذى يبعد الانسان من رحمة الله ويقر به إلى عذابه وهو مانع عن إيجاده واقتراه من الله ورسوله (الحاث) بالجر صفة بعد الصفة لمحمد عليه الصلاة والسلام : أى المحرض بالجد والاجتهاد (على طلب الثواب) الجار مع المجرور متعلق بالحاث والثواب ما يستحق العبدية الرحمة والمغفرة من الله تعالى والشفاعة من رسوله لكن ذلك ليس على سبيل الوجوب عند أهل السنة والجماعة خلافاً للعتزلة وإثبات الحجة من الطرفين لا يليق بهذا الفن وهو الاطاعة لأمر الله وأمر رسوله وقيل الثواب جزاء الطاعة (وعلى آله) معطوف على رسوله والجار مع المجرور متعلق بالصلاة والضمير البارز المجرور فيه راجع إلى محمد وهو في الأصل أُل بهمزتين عند البعض قلبت لهمزة الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كافي آدم وآمن فصار آل وعند البعض أصله أول لأن تصغيره أو يل قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كافي قال وصار آل وعند البعض أصله أهل لأن صغيره أهيل قلبت الهاء ألفاً لتقارب محرجهما كفايت الهمزة هاء كذلك في قولهم هراق أصله أراق فصار آل قيل هو الأصح اعتماداً على ما رجد في أكثر الخواشي من تصغيره على أهيل وقيل الأصح أنه في الأصل أول اعتماداً على ما روى عن الكسائي أنه قل سمعت أعرابياً فصيحا يقول آل أول وأهل أهيل فكان أهيل تصغيراً لأهل لا لآل وإنما قبلوا الهاء ألفاً عند من قال أصله أهل ليعلم أشرفية من أطاع أمر محمد عليه الصلاة والسلام لأن الآل لا يستعمل إلا في الأشراف والأهل يستعمل في الأشراف والآل

تتبع عن غيره واعتباره من حيث وجوده في ضمن فرد معين ويسمى لام العهد الخارجى واعتباره من حيث وجوده في ضمن كل الأفراد ويسمى لام الاستغراق واعتباره من حيث وجوده في بعض الأفراد من غير تعيين ويسمى لام العهد الذهبى وقد يسمى لام الجنس أيضاً نظراً إلى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة وهذا المعنى الأخير والنسبة بحسب الخارج سواء ولذا قد يعامل معاملتها من وقوع النسبة صفة وغيره وبحسب المعنى متفاوتاً لأن النسبة قد تل بحسب الوضع على فرد غير معين والمعروف باللام الذهبى يدل بحسبه على الجنس والحقيقة وإرادة فرد غير معين حصلت من قرينة خارجية مثل الأكل والشرب وغيرها ولذا قد يوصف بالمعرفة أيضاً إبقاء للجهتين حفظهما وأما طريق المعرفة والتمييز بين هذه المعاني فيما وقع من المواضع فإنه ينظر فإن وجد عهد وقرينة خارجية على إرادة فرد معين فاللام للعهد الخارجى وإلا فلا يستغراق إلا أن يمنع مانع للجنس والحقيقة إلا أن يمنع مانع للعهد الذهبى وإذا عرفت هذا فاللام الزاجر والحاث للعهد الخارجى والاشارة إلى محمد عليه الصلاة والسلام ولام الاذئاب للاستغراق والثواب للعهد الذهبى فتأمل والزجر المنع والنهى والاذئاب بكسر الهمزة مصدر أذنب الرجل : أى صار ذا ذنب والحث التحريض والاعراض والثواب جزاء العبادة (قوله وعلى آله

وأصحابه) آل الرجل أهل بيته وآله أيضا أتباعه ومنه قولهم آل كل مؤمن نقي وهو حديث مرفوع وأصل الآل أول الحبيء
تفسيره أويل قلبت الواو ألفا والأصحاب جمع صاحب وهو جمع صاحب كركب وراكب والصحابة بمعنى الأصحاب واحدها صحابي
وهو عند جمهور أهل الحديث كل مسير صاحب رسول الله ولو ساعة فهو أخص من الآل فذكر الأصحاب بعده تخصيص بعد
التعميم لأجل التعظيم كافي - نزل اللائكة والروح - وضمر آله وأصحابه راجع إلى محمد (خير الآل وخير الأصحاب) خير اسم
تفضيل أصله أخير نقلت حركة العين إلى الفاء وحذفت الهمزة وكذا شر أصله أشبر وإعلالهما من بين أخواتهما لكثرة
استعمالهما وإعراب سير بالرفع على المدح أي هم خير الآل إلى آخره أو بالجر على الوصف للمدح أي الفاضلين على أم سائر الأنبياء
وفيه تلميح إلى قوله تعالى - كنتم خير أمة - الآية وتعيم السجع وأما كونه احترازا عن الفاسق فما لاحاجة إليه (أما بعد) مبني
على الضم لكون المضاف إليه منويا أي بعد الفراغ من الحمد والصلاة (فان) العلوم (العربية) كاللغة والصرف والنحو والمعاني
ونحوها تسمى بعلم الأدب لتوقف أدب النفس في المحاوراة والدرس عليها

وأصحابه) أصل آل أول بدليل (٨) أويل قلبت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وخص استعماله في الأشراف

وما قوله تعالى - أدخلوا آل فرعون أشد العذاب - فباعتبار الدنيا لا باعتبار الآخرة أو لتصور
فرعون نفسه من أولى الخطر (وصحبه) بالجر وهو معطوف على آله والضمير البارز المجرور فيه
راجع إلى محمد أيضا وهو جمع صاحب كركب جمع ركب وجمعه أصحاب والفرق بين الآل والأصحاب
أن الآل كل مؤمن نقي نقي كذا أجاب رسول الله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن الآل سواء رآه
في الدنيا وصاحبه أولا والأصحاب كل مؤمن رآه وصاحبه ولو ساعة فيكون بينهما عموم وخصوص
مطلقا والأعم هو الآل والفرق بينهما وبين الأهل أن الأهل أعم منهما لأن الأهل يطلق على أهل البيت
والعشيرة سواء كانوا متحدين في الدين أو لا بخلاف الآل والأصحاب كذا فرق العلماء المحققون (خير
آل وخير الأصحاب) فيه لف ونشر تقديره على آله خير الآل وعلى أصحابه خير الأصحاب ويجوز في لفظ
الخير النصب والرفع والجر أما النصب فبتقدير أعنى وأما الجر فعلى البدلية أو الوصفية من المجرور وأما
الرفع فبتقدير مبتدأ محذوف وعلى تقدير النصب احتراز عن المؤمن العاصي وعلى تقدير الجر والرفع
احتراز عن آل سائر الأنبياء وأصحابهم لأن آل محمد خير الآل وخير الأصحاب وفي الحديث إشارة
إلى ذلك وقيل احتراز بقوله خير الآل عن الذين قد أطلق عليهم اسم الآل ثم زال ذلك الاسم عنهم كالمرتد
وبقوله خير الأصحاب احتراز عن الذين قد صحبوه زمانا ثم لم يطيعوا أمره كالمنافقين ونحوهم وقيل
احتراز بقوله خير الآل عن أهل القبلة الذين لا يكون معتقدتهم كاعتقاد أهل السنة والجماعة كالعزلة
مثلا وبقوله خير الأصحاب احتراز عن الذين قد رأوه ولكن لم يؤمنوا به كأبي جهل ونحوه
أما بعد : أي بعد الفراغ من البسملة وحمد الله والصلاة على رسوله على سبيل القصد وعلى آله وأصحابه
على سبيل التبعية (فان العربية) أي علوم العربية على تقدير حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

ومن له خطر عظيم
دنيويا كان أو أخرويا
والأصحاب جمع صاحب
بفتح الصاد وسكون
الحاء كفرخ وأفراخ
وهو جمع صاحب
كركب وراكب
(قوله خير آل وخير
الأصحاب) خير اسم
تفضيل أصله أخير أصل
بالنقل والاستغناء
وإن لم يعمل أخواته
لكثرة استعماله وكذا
نقيضه وهو شر أصله
أشبر فصير فالخروجهما
عن وزن الفعل
ولام الآل والأصحاب
للاستغراق فتحصل

المدح المقصود لا للعهد الخارجي ليحصل احتراز عن بعض أقربائه عليه الصلاة والسلام

الذين لم يتبعوه وعن المنافقين في زمنه عليه السلام وأن يؤذنه إعادة المعرفة لأن خيرا اسم تفضيل فيستلزم الاشتراك بين
موصوفيه وما أضيف إليه في أصله وهم لا يوصفون به لأنه لا يمكن دفعه بأن ما ذكرتم فيما إذا قصد به التفضيل على المضاف إليه وأما
إذا قصد به الزيادة المطلقة فمنوع وبأن خيرا قد لا يكون اسم التفضيل بل صفة مشبهة مخففة من خير كهين وهين فلا يستلزم
الاشتراك المذكور بل أن بعض أقربائه الذين لم يتبعوه عليه الصلاة والسلام ليسوا بدخاين في قوله وآله حتى احتسج إلى قيد احتراز
عنه (قال الجوهرى في الصحاح) آل الرجل أهله وعياله وآل الرجل أيضا أتباعه وهم ليسوا من أتباعه وعياله وهو ظر هو ولا من أهله
بدليل قوله تعالى - إنه ليس من هالك - حيث لم يتبعه وكذا معنى لأصحاب لا يتناول المنافقين لأنه وإن اختلف في معناها قال جمهور
أهل الحديث الأصحاب كل مسلم رأى الرسول عليه الصلاة والسلام وقيل وطأت صحبتته وقيل وروى عنه أو رآه الرسول عليه الصلاة
والسلام لسكنهم اتفاقا على شرط الاسلام والمنافق ليس بمسلم ولو حمل على العهد الخارجي لزم إما تخصيص الصلاة والسلام على بعض الآل
والأصحاب إن كانت الاضافة لامية أو عدم معنى محصل إن كانت بيانية وأما قولهم إذا أعيدت المعرفة كانت عين الأول فمضد عدم

(وسيلة) وهي ما يتقرب به إلى المطلوب (إلى العلوم الشرعية) التي بها تناط سعادة الدارين وهي التفسير والحديث والفقه والفرائض (وأحد أركانها) الأركان جمع ركن وهو ما يقوم به الشيء أي أحد أقسام العلوم العربية (التصريف) أي علم الصرف وفي صيغة التكثير إشارة إلى أن في هذا الفن تصرفات كثيرة ولام التعريف في علم الفن كالصرف والنحو لرمز إلى أنه وصف في الأصل . والتصريف في اللغة التغيير وفي الاصطلاح يطابق على فنيين أحدهما يبحث فيه عن الموزونات أعني الأمثلة المختلفة باعتبار اشتقاقها من المصادر ويسمى علم الاشتقاق . ويعرف بأنه علم بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة . وثانيهما ما يبحث فيه عن القواعد الوزنية للوصول إلى المعاني الموزونية ويسمى علم الأوزان . ويعرف بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أبيية الكلام التي ليست بأعراب وفي هذا الفن لا يبحث عن الاشتقاق ولا عن المصدر بطريق الأصلة لعدم كليته بل بالتبع والمختصر للشروح من الفن الأول والمختلفة بمعنى التنوع والمعاني المقصودة معاني المشتقات من الأفعال والأسماء والأصل الواحد في الاشتقاق المصدر لأن مفهومه واحد وهو الحدث جنس وتحتته أنواع وهي معاني المشتقات وتحتها أفراد وهي معاني المطردات أعني الأحداث الموصوف بها الأشخاص فالجنس أحق بالأصلة لإطلاقه عن القيود فقول (٩) الكوفيين بأصلة الفعل محمول على أصالته باعتبار الوزن

فان ما وضع له الوزن
أولا الماضي ثم المضارع
ثم المصدر فاعتبر مؤخر
العدم إطراده فحينئذ
لانزع بين الفريقين
في الحقيقة . ولما كان
حاصل كلامه أن
التصريف وسيلة على
حدة لا يستغنى عن
معرفة غيره بقوله
(لأنه) الضمير للشأن
(به) أي بسبب
التصريف لا بغيره
(بصير القليل)

يعني الألف واللام أقيم مقام المضاف وإنما أدخل الفاء في أن لكونه جواباً لا ماً والمراد من العلوم العربية اللغة والتصريف والنحو والمنطق والمعاني والبيان والبدیع ونحوها (وسيلة) الوسيلة هي عبارة عما يتوصل بها إلى المطلوب والمقصود وهي السبب الموصل إلى المقصد الأقصى والمراد منها ههنا القوة الحاصلة لاستخراج المسائل العويصات وانفهام المعاني الدقائق عن الألفاظ الموجزة المعجزة بسبب قراءة العلوم العربية (إلى العلوم) أي إلى ان فهم معانيها والجار مع المجرور متعلق بالوسيلة والعلوم جمع علم والعلم حصول صورة الشيء عند العقل وقيل وصول النفس إلى معنى الشيء (الشرعية) بالجر صفة العلوم المنسوبة إلى الشرع وهي التفسير والحديث والكلام والفقه والأخلاق (وأحد أركانها) أي أحد أركان العلوم العربية والأركان جمع ركن والركن في اللغة عبارة عن جانب الشيء وفي الشرع عبارة عن كون الشيء جزءاً داخلية لشيء آخر لا يتم هذا الشيء إلا بذلك الشيء (التصريف) وهو في اللغة عبارة عن التغيير وفي اصطلاح أهل هذا الفن عبارة عن تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة كما عرفت في الزنجاني رحمه الله تعالى والمراد من الأصل الواحد المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ومن الأمثلة المختلفة الأمثلة المتنوعة نحو نصر يصير نصراً يصير نصراً لا يصير نصراً منصور وغيرها ومن المعاني المقصودة الماضي والمضارع والأمر والنهي وغيرها كأمثلة أمثلة . قيل في تعريفه هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبيية الكلام التي ليست بأعراب . وقيل هو آلة قانونية يعرف بها صحة الفعل وفساده (لأنه) أي الشأن (١٠) أي بسبب التصريف (بصير القليل) وهو ضد الكثير والمراد منه المصدر

لما نفع والفريضة على خلافه (قوله وسيلة) هي ما يتقرب به إلى الغير قوله (قوله واحد أركانها التصريف) الركن ما يقوم به الشيء فيتناول نفس الماهية إن كانت بسيطة وجزءها إن كانت مركبة والتصريف علم لهذا العلم ولأمله مزيدة للمح معنى الوصفية . وبيانه أن العلم ثلاثة أقسام قسم يجب استعماله مع اللام وهو المسمى به معها أو الغالب بها أو المؤول بواحد من الجنس أو الثني أو المجموع بالجمع الصحيح وقسم يجوز وهو ما كان في الأصل مصدراً أو صفة وقسم يمتنع وهو ما عداها والتصريف من الثاني (قوله لأنه يصير) أي إنما سمي هذا العلم تصريفاً لأنه في اللغة بمعنى التغيير والتحويل وبهذا العلم يحول الأصل الواحد إلى الفرع الكثيرة ويمكن أن يقال تقديره إنما كان من العربية لأنه به يصير اللفظ القليل العربي ألفاظاً كثيرة فيكون باحثاً عن أحوال الألفاظ العربية وما يكون كذلك فهو من العلوم العربية (قوله به) أي بسبب التصريف قدم على متعلقه لإفادة المحصر . فان قلت الصيرورة المذكورة صدرت من الواضع وهو الله تعالى ثم حدث هذا العلم سواء كان بمعنى الملكة أو التصديق أو المسائل فأني يكون المتأخر سبباً للتقدم . قلت المراد من هذه الصيرورة هي الصادرة من كل مصرف يصرف الكلام بسبب معرفة قواعد الصرف كما يقال في العرف صرفت الحكمة وإن كان المصرف في الحقيقة هو الواضع ويمكن أن يقال استعير الصيرورة المذكورة بمعنى العلم بها إطلاقاً لاسم المتعلق على المتعلق ثم

من الأفعال أي كانتا ما كان من أنواع العمل (كثيرا) مختلفا بالصيغة والدلالة فتحصل كلمات كثيرة متأدية إلى معرفة أحكام الشرع فلا بد من تحصيل الفن (والله الموفق) أي انتهى لأسباب المقصود (والمرشد) إلى سواء الطريق لمن توجه إليه في طلب المقصود . ثم لما كان الفعل الماضي مبدءا لسلسلة المشتقات ومأخذ الأبواب الصرفية بدأ بتقسيم الأفعال لبيان الأبواب التي هي أشرف مباحث الفن فقال (الأفعال) أي جنسها إذ كل فرد منها ليس (على ضربين) أي على نوعين أحدهما (أصلي) وهو ما تجرد ماضيه عن الزائد ولا يهرب عن الخروج من الكسرة إلى الضمة التي في الآخر كما في يضرب لأن الضمة لكونها في حيز الزوال في حكم العدم (و) ثانيهما (ذوزيادة) وهو ما شمل ماضيه على الزائد (فالأصلي على ضربين) أيضا (ثلاثي ورباعي) لم يبين من الأصلي غيرها إذ الأصل في كل كلمة متمكنة أن يكون على ثلاثة أحرف كما بين في موضعه ولكن جوز الرباعي على قلته لنوع توسع في التصرف ولم يجوز الخماسي المجرد في الفعل لثقله بتعدد معنى الفعل بخلاف الاسم نحو جحمرش وأما المزيد فيه فالزائد فيه لكونه عارضا كالمعدوم اشتق منها فعل شععي يصير القليل به يعلم صيرورته إياه فعنى السببية حينئذ ظاهر (قوله من الأفعال) بيان أقوله القليل فيكون المراد منها ههنا الأفعال الحقيقية وهي المصادر أو لقوله كثيرا فيكون المراد منها الأفعال المصطلحة وهي الماضي والمضارع والأمر والنهي ولكن يرد عليهما (١٠) أن القليل الصائر كثيرا عاد السكل فرد فيتناول الجامد للصائر مشى ومجموعا

(من الأفعال) المشتقة منه والأفعال جمع فعل والفعل مادل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وقيل الفعل كونه الشيء مؤثرا في غيره كالفاعل مادام قاطعا والانعزال على عكس هذا (كثيرا) وهو ضد القليل والمراد من الكثير ههنا الأفعال المشتقة من المصدر كما وصفناه وهي الماضي والمضارع والأمر والنهي وغير ذلك (والله الموفق) أي ليس المقصود عباده مطابقا وموافقا لما يحبه ويرضاه وهو من التوفيق والتوفيق جعل الله فعل عباده مطابقا وموافقا لما يحبه ويرضاه وقيل هو موافقة تدبير العبد إلى تقدير الحق وقيل تقرب العبد إلى السعادة الأبدية (والمرشد) أي الدال إلى الطريق المستقيم وهو من الارشاد والارشاد هو الدلالة إلى المقصود اللهم والفرق بين الموفق والمرشد أن المرشد أعم من الموفق لأن الله تعالى أرشد الكفار بالقرآن والرسول لكن لم يوفقهم له (الأفعال على ضربين) أي على نوعين (وإنما لم يذكر الحروف لعدم تصرفها ولم يذكر الأسماء أيضا مع أن لها تصرفا من التوحيد والتنمية والجمع والتذكير والتأنيث والتصغير والنسبة لأنه أراد بيان حصر الأفعال لا حصر الأسماء) (أصلي) أي مجرد خال عن الزيادة وهو بالجر بدل من قوله على ضربين بدل البعض من السكل وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره أحدهما أصلي ومراد المصنف الرفع بالجر وبدل على هذا قوله عاطفا (وذوزيادة) بالواو لالباية إعلاما بذلك لكن إرادة الجرأولى من إرادة الرفع لأنه يلزم من إرادة ذلك الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية وأما الياء الساكنة فيه فليست بحاجة حصين لمقبلها عما بعدها (فالأصلي) أي الأفعال الأصلية (على ضربين) أيضا (ثلاثي ورباعي)

ومصغر أو نحو ذلك وكذا الكثير لأن بحث الصرف عام فلا وجه للتخصيص بالذكر اللهم إلا أن يقال اكتفى بذكر أعظم الأقسام كما اكتفى ببيان أحدها بناء على أن أكثر الأبحاث في هذه الرسالة عنه (قوله الموفق) التوفيق جعل الله تعالى فعل عباده موافقا لما يحبه ويرضاه (قوله المرشد) الارشاد هو الدلالة إلى الصراط المستقيم

(قوله الأفعال على ضربين) لما دخل لام

التعريف على أفعال وامتنع الاستغراق إذ يكون معناه حينئذ كل فرد من أفراد الفعل على ضربين وهذا بين الفساد واضمحلال معنى الجمعية وأريد به طبيعته العامة فعناه مفهوم الفعل مشتمل على نوعين اشتغال السكلى الواحد على جزئياته الكثيرة ومعنى حمله عليها وجوده فيها بمعنى أنه يمكن أن يؤخذ من كل جزئى معنى كللى حاصل في العقل بتجريدته عن الشخصيات إذ المطلق أعنى السكلى الطبيعي غير موجود في الخارج عند المحققين إذ يلزم أن يكون الشيء الواحد في حالة واحدة موجودا في أمكنة متعددة وذلك بين لاستحالة وإن قال أكثر الناس إنه موجود في ضمن الأشخاص لأنه جزء منها فالشامل هو السكلى والمشمول كل واحد من جزئياته ويجوز أن يكون مجموع جزئياته وأما المشمول في اشتغال الكل على أجزائه فكل جزء منها لمجموعها إذ هو شامل ولا بد من الفرق وإنما خص الأفعال بالذكر مع أن الاسم أيضا مشتمل على ضربين لقلة البحث عنه في هذا المختصر وأما الحرف فلا يبحث عنه الصرف لعدم تصرفه (قوله أصلي وذوزيادة) أي أحدهما فعل أصلي وهو ما تجرد ماضيه عن الزيادة وثانيهما فعل ذوزيادة وهو ما شمل ماضيه على الزائد وإنما قدرنا الفعل تنبيها على أن القسم يجب أن يكون أخص من القسم في التحقيق وإن جاز أن يكون أعم منه في الظاهر (قوله فالأصلي ثلاثي ورباعي) أي كل فرد مما يصدق عليه مفهوم الأصلي

(قوله فالثلاثي ما) أي فعل أصلي (كان ماضيه على ثلاثة أحرف) لا يقال هذا التفسير لا يصدق على الماضي إذ ليس للماضي ماض لأن المراد أن الثلاثي نوع كان ماضيه كذا ووصف أفراده كنصر بالثلاثي مجاز تأمل (وهو ستة أبواب) لأن عين ماضى الثلاثي إما مفتوح أو مكسور أو مضموم فعلى الأول عين المضارع إما مفتوح وهو الباب الثالث أو مكسور وهو السادس أو مضموم وهذا لم يجزى للثلاثي اجتماع الثقلين في باب واحد ونحو فضل يفضل من اللغات المتداخلة وعلى الثالث فعين المضارع إما مضموم وهو الباب الخامس أو مكسور أو مفتوح وهذان لم يجزيا لأن فعل بالضم لما اختص بأفعال صادرة من الطبايع على نهج واحد كالحسن والكرم لم يوقعوا مخالفة عين مضارعه إعاء إلى ذلك فيبقى من التسعة (١١) المتصورة عقلا ستة وأبواب

الثلاثي قد تطلق على
الأوزان الماضية
فقط فتعد الأبواب
ثلاثة وقد تطلق
على الموزونات فتعد
الأبواب ستة وأصل
الباب بوب بدليل
جمعه على أبواب

يصدق عليه مفهوم
الثلاثي أو مفهوم
الرباعي على أن الواو
الجامعة بمعنى أو القاسمة
فيكون بمعنى المنفصلة
حقيقة ولا يخفى أنه
لا يمكن أن يراد من
الأصلي طبيعته العامة
كما أريد مما سبق
فتأمل (قوله فالثلاثي
ما كان ماضيه على
ثلاثة أحرف) أي
مفهوم الثلاثي وحقيقة

يجوز الجر والرفع فيهما على ما ذكرناه آنفا . قيل ضم الناء الأولى في قوله ثلاثي وضم الراء في قوله رباعي شاذ إذ الأول منسوب إلى ثلاثة والثاني منسوب إلى أربعة فالقياس ثلاثي بفتح الناء وأر بي يسكون الراء و بلائد الباء وإنما لم ينقص الفعل المجرد عن الزيادة على ثلاثة أحرف ولم يزد على أربعة أحرف لأنه لا يوجد كلمة في الفعل أقل من ثلاثة أحرف لأنه لا بد لنا من حرف يتدأ به ومن حرف يوقف عليه ومن حرف يتوسط بينهما وأيضا لا توجد كلمة في الفعل أكثر أجرفا من أربعة وكلها أصلى وإنما قيدنا عدم وجودهما في الفعل لأنهما قد يوجدان في الاسم نحو زبرج وجحمرش ثم الزائد رباعي وخماسي وسداسي كاسيحي ثم كل واحد من الأصلى والزائد سالم وغير سالم والسالم ماسلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف وغير السالم عكسه ولا فرق بين السالم والصحيح عند البعض ومنهم صاحب الراح وعند البعض بينهما عموم وخصوص مطلق والاختصاص هو "صحيح لأن الصحيح عند ذلك البعض ما خلافاؤه وعينه ولامه من حروف العلة وإن وجد الهمزة ضعيف في أحدها والسالم ماسلمت منها أيضا ومنهم الزنجاني والشيخ (فالثلاثي) أي الثلاثي المجرد عن الزيادة (ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف) أصول نحو نصر وكرم وإنما قدم الثلاثي على الرباعي في الوضع ليوافق الوضع الطبع لأنه مقدم عليه طبعيا وقيل إنما قدم عليه إذ الثلاثي أصل بالنسبة إلى الرباعي وإنما قدم الثلاثي المجرد على الزيد فيه لأن المجرد أصل بالنسبة إلى الزائد والأصل أولى بالتقديم (وهو) أي الثلاثي المجرد (ستة أبواب) من ثلاثة أبوية وإنما انحصر الثلاثي المجرد في ستة أبواب لأنه لا يتخلو إما أن يكون عين ماضيه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما وإن كان الأول فقد يأتي في مضارعه يفعل بضم العين ويفعل بكسرها ويفعل بفتحها وإن كان الثاني فقد يأتي في مضارعه يفعل بفتحها ويفعل بكسرها ولا يأتي يفعل بضمها وسيأتي علته إن شاء الله تعالى وإن كان الثالث فمضارعه يفعل بضم العين ولا يأتي منه يفعل بكسرها ولا يفعل بفتحها وسيأتي علتهما إن شاء الله تعالى فصار مجموعها ستة أبواب . فان قيل إن مقتضى العقل أن يكون الثلاثي المجرد اثني عشر بابا لأن لكل حرف فعل أربعة أحوال الفتح والضم والكسرة والسكون ومجموعها اثنا عشر حالا فيتضمن كل حال بابا قلنا لأن ما سوى الفتح لا يجزى من الفاء أما السكون فلتعذر الابتداء بالسكون وأما الضم

أصله ما كان ماضيه مشتقاً على ثلاثة أحرف فقط . فان قلت هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الماضي كما لا يخفى والجمع لا بد منه في التعريفات . قلت نعم لكن هذا من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم يذكرون مقام التعريف ما يفهم المبتدئ بسهولة وقد يكون بعض التعريفات عسير الفهم عليه كما كان ههنا كذلك فان تعريف الثلاثي الجامع وهو ما كان حروفه الأصول ثلاثة فقط غير أن المبتدئ لا يميز الأصول عن الزوائد فينساخون ويذكرون بدله ما هو قريب إلى فهم المبتدئ ليسكن به استنباط التعريف عنه بسهولة فلا يزالون بعدم جمعه أو منعه لأنه ليس بتعريف على الحقيقة منها التعريفات المشتبهة على لفظ كل فاتها لا تصدق على كل فرد مما صدق عليه المعرف وهو ظاهر لكنها يسير فهمها للمبتدئ مع أنها يمكن استنباط التعريف عنها بسهولة ويمكن أن يقال هذا التعريف على مذهب المتقدمين المحققين فانهم

الآن لا بد من أن يكون التعريف جامعاً لا يترك شيئاً من حروفه الأصول الثلاثة ولا يترك شيئاً من حروفه العلة الثلاثة ولا يترك شيئاً من حروفه الضمة والكسرة والسكون ومجموعها اثنا عشر حالا فيتضمن كل حال باباً قلنا لأن ما سوى الفتح لا يجزى من الفاء أما السكون فلتعذر الابتداء بالسكون وأما الضم

(الاول) اسم لفرد سابق غير مسبوق أصله وول بالواو ين أدغمت الواو الأولى بعد سلب حوكتها في الثانية بوزيدت في أوله همزة للإبتداء وقيل أصله أوائل قايت الهمزة واوا فادغمت واللام فيه عوض عن المضاف إليه أي أولها الأبواب الستة (فعل يفعل) أي ما يتصرف منه مطلقا إما كان أو فعلا وإنما خصوا فعل بالوزن لوجود حرف من مخارج ثلاثة أي الشفة والحلق والوسط وليكونه أعم الأفعال معني ويصح استعماله في معنى كل فعل نحو فعل النصر وفعل الضرب وغيرها (بفتح العين في الماضي وضعها في الغابر) الغبور من الإضداد يطلق على الماضي والمستقبل فلفهم . اعلم أن منهم من نظر في ترتيب الأبواب إلى شدة اختلاف حركة العين (١٢) لأنها أدل على اختلاف معاني الأبواب فقدم باب ضرب لأن الاختلاف

بين والكسر أكثر منه بين الفتح والضم لأن الفتح علوى والكسر سفلي والضم بينهما فهو أحق بكونه من دعائم الأبواب ومنهم من اعتبر الأولية على المعنى والأكثرية اشتقاقا فقدم باب نصر لكثرة لغاته ومعانيه ولذا ردت إليه أكثر الأبواب عند بناء المغالبة وهي أن يقصد كل مشارك مغالبة على صاحبه في الفعل المقصود فيسند الفعل إلى الغالب نحو صار بنى فصر بته أي غلبته بالضرب وبصار بنى أضربه بضم الراء أي أغلبه بالضرب .

والكسر فلأن فيهما كافة واستثقالا والطابع لا تميل إليهما أما الضمة لبناء المفعول للفرق بين بنائه وبناء الفاعل ولم يعكس الأمر لأن بناء الفاعل أكثر من بناء المفعول وأما شهد بكسر الشين فإنه ليس بأصل لأنه فرع شهد بفتح الشين وكسر الهاء فتعين له حالة واحدة وهي الفتح لأن الفتحة أخف الحركات والطابع تميل إليها واحدة من تلك الأحوال لا تحيىء من العين وهي السكون لأنه إذا اتصل بالفعل ضمير المتكلم أو المخاطب أو المؤنث وجب سكون اللام لشدة اتصال الفاعل به فلذا سكن العين التقي الساكنان على غير حده فوجب حذف أحدهما فيؤدي ذلك إلى إبطال البناء لأنه لا يوجد شيء دل على حذفه فتعين لابين ثلاثة أحوال الفتح والكسرة والضمة واثنان من تلك الأحوال لا يحييان من اللام وهما الضمة والكسرة لعدم وجودها في كلام العرب واثنان منها قد يحييان بفتح والضم والسكون أما الفتح فلأن الماضي بنى على الفتح وأما السكون فلأن الأصل في البناء السكون فلذلك ظهر عند اتصاله بضمير المتكلم أو المخاطب أو جمع المؤنث عند البعض فبقيت لك ستة أحوال من اثني عشر حالا فيحيىء من كل حال باب كما قلتم . فإن قيل إن لم يتصور المقتضى المذكور بالعقل يتصور المقتضى بالقياس تسعة أبواب وذلك أن من فعل بفتح العين يحيىء ثلاثة أبواب كما يحيىء مثاله في القياس في فعل بكسر العين وبعزاض بضمها لاستوائهما مع الفتحة في كونهما حركة . قلنا لا يحيىء عين مضارع فعل بكسر العين مضموم لثلاثي تجزئ حرف واحد بالأقل لاتسقال اللازم . بعد الثقل اللازم لثلاثي لجمع بين الضمة والكسرة ولثلاثي لمخرج من الكسرة إلى الضمة ولما جمعتهما في ضرب فليس يعتبر لأن ضم الباء فيه في معرض الزوال فلذلك سقط في الجزم وتبدل فتحة في النصب وأما أفضل بفضل ودوم بدوم بكسر العين في الماضي وضعها في الغابر فمن السوء إذ بين اللغات المتداخلة على مارواه ابن الحاجب ولا يحيىء عين مضارع فعل بضم العين مكسورا ولا مفتوحا أما التثنية كسيرا فلثلاثي لجمع بين الضم والكسر وأما الفتح فلعدم وجوده في اللغة الجيدة أما كوزيكود بضم الواو في الماضي وفتحها في الغابر فعلى لغة رديئة على مارواه الزمخشري أو من الشواذ على مارواه سيبويه وقيل لا يحيىء عين مضارع هذا الباب مكسورا لا مفتوحا ليعاين اللفظ المعنى وذلك أنه لما كان محالفا لجميع الأبنية في المعنى وهو عدم حيشه متعديا جعل لفظه محالفا لجميع الأبنية ليكون اللفظ مطا بقا للمعنى فبقيت لك ستة أبواب من الأبواب التسعة التي يتصور من مقتضى القياس (الأول) من الأبواب الستة أصله وول بالواو ين أدغمت الواو الأولى في الثانية بعد سلب حركتها زيدت الهمزة في أوله لتعذر الابتداء بالساكن فصار أول ثم أدخل الألف واللام فيه بدل الإضافة إذ قدره أول الأبواب الستة (فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضعها في الغابر) أي بضم

ومجهولها واكتفى بالأول لسكون الامتياز بين الأبواب به والمراد من موزونها العين ما كان على هيئتهما من غير تدخل اللغتين بشاركين في الأصول والأصوب أن يجعل مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع وكذا الباقي فلا يحتاج إلى تكلف وتعسف والتعريف الواضح للباب الأول هو مجموع كلمات متصرفة خالية من ماض معلوم مضموم العين أو مكسورا أو مضارع معلوم مفتوح العين أو مكسورا وما يشق منهما وما يشتقان منه ومجهولها وكان كل منها مشاركا للآخر في الأصول وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح العين ومضارع مضمومها من غير تدخل اللغتين

(والثاني) من تلك الأبواب (فعل فعل بفتحها) أي بفتح العين (في الماضي) (١٣) وكسرها في الغابر والثالث

فعل فعل بفتحها
في الماضي والغابر
وهذا الباب معدول
في الحقيقة عن مكسور
العين أو مضمومها
لأجل حرف الحلق
فهذا يشهد قلة لغته
واستعماله (والرابع
فعل يفعل بكسرها)
أي بكسر العين
(في الماضي وفتحها
في الغابر والخامس فعل
يفعل بضمها في الماضي
والغابر) آخر الخامس
لقلته بالنسبة إلى الرابع
واختصاصه باللامز وأما
قولهم رحبتك الدار
فمن قبيل الحذف
والإيصال تقديره
رحبت بك الدار أي
وسعت لك الحذف
الجار لكثرة الاستعمال
(والسادس فعل يفعل
بكسرها في الماضي
والغابر) أخوه عن
الخامس مع أنه من
فعل مكسور العين لقلته

أبواب على الثلاثي
نظر يظهر بالتأمل وعلى
تحقيقنا هذا لا يرد
الاعتراض بالفعل المبني
للفعل حيث إنه
لا يدخل في هذه
الأبواب الستة بالنظر

العين في المضارع . أقول لو قال موضع الغابر للمضارع لكان أنفي للاحتيال لأن الغابر من الغبور وهو من
المصادر الأضداد يطلق على الماضي والمضارع ، اللهم أن يقال هذا الاحتمال مندفع بقوله فيما قبله بفتح
العين في الماضي تأمل وهذا الباب يحى متعديا ولازما أما المتعدي منه كنصر بنصر وقتل بقتل ونحوها
وأما اللازم منه كعثر بعثر وقعد بقعد ونحوها وإنما قدم هذا الباب على الباب الذي يحى
عين مضارعه مكسورا من بناء هذا الباب إذ الضم أقوى الحركات والكسر أضعفها فقدم الأقوى على
الأضعف أولاً لأن الضم علوى والكسر سفلى والعلوى مقدم على السفلى في الحرمة فقد مر عليه في الوضع
ولمرتبة (أو لأن يحى يفعل بضم العين من فعل بفتح العين معاً ويحى يفعل بكسر العين من فعل
بفتحها قياسي والسماعي مقدم على القياسي وأما كون الوضع على العكس في بعض النسخ فلا وجه له
(والثاني) من تلك الأبواب (فعل يفعل بفتحها) أي بفتح العين (في الماضي وكسرها في الغابر)
أي بكسر العين في المضارع وهذا الباب يحى متعديا ولازماً أيضاً أما المتعدي منه كضرب بضرب ورمى
رمى ونحوها وأما اللازم منه كجلس بجلس ونعم بنعم على أن الكسرة لغة فيه ونحوها وإنما قدم هذا
الباب على الباب الذي يحى عين مضارعه مفتوحاً من بناء هذا الباب لأن صيغة الماضي والمضارع
مختلفة في هذا الباب ومتفقة في ذلك الباب والمختلف مقدم على المتفق عند الصرفيين (والثالث) من
لك الأبواب (فعل يفعل بفتحها) أي بفتح العين (في الماضي والغابر) وهذا الباب يحى متعديا ولازماً
يضاً أما المتعدي منه منع يمنع وفتح بفتح وأما اللازم منه كبداً وبداً يأتي ونحوها وإنما قدم هذا
الباب على الباب الذي يحى عين مضارعه مفتوحاً وعين ماضيه مكسوراً لأن الفتح أصل والكسر فرع
والأصل مقدم على الفرع أولاً لأن الفتح علوى والكسر سفلى كما مر فقدمه عليه أولاً لأن الفتح غير
محتاج إلى تحريك عضو عند التلفظ بخلاف الكسر ويكون أخف الحركات والطباع قيل إليه فيكون
أحق بالتقديم وإنما قدم الأبنية التي يحى من فعل بفتح العين على الأبنية التي تحى من فعل بكسر العين
من فعل بضم العين لأن فعل بفتحها أقوى منهما ولهذا تحى الأبنية منه أكثر منهما (والرابع) من
لك الأبواب (فعل يفعل بكسرها) أي بكسر العين (في الماضي وفتحها في الغابر) أي بفتح العين في
المضارع وهذا الباب يحى متعديا ولازماً أيضاً أما المتعدي منه كعلم يعلم وسمع يسمع ونحوها وأما
اللازم منه كفر يفرح ويأس على أن الكسر في المضارع لغة وإنما قدم هذا الباب على الباب
الذي يكون عين ماضيه ومضارعه مضموماً لأن في هذا الباب يحتاج إلى تحريك عضو واحد لأجل
الكسر وهو الفك الأسفل وفي ذلك الباب يحتاج إلى تحريك العضوين لأجل الضم وهما الشفتان
فيكون هذا الباب أخف بالنسبة إلى ذلك الباب والأخف أولى بالتقديم (والخامس) من تلك الأبواب
(فعل يفعل بضمها) أي بضم العين (في الماضي والغابر) وهذا الباب يحى لازماً لا متعدياً نحو حسن
يحسن وعظم يعظم ونحوها وإنما لم يتعد هذا الباب لأنه للأفعال الغريزية والأفعال الطبيعية
والنعوت فلا يتجاوز تعلقه بالفعل بل يختص بالفاعل وأما قولهم رحبتك الدار فهو شاذ وقيل إنه
لازم وتعديته سبب الباء لأن أصله رحبتك الدار فحذفوا الباء لكثرة استعماله وإنما قدم هذا
الباب على الباب الذي يكون عين ماضيه ومضارعه مكسوراً لأن الضم أقوى الحركات والكسر أضعفها
كأمر أولاً لأن يحى الكسر فيها على الشذوذ والندرة فقدمه عليه لهذا وأما تقديم بناء فعل بكسر العين
على بناء فعل بضم العين مع أن الضم أقوى الحركات نظراً إلى كثرة يحى الأبواب منه بالنسبة إليه تأمل
(والسادس) من تلك الأبواب (فعل يفعل بكسرها) أي بكسر العين (في الماضي والغابر) هذا

إلى ظاهر ما ذكره المصنف لأنه داخل في باب فعل المبني للفاعل ولا بالأفعال الغير المتصرفة نحو نعم وبلس من حيث إنها
أفعال ثلاثية لم تدخل في هذه الستة لأن بحث الصرف مقصور على المتصرف فغير المتصرف لا يدخل في التقسيم فوجه من الأقسام

بشهادة أنهم قالوا إنه من الصحيح وارد على الشذوذ، ولما كان للباب الثالث شرط لابد من ذكره أو رده بعد تمام الأبواب لطول ذيله فقال (وما) أى فعل (كان مختصا بالباب الثالث) أى امتاز من بين الأبواب بالفتحتين (لا يكون) أى يوجد ذلك المختص على حال (إلا عينه أو لامة أحد من حروف الحلق) عينه مبتدأ وأحد خبره والجملة الاسمية حالية بالضمير وحده أى لإحالة كون عينه أو لامة أحدا منها والسرى فى ذلك أن الباب بالفتح فيها يكون فى كمال الحقة ولا يكون متعادلا لأخواته فاشترط حرف ثقيل فى عينه أو لامة ليحصل التبادل ولم يشترط أن يكون الحرف فى فاء الفعل لأنه يسكن فى مضارعه فلا يتم الغرض نكسل باب مختص بالفتحتين لا يأتى بدون حرف الحلق (إلا أبى أبى فانه) جاء بالفتحتين بالاحرف الحلق فهو (شاذ) أى مخالف للقياس ومستثنى من القاعدة السابقة، قيل السرى فى مجيئه بالفتحتين مع عدم حرف الحلق أنه علم انقلاب الياء ألفا لفتح العين والألف من حروف (١٤) الحلق فجاء بالفتحتين لوجود الشرط تقديرا وأما قلى يقلى بالفتح

الباب بجى متعديا ولازما أما للتعدي منه كسب بحسب لوأريد به الحساب على أن الفتح لغة فيه وورث يرث ونحوها وأما اللازم منه كنم بنم على أن الفتح لغة فيه ووثق يشق ونحوها (وما كان مختصا) أى الباب الذى يكون مختصا (بالباب الثالث) وهو ما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا (لا يكون عينه أو لامة إلا حرفا من حروف الحلق إلا أبى أبى) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره إنكم قلتم إن عين الماضى والمضارع لا يكون مفتوحا إلا إذا كان عينه أو لامة حرفا من حروف الحلق وعين أبى أبى فى الماضى والمضارع مفتوح وليس عينه أو لامة حرفا من حروف الحلق فأجاب عنه بقوله إلا أبى أبى (شاذ) أى مخالف للقياس ولا يعتد به ولا يقاس عليه غيره سواء كان وجوده قليلا أو كثيرا فلهذا قال الزنجاني وشارح الدراج فى شرحهما المراد بالشاذ فى كلامهم ما يكون مخالف للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته، فان قيل كيف يكون أبى أبى شاذ وهو بجى فى الكلام الفصيح وهو قوله تعالى - ويأبى الله إلا أن يتم نوره - قلنا كونه شاذ لا ينافى وقوعه فى كلام فصيح فانهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام : قسم مخالف للقياس دون الاستعمال كقود وصيد وعود واعتور واستعوز والقاعدة فى هذه الكلمات قلب حرف العلة ألفا فتحركها وانفتاح ما قبلها والاستعمال بخلافها كما قال الله تعالى - استعوز عليهم الشيطان - بقلب الواو ألفا مع أن القياس يقتضى ذلك، وقسم مخالف للاستعمال دون القياس كقوله : * وأم أوعال كها أوأفرأ * والاستعمال بخلافه كجى، وقسم مخالف لهما معا كقوله :

ويستخرج البر بوع من نافقائه ومن جحره بالشيعة اليتقصع

فأدخل الألف واللام فى الفعل وهو مخالف للقياس والاستعمال فالأولان مقبولان دون الثالث، قيل أبى أبى من القسم الأول وقيل السرى فى وقوع أبى أبى من هذا الباب مع خلو عينه أو لامة من حروف الحلق أن أبى بمعنى امتنع وامتنع فرع منع ولام منع حرف حلق فحمل أبى أبى عليه فكان لامة حرفا من حروف الحلق فى المعنى وقيل إن الياء فى أبى منقلبة عن الألف والألف واحد من حروف الحلق وإن لم يمتد بها أو أنها فى أصل وضعها كالمهمزة وهى من حروف الحلق فيكون أبى أبى على القياس وأما ركن

فيهما فلفظة غير فصيحة ولا كلام فيها والفصيح يقلى بالكسر ووركن يركن من المتداخلة اعلم أن الواقع على خلاف القياس إن صدر من الواضع كأبى أبى واستعوز بلاقاب الواو ألفا فهو مقبول مستعمل على ألسنة النصحاء وإن صدر من غيره فان وجد نظيره فيما صدر عن الواضع فمحجوز غير فصيح كقوله :

الحمد لله العلى الأجل بترك الادغام فانه نظير قطط شعره وإلا فقيح كدخول حرف التعريف على الفعل فى قوله :

* ومن جحره بالشيعة اليتقصع * وبالجملة فالشاذ ما يكون بخلاف القياس وإن كان وقوعه وأما النادر فمأقل وقوعه وإن كان على القياس والضعيف مالم يثبت على ألسنة النصحاء

لا يضر بل يجب (قوله وما كان مختصا بالباب الثالث) أراد بالاختصاص به الاتيان منه إطلاقا لاسم المزموم على لازمه إذ يشترط فى كل ما جاء من الباب الثالث هذا الشرط فلا وجه لتخصيص المختص به بالذكر (قوله لا يكون إلا عينه أو لامة أحد من حروف الحلق) يجوز أن تكون كان ناقصة والمستثنى المرفغ وهو الجملة الاسمية خبر تقديره لا يكون ذلك المختص شيئا من الأشياء إلا عينه أو لامة أحد من حروف الحلق أى لا يجوز أن تكون تامة والمستثنى حالا من فاعله بالضمير وحده على ما هو وارد على النادرة فتقديره لا يوجد ذلك المختص كائن على حال من الأحوال إلا عينه أو لامة أحد من حروف الحلق أى لإحالة كون عينه أو لامة أحدا منها وعلى الأول يكون الحصر ضايفا (قوله إلا أبى أبى) استثناء عن فاعل لا يكون بملاحظة الاستثناء الأول تقديره كل مختص بالباب الثالث عينه أو لامة أحد منها إلا أبى

(أحرف الحلق ستة الحاء والحاء والعين والغين والهاء والهمزة) لم يذكر (١٥) الألف لأن وقوعه في الكلمات

المتكئة ليس على سبيل الأصلة بل على سبيل القاب عن أو أو ياء . ولما فرغ من الثلاثي قال (والرابعي) أي المجرد (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) أي أصول بقريضة أنه قسم من الأصلي إذ الرابعي المزيد على الثلاثي ما كان ماضيه على أربعة بزيادة (وهو) أي الرابعي المجرد (باب فاعل) لم يذكر مضارعه كذا كرنه في الثلاثي إذ لا الناس ههنا اختير إسكان العين لرفع توالي أربع حركات لأن آخر الماضي مبنى على الفتح وإذا أسكنت اللام الأولى يلزم اجتماع الساكنين حين اتصال الضمير المرفوع لأنه حينئذ يسكن الآخر

(قوله وحروف الحلق ستة) إنما بعد الألف مع كونها من حروف الحلق لعدم أصالته في غير الحرف والاسم الغير المتمكن (قوله والرابعي المجرد ما كان ماضيه على أربعة

ركن فمن الله تبارك حلقة على ما روي أبو عمرو وأما بقى يبقى وفي يلقى وعلى يلقى يفتح العين في الماضي والمضارع فاعلاني قد فروا من الكسرة إلى الفتحة وأما كج يسكنج وصرخ يصرخ مكسورا عين مضارعهما ودخل يدخل مضارعه فلا قياس فتحه يعني لا يقال إن كل ما هو عينه أولامه حرف من حروف الحلق القياس فتح العين في الماضي والمضارع لوجود حرف الحلق وهذا من قبيل ما يقال كل جوز مدور وعض مدور ليس بجوز (واعلم أنه قد قيل الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف أن الشاذ هو الذي يكون وقوعه كثيرا لكن مخالف للقياس والنادر هو الذي يكون وقوعه قليلا لكن على القياس والضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت (وحروف الحلق ستة الحاء والحاء والعين والغين والهاء والهمزة) ويجوز في الحاء وأخواته الرفع والنصب أما الرفع فيقتدير ابتدأ المذوق أحدها الحاء وثانيها الحاء الخ وأما النصب فيقتدير أعنى والأول أظهر وإنما انحصرت حروف الحلق في هذه الحروف الستة لأنه لا يتخلو إما أن يكون مخرج حروف الحلق من أقصى الحلق أو من وسطه أو من أدنى وسطه فإن كان الأول فهو مخرج الهاء والهمزة وإن كان الثاني فهو مخرج العين والحاء المهملتين السائلتين إلى الداخل وإن كان الثالث فهو مخرج الحاء والعين المعجمتين السائلتين إلى الخارج ولهذا أشهد بعض الصرفيين مشيرا إلى ذلك بقوله :
حرف حلق شش بود أي نور عين هاء همزة حاء خاء غين عين

وقيل حروف الحلق سبعة ستة منها ما ذكر وواحدة أخرى الألف لكن لم يقيد بها لعدم أصالتها في غير الحروف . الاسم الغير المتمكن وذكر الزنجاني في شرحه أن الهمزة من أول مخرج الحلق مما إلى الصدر ثم يليها الهاء ثم العين الغير المعجمة ثم الحاء أيضا غير المعجمة وهما من وسط الحلق فالعين بعدها والهاء أقر بهما إلى الفم ثم الغين ثم الحاء المعجمتان أدناها إلى الفم وهذا التفصيل لم يذكر في كثير من الشروح لكن إذا أردت أن تثقف على تحقيقه وتعلم جميع مخرج الحروف حلقيا كان أو غير حلقيا فانظر في هذه الصورة فتدخل في أول كل حرف همزة فتلفظ بها . واعلم أن مثال الحاء في عين ماله أولامه بفتحها في الماضي والمضارع نحو نحل ينحل وفتح يفتح ونحوها مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الحاء في عينه أولامه . ومثال الحاء نحو نقر يفقر وساخ يسلخ ونحوها مما كان غير ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الحاء في عينه أولامه . ومثال العين نحو نحدع يدعو ومنع ونحوها مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود العين في عينه أولامه . ومثال الغين نحو شغل يشغل وصبغ يصبغ ونحوها مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الغين في عينه أولامه . ومثال الهاء نحو ذهب يذهب ويحبه ونحوها مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الهاء في عينه أولامه . ومثال الهمزة نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ ونحوها مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الهمزة في عينه أولامه (والرابعي المجرد) أي الرابعي المجرد عن الزوائد (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) أصول وهذا الوصف احتراز عن الرابعي الذي ليس كل حروفه أصليا كالرابعي الحاصل بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد (وهو) أي الرابعي المجرد (باب فاعل) هذا الباب يسمى مذهبيا ولازما ، أما المتعدي منه كدحرج وبرهن ونحوها ، وأما اللازم منه كدبر بد يدبر بد وبره ونحوها وإنما لم يتحرك كل حروف الرابعي المجرد كما كان كذلك في الثلاثي المجرد ثلثا يلزم توالي أربع حركات متواليات في كلمة واحدة موجبة زيادة الثقل مع أن ذلك لم يوجد في كلامهم بالاستقراء أما هديد فإنه في الأصل هديد ثم قصروه وإن لم تسكن الفاء لتعذر الابتداء بالساكن . لم يسكن اللام الأولى أيضا لثلاثا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده إذا اتصل به

أحرف) لابد فيه من قيد أصول حتى يخرج نحو آ لزم أو من جعل قوله وهو باب فاعل من التعريف بأن يجعل الواو ليعال والضمير لماضيه واكتفى ههنا وفيما سيحكي بوزن الماضي لحصول الامتياز به بخلاف أبواب الثلاثي .

(وهو) أى باب فعل أصل (باب واحد) لأن الفعل ثقيل فلم يجوزوا زيادة حروفه على الثلاثة إلا بالإنشاء كون الحركة فتحة الخفة فلم يبق للتعدد مجال لأنه إنما يكون باختلاف الحركات وبنائه للتعددية غالباً بشهادة بنائه لأفعال نحو زخرف وبعثر مثاله دحرج زيد الحجر: أى رده من العلو إلى السفلى وقد يكون لازماً نحو حصص الحق: أى بان وظهر ودرج الرجل بالحاء المعجمة: أى ألقى رأسه بين يديه وقد يؤخذ من كلام مركب نحو بسمل: أى قال بسم الله وحوقل: أى قال لأحول ولا قوة إلى آخره ونحوها (وقد يكون) أى باب فعل (سنة أبواب) زائدة على الثلاثي (يقال لها الملحق بالرابعي) اللاحق أن يزيد في بناء لتأنيده بناء آخر أكثر منه حرفاً وتصرفه تصرف الملحق به وشرطه اتحاد مصدرى الملحق والملحق به وموافقة اللفظين أصلاً وزيادة المراد (١٦) من المصدر المصدر الأول دون الثاني لعدم اطراد ه فان مصدر عربى وقحط

الضمير البارز المرفوع المتصل المتحرك لوجوب سكون اللام الثانية عند ذلك حملاً على الثلاثي ولم تسكن اللام الثانية أيضاً لأن الماضي مبنى على الفتح مالم يتصل به ضمير مرفوع متصل بأوز متحرك فتعينت الثانية للسكون وهو المين (وهو) أى الرابعي المجرد (باب واحد) لأنه ثبت بالاستقراء أنه باب واحد فقط وأولاً لأنه ثقيل لسكون حروفه ولم يتصرفوا فيه كما تصرفوا في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها بل التزموا فيه الفتح لثقله وثقل الرابعي فصار باباً واحداً (وقد يكون) أى يكون الرابعي قليلاً إنما قيدنا بالقليل لأن قد إذا دخل على المضارع يكون للتقليل نحو الجواد قد يصير بخيلاً (سنة أبواب) زيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد (ويقال لها) أى تلك الأبواب الستة (الملحق بالرابعي) المجرد (واللاحق عبارة عن اتحاد المصدرين والمراد المصدر الأول لاطراد دون الثاني فخرج باب أفعل عن كونه ملحقا بدحرج (وهو) أى الرابعي الزيد على الثلاثي الملحق بالرابعي المجرد (باب فاعل نحو حوقل) أصله حقل أى ضعف فزيدت الواو بين الحاء والقاف فصار حوقل على وزن فاعل وهو لازم ملحق بدحرج لصدق تعريفه بهما نحو حوقل يحوقل حوقلة وحيقالا لأن أصله حوقلا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها مثل دحرج يدحرج دحرجة ودحرجا (وفاعل نحو جهور) أصله جهر: أى ظهر فزيدت الواو بين الحاء والراء فصار جهور على وزن فاعل وهو متعده ملحق بدحرج نحو جهور يجهور جهورة وجهورا مثل دحرج يدحرج دحرجة ودحرجا (وفاعل نحو بيطر) أصله بطر أى شق فزيدت الياء بين الباء والطاء فصار بيطر على وزن فاعل وهو لازم ملحق بدحرج نحو بيطر يبطر بيطرة وبيطارا مثل دحرج الح (وفاعل نحو عثر) أصله عثر أى زلق ولم تستقر رجليه موضع وضعه وهو لغة فيه فزيدت الياء بين التاء والراء فصار عثر على وزن فاعل وهو لازم ملحق بدحرج نحو عثر يعثر عثيرة وعثيارا مثل دحرج الح (وفاعل نحو سلق) أصله سلق أى عمل عمل الجلبوس فزيدت الياء في الآخر فصار سلق على وزن فعلى وهو متعده ملحق بدحرج نحو سلق يسلق سلقية ولسقا على الأصل مثل دحرج الح وسيمجىء بيان إعلاها في فصل التصريف إن شاء الله تعالى (وفاعل نحو جلب) أصله جلب أى أخذ شيئاً وذهب إلى البيع وقيل معناه أخذ صحبتته فزيدت إحدى الياءين قيل أولاهما وقيل الثانية وجوز سيبويه الأمرين فصار جلب على وزن فاعل وهو متعده

يحيى فعلة لا فعلا لا يخرج باب الأفعال عن كونه ملحقا بدحرج (وهو) أى الملحق بالرابعي (باب فاعل نحو حوقل) أصله حقل أى ضعف وهرم في الاتباع حوقل الشيخ كبر وفتر عن الجماع ومصدره الثاني حيقالا بقلب الواو ياء ولا يبطل به اللاحق لبقاء الوزن (و) باب (فعل نحو جهور) أصله جهر يقال جهر بالقول رفع به صوته وبابه قطع وجهور أيضاً وفي الاتباع جهور الحديث أى أظهره (و) باب (فعل نحو بيطر) أصله بطر البطر شدة المرح وبيطر: أى شق

ملحق

(و) باب (فعل نحو عثر) يقال عثر عليه عثورا: أى اطلع

ويقال عثر عثيارا: أى زل ولم تستقر رجليه موضع وضعه (و) باب (فعل نحو سلق) أصله سلق يقال سلقه بالسكلام: أى آذاه بشدة القول ولسقية رجلا: أى أوقعته على قفاه ومصدر الثاني سلقاه بقلب الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة كما في رداء وكتب ألف سلق على صورة الياء دلالة على أنه مقابله منها وإنما أعل سلقى دون الأفعال السابقة لما تقرر من أن الملحق يجب أن يكون مثل الملحق به لفظاً فلا يعل ولا يدغم لثلا يبطل اللاحق ولا يبطل بقلب الآخر ألفاً لأنه كالألف (و) باب (فعل نحو جلب) أصله جلب والجلب أخذ الشيء إليه وجلب: أى لبس الجلباب ثم تقديم هذه الستة على الرابعي الموازن (قوله وقد يكون ستة أبواب) أى وقد توجد ستة أبواب موازنة لفعل وهذه الستة من ذى الزيادة ذكرها ههنا للاستطراد والتسمية للرابعي المجرد لسكونها ملحقة به (قوله وهو باب فاعل) إنما يعل الواو والياء في الأربعة المتقدمة ولم يدغم في الأخيرة

باب الأفعال نظرا إلى أن المالحق من ثمة المالحق به فذكرت مع الرباعي المجرد إخراجا من البين وتقديم ما زيادته واو على ما زيادته ياء لأن الواو أقوى حروف العلة وتقديم ما زائده مقدم على ما زائده مؤخر لوجه غير خفي وتقديم ما زيادته حرف علة على ما زيادته حرف صحيح لأن حرف العلة أصل في الزيادة وأكثر وإن لم يزد الواو في جلب لأن الواو الرابعة المتطرفة تقلب ياء فيلتبس البناء والالف لا يكون اللاحق عندهم فأتى بتكرار اللام ولم يدغم لأن الادغام مبطل لللاحق كالأعلال في الوسط . ولم يفرغ من ذكر الأصلي بقسميه قال (وأما المزيد فيه فنوعان) أحدهما (مزيد) أي حاصل بالزيادة (على الثلاثي و) ثانيهما (مزيد على الرباعي فزيد الثلاثي أربعة عشر بابا وهي على ثلاثة أنواع رباعي وخماسي وسداسي) ترتيب هذه الأنواع بحسب قلة الزيادة . اقرب إلى الأصلي (فالرباعي ثلاثة أبواب) أحدها (أفعل) بفتح المهملة (١٧) لكن كسرت في المصدر

لثلاثياتس بالجمع على
أفعال موزونة أكرم
أصله كرم بالضم وبناء
هذا الباب ومعانيه
تأتي في فصل الفوائد
إن شاء الله تعالى
(و) ثانيهما (فعل)
بتشديد العين) نحو
فرح بزيادة حرف من
جنس العين بن الفاء
والعين لأن أول
التجانسين ساكن
والحكم بزيادة الساكن
أولى لأنه قليل وقيل
بن العين واللام لأن
الزيادة بالآخر أنسب
وسببه أجاز الوجهين
لتعارض الديالين
وبناؤه للتكثير غالبا
وأما قصد تكثيره إما
الفعل كما في قطعت
الثوب وإما الفاعل

ماحق بدحرج نحو جلب بجلب جلبية وجلبابا مثل دحرج الخ (وأما المزيد فيه فنوعان مزيد على الثلاثي ومزيد على الرباعي) وفي مرفوعة مزيد وجهان إما بالبديلة من قوله فنوعان بدل البعض من الكل وإما بالخبرية عن المبتدأ المحذوف تقديره أحدهما مزيد على الثلاثي وثانيهما مزيد على الرباعي (فزيد الثلاثي عن أربعة عشر بابا وهي) أي الأبواب الزائدة على الثلاثي (على ثلاثة أنواع) أحدها (رباعي و) ثانيها (خماسي و) ثالثها (سداسي) يجوز الجرفها على البديلة من قوله على ثلاثة أنواع بدل البعض من الكل كما يجوز الرفع على الخبرية من المبتدأ المحذوف على ما قدرناه فيها قيل خماسي وسداسي بصم الحاء والسين الأولى شاذ أيضا لأن الأول منسوب إلى خمسة والثاني إلى ستة فالقياس أن يقال خماسي وسداسي بفتح الحاء وكسر السين الأولى (فالرباعي ثلاثة أبواب) أحدها (أفعل نحو أكرم) يكرم إكراما أصله كرم والمهمزة فيه زائدة مكسورة في مصدره فرفاين جمعه ومفرده ولم يعكس الأمر لأن الجمع أثقل والفتح أخف وهذا البناء يحىء متعديا ولازما ولكن تعديته غالبية أما التعدى كأكرم يكرم إكراما وأخرج يخرج إخراجا وأسقط إسقاطا ونحوها وأما اللازم منه كأدبر يدبر إدبارا وأخبر يخبر إخبارا ونحوها ومعاني هذا الباب كثيرة سندكرها بتمامها في فصل الفوائد إن شاء الله تعالى (و) ثانيها (فعل بتشديد العين نحو خرج) يخرج تخريجا أصله خرج والتشديد فيه زائد (واعلم أنهم اختلفوا في الزائد فيه فقال الأكثرون إن المزيد هو الراء الثانية وقال الخليل هو الراء الأولى وجوز سيبويه الأمرين) وهذا البناء للتكثير غالبا ويحىء للتعدية واللازم بالتكثير أما التكثير فهو لا يتخلو إمافي الفعل فعند ذلك يشترط بين اللازم والعتمدى نحو قول لتكثير الجولان وهولازم وطوف لتكثير الطواف وهو متعدى وإمافي الفاعل فعند ذلك يكون اللازم فقط نحو موت الابل أي كثر موته وإمافي المفعول فعند ذلك يكون للتعدية فقط نحو قطعت الثياب وغالقت الأبواب وأما التعدية منه بالتكثير كفرح يفرح تقريبا وكرم يكرم تسكريما ونحوها وأما اللازم بالتكثير كجرب الابل يجرب تجريبا وعظم الرجل يعظم تعظيما وهذا إذا كان بمعنى صار ومنه عجزت المرأة أوشيت : أي صارت عجوزا أوشيباء وأما إذا كان بمعنى الإزالة نحو فرغته : أي أزلت الفزع عنه وقذبت الابل : أي أزلت عنها القذى أو بمعنى التنحية نحو قردت البعير : أي نزعته قواده أو بمعنى النسبة نحو فسقته : أي نسبته إلى الفسق أو بمعنى فعل نحو قاص

كما في وت الابل وإما المفعول كما في غالقت الأبواب فإذا لم يوجد مرجع التكثير كان استعمال فعل هنا للتكثير خطأ نحو موت الشاة لواحدة ويحىء هذا الباب للإزالة نحو فرغته : أي أزلت الفزع عنه وللنسبة نحو خطأته : أي نسبت الخطأ إليه وحكمت به عليه وبمعنى الاعتقاد نحو وحدت الله وقدرته : أي اعتقدت أنه واحد وطاعن كل نقص وبمعنى القبول نحو شفقتني كذا : أي قبلت شفاعته فيه وبمعنى الحضور في شيء نحو جمع ووسم : أي حضر الجمعة والوسم وقد يؤخذ لثلاثي بطل اللاحق وإما أعل الخامس لأنه لا يبطل اللاحق بتغير آخر الكلمة وههنا باب آخر لم يذكره المصنف وهو باب فعل نحو قلنس وأما يجوز ازل فرباعي مجرد عند البصر بين خلافا لسكوفيين (قوله مزيد على الثلاثي) أي النوع الأول فعل مزيد فيه على الثلاثي شيء وإما قدرنا هذه المذكورات لأن المراد من المزيد على الثلاثي نفس الكلمة المشتبهة على الزائد لا الحروف الزائدة على الثلاثي (قوله فزيد الثلاثي أربعة عشر بابا) اعلم أن مزيد الثلاثي ثمانية وعشرون بابا بسبعة منها معلقة بدحرج وقد ذكرها [٣ - المطاوب]

من مركب نحو هلل أي قال لا إله إلا الله . ومنه التكبير والتحميد والتسليم والثانية و بمعنى مجرده نحو عصيته وعوضته (و) ثالثها (فاعل نحو قتل) ومصدره قسبان قياسي وهو المفاعلة ومما عي وهو الفاعل ويحيى فيعلا على لغة من قال في كلام كلاما وبنائه للمشاركة غالبا ومعناها نسبة الحدث صريحا إلى المرفوع بالقيام به وإلى المنصوب بالوقوع عليه وضمنا بالعكس نحو ضارب زيد عمرا فإن المفعول صريحا فاعل ضمنا ويحيى بلا مشاركة وهذا مطرد في أفعال نسبت إلى الله تعالى نحو قتله الله ولصيرورة الشيء ذا وصف (٩٨) نحو عافاك الله أي صيرك ذا عافية وللتكثير نحو ضاعفت و بمعنى فعل نحو دافع .

وقصر وزيل فهذه المعاني الأربعة للتعدي أيضا (و) ثالثها (فاعل نحو قاتل) مقاتلة وقتالا حله قتل والآلف فيه زائدة إما زيدت بين الفاء والعين للضرورة وذلك أنها لو زيدت في الأول يلتبس بالمتكلم وحده في المضارع وأيضا يلتبس بماضي باب الأفعال ولو زيدت في الآخر يلتبس بالثنية ولو زيدت بين العين واللام يلتبس بمبالغة اسم الفاعل وجمع مكسره لأن الإعجام يترك كثيرا نعم على هذا يلتبس باسم الفاعل الذي ليس بمبالغة إلا أن القياس أولى من الالتباس بمبالغة وترك بيانته حذرا عن الاطناب وهذا البناء للتعدي فقط مشاركة بين الاثنين غالبا لأنه موضوع لما يكون بين الاثنين وهو أن يفعل كل واحد منهما ما يفعله الآخر نحو قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وضارب يضارب مضاربة وضربا ونحوها وقد زاد البعض في هذا الباب مصدرا ثالثا وهو قولهم قتيلا وضربا وقد يحيى هذا الباب بلا مشاركة بينهما نحو عاقبت الهمس وطارت النمل وعاقبت العاصي ونحوها ويحيى بمعنى أفعال نحو عافاك الله أي أعفأك وراغن سمعه أي أرغن ونحوها ويحيى بمعنى فعل بتشديد العين نحو صاعر خده أي صعره ونحوه ويحيى بمعنى تفاعل نحو سارع أي تسارع وجاوز أي تجاوز ونحوها بمعنى واحد ويحيى بمعنى فعل نحو دافع أي دفع ونحوه وهذه المعاني الخمسة للتعدي أيضا وهذه الأبنية الثلاثة موازنة بفعال وليست بملحقة به لفقد تعريف اللاحق بينها وبينه تأمل (والخامسة خمسة أبواب) أحدها (انفعال) نحو تقطع ينقطع انقطاعا أصله قطع الهمزة والنون فيه زائدتان وهذا البناء لا يتعدى ألبتة لأن الأصل فيه المطاوعة ومعنى المطاوعة حصول أثر شيء عن تعلق الفعل المتعدي بشيء آخر كذا عرفها الزجاني وعرفها شارح المراح بقوله معنى المطاوعة صدور فعل عن فعل نحو صدور الانقطاع عن القطع فيقال إن مصدر انقطع الذي هو الانقطاع صادر عن مصدر قطع الذي هو القطع وعرفها شارح الحارونية بقوله المطاوعة هي أثر حصل عن تعلق الفعل المتعدي بفعله فمعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعدي للذي قام به ذلك الفعل المطاوع (نحو) كسرتة فانكسر فقوله (انكسر) عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعدي وهو باب كسر للذي قام به الكسر وهو مطاوع في ثلاثة أبواب : أحدها باب فعل بفتح العين مع التخفيف نحو قطعه فانقطع وصرفته فانصرف وثانيها فعل بتشديد العين نحو عدائته فانعدل وثالثها أفعال نحو أجرته فأنجز كذا يفهم من نزهة الطرف وذكر في الحارونية أنه مطاوع فعل نحو كسرتة فانكسر ويحيى مطاوع أفعال وهو شاذ ويشترط في هذا الباب أن يكون من الأفعال العلاجية الواضحة للحس لأن وضعه لحصول أثر الفاعل فصوله بما يظهر أثره تقوية للمعنى الذي وضع له ومن ثمة لم يقل علامته فانعلم وقصدته فأنقصد وأما قولهم عدمته فأنعدم مع أنه لا علاج ولأن تأثيره فهو على سبيل الحكاية منهم (و) ثانيها (افتعل) نحو اجتمع يجتمع اجتماعا أصله جمع الهمزة والتاء فيه زائدتان وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدي أما كونه

قيل فائدة النقل للمبالغة تأمل ثم تقديم الأفعال لتقدم زيادته وتقديم التفعيل على المفاعلة لأن زائده من جنس الأصل . ولما فرغ من ذكر الرابعي قال (والخامسة) وهو (خمس) أبواب (أبواب) أحدها (انفعال) وبنائه للمطاوعة ألبتة يعنى للدلالة على قبول أثر الفعل وأكثر مجيئه لمطاوع فعل نحو كسرتة فانكسر ويحيى لمطاوع أفعال وفعل قليلا نحو أرغنته فانزعج وهدلته فانعدل ولا يبنى في غير الأفعال العلاجية أعنى الآثار الظاهرة للحس لأن وضعه لما كان للمعنى التأثير خصوصه بفعل يظهر أثره تقوية للمعنى الموضوع له فلا يقال انسم ومن ثمة قيل انعدم خطأ (و) ثانيها (افتعل) وهو

للمطاوعة غالبا علاجيا أو غيره نحو غنمته فغنتم ويحيى لا تخاذ الشيء نحو أذبح الرجل أي اتخذ ذبيحا معديا وللتصرف أي الجهد في تحصيل الفعل نحو اكتسب المال أي اجتهد في كسبه و بمعنى تفاعل نحو اختصا واحتورا أي تخصا وتجاوزا و بمعنى مجرده نحو حقره واحتقره وللازالة نحو اتصمر منه أي أزال النصرة عنه واتقم ولاظهار أصل الفعل نحو اعتذر أي أظهر عذره وسبعة ملحقة بدحرج ولم يذكرها المصنف نحو تجورب وترهوك وتشيطن وتقاسم وتمسكن وتجليب واثان ملحقتان بأخرنجم نحو القنسس واسلنق واثنا عشر غير ملحقة بشيء . وأما مزيد الرابعي فثلاثة فمجموع الأفعال ثمانية وثلاثون بابا .

(و) ثالثها (افعل بشديد اللام) و بناؤه للمبالغة في النعوت فان احمر ابلغ من حمر ولا يبقى إلا من ثلاثي لازم دال على اللون نحو اشهب أو على العيب كاعور (و) رابعها (تفعل) بشديد العين و بناؤه غالبا للتكاف إما مطاوعا لفعل مشدد العين نحو علمته الفقه فتعلمه أو غير مطاوع نحو تشجيع ومعنى التكاف أن يعانى الفعل و يمارسه ليحصل الشجاعة و كلف نفسه أن يحصلها و لا يتخاذل نحو توسدت الحجر أى اتخذته وسادة و لا تجنب أى التباعد عن أصل الفعل نحو تأثم و تهجد أى جانب الاثم و المجود وهو النوم و للعمل المتكرر تدبر بجا نحو تجرع الماء أى شربه (١٩) جرعة جرعة ومنه تفهم كأن

الفهم حصل له شيئا

بمعنى

استفعل للطلب أو

للاعتقاد نحو تكبر

فلان و تعظم أى طاب

أن يكون كبيرا

أو اعتقد أنه عظيم

و يكون لافادة كمال

في حقته تعالى نحو

تقدس و توحّد

و لحصول الشيء بلا

عمل نحو تولد و تكون

(و) خامسها (تفاعل)

و بناؤه لمشاركة الاثنين

فصاعدا صريحا في

أصل الفعل نحو تباعد

زيد عمرا أى تفرق

كل عن الآخر و تصالح

القوم قالوا بناء تفاعل

لنقص مفعول واحد

من فاعل فاذا كان

فاعل يتعدى إلى

مفعولين نحو جاذبته

الشوب و نازعته

الحديث يتعدى تفاعل

نحو تجاذبنا الشوب

و تنازعنا الحديث

و إذا كان فاعل

متعديا إذا كان بمعنى اتخذ يتخذ نحو اختبر و اطلع أى اتخذ خبرا أو طبخا ونحوها و أما كونه لازما إذا كان بمعنى انفعّل في المطاوعة نحو جمعته فاجتمع و مزجته فامتزج و غنمته فاغتم و نحوها و يجبى بمعنى فعل فعند ذلك يشترك بين اللازم و المتعدى أما اللازم منه كاحقّ بمعنى حق و نحوه و أما المتعدى كاحتقر بمعنى حقّر و انتزع بمعنى نزع و نحوها و يجبى بمعنى تفاعل فعند ذلك للمتعدى معنى فقط نحو اختصم زيد و عمرو و اصطالح الخصماء معناه تفاصلا و تصالحا و يجبى بمعنى في نفسه من غير أن يراد به شيء مما تقدم فعند ذلك خصص للمتعدى نحو اكتسب المال واجتمعه و ارتحل الخطبة (و) ثالثها (افعل بشديد اللام نحو احمر) (بحمر احمر) أصله حمر الألف و التشديد فيه زائدان وهذا البناء لا يتعدى لأنه يختص بمافيّه الألوان و العيوب نحو احمرّ و اصفرّ و اعورّ و نحوها و هى من الأفعال الطبيعية التى لا تتعدى إلى الفاعل (و) رابعها (تفعل) بشديد العين (نحو تكسر) تكسّر أصله كسر التاء و التشديد فيه زائدان وهذا البناء مشترك بين اللازم و المتعدى أما كونه لازما إذا كان للمطاوعة وهو مطاوع فعل بتشديد العين نحو قطعته فتقطع و كسرتة فتكسر و نحوها و معنى المطاوعة قد مرّ و أما كونه متعديا إذا كان بمعنى أخذ نحو تزر أى أخذ مئزرا و يجبى للتكاف وهو تحصيل المطلوب شيئا بعد شيء نحو تعلم العلم و تجرع الشراب و معنى التكاف عبارة عن إظهار الفاعل أصل الفعل ولم يكن حاصله إلا أنه يريد حصوله نحو تصبر و تحلم و تشجع أى أظهر الصبر و الحلم و الشجاعة ولم يكن عليه و يجبى بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد و يجبى بمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم و تقطع بمعنى قطع وهذه المعاني الثلاثة للمتعدى أيضا و يجبى بمعنى في نفسه من غير أن يراد به شيء مما تقدم فعند ذلك خصص باللازم نحو تكلم و تبسم و نحوها و يجبى للبعد نحو تجنب أى بعد من الاثم و تهجد أى بعد من النوم بالليل و تخرج أى بعد من الخروج وهذا لازم أيضا في الأظهر (و) خامسها (تفاعل) (تباعد) (يتباعد) تباعدا أصله بعد التاء و الألف فيه زائدان وهذا البناء لمشاركة بين الاثنين نحو تضارب زيد و عمرو أو أكثر نحو تخصم زيد و عمرو و بكر ومنه تصالح القوم بين المتنازعين وهذا البناء مشترك بين اللازم و المتعدى أما كونه لازما إذا كان من فاعل المتعدى إلى مفعول واحد نحو تضاربنا من ضارب ولا يقال تضاربت لأنه منتقص عن فعل فاعل بمفعول أبدا و أما كونه متعديا إذا كان من فاعل المتعدى إلى المفعول نحو تنازعنا الحديث من نازعته الحديث و تشاركنا المال من شاركته المال ولا يقال تنازعته الحديث و تشاركته المال لما مرّ أنه منتقص عن فعل فاعل بمفعول أبدا وهذا أى كون تفاعل لازما في حال و متعديا في حال من حيث اللفظ و أما من حيث المعنى فهو متعدّد مطلقا كفاعل وقد يفرق بينهما من حيث المعنى أيضا بأن البادى في الفعل في فاعل معلوم دون تفاعل ولهذا يقال في ضارب زيد عمرا على سبيل الانكار أضرب زيد عمرا أم ضرب عمرو زيد ولا يقال ذلك في تضارب زيد

يتعدى إلى مفعول واحد يلزم تفاعل نحو تضارب زيد و عمرو و يقال في فرقهما إن البادى بالفعل معلوم في فاعل دون تفاعل و يجبى لأظهار ما ليس له في الواقع نحو تجاهل و تفعل أى أظهر الجهل والغفلة وليس له في الواقع و لمطالع فاعل نحو باعدته فتباعد ثم إنه قدم من الخماسى مافى أوله همزة على مافى أوله تاء رعاية لترتيب السابق في الرابعى فانه أصل الخماسى ومن القسم الأول قدم مازائده الثانى قبل الفاء ثم ما زائده الثانى قبل العين نظرا إلى حال موضعه . ولما فرغ من ذكر الخماسى . قال

.....

(والسداسي على ستة أبواب) أحدها (استفعل) وبنائه للتعدي غالباً وله معان ثلثي في فصل الفوائد إن شاء الله تعالى (و) ثانيها (افعل) مصدره افعلال بقلب الواو باء وزائده الثالث ثلثي المتجانسين اتفاقاً لما نهيت أن الاختلاف فيما إذا كانت الأولى ساكنة وبنائه غالباً للمبالغة اللازم نحو اخشوشن أى بالغ في الخشونة ويحى متعدي نادراً نحو احواليتيه أى جعلته حالوا على وجه أبلغ وعرورته أى ركبته عرياناجداً (و) ثالثها (افعلول بتشديد الواو) وبنائه للمبالغة كافعلول نحو احوالولت لأبل أى دامت في السير السريع وقد (٣٠) جاء منه اعلوط متعدياً في الصحاح اعلوطنى أى لزمنى وفي الجار بردي يقال

اعلوط البعير إذا
تعلق بهنقه وعلاه
(و) رابعها (افعلل)
بالهمزة والنون وثاني
المتجانسين زائد
و بنائه للمبالغة ثلاثيه
أيضا فان افعنسس
أبلغ من قعس ومعناه
دخل ظهره وخرج
صدره لما سئل
الأصمعي عن معنى
القعس فقدم بطنه
وأخر ظهره تشبيهاً
بهيئة الأفعس وتفهيماً
للسائل أن الأفعس
ضد الأعدب ومعنى
افعنسس تأخر ورجع
إلى خلفه (و) خامسها
(افعللى) مصدره
افعلناء بقلب الياء
همزة لوقوعها بعد
الألف في الطرف
و بنائه لمطالع فعلى
نحو سلقيته فاسنقى
أى أوقعته على قفاه
فوقع عليه وكلتان
منه متعديتان يأتي
ذكرهما في فصل الفوائد
وقد عسد أكثركم

عمرأ ويحى للتكاف في الازداد ومعناه قد مر نحو تجاهل وتمارض أى أظهر الجهل والمرض من نفسه
وليس عليه في الحقيقة . والفرق بين تفعل وتفاعل حال كونهما للتكاف أن تفعل في هذا المعنى كسكرم
وتحمل وتحمل وهو أن يريد به صاحبه إظهار ذلك المعنى من نفسه ووجوده فيه حتى يكون ذلك الصفة
وهي السكرم والجمال والجلادة وتفاعل ليس كذلك لأنه يدل على أن صاحبه مدع دعوى كاذبة لأن المتجاهل
والتمارض لا يريد أن يكون جاهلاً أو مريضاً وإن أظهر ذلك من نفسه ويحى بمعنى تفعل نحو تعاهد بمعنى
تعهد وترايب بمعنى تريب ويحى بمعنى أفعل نحو تحوطاً بمعنى أخطأ وتساقط بمعنى أسقط ويحى على معنى
غير هذه المعاني نحو تناضلته وتلاقيته وتداركته وهذه المعاني الثلاثة للتعدي أيضاً وهذه الأبنية الخمسة
تكون موازنة لازمة لاملحقة بتدريج من مزيد الرباعي سوى أفعل فإنه لا موازن له بعد الإدغام
(والسداسي على ستة أبواب) أحدها (استفعل نحو استخرج) استخرج استخرجاً أصله خرج الهمزة
والسين والتاء فيه زوائد وأصله أن يكون لطلب الفعل نحو استغفر الله أى أطاب منه المغفرة وهذا البناء
مشترك بين اللازم والمتعدي أما كونه لازماً إذا كان بمعنى فعل نحو استقر بمعنى قرّ وبمعنى التحويل نحو
استنسر البغاث واستنوق الجمل وبمعنى صار نحو استحجر الطين وأما كونه متعدياً إذا كان بمعنى أخرج
نحو استخرج المال بمعنى أخرج واستنقذ بمعنى أنقذ أو بمعنى الإصابة نحو استطمعته واستملحته أو بمعنى
الطلب نحو استعلمته الخبر واستغفر الله وتستدكر باقى معاني هذا الباب في فصل الفوائد إن شاء الله تعالى
(و) ثانيها (افعول نحو اعشوشب) اعشوشب اعشوشباً أصله عشب الهمزة والواو وإحدى السينين
فيه زوائد ومنه اخشوشن يخشوشن اخشاشناً وهذا البناء لازم يفيد المبالغة وإذا نلت اعشوشب
واخشوشن كان أبلغ من قولهم عشب وخشن أى صارت الأرض ذات نبات وخشن (و) ثالثها (افعول
بتشديد الواو نحو احوالول) احوالول احوالولاً أصله جلد الهمزة والواو والتشديد فيه زوائد وهذا البناء لازم
لأن معناه دام مع السرعة في السير وهذا من أفعال الطبائع (و) رابعها (افعلنل نحو افعنسس) (افعنسس
افعنسساً أصله قعس الهمزة والنون وإحدى السينين فيه زوائد وهذا البناء لازم يفيد المبالغة لأنك
إذا قلت افعنسس كان أبلغ في المعنى من قولك قعس أى دخل ظهره وخرج صدره وهذا الباب ملحق
بأخر نجم من مزيد الرباعي اصدق تعريف اللاحق بينهما (و) خامسها (افعللى نحو اسلنقى) اسلنقى
اسلنقاء أصله سلق الهمزة والنون والياء فيه زوائد ثم قلبت الياء ألفاً في الساقى لتحركها وانفتاح
ما قبلها وكتبت على صورة الياء لا تقلبها منها في الطرف وقلب الياء همزة في المصدر لوقوعها بعد
الألف زائدة في الطرف وهي ألف المصدر ولم يبطل مع ذلك اللاحق بأخر نجم نظراً إلى الأصل اصدق
تعريفه بينهما فيه لأنه في الأصل اسلنقا على وزن أحر نجاماً وهذا البناء لازم سوى كلين منه كلين يحى
ذكرهما في المتن لأن معنى اسلنقى نام على قفاه (و) سادسها (افعال بتشديد اللام نحو احوالول)

هذين البابين أعني باب افعنسس واسلنقى ما جئنا بأخر نجم لاتحاد مصدرهما مع مصدره وزنا ومقابلة المعنيين
وعينا ولأما ومشاركتهما زيادة والمصنف نظر إلى أنهما ليسا من مزيد الرباعي ورباعيهما ملحق منه بدخول الحذف بأخر نجم
غير أصلي بل تبين فأدرجهما في سائر مزيدات الثلاثي (و) سادسها (افعال بتشديد اللام) مصدره افعلال بقلب الألف ياء بعد كسر
ما قبلها كيلاً يلزم توالى الفتحات لفظاً وتقديراً وزائده الثالث ثلثي المتجانسين اتفاقاً لأن سكون الأول ههنا عارض الإدغام وفي
فعل ابتدائي كيلاً يلزم توالى الحركات كذا في شرح المراح وبنائه لزيادة المبالغة على ثلاثيه مختصاً بالآلوان والعيوب (نحو احوالول)

زيد أى صار ذا حمرة شديدة فهو أبغ من أحمر بدرجة ومن حر بدرجتين قصدا بزيادة الحرف إلى زيادة المعنى ثم تقديم باب الاستفعال لكون زوائده جميعا في أوله وتقديم الافعال لأن أحد زوائده من جنس الأصول وتقديم الافعال على الافعال مع استوائهما في مواضع الزيادة لأن أحد زوائده أعنى الواو ين قبل اللام وثالث زوائد الافعال بعد اللام وتقديمه على الافعال مع استوائهما في مواضع الزيادة لأن أحد زوائده من جنس الأصول وتقديمه على الافعال نظر إلى مناسبة الافعال في الزائد الثاني لكن الأحسن تقديم الافعال عليهما تأملا وبما فرغ من مزيد الثلاثى بأنواعه . قال (ومزيد الرباعى) المجرد (على ثلاثة) (٣١) أبواب (أحدها) (افعل)

كأحر نجم أصله حرجم
و بناءه لمطوعة فعل
تقول حرجمت الابل
فأحر نجت أى جمعت
الابل ورددت بعضها
إلى بعض فاجتمعت
(و) ثانيها (افعل)
بتشديد اللام الأخيرة
نحو أقشعر أصله قشعر
وزائده الثانى آخر
التجانسين و بناءه
لمبالغة اللازم يقال
أقشعر جلد الرجل إذا
أخذته قشعريرة على
وجهه أبغ . آخر باب
الافعال عما قبله لتأخر
موضع الزائد الثانى فيه
(و) ثالثها (تفعل) نحو
تدحرج بناءه لمطوعة
فعل نحو دحرجت
الحجر فتدحرج .
آخر باب التفعّل عن
الأولين مع أن زيادته على
الرباعى واحدة وهوتاه
المطوعة إمارة لترتيب
الخامس من تأخير ذى
الناء عن ذى الهمزة

(بحمار أحمرار بالتخفيف في المصدر ومنه اشهاب يشهب اشهبيا وأصلهما حر وشهب الهمزة والألف والتشديد فيهما زوائد وإنما خفف مصدر البناء لوقوع ألفه فاصلة بين الحرفين المتجانسين فيه بخلاف ماضيه ومضارعه حيث لم يقع كذلك فأدغمنا فيهما وإنما قلبت الألف في الماضى والمضارع في هذا البناء ياء في مصدره بعد كسر عينه فيه حملا على قاب الواو ياء في مصدر افعول نحو اعشيشا أصله اعشوشا لكون الواو بعد الكسرة وإنما حمل قلبهما على قلب الواو ياء حمل النظير على النظير لأنهما حرفا علة في أصل الوضع وإنما قلبت تلك الألف ياء في مصدره لأن عين فعل ماضيه لما كسر فيه اجترأ عن توالى الفتحات إلى سبعة فابت همزة ساكنة لانقلاب حلقها الأصلي وهو كونها حرف ابن ومدة وفتحة أبدا وما انقلبت إليه الألف لا يكون إلا همزة تارة ساكنة وتارة متحركة وههنا اقتضت السكون لأنها في غير الأول وغير جنب الساكن يكون كذلك ثم قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وتبدل على أنها في الأصل حرف مد وابن أبدا في أصل الوضع ثلاثا يبطل ما وضعت الألف لها في الجملة وهي المدية وهذا البناء وبناء الافعال قليل قلبت الهمزة القلوبة من الألف ياء في هذا وقيل قلبت الواو ياء في ذلك ملحقا بأقشعر من مزيد لرباعى اصدق تصريف الاخلاق بينهما وبينه تأمل وبعد قلبها ياء لا تكون كذلك لزيادة المد عليه وقيل بعد القاب كذلك لبقاء الساكن على حاله وهذا البناء لازم يفيد المبالغة أيضا لأن احمار واشهب للألوان لكنه أبغ من حر وشهب (ومزيد الرباعى على ثلاثة أبواب وهي على نوعين خماسى وسداسى) فالخامسى مازيد فيه حرف واحد والسداسى مازيد فيه حرفان وإنما لم يأت في مزيد مازيد فيه ثلاثة أحرف كما يأتى ذلك في مزيد الثلاثى لعدم وجود كلمة مبنية على سبعة أحرف أما مازيد فيه حرفان فهو بابان أحدهما (افعل) نحو احر نجم (وأحر نجم أصله حرجم الهمزة والتون فيه زائدتان ومعنى احر نجم الاجتماع يقال احر نجموا أى اجتمعوا وأحر نجم العدد الكثير وهذا البناء لازم لأنه مطاوع فعل نحو حرجمت الابل فأحر نجم ذلك الابل (و) ثانيهما (افعل) بتشديد اللام الأخيرة (نحو أقشعر) أقشعر أصله قشعر الهمزة والتشديد فيه زائدتان وهذا البناء لازم لأنه كاحمر واصفر في كونه للألوان ولذلك لا يتعدى (وأما مازيد فيه حرف واحد فهو باب واحد فقط (و) هو باب (تفعل) نحو تدحرج يتدحرج تدحرج أصله دحرج البناء فيه زائدة وهذا البناء لازم لأنه مطاوع فعال نحو دحرجت الحجر فتدحرج فهو غير متعد لأنه لا يدل على المفعول لالفاظ ولا معنى وإنما دل على فعل الفاعل فقط (وهذا الباب أى باب تفعّل قد يكون باعتبار ملحقاته ستة أبواب الأول نحو تدحرج وهو لازم كاسم والثانى نحو تجورب وهو متعد لأن معناه لبس الجورب والثالث نحو تشيطن أى فعل مكرها وهو متعد أيضا والرابع نحو تزهوك أى تبخر وهو لازم والخامس نحو تسكن أى أظهر التواضع وهو متعد باعتبار اللفظ والسادس نحو تجلب أى لبس الجلباب وهو متعد

أولقلته حتى لم يذكره في النقص عند ذكر مزيد الرباعى ولعل الحق أن نظر الامام في ترتيب الأبواب كلها إلى كثرة الاشتقاق وشيوع الاستعمال وما ذكرنا من مناسبة ترتيبها للاستيناس المتعالمين بالوجود والتعليقات ثم إنه لم يذكر ملحقات تدحرج لعدم الاعتداد بها لقلة استعمالها أولأن أكثرها من ملحقات دحرج وإلحاقها بتدحرج اعتبارى . وهي على المشهور خمسة تجورب أى لبس الجورب وتشيطان أى فعل مكرها وتزهوك أى مضى يتفاخر وتحرك إلى طرفيه وتسكن أى أظهر الدل والمسكنة وتجلب أى لبس

الجلباب وأوزانها تفوعل وتفيعل وتفعل وتفعلل ويزاد عليها تفعل وتفعمل نحو تقاسى وتقلنس بمعنى لبس القلنسوة كما يزداد على ملحقات دحرج قلنس بزيادة النون وزنه فعلل وززل من ملحقات دحرج على رأى السكوفيين فوزنه فعلل ومن المجرد عند البصريين ومضاعف الرباعي فوزنه فعال وتزلزل مزيد زلزل فوزنه إما تفعفل أو تفعلل وألحق بعضهم أفعالاً نحو اطعمان بأشعر ذهاباً إلى أن همزة اطعمان مزيدة فأبواب الصرف إذا لم يعد زلزل وتزلزل تسكون تسعة وثلاثين سبعة منها أصول وماعداها مزيدة وهى على ثلاثة أنواع رباعى وخامسى وسداسى وكل منها إما ملحق أو غير ملحق والثانى من الرباعى ثلاثة ومن الخامس ستة وسادسها تفعفل من مزيدات الرباعى ومن السداسى ثمانية اثنان منها مزيد الرباعى نحو احرنجم وأشعر والأول ملحق بدحرج مجموع قلنس سبعة وإما ملحق بدحرج وهو سبعة أيضاً كما عرفت إلا أن اللاحق فى تمسكنا باعتباره أن ميم المسكنة عوض عن واو السكون فكأن ميم تمسكن كالواو وقعت فى الوسط غير مفيدة للمعنى وإلا فقد ذكرنا أن زائد اللاحق لا يكون فى أول السكامة ولا يكون حرف تضعيف ولا ألفاً زائدة ولا يكون مطرداً فى إفادة المعنى حتى يحمل على الفرض اللفظى وهو الضبط بالحق لعدم إمكان حمله على الفرض المعنوى بعد ظهور معانيه ومن ههنا لم يجعلوا أفعال وأخويه ملحقات بدحرج بل مواز ناله ولا تفعل (٢٢) وتفاعل ملحقات بدحرج وإن ذهب إلى إلحاقهما الزمخشري وابن الحاجب فقليل

[فصل : فى الوجوه التى اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر] الفصل فى أصل الوضع مصدر بمعنى القطع وفى اللغة يقال فصات بين الشيئين إذا فرقت بينهما (وفى الاصطلاح بمعنى التفریق بين الحسنيين حين بين أحدهما وشرع فى بيان الآخر سواء كانا فى شئ واحد أو فى شيئين وسواء كانا متباينين أو متساويين وسواء كانا إجماليين أو أحدهما إجمالياً والآخر تفصيلياً وهو ههنا بمعنى اسم الفاعل أى الفاعل وقد وقع بين حكيم الأول إجمالى والثانى تفصيلى ويدل على ذلك سياق الكلام فى بيان الوجوه التى اشتدت الحاجة إليها) والمصدر عبارة عن لفظ دل على المعنى الحادث من الذات لا خبر سمي حدثاً وحدثاناً وفعلًا حقيقة واسم معنى (وهى) أى الوجوه التى اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر (ستة) أحدها (الماضى) وهو ما دل على زمان قبل زمان إخبارك قلت كضرب ونحوه أما خروج إن قلت من الحد فى الدلالة ودخول لم يضرب فيه فى الدلالة فبواسطة حرف الشرط ولم الجحد والمراد من الدلالة فيه الدلالة الوضعية حتى لو جرد عنها لا يخرج الأول منه ولا يدخل الثانى فيه (و) ثانيها (المضارع) وهو ما دل على زمان الحال والاستقبال على سبيل البدلية كيضرب وأشباهه أما ما قيل إن الحد متقوض بأسماء الأفعال كأف فانه بمعنى أنضجر ولفظ المستقبل ولفظ غد وبعد غد فهذه المذكورة غير مستقبلية فغير واردة لأن المراد من الدلالة على الزمان المستقبل دلالاته بالصيغة والهيئة (و) ثالثها (الأمر) وهو ما دل على طلب الفعل فى الزمان الآتى كأنصر ولينصر ونحوهما (و) رابعها (النهى) وهو ما تنجزم بلا من حيث اللفظ بدل الأمر من حيث المعنى وهو عبارة عن طلب الكف عن الفعل

إن ذلك منها تجوز للتشاكل ولتسهيل الضبط ولم يجعلوا استتفعل وأخوانه ملحقات باحرنجم وإن جيز بعضهم إلحاق اجاوز لعدم التضعيف فى الحرف الأسمى وقد ذكرنا ملحق الرباعى والخامسى وملحق السداسى اطعمان واقعنسس واسلنقى ملحق باحرنجم على المشهور فأقسام المزيدات باعتبار اللاحق وعدمه ستة.

إن قلت من أين يحكم على أحد العادلين بالأصل وعلى الآخر باللاحق . قلت معروف الأصل وتجدره أو عن الزيادة كدحرج أو قلة زيادته كتمدحرج وحرنجم أو كثرة استعماله فى كلامهم وعلامة اللاحق اتحاد المصدرين وتوافق الزائد فيهما ذواتاً ومجلاً فاحفظه فانه بحث شريف وضبطه لطيف . [فصل] هذا فصل وهو فى اللغة مصدر بمعنى الفاصل وفى تدرفهم ما يفرق بين النوعين من الكلام إذ ما قبله تعديد الأبواب وما بعده بيان المشتقات منها (فى الوجوه) يعنى السكلمات مأخوذة من وجه الشئ أى طريقه والسكلمات طرق المعانى فسميت بالوجوه (التي اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر) لضبط صيغها ولكثرة فروعها وفيه تنبيه على أصل المصدر فى الاشتقاق لكن ينبغى أن يعلم أن ذلك فى مصدر الثلاثى إذ مصدر غيره مشتق من الماضى باتفاق الفريقين (وهى) أى تلك الوجوه (ستة الماضى والمضارع والأمر والنهى)

[فصل] (الوجوه التى اشتدت الحاجة) أى هذه الألفاظ التى سند كرها مفصولة عما قبلها لانفصال معانيها كائنه فى بيان الوجوه أى السكلمات إما من الوجه بمعنى العضو المعروف فوجه الشبه كون المعانى معروفة بها كما أن الانسان يعرف بوجهه أو من الوجه بمعنى الطريق فوجه الشبه كونها موصولة لسامعها إلى معانيها المقصودة منها كما أن الطريق يوصل سالكه إلى مقصوده (قوله إلى إخراجها من المصدر) إما بالذات أو بالواسطة (قوله وهى ستة) بناء على أن ماعداها من المشتقات لم تشتد الحاجة إليها وإن كان أصل الحاجة ثابتاً وإن سلم فلا حصر .

واسم الفاعل واسم المفعول) اعلم أن المشتق من المصدر نوعان فعل واسم فاشتقاق الفعل بحركات العين نحو فعل واشتقاق الاسم بالحروف الثلاثة أحدها الميم مصدرية كانت أوزمانية أو آلية والثاني التاء فردية كانت أونوعية والثالث الياء تصغيرية كانت أونسبية ثم المضارع مأخوذ من الماضي وسائر الاختلافات : أعنى نفي الحال ونفي الاستقبال وتأكيد الجهد المطلق والمستغرق والأمر والنهي مأخوذ من المضارع بزيادة ما ولا ولما ولا م والأمر ولا الناهية عليه وكذا الصفات الخمس من اسم الفاعل والصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل مشتقات من المضارع على رأى الجمهور بشهادة احتمال الأزمنة الثلاثة في زيد ضارب الآن أو غدا أو أمس واستتار ضمير الغائب والمخاطب والمتكلم في نحو زيد ضارب وأنت ضارب وأنا ضارب وأما عملها فهو وإن كان باعتبار إسناد الحدث إلى الذات لكن باعتبار كونها مدلولين بالفعل والفاعل الاصطلاحيين وأما فعل التعجب فماخوذان من اسم التفضيل لكن نقل صيغتهما إلى صيغة الماضي والأمر ومعناها إلى معنى المصدر والمصنف اقتصر على ذكر الأقسام الستة اكتفاء بالأحوج إلى البيان . ولما توقف معرفة المشتقات على معرفة المصدر وناسب ضبط صيغة القياسى فصله أولا بقوله (فأما المصدر) وهو الاسم الدال على الحدث فقط (فلا يتخلو من أن يكون ميميا أو غير ميمى) والمراد بالميمى ما يكون في أوله ميم زائدة فنحو من ومم غير ميمى عرفا (فإن كان (٢٣) غير ميمى) قدم الميمى في

الف لكون مفهومه

وجوديا وفي النشر غير

ميمى إخراجا من

البين لأنه سمى غير

داخل تحت الضبط

والمزيدات خارجة عن

البحث ولذا أطلق

قوله (فهو سماعى) ولم

يقيد بقوله إن كان

ثلاثيا (ونعنى) ولم يقل

أعنى إشارة إلى أن

التفسير الآتى متفق

عليه عند الصرفيين

(بالسماعى) يعنى يكون

المصدر سماعيا (أنه)

أو عن طاب ترك الفعل نحو لا ينصرف ولا تنصرف ونحوها والنفي ما لا ينجزم بلا وهو عبارة عن الاخبار بعدم صدور الفعل عن الفاعل في الزمان الآتى نحو لا ينصرف ونحوه (و) خامسها (اسم الفاعل) وهو مادل على منشيء الفعل نحو ناصر وأشباهه من الثلاثى ، وقيل هو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدث وبه يخرج ما قيل إن الأفعال كلها دالة على ذات يصدر منه الفعل فلا يكون الحدث مانعا (و) سادسها (اسم المفعول) وهو مادل على ذات من وقع عليه الفعل كنصور ونحوه . واعلم أن في حصر الوجوه التى اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر في الستة تساعيا لعدم انحصارها فيها لأن اسم الزمان والمكان واسم الآلة والنفي والجهد من تلك الوجوه اللهم إلا أن يقال فى النفي والجهد إن النفي يشبه النهى صورة والجهد يشبه النهى معنى فلهذا تركهما من الحصر فله وجه وأما ترك اسم الزمان والمكان والآلة فلا وجه له (فأما المصدر) هذا شروع في بيان صيغة المصدر لأنه لما احتيج في إخراج تلك الوجوه من المصدر أراد أن يبين صيغته أولا فقال فأما المصدر (فلا يتخلو من أن يكون ميميا أو غير ميمى فان كان غير ميمى فهو سماعى) أى مقصور على السماع والمراد من الميمى ما يكون أول حروفه ميميا زائدة على نفس الكلمة وخروج ما خلا من الميم من كونه مصدرا ميميا وكذا أشباهه ومن غير الميمى ما لا يكون كذلك (ونعنى) أى مرادنا (بالسماعى أنه) أى الشأن (يحفظ كل مصدر على ما جاء) أى سمع (من العرب ولا يقاس عليه) أى والحال أن كل مصدر لم يثبت بالقياس على مصدر سمع من العرب فهو سماعى

الضمير للشأن (يحفظ كل مصدر) مخصوص بصيغة (على ما جاء) وسمع (من العرب ولا يقاس) أى لا يحصى القياس (عليه) وهذا (ميميا وغير ميمى) والمراد من الميمى ما يكون في أوله ميم زائدة نحو مقتل وغير الميمى ما لا يكون كذلك نحو ضرب وشم وأمن وموت (قوله فان كان المصدر غير ميمى فهو سماعى) أى إن كان ثلاثيا تركه لانفهامه من سياقه (قوله ونعنى بالسماعى أنه يحفظ كل مصدر) الظاهر أن يقال ونعنى بالمصدر السماعى كل مصدر الخ فلا بد من تأويل إما في الأول : أى نعنى بكون المصدر سماعيا أوفى الثانى : أى نعنى بالمصدر السماعى أنه يحفظ الخ فتأمل أو المراد من الحفظ الدكر على وجه اللزوم . وحاصل التعريف أن المصدر السماعى هو المصدر الذى يلزم حفظه على ما جاء من العرب (قوله فلا يقاس عليه) ليس من التعريف لأنه لو كان منه مع عدم الاحتياج إليه في المنع والجمع لزم المصادرة في قوله لأنه لا يقاس إذ هو تعليل لقوله وهو سماعى بل تفريع على كون المراد من السماعى هذا المذكور لكونه لازما لوجوب الحفظ إذ لو جاز القياس لما وجب حفظه . وحاصل كلامه أن المصدر الغير الميمى من الثلاثى سماعى وهذه دعوى لابد من تحريرها قبل إقامة الدليل عليها فعنى ماسوى السماعى ظاهر وله معنى ولازم أمامه بناء ما لزم حفظه على ما جاء من العرب وأما لازمه فعدم جواز القياس عليه وإعنايين لازمه وإن كان بيان المعنى كافيا في التحرير لأنه يستدل على هذه الدعوى بوجود لازمه فبينه أولا ليقبل الدليل بل لا تردد فاليمين في التحرير لازمة المعنى السماعى من غير تعرض لوجوده في المصدر الغير الميمى من الثلاثى . وأما الدليل فبيان وجوده فيه ليثبت ملازمه

التفسير صادق على غير الميمى الثلاثى (لأنه لا قياس لمصدر الثلاثى) وما بنى منه للمبالغة والتكثير في الفعل نحو التهذار بمعنى الهذر
 التكثير والحشي بمعنى الحث البايغ كما هو مذهب سيبويه لأنه في الثلاثى فقط ومصدره سماعى . وقال العلامة الزمخشري : ينبغي
 أن يكون ذلك قياسا لأنه كثير الاستعمال ثم أوزان مصدر الثلاثى على ما وجدت أحد وأربعون يندرج بعضها في بعض نحو فعل
 بحركات الفاء وسكون العين وفعلة كذلك وفعل كذلك وفعلان بفتحيتين وفعل بفتح العين وحركات الفاء وفعل
 بالفتح وكسر العين وفعلة بفتح الميم وكسرها وفعل بحركات الفاء وفعلة كذلك وفعلة بالفتح وفعيل وفعول بفتح الفاء وضمها
 وفعولة بالضم وفعول بحركات العين وفعول بفتح العين وكسرها وفاعل وفاعلة ومفعول وبناء المبالغة تفعال بفتح التاء وكسرها
 والفعيلي بكسر الفاء وفتح (٢٤) الاء (و) أما (مصدر غير الثلاثى) من الرباعى المجرد والمزيدات (فهو قياسى)

وهذا إنما يصور في مصدر الثلاثى المجرد (لأنه لا قياس لمصدر الثلاثى) المجرد لتعذر ضبطه لكثرة حتى قيل
 إن مصدر الثلاثى لا يكن تعداده لأنه يرتقى على ما ذكره سيبويه إلى اثنين وثلاثين بابتراك تعداده عمدا
 لا يطول كتابي فلما تعذر ضبطه لكثرة أتقى على ما سمع من العرب هذا مذهب سيبويه وأما مذهب
 الزمخشري فإن مصدره قياسى لكثرة استعماله وأوزان مبالغة مصدر التفعال نحو التهذار مبالغة للهذر
 والتلعاب مبالغة للعب والفعلي نحو الدليلي مبالغة للدليل والحشي مبالغة الحث ومصدر غير الثلاثى قياسى
 لعدم تعذر ضبطه لأن مصدره يصدر على طريق واحد وضع في ألفاظ معلومة مقدرة كالافعال في باب أفعال
 والانفعال في باب انفعال والاستفعال في باب استفعال ونحوها من مزيد الثلاثى وكالفعالة والفعال والتفعال
 والافعال والافعال في الرباعى ومزيدة وأما كلاما بكسر الكاف وقتالا بكسر القاف وتحملا بفتح الميم
 وزلزالا بفتح الزاى الأولى من كلم وقائل وتحمل وزلزل شاذ فلا اعتداد به (فان كان) المصدر
 (ميميا فينظر في عين الفعل المضارع فان كان عينه مفتوحا أو مضموما (على) وزن (مفعول بفتح الميم والعين
 وسكون الفاء) أما بفتح الميم في المصدر فلخفة الفتحه ولدفع الالتباس باسم الآلة على تقدير الكسر
 وبمفعول الفعل الزائد على الثلاثى على تقدير الضم وأما فتحه في الزمان والمكان فلهذين الوجهين
 ولشكون حركة العوض موافقة لحركة المعوض تأمل وأما فتح العين في كلها فلخفة وأما سكون
 الفاء فلثلاثي لازم توالى أربع حركات متواليات في كلمة واحدة وإنما اختير الفاء لذلك لأنه لازم التوالى
 المذكور من الميم ورفعها بأسكان ما هو قريب منه أولى من غيره كالفتح من فتح بفتح بفتح
 ما يقابل العين في الماضى والمضارع والعلم من علم يعلم بفتح ما يقابلها في المضارع ونحوها مما فتح
 عين فعل مضارعه وكالدخل من دخل يدخل بضم عين فعله في المضارع والمحسن من حسن
 يحسن بضم عين فعله فيها ونحوها مما كان عين فعل مضارعه مضموما فان هذه الأمثلة تصلح
 للمصدر الميمى والزمان والمكان وقد يجيء المصدر الميمى والزمان والمكان مما كان عين فعل
 مضارعه مفتوحا على وزن مفعلة بكسر العين نحو محمدة من حمد يحمد إلا أنه لم يذكره لشذوذه وهو
 داخل في قوله (إلا ما شذ) أى لا يجيء المصدر الميمى والزمان والمكان على وزن مفعول بفتح
 العين في بعض المواضع مما كان عين فعل مضارعه مفتوحا أو مضموما بل يجيء بكسرها لكن

يجيء على سن واحد
 كالفعلية والفعال
 من المجرد والافعال
 والتفعيل والانفعال
 والاستفعال من
 المزيدات غير أن
 الافعال والاستفعال إذا
 بنيا من الأجوف
 والتفعيل إذا بنى من
 الناقص يهل حرف
 العلة منها ويهوض عنها
 التاء في الآخرة نحو
 إجابة من أجوب
 واستجازه من استجوز
 وتسليه من سلى وإما
 نحو كلاما بكسر
 الكاف وتشديد الهم
 وتحملا بكسر التاء
 فلهذه أهل اللين وأما
 زلزالا بفتح الزاى
 فاثقل مضاعف الرباعى
 والأفصح كسر الزاى
 (وإن كان) أى المصدر

(ميميا) والضابطة فيه أنه (ينظر في عين الفعل المضارع فان كان) عينه (مفتوحا)
 أو مضموما فالمصدر (الميمى) (و) كذا اسمى (الزمان والمكان منه) أى مما كان عينه كذلك (مفعول) في الوزن (بفتح الميم)
 للخفة وكثرة استعماله (والعين) أما مجيئه بالفتح من مفتوح العين فالتوافق وأما من مضموم العين مع أن في الضم توافقا
 فلهذه مفعلا بالضم في كلامهم ونحو مكرم ومعون من النوادر واختير الفتح على الكسر لخفته (وسكون الفاء) لدفع
 توالى أربع حركات وأنه قريب بسبب التوالى : أعنى الميم مفتوح ومشرب من المفتوح ومدخل من المضموم (إلا ما شذ)
 جىء بكسر العين

وهو كونه سماعيا لامتناع الانفكاك فلا مصادرة

(نحو المطامع والمغرب والمشرق والمسجد) لموضع السجود ثم جعل اسما لما بنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد (والمسك) بمعنى النسك وهو العبادة (والجزر) لمكان الجزر وهو نحر الابل (والمسك والمنبت والمفرق) ومفرق الرأس وسطه سمي به لأنه موضع مفرق الشعر (والمسقط) يقال هذا مسقط رأسي أى موضع ولدت فيه (والحشر) لحشر الجمع (والجمع) فإن هذه الأسماء مفعول (بكسر العين وإن كان القياس) فيها (الفتح) لأنها من يفعل بضم العين سوى (٢٥) الجمع فانه من مفتوح العين

وقد جاء الفتح في بعضها ومنه قراءة - حق مطلع الفجر - وقوله تعالى - وكل أمة جعلنا منسكا - حق بلغ جمع البحرين - وقال سيدييه إذا أريد بالمسجد موضع السجود فهو بالفتح لا غير ولم يذكر منخرا لقلة استعماله بفتح الميم بل بالكسر اتباعا لكسر الخاء فهو اسم لثقب الأنف ولعل قوله نحو إشارة إلى أن ما شد غير منحصر فيما ذكر منه نحو المحمدة والمظنة ووجد في بعض النسخ والمرفق وهو من الفرق ضد العنف (وإن كان) ذلك المضارع (مكسور العين) فالمصدر الميم منه مفعول بفتح الميم والعين) لاختفاء كالمضرب بالفتح (إلا ما شد نحو المرجع والمصير) ومنه الحيض والحجى ومنه المهلك بضم اللام فانه مصدر يهلك فصوره الحصر

ذلك على الشذوذ أى مخالف للقياس لا للاستعمال وهو المراد منه ههنا (نحو المطلاع) بكسر اللام من طلع يطالع بضم عين الفعل في المضارع لمكان طابوع الشمس وزمانه وهو يصلح للمصدر أيضا (والمغرب) بكسر الراء من غرب يغرب بضم عين الفعل في مضارعه لمكان غروب الشمس وزمانه والمصدر الميمى (والمسجد) بكسر الجيم من سجد يسجد بضم عين الفعل في مضارعه لمكان السجود وزمانه والمصدر الميمى هذا مذهب غير سيبويه وأما مذهبه فالمسجد بفتح الجيم لا غير لو أريد به موضع السجود (والمشرق) بكسر الراء من شرق يشرق بضم عين الفعل في مضارعه لمكان شروق الشمس وزمانه والمصدر الميمى (والجزر) بكسر الزاى من جزر يجزر بضم عين الفعل في مضارعه لمكان جزر الابل وزمانه والمصدر الميمى (والسكن) بكسر الكاف من سكن يسكن بضم عين الفعل في المضارع لمكان السكون وزمانه والمصدر الميمى (والمنبت) بكسر الباء من نبت ينبت بضم عين الفعل في مضارعه لمكان النبات وزمانه والمصدر الميمى (والمسك) بكسر السين من نسك ينسك بضم عين الفعل في مضارعه لمكان النسك وزمانه والمصدر الميمى (والمفرق) بكسر الراء من فرق يفرق بضم عين الفعل في مضارعه لمكان الفرق وسط الرأس وزمانه والمصدر الميمى (والمسقط) بكسر القاف من سقط يسقط بضم عين الفعل في مضارعه لمكان السقوط وزمانه والمصدر الميمى (والحشر) بكسر الشين من حشر يحشر بضم عين الفعل في مضارعه لمكان الحشر وزمانه والمصدر الميمى (والمرفق) بكسر الفاء من رفق يرفق بضم عين الفعل في مضارعه لمكان الرفق وزمانه والمصدر الميمى (والجمع) بكسر الميم من جمع يجمع بفتح عين الفعل فيهما لمكان الجمع وزمانه والمصدر الميمى ومنه المحمدة بكسر الميم الثانية كما أشرفنا له (بكسر العين) أى بكسر ما يقابل العين على وزن مفعول بكسر العين (في الجميع) في هذه الأمثلة كقلنا وإن كان القياس الفتح إلا أنه يجيء بالكسر على خلاف القياس وقد روى الفتح في بعض هذه الأمثلة وهو المنسك والمطلع والمغرب والجمع وأجيز في الكل قياسا عليها وإنما لم يفرق بين المصدر الميمى والزمان والمكان (فما إذا كان عين المضارع مفتوحا أو مضموما سواء كان استعمالها على القياس أو على الشذوذ أما على القياس فالأصح وأما على الشذوذ فالوجودها كذلك بالاستقراء) (وإن كان) المضارع (مكسور العين) فالمصدر الميمى منه على وزن (مفعول بفتح الميم والعين وسكون الفاء) كما هو ولا يجيء المكان والزمان منه على هذا الوزن بل على كسر العين كما سيحىء في المتن كالمضرب والمجلس والمنكح والمصرخ ونحوها مما كان عين مضارعه مكسورا فإن هذه الأمثلة بالفتح مصدر ميمى وبالكسر اسم الزمان والمكان ولا يوجد المصدر في وزنها في هذا الباب غالبا ولهذا استثنى الشيخ بعد إقباط هذا الحكم بينهما وبين المصدر بقوله (إلا المرجع والمصير فانهما مصدران) من هذا الباب مشترك في الوزن معهما كالحيض والمعجب مع الزمان والمكان وكذلك لفطان آخران من هذا الباب مشتركان في الوزن معهما كالحيض والمعجب بكسر ما يقابل العين فيهما كذا في شرح الهارونية (والزمان والمكان منه على وزن مفعول بكسر العين)

الإشارة إلى قلة ما خالف الضابطة المذكورة فانهما مصدران وقد جاء من يفعل (بكسر العين) مشتركين في الوزن مع الزمان والمكان لحقة الكسرة ههنا بشهادة النون (والزمان والمكان منه) أى من مكسور العين على (مفعول بكسر العين) كالمجلس وذلك للتوافق في العين وللإشارة إلى انحطاط رتبة يفعل بالكسر بايقاع مخالفة الزمان والمكان منه للمصدر

(قوله نحو المطامع) ليس غرضه حصر ما شد منه نحو محمدة ومظنة وغيرها ولذا أورد لفظ نحو (قوله) إلا المرجع والمصير) يرد على الحصر المهلك والمبيع المصدران وغيرها [٤ - المطلوب]

(هذا) أى الحكم المذكور من اشتراك المصدر مع الزمان والمكان فيما عين مضارعه مفتوح أو مضموم ومفارقته عنهما فيما عين مضارعه مكسور أس (٢٦) بمطابق بل (في الفعل الصحيح) وقد ذكرت الأمثلة منه (و) الفعل (الأجوف)

من هذا الباب وإنما يفرق بين المصدر والزمان والمكان في هذا الباب لذلك الوجه ليكون حركة عينهما موافقة لحركة عين مضارعهما لسكونهما مأخوذتين بخلاف المصدر فأبقى على الفتحة لحفظها (هذا) أى الأحكام المذكورة من أن المصدر اليمى والزمان والمكان على وزن مفعول بفتح الميم والعين وسكون الفاء من الفعل الذى كان عين مضارعه مفتوحاً أو مضموماً ولو كان عينه مكسوراً على وزن مفعول بفتح العين للمصدر وعلى وزن مفعول بالكسر للمكان والزمان (في الفعل الصحيح) أى السالم من حروف العلة والهمزة والتضعيف وقد مررت أمثاتها (والأجوف) أى ذكركم الأحكام المذكورة في الأجوف وهو الذى خلا وسطه من حروف الصحيح وهو يأتى من ثلاثة أبنية الأول فعل يفعل بضم العين في المضارع نحو قال يقول وصان يصون فالمصدر اليمى والزمان والمكان منه على وزن مفعول بالفتح نحو مقال ومسان والثانى نحو فعل يفعل بفتح العين في مضارعه نحو خاف يخاف وهاب يهاب فالمصدر والزمان والمكان منه كذلك نحو مخاف ومهاب والثالث فعل يفعل بكسر العين في مضارعه نحو باع يبيع وكال يكيل فالمصدر منه كذلك نحو مباع ومكال والزمان والمكان على مفعول بكسر العين نحو مبيع ومكيل بسكون الباء والكاف ولو نقلت حركة الياء فيهما إلى ما قبلهما على القاعدة المستمرة يلتبس الزمان والمكان بالمفعول لفظاً أو إمعاناً والفرق بالأصل تأمل والمطال للمصدر والزمان والمكان من طول يطول بضم عين فعله فيهما فهو على الشذوذ ولا يعتد به (والمضاعف) أى وكذا الأحكام المذكورة في المضاعف وهو الذى كان عينه ولامه من جنس واحد في الثلاثى وهو يأتى من ثلاثة أبنية أيضاً الأول فعل يفعل بضم العين في مضارعه نحو سروسو يسرو ومد مد فالمصدر والزمان والمكان منه على وزن مفعول بالفتح نحو مسر ومد والأصل مسرر ومدد والثانى فعل يفعل بفتح العين في مضارعه نحو عسعس يعص وحس يحس فالمصدر والزمان والمكان منه كذلك نحو معسعس ومعس والأصل معسعس ومعس والثانى فعل يفعل بكسر العين في مضارعه نحو فر فر فر وقو يقر فالمصدر منه كذلك نحو مفر ومقر وأصله مفرر ومقرر أما المكان والزمان منه على وزن مفعول بكسر العين نحو مفرر ومقرر أما المحجب والمليب بالفتح للمصدر والزمان والمكان من فعل يفعل بضم العين فيهما فهو شاذ (والمهموز) أى وكذا الأحكام المذكورة في المهموز وهو الذى أحد حروفه همزة وهو يأتى من كل الأبواب كالصحيح أمامهموز الفاء من الصحيح فيأتى من خمسة أبواب فالمصدر والزمان والمكان على وزن واحد في أربعة منها وفى واحد منها على أوزان أخرى سوى المصدر الأول منها من باب نصر ينصر نحو أخذ يأخذ والثانى من باب علم يعلم نحو آمن يأمن والثالث من باب فتح يفتح نحو أهب بأهب والرابع من باب حسن يحسن نحو أذب يأذب فالمصدر والزمان والمكان من هذه الأبواب على مفعول بالفتح نحو مأخذ ومأمن ومأذب ومأذب وأما الباب الذى صدره على هذا الوزن لازمانه ومكانه فهو من باب ضرب يضرب نحو أبق يابق فالمصدر منه على مفعول بالفتح نحو مأبق والمكان والزمان منه على مفعول بالكسر نحو مأبق وأما المهموز العين منه فيأتى من أربعة أبواب فالمصدر والزمان والمكان في ثلاثة منها على صيغة واحدة وواحد منها على صيغة أخرى سوى مصدره الأول منها من باب فتح يفتح نحو سأل يسأل والثانى من باب علم نحو سئم سئم والثالث من باب حسن نحو رؤف يرؤف فالمصدر والزمان والمكان منه على مفعول بالفتح نحو سأل ومسأم ومرأف وأما الباب الذى لا يحى زمانه ومكانه على هذا فهو من باب ضرب يضرب نحو زار يزُر فالمصدر منه على مفعول بالفتح نحو زمرأر ومكانه وزمانه بالكسر نحو مزُر. وأما المهموز اللام منه

نحو مقال من يقول ومخاف من يخاف للثلاثة ومباع من يبيع للمصدر ومبيع للزمان والمكان (والمضاعف) وإن كان معتل الفاء نحو ميسر من يسر بالضم ومود من يود بالفتح للثلاثة ومقر من يقر بالكسر بفتح الفاء للمصدر وكسرها للزمان والمكان (والمهموز) غير المثال والناقص نحو مأخذ ومأل بالفتح للثلاثة ومأزر من يأزر بالكسر بفتح الزاى للمصدر وبكسرها الموضع

(قوله والأجوف) سواء كان مهموز الفاء أو اللام أولاً وسواء كان واوياً أو يائياً. اعلم أن المصدر اليمى من الأجوف اليائى يحى على مفعول بالكسر أيضاً لكن على طريق الفرعية لا الأصلية كمنحرف لا يسمى شاذاً وإنما الشاذ ما جاء على الأصلية بالكسر بأن لا يجوز غير الكسر كالجوى

فيأتى

والحيض (قوله والمضاعف) سواء كان معتل الفاء أولاً صرح به في المغرب وسواء كان مهموز الفاء أولاً (قوله والمهموز) أى غير المعتل الفاء واللام

(وأما في الناقص) أورد أما لأنه تفصيل حكم ما بقى محملا (فالمصدر الميمى والزمان) (٢٧) والسكان منه مفعل بفتح

الميم والعين وسكون

الفاء) إذ الكسر فيها

قبل الواو يفتح

القلب فيلتبس البناء

وفيما قبل الياء تهيل

(من جميع الأبواب)

أى سواء كان عين

مضارعه مفتوحا أو

مضموما أو مكسورا

نحو مرعى ومرعى

ومسعى من يرمى

يرمى ويدعو المصدر

والزمان والسكان (وفى

معتل الفاء) غير

المضاعف (مفعل بكسر

العين من جميع

الأبواب) نحو موحل

وموجه وموهو ويسر

من يوحل ويوجه ويعد

ويسر وإنما كسر العين

في المثال أما فى الواو

(قوله وأما في الناقص)

سواء كان مهموز الفاء

أو العين أولا وسواء

كان واويا أو يائيا

(قوله وفى معتل الفاء)

أى غير المضاعف سواء

كان مهموز العين أو

اللام أولا شرط كونه

واويا محذوفا فاؤه فى

مستقبله وإن لم يحذف

فالمصدر الميمى بفتح

العين والسكان والزمان

بكسرها وإن كان يائيا

فكسرها حكم الصحيح

فيأتى من أر بعة أيضا في ثلاثة منها اتفق وزن المصدر والزمان والسكان وواحد منها اتفق وزن مصدره لازمانه ولا مكانه الأول منها من باب فتح نحو قرأ يقرأ والثانى من باب علم نحو ظمى يظمأ والثالث من باب حسن نحو جزأ يجزؤ فالمصدر والزمان والسكان منها على وزن مفعل بالفتح نحو مقرأ ومظمأ ومجزأ وأما الباب الذى مصدره على هذا لازمانه ولا مكانه فهو من باب ضرب نحو هنى يهنى فصدره على وزن مفعل بالفتح نحو مهنى وزمانه ومكانه بالكسر نحو مهنى وأما المهموز المضاعف فهو لا يوجد فى العين واللام وفى الفاء يأتى من ثلاثة أبواب اتفق وزن المصدر والزمان والسكان فى اثنين منها وفى واحد منها اختلاف وزن مصدره بوزن زمانه ومكانه أما الأولان فأحدهما من باب نصر نحو أد يؤد وثانيهما من باب حسن نحو أرت يؤر فالمصدر والزمان والسكان منه على مفعل بالفتح نحو ماد وماز والأصل مادد وماز وأما الثالث فهو من باب ضرب نحو أن يئن فصدره على مفعل بالفتح أيضا نحو مأن والأصل مائن وزمانه ومكانه على مفعل بالكسر نحو مئن والأصل مائن (وأما فى الناقص) وهو الذى يكون لامه حرف علة سواء كان من المضاعف أو من المهموز أولا يكون منهما (فالمصدر الميمى والزمان والمكان منه) أى من الناقص (على وزن مفعل بفتح الميم والعين) وسكون الفاء (من جميع الأبواب) أى (سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا وإنما اختير الفتح فيه دون الضم والكسر أما الضم فاعدم وجود مفعل بضم العين فى كلامهم وأما الكسر فائلا يقع الاشتراك بين المتباينين وسنبينه إن شاء الله تعالى) فاختير الفتح مع أنه أخف الحركات وأما للمضاعف الناقص الذى وجب الادغام أوجاز فى الثانى فهو اللفيف المقرون الذى عينه ولامه حرف علة من جنس واحد ولا يوجد هذا إلا فى باب علم من الواوى واليائى أما من الواوى فكقوى يقوى فانه فى الأصل قوو يقوو قلبت الواو الأخيرة ياء فى الماضى لتطرفها وانكسار ما قبلها كما فى غزى مجهول غزو وإنما لم يدغم لسبق موجب القلب منه ولتلازم حرف علة فى مضارعه تأمل ثم حمل مضارعه على ماضيه فى ذلك الاعلال ثم قلبت الياء المقالوبة ألفا فى مضارعه فصارقوى يقوى على وزن رضى يرضى فالمصدر والمكان والزمان منه على وزن مفعل بالفتح نحو مقوو على الأصل وأما من اليائى فكحيى يحيا بالظهار على الأصح وحى يحيا بالادغام على غيره وإف لم يدغم على الأصح لتلازم ضم حرف علة فى مضارعه فالمصدر والزمان والمكان على مفعل بالفتح أيضا نحو يحيى. وأما المهموز الناقص فهو على نوعين مهموز الفاء ومهموز العين ولا يكون الناقص مهموز اللام فهو مهموز الفاء الناقص يأتى من أربعة أبواب اتفق وزن المصدر والزمان والمكان فيها الأول من باب نصر نحو أسو يأسو على الأصل والثانى من باب فتح أى يأتى والثالث من باب علم نحو أسى يأسى والرابع من باب ضرب نحو أتى يأتى فالمصدر والزمان والسكان فى هذه الأبواب على مفعل بالفتح نحو مأسو ومابى وماسى وماتى ومهموز العين الناقص يأتى من باب فتح فقط نحو نأى ينأى فصدره زمانه ومكانه على مفعل بالفتح نحو منأى وأما الناقص الغير المضاعف والمهموز فهو يأتى من خمسة أبواب اتفق المصدر والزمان والسكان فيها الأول من باب نصر نحو دعا يدعو والثانى من باب ضرب نحو رمى يرمى والثالث من باب فتح نحو رمى يرمى والرابع من باب علم نحو بقى يبقى والخامس من باب حسن نحو مىرو يسرو فالمصدر والزمان من هذه الأبواب على مفعل بالفتح نحو مدعو ومرعى ومرعى ومبقى ومسرو وهذا على الأصل فى الكل أما على الاعلال فى الواوى نحو مدعا ومسرا وفى اليائى نحو مرمى ومرعى ومبقى (وفى معتل الفاء) وهو الذى كان فاء فعلة حرف علة سواء كان ضاعفا أو مهموزا أولا يكون منهما فيجىء المصدر والزمان والسكان منه على وزن (مفعل بكسر العين من جميع الأبواب) أى سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا وإنما اختير الكسر

صرح به صاحب الغريب هذا هو القياس وقد جاء شاذا بضم العين نحو مىسر و بفتحها نحو موضع على ما سمعتهما القراء

فلأن الكسر مع الواو أخف من الفتح معها إذ المسافة بين الفتح والواو منفردة وأما في اليائي فالفتح بعد الياء كالصعود من السفلى إلى العلو فيثقل على اللسان قال بعض الكمل بحىء مفعل بالكسر من المثال بشرط كونه واويا محذوفا فاؤه في مستقبله وإن لم يحذف فالصدر بفتح العين والزمان والمكان بكسرها وإن كان يائيا فخكه حكم الصحيح صرح به صاحب الضرب اهـ (والفيف المقرون كالناقص) في بحىء الثلاثة على مفعل بالفتح نحو مطوى من يطوى وماوى من يأوى بالفتح (و) اللفيف (المفروق كالمعتل الفاء) في بحىء الثلاثة على مفعل بالكسر نحو موقى من يبق بالكسر وموحي من يوحى بالفتح ولم يحىء اللفيف من يفعل بالضم (٢٨) أثقله مع حرف العلة ولثلا يلزم قلب الياء واوا لأنه مهجور . اعلم أن

فيه دون الفتح والضم أما الفتح فلثلا يقع الاشتراك بين المتباينين أى بين الناقص والمثال وذلك أن كل واحد منهما مبين للآخر من حيث إن حرف العلة في الناقص في الآخر وفي المثال في الأول وأما الضم فاعدم وجود مفعل بضم العين في كلاهما كما في أما المعتل الفاء المضاعف فهو يأتي من باب علم فقط نحو ودد يود فالصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالكسر نحو مودد والأصل مودد تأمل . أما المعتل الفاء المهموز فهو على نوعين مهموز العين ومهموز اللام ولا يحىء منه مهموز الفاء فهو مهموز العين منه يأتي من بابين الأول من باب ضرب وهو من الواوى نحو وأد يود والثاني من باب علم وهو من اليائي نحو يئس يئس على أن الكسرية لغة فالصدر والزمان والمكان على مفعل بالكسر نحو مودد ويئس ومهموز اللام منه يأتي من ثلاثة أبواب الأول من باب ضرب نحو جاء يحىء والثاني من باب فتح نحو وطأ يطأ وهو من باب ضرب في الأصل وقيل من باب علم والأول أصح والثالث من باب حسن نحو وضو يوضو فالزمان والمكان والصدر من هذه الأبواب على مفعل بالكسر نحو موحى وموضى وموطى وأما المعتل الفاء غير المضاعف والمهموز اللام فهو يأتي من خمسة أبواب الأول من باب ضرب نحو وعد يعد والثاني من باب فتح نحو وضع يضع وهو من باب ضرب في الأصل والثالث من باب علم نحو وجل يوجل والرابع من باب حسب نحو ورث يرث والخامس من باب حسن نحو وسم يسم فالزمان والمكان والصدر منها على مفعل بالكسر نحو موعد وموضع وموجل ومورث ومومم وأما موجد من باب نصر فهو لغة عاصرية (والفيف المقرون) وهو الذى يكون عينه ولامه حرفي علة لا من جنس واحد وإن كانا من جنس واحد يسمى اللفيف المقرون المضاعف الناقص وقد مر ذكره (كالناقص) أى يكون وزن مصدره وزمانه ومكانه على وزن مفعل بالفتح سواء كان مهموزا أولا وإن كان مهموزا فهو يوجد من الفاء لا غير وهو يأتي من باب علم فقط نحو أوى يأوى مصدره وزمانه ومكانه مأوى والأصل مأوى على وزن مفعل بالفتح وإن كان غير المهموز فهو يأتي من بابين فقط أحدهما من باب ضرب نحو طوى يطوى ونحوه وثانيهما من باب علم نحو قوى يقوى ونحوه فالصدر والزمان والمكان على وزن مفعل بالفتح نحو مطوى ومقوى والأصل مطوى ومقوى بتحريك الياء وإنما حمل اللفيف المقرون على الناقص في ذلك الحكم لأنه كالناقص في كون آخره حرف علة فحمل عليه (والفروق) أى (اللفيف المفروق وهو الذى كان فاؤه ولامه حرف علة) كالمعتل الفاء أى يكون مصدره وزمانه ومكانه مفعل بالكسر كالمعتل سواء كان مهموزا أولا أما كونه مهموزا فيوجد في العين فقط وهو يأتي من باب علم فقط نحو وثى يواى

المفروق يشبه المثال والناقص فنه من حملة على المثال كالصنف إذ المظنور أو لاء الفعل فإحاطة بما يناسبه في الفاء أولى ومنهم من حملة على الناقص ليطرد بالمقصور واختاره بعض الكمل وذكر هنا ضابطة فقال إن مفعل بالكسر لمصدر المثال الواوى المحذوف فاؤه في مستقبله ولازمان والمكان من المثال الواوى ومن يفعل بالكسر إذا لم يكن معتل اللام وأن مفعل بالفتح لغير ما ذكر جميعا . ولما فرغ المصنف من المصدر الثلاثي قال :

(قوله والفيف المقرون) سواء كان مهموز الفاء أولا

ويدل على هذا حكمهم على ماوى إلا أن بالكسر أنه شاذ (قوله والفيف المفروق الخ) فصدره هذا عند المصنف وقد نقل التفتازانى عن بعض المتأخرين التصريح بأن حكمه كالناقص وفهم من كلام الجوهري أيضا وفي كلام صاحب المفتاح إجماع إليه وأن اعتبارهم بالام الفعل في أمثال هذا الحكم يؤيده ولأن كون حكم طوى مثل رمى يرجحوا بضادليل الناقص يقتضى الحمل عليه وإن شئت ضبط هذا المقام بحيث يتضح لك المرام فاستمع ما يتلى عليك من الكلام حتى يشير إليك بينان الأنام . اعلم أن قياس المصدر المسمى واسمى الزمان والمكان من الثلاثي المخرد منحصر على وزن مفعل بالكسر وهو المصدر الثلاثي الواوى المحذوف فاؤه في مستقبله ولازمان والمكان من المثال الواوى من يفعل بالكسر إذا لم يكن معتل اللام ومفعل بالفتح وهو لغير ما ذكر جميعا فاحفظ هذا الضبط ينفعك في المرام فإنه غير موجود في كتب الأنام لأنه من من الق الأقدام وقد ضل عنه أكثر الأقوام

(وإن كان الفعل

زائدا على الثلاثي)

سواء كان رباعيا مجردا

أو من المزيدات

(فالمصدر الميمى

والزمان والمكان و)

كذا اسم المفعول من

كل باب (زائد على

الثلاثي) يكون على

وزن مضارع مجهول

ذلك الباب إلا أنك

أى لسن الفرق أنك

(تبدل حرف المضارعة

بالميم المضمومة) تترك

صيغة الزمان والمكان

والمصدر الميمى مع اسم

المفعول فيا فوق الثلاثي

للاختصار فى كثير

الحروف ولشابهة

الزمان والمكان

بالمفعول فى أن لا يكون

عمدة وفى أن يتعلق

به الفعل والمصدر

يشاركهما فى الثلاثي

غالباً فكذا فيما فوقه

نحو مخرج ومكرم

ومستخرج لكل من

المفعول والزمان

والمكان والمصدر غير

أن المفعول من اللازم

يأتى بزيادة حرف الجر

فى آخره دون قرائنه

نحو مخرج به وهذا

الفرق لكونه الخارج

عن الوزن لم يتعرض

له الامام

فمصدره وزمانه ومكانه على وزن مفعول بالكسر نحو موى وأما كونه غير مهموز فيوجد فى ثلاثة أبواب فقط أحدها من باب ضرب نحو وقى يقي والثانى من باب علم نحو وصى يوصى والثالث من باب حسب نحو ولى يلى فالمصدر والزمان والمكان منها على وزن مفعول بالكسر نحو موقى وموصى ومولى وإما حمل الالف المرفوعة على المعتل الفاء فى ذلك الحكم لأنه كالمعتل فى كون أوله حرف علة وكذلك انقص فى كون آخره حرف علة فحمله البعض فى ذلك الحكم على المعتل الفاء نظراً إلى ذلك ومنهم الشيخ والبعض الآخر على الناقص نظراً إلى ذلك ومنهم شارح المراح (وإن كان الفعل زائداً على الثلاثي) سواء كان رباعياً مجرداً أو مزيداً ماضياً كان أو موزناً أو خماسياً أو سداسياً وسواء كان من الثلاثي أو الرباعى وسواء كان الفعل صحيحاً أو مهموزاً أو مضاعفاً أو معتلاً أو لازماً أو متعدداً (فالمصدر الميمى والزمان والمكان واسم المفعول من كل باب) أى سواء كان عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً (يكون على وزن مضارع مجهول ذلك الباب إلا أنك) أى إلا أن الفرق بينهما عندك أن (تبدل حرف المضارعة بالميم المضمومة) فصارت صيغة كل واحد منها على صيغة اسم المفعول لأن الفعل يقع فى كل واحد منها فصار كل واحد منها محلاً للفعل فشابه كل واحد منها اسم المفعول فصارت صيغتها على صيغة اسم المفعول وأما المصدر الميمى والزمان والمكان والمفعول من الفعل الرباعى المجرد الصحيح غير المضاعف المهموز نحو مخرج بفتح الراء من المتعدى ومدرج بفتح الباء من اللازم للمصدر والزمان والمكان ومدرج به للمفعول لأنه لا يجىء اسم المفعول من اللازم إلا بواسطة حرف الجر سواء كان ثلاثياً أو زائداً ولهذا قال الزنجاني وبحرف الجر فى السكل فكان لزم الشيخ أن يشير إلى هذا وأما المصدر من المضاعف منه نحو منزل ومنزل به من اللازم وموجب من مضاعفه من المتعدى ولا يجىء المهموز منه أيضاً مطلقاً وأما من المعتل نحو موسوس متعدداً ولا يجىء لازماً وأما من ماضياته نحو مجلب من المتعدى ومحوّل ومحوّل به من اللازم ولا يجىء منها أى من الماضيات مضاعف ولا معتل ولا مهموز مطلقاً بنسبة ثلاثها فخرج الجواب عن الاعتراض مثل قرد وهرول وكذا فاؤه وكذا الحكم فى كل المزيدات . وأما الرباعى المزيد على الثلاثي المجرد نحو مكرم ومفرح ومقاتل من المتعدى ومجرب ومجرب به من أجرب لازماً ومموت ومموت به من موت الأبل لازماً ولا يجىء اللازم من المفاعلة وأما من مضاعفه نحو معدّ والأصل معدد من أعدد ومجيب من جيب ومجاد من جادد وأما من مثاله نحو موعد من أوعد ومورم من ورم وموتب من أب وأما من أجوفه نحو محاب فالأصل محوب من أجوب ومقول من قول ومحابوب من جابوب وأما من ناقصه نحو معطى من أعطى ومسمى من سعى ومحابى من جابى وأما من مهموز الفاء نحو مؤدم من آدم ومأول من أول ومؤخذ من أخذ وأما من المهموز العين نحو مسأر من أسأر ومرأس من رأس وموأل من وأل وأما من المهموز اللام نحو مبدأ من أبدأ ومبوأ من بوأ ومفاجأ من فاجأ وأما من الالف المقرونة نحو صرو من اروو فالأصل صرو بالواو ين ومن الياى محى من أحيأ فالأصل محى وإنما لم يعمل عمل الادغام فيها لسبق عمل القلب منه ومقوى من قوو فالأصل مقوو بالواو ين قلبت الواو الأخيرة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر هذا فى مجرده ومن الياى محى من حي وإنما لم يعمل عمل الادغام فيها كما مر لامتناعه هنا لأن الواو الأولى والياء الأولى مدغم فيهما مساوى من ساوى وأما من الالف المرفوعة نحو مولى من أوى ومولى من ولى وموافى من وافى قلبت الياء فى كلها ألفاً لوجود موجب القلب وأما من الخماسى المزيد على الثلاثي إمامن الانفعال نحو منقطع ومنقطع به من انقطع لازماً ولا يجىء منه المتعدى وإمامن الانفعال نحو مختبر من اختبر متعدداً لأنه بمعنى اتخذ ومختبر ومختبر به من

احتقر لازما وإما من الأفعال نحو محمّر ومحمّر به بلا إدغام من أحرر لازما ولا يجيء منه المتعدي وإما
 من الفعل نحو متكسر ومتكسر به من تكسر لازما ومتكسر من تقسم متعديا وإما من التفاعل
 نحو متباعد عنه من تباعد لازما ومتنازع من تنازعنا الحديث متعديا وإما من مضاعفها نحو منصب
 ومنصب فيه بلا إدغام من الأفعال لازما ولا يجيء منه المتعدي ومتعدد بلا إدغام من الأفعال
 متعديا ولا يجيء منه اللازم ومتعدي من الفعل متعديا ولا يجيء منه اللازم ومتعدي بلا إدغام
 عن الفعل متعديا ولا يجيء منه اللازم ولا يجيء المضاعف من الأفعال وإما من مثاليها نحو متصل من
 الأفعال فالأصل متصل قلبت الواو تاء ثم أدغم التاء في التاء ومتوكل من الفعل ومتوجب من
 التفاعل وهذه الأمثلة كلها من المتعدي ولا يجيء اللازم منها مثالا ولا يجيء المثال من الأفعال
 والأفعال وأما أجوفها نحو منجور ومنجور عنه بلا قلب من الأفعال لازما لا متعديا ومختبر بلا قلب
 من الأفعال متعديا لا لازما ومعور ومعور به من الواو ومبيض ومبيض به من الياء من الأفعال
 لازما لا متعديا ومنزود من الفعل متعديا لا لازما ومتجارب ومتجارب عنه من التفاعل لازما لا متعديا
 وأما من ناقصها نحو منقضي ومنقضي عنه من الأفعال لازما لا متعديا ومنجى من الأفعال متعديا
 لا لازما ومرعو ومرعو عنه من الأفعال لازما لا متعديا ومتلقى من الفعل متعديا لا لازما ومتفادى من
 التفاعل متعديا لا لازما وأما من لفيف مقرونها نحو منزى ومنزى به من الأفعال لازما لا متعديا
 ومحتوى ومحتوى به من الأفعال لازما لا متعديا ولا يجيء اللفيف من الأفعال مطلقا وأما كون
 مرعوى لفيقا منه فزيف وكذا لا يجيء اللفيف من التفاعل مطلقا ومقتوى من الفعل متعديا لا لازما
 وأما من اللفيف للفروق نحو متولى من الفعل متعديا لا لازما ولا يجيء ذلك مما سواه ، وأما من
 الخماسى المزيد على الرباعى نحو متدحرج ومتدحرج به لازما لا متعديا ولا يجيء منه الوجوه التى ذكرتها
 فى الزيد الثلاثى سوى العتل المضاعف نحو متوسوس متعديا لا لازما وأغیره نحو متزلزل ومتزلزل به
 لازما لا متعديا وأما من ملحقاته نحو متجرب متعديا لا لازما ومتشيطن متعديا لا لازما ومترهوك
 ومترهوك به لازما لا متعديا ومتمسكن متعديا لا لازما ومتجلبب متعديا لا لازما وأما من السداسى
 المزيد على الثلاثى نحو مستخرج متعديا ومستخرج ومستحجر ومستحجر به لازما من الاستفعال ونحو معشوب
 ومعشوب به لازما من الأفعال ونحو محاذ ومحاذ به لازما من الأفعال ونحو مقنن ومقنن من
 به لازما من الأفعال ونحو مسلق ومسلق عليه لازما ومغرندى ومغرندى متعدين من الأفعال
 ونحو محمّر ومحمّر به لازما من الأفعال ولا يجيء من الوجوه التى ذكرناها فى الخماسى المزيد على
 الثلاثى منها سوى الأفعلاء والاستفعال وأما من الأفعلاء فيجىء منه الناقص لأغیره نحو معروى
 متعديا وأما من الاستفعال فيجىء منه المضاعف نحو مستقر ومستقر به بلا إدغام لازما
 ومستجب بلا إدغام متعديا والمهموز الفاء نحو مستأثر والمهموز العين نحو مستلثم والمهموز اللام
 نحو مستهزى والمثال نحو مستوجب والأجوف نحو مستخوف بلا قلب فيهما والناقص نحو
 مستهذى واللفيف المقرون نحو مستهوى واللفيف المفروق نحو مستولى وكل هذه الوجوه من المتعدي
 لا اللازم وأما من السداسى المزيد فيه على الرباعى نحو محرنجم ومحرنجم به لازما ومقشعر
 ومقشعر به بلا إدغام لازما ولا يجىء منها الوجوه التى ذكرناها فى الثلاثى لتعذر الوجوه .
 وكل ما ذكرناه من القيود والوجوه لهذه الأبواب من قولنا فالمصدر المسمى والزمان والمكان
 والمفعول إلى هنا مذكورة فى زهرة الظرفاء بعضها مصرح به وبعضها مفهوم وإنما قيدنا عدم
 الإدغام والقلب فى بعض هذه الوجوه لأنه لو أدغم فى موضع الإدغام وقلب فى موضع القلب
 اشترك الفاعل فى اللفظ مع المفعول والزمان والمكان والمصدر المسمى (وأما الفاعل منه) أى من

(و) أما (الفاعل منه)
 أى من الزائد على
 الثلاثة فلا يشترك معها
 بل هو

.....

(بكسر العين) أى بكسر ما قبل الأخير الذى هو عين في الثلاثي وذلك لأن الفاعل مأخوذ من معلوم المضارع وهو بكسر ما قبل الآخر فيما فوق الثلاثي . ولما فرغ من بحث المصدر شرع في ذكر وجوه المشتق منه على الترتيب السابق فقال (وأما الماضى) ثلاثيا أو زائدا عليه وهو فاعل دال بالوضع على معنى وجد قبل الاخبار (فلا يخلو من أن يكون الفعل) يعنى الحدث الدال عليه جزئيات الماضى (معروفا) بأن يسند إلى فاعل معلوم (أو مجهولا) بأن يسند إلى فاعل مجهول ووصف الفعل بكونه معلوما أو مجهولا وكذا بكونه غائبا ومخاطبا ومتكاملا مجاز باعتبار وصف فاعله (فان كان معروفا فالحرف الأخير من الماضى) أى من فعل ماض مبنى للعروف (مبنى على الفتح) لأن الأصل في الأفعال البناء ولم يبن على السكون مع أنه أصل في البناء لمشابهة المعرب في الجملة أعنى أنه يقع نعتا للسكرة كاسم الفاعل نحو مرت رجل ضارب ورجل (٣١) ضرب فعديل به عن أصل البناء

إلى الحركة واختير الفتح لأنه أخ للسكون لكونه جزء الألف في الفتح رعاية الأصل في الجملة (في الواحد والتثنية) (قوله مذ كرا كان أو مؤثا) قيد لكل منهما ولم يوجد هذا القيد في بعض النسخ فحينئذ يؤول الواحد بذى الوحدة فيم المؤث ولا بد من قيد الغائبين فكأنه اكتفى بفهماه مما ذكر في الجمع (و) الحرف الأخير (مضموم في جمع المذكر الغائب) لغرض وهو اتصال واو الضمير فانه يقتضى ضم ما قبله لأجل المجانسة (وساكن) آخره (في

الفعل الزائد على الثلاثي على التفصيل المذكور (بكسر العين) أى لو كسر عين الفعل من الأمثلة المشتركة بين هذه الأربعة خست للفاعل (وأما الماضى) سواء كان ثلاثيا أو رباعيا أو مزيدا عليهما وسواء كان لازما أو متعديا وسواء كان صحيحا أو معتلا أو مضاعفا أو مهموزا (فلا يخلو من أن يكون الفعل) لفظ الفعل بغير ضمير يرجع إلى الماضى مستدرك فالأولى أن يتركه أو يتركه بالضمير (معروفا) أى معلوما أو مبينا للفاعل وهو ما يسمى فاعله (أو مجهولا) أى غير معلوم أو غير مبنى للفاعل بل هو مبنى للفعول وهو ما يسمى فاعله (فان كان معروفا فالحرف الأخير منه مبنى على الفتح) مالم يعرضه شيء من اللوازم يمنع عن ذلك كالمسيجي عن قريب وإنما بنى الماضى على الفتح لقوات موجب الاعراب فيه وهو المشابهة التامة أى الفاعلية والفعولية والاضافة وقد فانت أما كون ثنائى على الحركة لمشابهة الاسم أدنى مشابهة وهو وقوعه موقع الاسم صفة للسكرة نحو مرت رجل ضارب وضارب وأما اختيار الفتح لذلك بين الحركات مع أن تحريك الساكن بالكسر والضم أقوى الحركات يجبر النقصان به في موضعه وذلك هنا محقق بالنسبة إلى المضارع لكونها أخت السكون لأنها جزء الألف فيتحرك بحركة هي قوية منه لأداء حق ماوجب فعله بقدر الإمكان (في الواحد) أى (في الفعل المفرد سواء كان مذكرا نحو نصر و وعد وعثر ومد وأخذ وغير ذلك من الثلاثي ومزیده نحو دحرج ودرج وزلزل ووسوس ونحوها من الرباعي ومزیده أو مؤثا نحو نصرت وعثرت ووعدت ومددت وأخذت ودحرجت ودرجت وزلزلت ووسوست وغيرها من مجردها ومزیدها) (والتثنية مذ كرا كان أو مؤثا) نحو نصرا وعثرا ودحرجا ودرجا وغير ذلك من مجردها للمؤث ومزیدها للذكر ونصرتا وعثرتا ودحرجتا ودرجتا ونحو ذلك من مجردها ومزیدها للمؤث (ومضموم) أى الحرف الأخير مضموم (في جمع المذكر الغائب) لاتصاله بواو الضمير وهو العوارض التي تمنع كون آخر الماضى مبينا على الفتح نحو نصروا وعثروا ودحرجوا ودرجوا وغير ذلك من مجردها ومزیدها وذكر لفظ الغائب قيد لكل سابق من المفرد والتثنية والجمع لأن المفرد والتثنية والجمع من المخاطب والمخاطبة وجمع المؤنثة الغائبة ليست كذلك فلهذا قال (وساكن في البواقي) وذلك (عند اتصاله بالنون والتاء) الضمير (من العوارض المانعة من كون آخر الماضى مبينا على الفتح ومنها وجود سبب الاعلال

البواقي) وهي جمع المؤنثة الغائبة والمخاطب والمخاطبة مطلقا والمتكلمين وذلك لاتصال نون الجمع وتاء الخطاب والمتكلم ونونه فان النون والتاء فيها ضمير الفاعل فلاولم يسكن ما قبله وهو آخر الفعل يلزم توالى أربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة وأنه مهجور واختير ما قبل الضمير للاسكان لأن الآخر محل التغيير ولأنه مجاور لما يلزم منه التوالى فاسكانه أولى

(قوله معروفا ومجهولا) اعلم أن تسمية الفعل معروفا ومجهولا غائبا ومخاطبا ومتكاملا مجاز لقوى من قبيل إطلاق اسم اللازم وهو الفاعل ههنا على المزموم وهو الفعل (قوله في الواحد) أى في ذى الوحدة مذ كرا كان أو مؤثا كقوله تعالى - بقرة لا فارض - وكذا قوله في التثنية عام للذكر والمؤث ولا بد ههنا من قيد الغائبين كما لا يخفى . اعلم أن المراد من الفتح ههنا أعم من اللفظي والتقديرى ليشمل نحو رمى وكذا الضم في قوله ومضموم في جمع المذكر الغائب ليشمل نحو غزوا

(من جميع الأبواب) أي الحكم المذكور من فتح الآخر ومن ضمه ومن سكونه مطرد في الثلاثي والرباعي والمزيد عليها (والحرف الأول) أي من الماضي أخر ذكره مع أنه أنسب بالتقديم لطول ذيله باتصاله ببحث الهمزة (مفتوح من جميع الأبواب) لأن الابتداء محل الخفة خصوصا في الفعل الثقيل معنى (إلا) الأبواب (السداسية) مطلقا (و) الأبواب (الخامسة) التي في أولها همزة) فاتها همزة (وصل) والأصل فيها الكسر لما ستعرفه فيكون أول الماضي مكسورا لذلك . ثم أود بيان مواضع همزة الوصل ليعرف أن ماعداها همزة قطع فقال (وهمزة الوصل) أي تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج سميت بها لأنها تنجيء للتوصل بها إلى النطق (٣٢) بالساكن لأن ماعداها ساكن وإن كان حرفا زائدا للبناء (همزة ابن وابنم) أصلها بن

في آخره نحو دعى ورعى أو سبب الحذف فيه نحو دعوا ورعوا (من جميع الأبواب) وهذا قيد لكل ماسبق في كون آخره مفتوحا أو مضموما أو ساكنا يعني توجد هذه المذكورات في جميع الأبواب سواء كان ثلاثيا أو رباعيا أو مزيدا عليها أمامثال الفتح والضم فقد مر وأمامثال السكون عند اتصاله بالنون فنحو نصرن وعشرن ودرجن وغير ذلك من مجردها ومزیدها وأما مثاله عند اتصاله بالتاء فنحو نصرت إلى نصرتنا ونحو دحرجت إلى دحرجنا وغيرها من مجردها ومزیدها وإنما سكتوا آخره عند الاتصال بها فرارا من توالي الحركات الأربع فيما هو كالسكامة الواحدة أعني الفعل وقاعله (والحرف الأول منه مفتوح من جميع الأبواب) أي سواء كان ثلاثيا أو رباعيا أو مزيدا عليهما مثل النون في نصر والعين في عثر والدال في دحرج ودرج وغيرها من مجردها ومزیدها والهمزة في أكرم والتاء في تكسر وتدرج وغيرها من مزیدها (إلا) هو استثناء من قوله والحرف الأول الخ لا من قوله فالحرف الأخير الخ أي لا يكون الحرف الأول مفتوحا من الماضي (من الأبواب) الخامسة والسادسية التي في أولها همزة فاتها همزة (وصل) والأصل في همزة الوصل الكسر لا الفتح والضم فيكون ذلك الحرف مكسورا وهي تسعة أبواب من المزيد الثلاثي نحو الانفعال والافتعال والافعال من الخامسة والاستفعال والافعال والافعال والافعال والافعال من السادسة وبابان من مزيد الرباعي الانفعال أيضا والافعال (وهمزة الوصل تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج وهمزة الوصل) مثل (همزة ابن وابنة وابنم وامرأة واثنين واثنين واسم واسم واثنين واثنين) أي وهمزة الماضي السادسة والخامسة من مزيد الثلاثي والرباعي (والصدر) أي وهمزة المصدر التي كانت في أول ماضيها همزة بعدها أربعة أحرف فصاعدا كهمزة إكراما وانقطاعا واستخراجا واقتشعرا وغيرها (والأخرى) أي وهمزة الأمر التي احتجج إليها عند حذف حرف المضارعة لأخذ الأمر (من الخامس) نحو انقطع وغيرها (والسادس) نحو استخرج غيرها (والأمر الحاضر من الثلاثي) سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا إلا إن كان عين مضارعه مضموما فلا تكون همزة مكسورة وإن كانت همزة وصل كسجى عن قريب مع علة ذلك نحو اعلم وانصر واضرب (والهمزة المتصلة بلام التعريف) أي هي همزة وصل أيضا كالرجل والغلام والفرس وغير ذلك وإنما قال المتصلة بلام التعريف احتراز عن الهمزة المتصلة بلام الجنس نحو قوله تعالى - إن الإنسان لفي خسر - فاتها همزة قطع لا وصل عند البعض واختاره الشيخ (وهمزة الوصل) هذا القول مستدرك بل الأولى أن يقال فإن هذه الهمزات ونحوها (محدوفة في الوصل) أي عند وقوعها بين حرفين أحدهما أول حرف السكامة (ومكسورة في الابتداء) لأن الأصل في همزات الوصل الكسر كما مر

وللمزيدة للتوكيد والبالغة كما في زرقم بمعنى الأثرق (و) همزة (انسة وامرئ) وأمرأواثنين واثنين واسم واسم) أصله ستة حذفت الهاء لمناسبتها حرف العلة في الحفاء ثم أدخلت همزة الوصل أوله ومعناه العجز وقدير أدبه حلقة الدبر (و) همزة (اين) وهو مفرد كاجرو أنك عند البصريين من العين بمعنى البركة ومعنى قولهم أين الله لأفعلن أي بركة الله تسمى لأفعلن كذا وقد يحذف نونه وقد يكسر همزته والتصرف في السكامة دليل لإفرادها أو جمع عين عند الكوفيين وهمزته همزة قطع وسقوطها حال الدرج لكثرة الاستعمال (وهمزة الماضي) أشار بإعادة ذكر الهمزة إلى

شروعه نوعا آخر فإن همزة ما ذكر من الأسماء العشرة سماعية وهمزة ماعداها اسم أو فعلا أو حرفا قياسية ذكره (و) همزة (المصدر والأمر) (قوله من الخامس والسادس) قيد للثلاثة (و) همزة (أمر الحاضر من الثلاثي والهمزة المتصلة بلام التعريف) مثل الغلام والفرس وفي كلامه إشارة إلى المختار أن أداة التعريف اللام وحدها ، ثم شرع في بيان حكم همزة الوصل ليثبت في ضمه مدعاه وهو كسر أول الماضي من السادسة وبعض الخامس فقال (وهمزة الوصل محدوفة) أي تحذف من اللفظ (في) حال (الوحد) لحصول المقصود بدونها وهو إمكان النطق بالساكن الذي بعدها (ومكسورة في الابتداء)

لأنها ساكنة في الأصل ولأصل في تحريك الساكن الكسر لأنه لما دخل القيلتين من المغرب وها المضارع وغير المنصرف صار أقرب إلى البناء من الفتح والضم وأنسب في الإبدال من السكون فلما كسرت همزة الوصل لم يفتح أول الماضي معها ثم لما لم يوجد الحكم الأخير في همزة الوصل استثنى بقوله (إلا ما اتصل) (٣٣) أي إلهمة اتصلت (بلام

التعريف و) همزة

(أين فأنهما) أي

الهمزتين (مفتوحتان

في الابتداء) لكثرة

الاستعمال وعند

الخليل همزة في لام

التعريف للقطع

وسقوطها في الوصل

لكثرة الاستعمال

(وما يكون) عطف

على ما اتصل : أي

ولا همزة تكون (في

أول الأمر الحاضر من

يفعل بضم العين فأنها)

أي تلك الهمزة

(مضمومة في الابتداء

نبحا للعين) نحو نصر

يعني لو كسرت يلزم

الخروج من الكسرة

إلى الضمة والساكن

ليس بخارج (وكذلك)

همزة الوصل (مضمومة

في الماضي المجهول من

الجماعي) نحو افعل

(والسداسي) نحو

استفعل واحرنجم بها

عربا من الخروج

المذكور. ولما فرغ

من بيان ما هو الماضي

شرح في مجهوله بقوله

ذكره وذلك أن همزة الوصل شدة كسرة الأصل في تحريك الساكن الكسر ولا يكون أول الحرف الذي هو همزة في ماضي الخماسي والسداسي مفتوحا كما كان كذلك في غيرها فلما استثنى هذا الحكم في هذه الأبواب من ذلك الحكم في تلك الأبواب بقوله (إلا) هو استثناء من قوله وهمزة الوصل مكسورة في الابتداء أي لا تكون همزة الوصل مكسورة في بعض المواضع وإن وقعت في الابتداء وهي همزة (ما اتصل بلام التعريف) كالرجل وغيره (وهمزة أين فأنهما) أي الهمزة التي اتصلت بلام التعريف وهمزة أين (مفتوحتان في الابتداء) أما همزة أين فأنها جمع بين وهمزتها للقطع في أصل الوضع ثم جاءت للوصل لكثرة استعمالها فلا تكون مكسورة نظرا إلى الأصل وتحريك بأخف الحركات وهو الفتح للثقل وأما همزة التعريف فللكثرة استعمالها أيضا تحريك بأخف الحركات وهو الفتح هذا على قول سيدويه حيث جعلها للوصل لهذا بعد ما كانت للقطع وأما على قول الخليل فلا يرد هذا لاشكال لأنها همزة قطع عنده ولم تجعل للوصل أما سقوطها حالة الرفع عنده فللكثرة الاستعمال دفعا للثقل لالكونها للوصل (وما تكون) أي الهمزة التي تكون (في أول الأمر من) باب (يفعل بضم العين) في مضارع (فأنها مضمومة في الابتداء) وإن كانت همزة وصل (نبحا للعين) نحو انصرفوا كتب وغيرها وقيل إن لم تكسر همزته مع أنها للوصل لأن بتقدير الكسر يلزم الخروج عن الكسرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية وهو ثقيل أما الحرف الساكن بعدها لا يكون حاجزا حصينا فكان كأنه لم يوجد فيلزم ذلك (وكذلك مضمومة) أي همزة الوصل مضمومة من الخماسي كأمي (في الماضي المجهول من الجماعي) نحو انفعول وانفعل وغيرها من الخماسي (والسداسي) نحو استفعل وانفعول وغيرها من السداسي الزيد على الثلاثي واحرنجم ونحوه من السداسي الزيد على الرباعي وإنما فعل ذلك لأن همزة الوصل تتبع الضم فيما بعدها عند وجوده لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة وإساقنا تتبع فيما بعدها ولم نقل لفرق بين المجهول والمعلوم لأن الفرق بينهما ليس همزة بل ضم ما بعدها كما سيحى وهو يتبعها في الضم (وإن كان الفعل) من الماضي (مجهولا فالخرف الأخير منه) أي من ذلك المجهول (يكون مثل ما يكون في المعروف) أي يكون مبنيا على الفتح ما لم يمنع مانع أيضا لأنه لا فرق بينهما في هذا الحكم نحو نصر ودحرج وغيرها من مجردهما ومزیدهما (والخرف التي قبل الأخير) أي قبل لام الفعل (مكسورة) كالص في نصر والراء في دحرج وغير ذلك من مجردهما ومزیدهما (والساكن ساكن على حاله) وهذا إنما يوجد في الثلاثي المجرد إذا اتصل بالنون والتاء الضميرين وهو الخرف الأخير كما في المعروف نحو نصرن وغيره ونصرت إلى نصرنا وأشباهه وأما في الرباعي المجرد والمزيدات فيوجد ذلك قبل الاتصال بهما نحو الحاء في دحرج والسكاف في أكرم والسين والحاء في استخرج وغيرها كما في الهروف وبعد الاتصال بهما يسكن في الرباعي والمزيدات ما يسكن في الثلاثي باتصالهما والساكن لدى يوجد قبل اتصالهما باق على حاله نحو الحاء والجيم في دحرجن إلى دحرجنا والسكاف الميم في أكرمت إلى أكرمنا والسين والحاء والجيم في استخرجن إلى استخرجنا وغيرها كما في

(وإن كان الفعل مجهولا فالخرف الأخير منه) يعني من الماضي (يكون مثل ما يكون في المعروف) أي يكون مبنيا على الفتح في الواحد الغائب والواحدة الغائبة وتثنيهما وعلى الضم في جمع المذكر الغائب وعلى السكون فيما عداها (والخروف التي قبل الأخير) أي قبل لام الفعل (مكسورة) أبدا (والساكن) في معاومه (ساكن) في مجهوله (على حاله

ومابقي) مما ذكر أعني الحرف الأول في الثلاثي والرابعي أو الحرف الأول مع أول المتحرك منه في الخامس والسادسي (مضموم)
إنما اختير ضم الأول وكسر ما قبل الآخر في المجهول لأن معناه وهو إسند الفعل إلى مفعوله غريب عن العقل فوضع له لفظ
غريب عن أوزان السكام لتنبه غرابية اللفظ عن غرابية المعنى (وأما المضارع) شروع في ثاني الوجوه الستة وهو سم فاعل من
المضارعة بمعنى المشابهة التامة سمي به لمشابهته اسم الفاعل لفظا : أي من حيث الحركات والسكنات ومعنى أي من حيث إن
المتبادر منهما الحال نحو زيد مصل ويصلى واستعمالا : أي من حيث الوقوع صفة للشيء نحو مريت برجل ضارب أو
يضرب ودخول لام الابتداء (٣٤) نحو إن زيدا قائم أول يوم (مهد) أي لفظا (الذي يكون في أول حرف من

الحروف) وما بقي) وهو الحرف الأول في الثلاثي والرابعي مخبر دين نحو أنون في نصر والداد في
دحرج وغيرها والهمزة وما بعد الساكن بعدها في الزيدات كالفاء مع الهمزة في الفعل والتاء مع
الهمزة في الفعل والتاء مع الهمزة في استخرج وغيرها (مضموم) وإنما فعل ذلك مرفعا بين المعروف
والمجهول (وأما المضارع فهو الذي يكون في أوله حرف من حروف اثنين) أو أنيت أو أني نحو ينصر
وتنصر وأنصر وتنصر وكذا في الرابعي والزيدات وإنما زيد في الأول دون الآخر لئلا يلتبس
بالماضى نحو نصرنا ونصرت وفي الياء لالتباس إلا أنه لم يزد فيه تبعا لأخواته وإنما جازع
مستقبلا بالزيادة لأن بتقدير النقصان يبقى على أقل من التقدير الصالح للكلمة وإنما زيد في الستة
دون الماضى لأن الزيادة بعد التجرد والمستقبل بعد الماضى فاعطى السابق للسابق واللاحق
للاحق وإنما لم يتحرك كل حروفه لئلا يلزم توالي الحركات الأربع في كلمة واحدة وإنما سكن
ما بعد حرف المضارعة دون غيره لأن توالي الحركات الأربع يلزم منه فاسكان وهو أقرب منه
أن يكون أولي) لذا سكن الراء في نصرون ونصرت ونحوها بشرط أن يكون ذلك الحرف زائدا على
الماضى) وهذا احتراز عن الكلمة التي يكون في أول ماضيها ياء نحو يسراؤه نحو تنكسر أو همزة نحو
أكرم أو نون نحو نصرفان هذه الحروف وإن كانت من حروف اثنين لسكن لان يكون هذه الكلمات
مضارعا بين لأنهن لم يصرن زوائد فبين على الماضى (حروف المضارعة مفتوحة في المعروف) سواء
كانت في الغائب أو الغائبة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا وفي الخطب والمخاطبة مفردا كان أو مثنى أو
مجموعا أو في نفس المتكلم وحده أو مع غيره وإنما فتح حرف المضارعة لحقتها ولأن بتقدير الكسر
يلتبس بآفة يعلم وتعلم وتعلم وتعلم وبتقدير الضم يلتبس بالمجهول ولم يكن لأمر بالعكس لكثرة
استعمال المعروف بالنسبة إليه فلم يعط له وهو أنقل الحركات وهو الضم (من جميع الأبواب) أي
سواء كان من المجرد الثلاثي أو الخامس أو السادس مطلقا إلا الرابعي مطلقا فلماذا قال مستثنا
(إلا من الرابعي أي رابعي كان) أي سواء كان رابعيا مجردا أو زيدا على الثلاثي بزيادة حرف
واحد (فاتها) أي حروف المضارعة (مضمومة فيه) نحو يدحرج ويكرم ويقابل وإنما فعل ذلك
في هذه الأبواب لأن الرابعي فرع الثلاثي والضم أيضا فرع الفتح فأعطى الفرع الفرع وقيل إنما
ضم فيهن لقلّة استعمالهن وأما الفتح في الخامس والسادسي مع أنهما فرع الثلاثي ويقبل الاستعمال
فيهما لكثرة جردهما ولو ضم لأدى إلى الجمع بين الثقيلين وأما الضم في هو يبق لأنه من الرابعي لا من

حرف اثنين بشرط
أن يكون ذلك الحرف
تذكير اسم الإشارة
بتأويل الحرف بالزائد
(زائدا على الماضى)
أي على ماضى نوعه
فمثل أكرم وتنكسر
لا يكون مضارعا ثم
الفرض من هذا
التفسير تمييز المضارع
من ماض مثله لا قصد
تعريفه حتى يتوجه
سؤال تخصيص
المضارع بالتعريف
(وحروف المضارعة)
وهي حروف اثنين كما
أشار إليها (مفتوحة
في المضارع) المعروف
اختيارا للأول بالأخف
(من جميع الأبواب)
من الأصل وذي
الزيادة (إلا من الرابعي
أي رابعي كان) أي
سواء كان مجردا أو
أو زيدا على الثلاثي

(فاتها) أي حروف المضارعة (مضمومة فيه)

أي في الرابعي إذ من جملة باب الأفعال وهو بفتح حرف المضارعة يلتبس بالثلاثي فعمله غيره عاياه إطرادا للباب ولم تنكسر
بدل الضم لأن ثقله هناك أكثر من الضم بشهادة النون ولا إشكال بضم هو يبق لأنه رابعي والهاء مزيدة على خلاف القياس
(قوله فهو الذي في أوله) أي المضارع هو الفعل الذي في محل أوله وضمير أوله راجع إلى الموصول وهذا التعريف غير مانع
لدخول نحو أكرم فلا يكون صحيحا وجوابه يعلم مما ذكرنا في تعريف الثلاثي ويمكن أن يقال معنى قوله زائدا على الماضى
غير جزء منه وهمزة أكرم جزء من ماضى الأفعال وإن كان زائدا على الماضى الثلاثي

وما قبل لام الفعل المضارع مكسور (لتغير الفرع الأصل أعني الماضي (في الرباعي والخامس والسادس إلا من يتفاعل ويتفاعل) من مزيد الثلاثي (و يتفاعل) من مزيد الرباعي ويقاس عليه ما حقه (فانها) أي ما قبل لام الفعل (مفتوح فيهن) أي في هذه الأبواب نحو ضحى السكون أعني افتتح عن سكون الثاني وجبر الخفة الفاتحة من الطرف الأول (وفي المجهول حروف المضارعة مضمومة) لأن الضم الثقيل يناسب لمجهول القليل استعمالا مع أن في غير الضم مزيد الفرع على الأصل وهو مجهول الماضي فإن أوله يضم كهم (والساكن) في هروقه (ساكن على حاله) في المجهول لعدم موجب التغيير (وما بقى) من حروف المضارعة والحرف الساكن (مفتوح لله) أي كل اثنين أو أكثر (ماعداد لام الفعل) أي الحرف الأخير (فانها مرفوعة في المعروف والمجهول) العامل العنوي وهو هنا وقع ضارع موقع اسم الفاعل في كونه صفة لشكرة وارتفاعه إما بالضمه لفظا أو تقديرا أو بحروف قائمة مقام الحركة هونون التشبيه وجمع المذكر غائبا أو مخاطبا وأما نون جمع المؤنث فليس نائب الحركة بل ضمير الجمع وعلامة التأنيث فيها نون ساكنة على البناء خارج بقوله وما بقى فلذا لم يستثن إياها عن حكم الرفع والجملة (٣٥) اللام المتحركة مرفوعة

(مالم يكن) أي لم يوجد

(حرف ناصب) وهي

ربع أن للصدر ولن

التأكييد النقي وكى

للتعليل وإذن للجواب

والجزاء (ينصبها)

الماء عائد إلى اللام

وينصب صفة الناصب

لأفادة الجنسية والعموم

كما في قوله - ولا طائر

يظهر بجناحيه -

أو استئناف كأنه قيل

ما يكون عند الناصب

فأجاب بأنه ينصبها

(أو حازم) أطلقه يميم

لأسماء المنقوصة التي

بمعنى إن والحروف

الجنسية وهي ولما وهما

لقب المضارع ماضيا

ونفيته إلا أن في لما

الخامس في أصله يرق في زيدت الهاء على خلاف القياس (وما قبل لام الفعل المضارع مكسور) في المعروف (في الرباعي) نحو يدحرج ويكرم بكسر الراء فكذا غيرها (والخامس) نحو يفتح بكسر الهاء وغير ذلك (والسادس) نحو يستخرج بكسر الراء وغير ذلك (إلا من يتفاعل ويتفاعل) من الخمسة الزيد على الثلاثي (و يتفاعل) من الخمسة الزيد على الرباعي (فانها) أي ما قبل لام الفعل (مفتوح فيهن) أي في هذه الأبواب الثلاثة فيكون الفارق في هذه الأبواب بين المعروف والمجهول فتح حرف المضارعة وفي الرباعي كسر ما قبل لام الفعل وفي غيرها فتح حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر (وفي المجهول) من المضارع (حرف المضارعة مضموم) والساكن ساكن على حاله أي الساكن الذي في المعروف يكون ساكنا في المجهول أيضا إذ لا فرق بينهما في ذلك (وما بقى) أي ماعداد حرف المضارعة والساكن (مفتوح كله) أي من جميع الأبواب نحو ينصر يضم الياء وسكون النون الذي هو ساكن في المعروف وفتح الصاد وغير ذلك من الثلاثي المجرد ونحو يدحرج يضم الياء وسكون الهاء الذي هو ساكن في المعروف وفتح الراء وغيره من الرباعي المجرد ونحو يكرم يضم الياء وسكون الكاف الذي هو ساكن في المعروف وفتح الراء وغيره من الرباعي الزيد على الثلاثي وكذا الخمسة والسادس منها (ماعداد لام الفعل) وهو في معنى الاستثناء من قوله وما بقى مفتوح كله أي ما بقى مفتوح إلا لام الفعل (فانها مرفوعة في المعروف والمجهول) إذ لا فرق بينهما في ذلك (مالم يكن حرف ناصب ينصبها) وهذا الحكم في المعروف والمجهول. (واعلم أن ناصب المضارع أربعة أن المصدرية نحو أن تنصر وأشباهه ولن لتأكييد النقي في المستقبل نحو أريد لن تذهب وغير ذلك وكى للتعليل نحو جئت كي تنكرمني ونحوه وإذن جوابا لا قول وجزاء لفعل نحو إذن أكرمك لمن قال أنا آتيك وغير ذلك) ولهذا أشد بعض المعلمين قوله : هذى ناصبات الفعل أربع يا غلام فاعلم أن للصدر لن لتأكييد كي للتعليل للجواب إذن

استغراقا وفيه نوع يستعمل أكثر مما فيه رجاء فن معنى لما يضرب أنه لم يقع الضرب إلى الآن ولكن وقوعه متوقع ويجوز حذف فعله نحو شارفت المدينة ولما أي لما أدخلها ولا يدخل عليه أدوات الشرط فلا يقال إن لما يضرب وقال إن لم يضرب ولا استغراق ولا توقع في لم ولا تحذف فعله ، وإن للشرط والجزاء ، ولما الأمر لطلب الفعل ، ولا لانتهى عنه (يجزمها) أي يجزم لام الفعل وهذا إما صفة أو استئناف كما مر ولم يذكر كون آخره مفتوحا بنون التأكييد لأن ذلك بعد خروج المضارع إلى معنى الانشاء فكأنه لا يباحق المضارع

(قوله مكسور) عام للفظي والتقدير فتحو يحمر تقديره يحمرر بالكسر (قوله يتفاعل) وكذا ما حقه نحو يتجرب وإما لم يذكرها ههنا بناء على عدم ذكرها فيما سبق فيكون الحصر بالنسبة إلى ما ذكره (قوله فانها مرفوعة) إما بحركة الضمة سواء كان لفظيا أو تقديريا أو بحذف النون. واعلم أنه لا بد ههنا من استثناء الصورتين المتصل به نون جمع المؤنث واللاحق به نون التأكييد لأن الأول مبنى على السكون والثاني على الحركة

(وأما الأمر) وهو طلب الفعل عن الفاعل (والنهي) وهو طلب الترك أو الكف عن الفعل (فإنهما يكونان على لفظ المضارع) هذا يفيد أن معلوم أمر الحاضر خارج عن البحث لأنه يغير لفظ المضارع ولهذا أخر بحثه عما كان على لفظ أصله (إلا أنهما) أي الأمر غير المعروف أمر الحاضر والنهي مطاوعا (محزومان) بدخول لام الأمر ولا الناهية (وعلمة الجزم فيهما سقوط نون التثنية) مطلقا (و) نون (جمع المذكر) غائبا أو مخاطبا (و) سقوط نون (الواحدة المخاطبة) لأنها نون إعراب قائم مقام الحركة فتسقط بالجزم كالحركة (وفي البواقي) أي علامة الجزم (٣٦) في غير الأصناف الثلاثة (سكون لام الفعل) (قوله الصحيحة) صفة اللام فإن أسماء

(و) (محزوم) (محزومها) وهذا الحكم مالم يعرف والمجهول أيضا (واعلم أن جازم المضارع خمسة لم تقاب معنى المضارع إلى الماضي وتنفيه نحو لم ينصر ولما كذلك مع معنى الاستعراق وفيها توقع أي طلب وقوع الفعل مع تكافؤ واضطراب نحو لما يركب وإن في الشرط والجزاء نحو إن تدخل أدخل ولا في النهي نحو لا تعلم ولا لم الأمر نحو لينصر) ولهذا قال بعض المعلمين لبعض المشتغلين وأشد قوله : جازمات الفعل خمس يا غلام لم ولما وإن ولا واللام (وأما الأمر) أي أمر الغائب (والنهي) سواء كان للغائب أو للحاضر (فإنهما يكونان على لفظ المضارع) أي في الحركات والسكنات (إلا أنهما محزومان وعلامة الجزم فيهما) أي في الأمر والنهي (سقوط نون التثنية) سواء كان تثنية لمذكر أو مؤنث نحو لينصر ولا ينصر في الغائب أصلهما ينصران ولتنصرا ولا تنصرا في الغائبة أصلهما تنصران وفي مخاطب والمخاطبة تدخل لأنحو لا تنصرا أصلهما تنصران ولا تدخلهما لام الأمر في العرف مفردا كان أو مثنى أو جموعا لكثرة استعماله وتدخل في المجهول نحو تنصرا لقلة استعماله (وجمع المذكر) أي علامة الجزم في جمع المذكر سواء كان للغائب أو للمخاطب سقوط نونه في أمر الغائب والنهي أيضا نحو لينصر بوا ولا ينصر بوا في الغائب أصلهما ينصرون وفي مخاطب لا تنصر بوا أصلهما ينصرون ولا لم الأمر لا تدخل في المعروف كالم (والواحدة المخاطبة) أي علامة الجزم في الواحدة المخاطبة سقوط نونها أيضا نحو لا تنصر في أصله ينصر بن (وفي البواقي) وهي نفرد المذكر سواء كان غائبا أو حاضرا والنفردة المؤنثة الغائبة (سكون لام الفعل الصحيحة) صفة لام الفعل نحو لينصر وتنصر ولا ينصر بالجزم في الغائب والغائبة ولا تنصر في الحاضر (وسقوط لام الفعل المعتلة) صفة لام الفعل أي علامة الجزم في القص - سقوط لام الفعل لأن حروف العلة ضعيفة لا تتحمل الإعراب بالحركات سوى النصب فحذف بالجزم علامة له نحو لينصر ولا ينصر ولا تنصر وغيرها من الواو ومن الياء نحو ليرم ولا يرم ولترم ولا ترم وغير ذلك من الغائب والغائبة ولا تنصر ولا ترم في الحاضر (سوى نون جمع المؤنث فإن نونه ثابتة في حالة الجزم) نحو لينصر بن ولا ينصر بن في الغائبة ولا تنصر بن في الحاضرة (وغيره) أي غير الجزم وهو الناصب أي تسقط به كل نون تسقط بالجزم سوى نون جمع المؤنث فإنها لا تسقط بالجزم ولا بالناصب لأن نونها ليست بنون الإعراب بل نونها ضمير كالواو في الجمع المذكر فتثبت على كل حال (وأمر الحاضر المعروف) ليس على لفظ المضارع بل

الحروف مؤنث سماعي فيدخل في حكم السكون غير معتل اللام مثلا أو أجوف أو غيرها (وسقوط لام الفعل المعتل) يعني علامة الجزم في الناقص واللفيف سقوط لاه لأنها حرف علة وهي بمنزلة الحركة في قبول التعبير خصوصا إذا وقع في الآخر الذي هو محل التعبير فتحذف بالجزم (سوى) استثناء منقطع إذ للسكتى غير داخل فيما قبله أي لكن (نون جمع المؤنث) فإن نونها ثابتة في الجزم وغيره من النصب والرفع نحو لن ينصر بن لأنها ليست بشيئون إعراب بل ضمير فاعل كالواو في جمع المذكر فتثبت على كل حال (وأمر الحاضر المعروف) ليس على لفظ المضارع بل

(قوله أما الأمر) أي الغائب والمتكلم المعروف والمجهولان والمخاطب والمجهول لا الأمر الحاضر معلوم تحذف بقرينة ذكره بعد (قوله والنهي) أي الغائب والمخاطب والمتكلم المعروف والمجهول (قوله سكون لام الفعل الصحيحة) هي صفة اللام لا الفعل فيتناول نحو لينصر وليأخذ وليعد وليقل وكذا المعتلة فلا يشمل غير الناقص والحروف وأسماءها كالها مؤنث سماعي وما وقع في بعض النسخ على التذكير فالأولى أن يحمل على تصحيح انما نسخ لأن الظاهر كونها صفتين للغائب وهو ليس يستقيم لخروج المثال والأجوف من الحكم الأول وهو السكون ودخولهما في الثاني وهو السقوط والأمر على العكس وإهمال المهموز والمضاعف لعدم دخولهما في كل منهما (قوله سوى نون جمع المؤنث) استثناء منقطع لعدم دخول نون جمع المؤنث فيما سبق

(تخذف منه) أى من المضارع المخاطب (حرف المضارعة وتدخل همزة الوصل) عليه للابتداء (إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا و) أما (إن كان متحركا فتسكن آخره) يعنى يكتب بالسكانه ولا يؤتى في أوله بهمزة الوصل لعدم المقتضى نحو عد من تعد وجرب من تجرب ونحوها (وهو) أى الأمر الحاضر المعروف (مبنى على الوقف) والسكون لامن عامل لأن الأصل في الأفعال البناء ولا مشابهة بينه وبين العرب أعنى اسم الفاعل بوجه ما حتى يعرب كالمضارع أو يبنى على الحركة كالماضى فبنى على السكون وذلك مذهب البصريين وعند السكوفيين معرب مجزوم قالوا حذف لام الأمر وأعطى أثرها وهو الجزم لما وضع موضعها وهو الهمزة (والمبنى على الوقف كالمجزم في اللفظ) أى في قطع آخره عن الحركة (٣٧) لافي الحقيقة لأن سكون

المجزوم بعامل وسكون الوقف بدونه (وأما) اسم (الفاعل) وهو اسم مشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدث أخره عن الأمر والنهى لأنهما أكثر تصرفا منه وكثرة التصرف أصل في الفرق (فينظر في عين الفعل الماضى) هذا يشعر بأن اسم الفاعل مشتق من الماضى عنده وقوله في المعتلات وكان أى أصل قائل في الماضى قال يقوى ذلك توجه ذلك سهولة الاشتقاق ومناسبتهما في أن يستعمل فيما وقع ويحتمل أن يوافق الجمهور في أخذه من المضارع والنظر إلى عينه كونه أسهل ضبطا ولذا لم يقل

تخذف منه) أى من المضارع الحاضر المعروف (حرف المضارعة وتدخل همزة الوصل إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا) لتعذر الابتداء بالسكان أو لأنها عوض عن حرف المضارعة عند البعض فوضعت موضعها نحو اضرب وما أشبهه (وإن كان) أى ما بعد حرف المضارعة (متحركا فتسكن آخره) أى الطريق في أخذ امر الحاضر فيما إذا كان ما بعد حرف المضارعة متحركا أن يبدأ بحركة ما بعده فيسكن آخره نحو عد ودحرج وغير ذلك (وهو) أى أمر الحاضر (مبنى على الوقف والمبنى على الوقف كالمجزم في اللفظ) هذا على مذهب البصريين وعلى مذهب السكوفيين معرب مجزوم لامبني واكمل متمسكات تركتها حذرا من الاطّباب (وأما) الفاعل فينظر في عين الفعل الماضى فإن كان عينه مفتوحا فوزنه ناصر وضارب) ونحوها غالبا سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما وإنما اعتبر في ذلك عين المضارع لأن المضارع أصل والمضارع فرع فاعتبار العين في الأصل أولى من اعتبارها في الفرع وإنما اعتبر العين في ذلك دون الفاء واللام لاختلاف حركة العين دونهما من اختلافها اختلاف وزن الفاعل بالاستقرار فطريق أخذه أن تخذف علامة الاستقبال من ينصر وزيدت الألف لحقتها بالنسبة إلى غيرها من حروف الزوائد عوضا عن الياء المحذوفة بين الفاء والعين إن كان الحق أن يزداد العوض مقام المعوض وهو الأول لوجود مانع يمنع عن ذلك لأنها نوزيدت في الأول بصير مشابها بالتسكام في المضارع وماضى باب الأفعال فزيدت في مكان أقرب إليه لأداء حق ماوجب فعله بقدر الامكان ولهذا تزد في الآخر ولا بين العين واللام وقيل إنما لم تزد في آخرها لدفع الالتباس أيضا لأن في الآخر يلتبس بالتمنية وفيما بين العين واللام يصير مشابها بالمبالغة لأن الاعجام ترك كثير مكسر عينه فيما إذا كان عين المضارع مفتوحا أو مضموما لأن بتقدير الفتح يصير مشابها بماضى المعاملة وتقدر الضم يثقل نعم بتقدير الكسر أيضا يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة لكن أتى مع ذلك الضرورة لأن الالتباس بالأمر أولى من الالتباس بالماضى ومع اختيار الثقل على تقدير الضم وإن لم يوجد ذلك فيه أما وجه الأولوية من الأول فلأن هذا الالتباس التباس الشيء بالشيء بحيث أن الأمر من المستقبل واسم الفاعل مشابه على التمام بخلاف الالتباس بالماضى على تقدير الفتح لأن المشابهة بينهما ليست كذلك (وأما وجه الأولوية من الثاني فلأن هذا الالتباس قد نزول بالاعجام بخلاف الثقل اللازم من الضم حيث لا يزول أصلا وإنما أخذ من المضارع دون الماضى والسكنه مشتقا منه بالاستقرار) والسكونه مشابها به على التمام بخلاف الماضى حيث لا يكون كذلك (إن كان) أى عين الفعل الماضى (مضموما فوزنه) أى وزن اسم الفاعل (عظيم) على

ما بعد وزن في أصل ذلك ثم رد باسم الفاعل ميع الصفة المشبهة ولهذا أورد أوزنه نحو أحممر ونبه على كثرة وزانها في بحثه والشهور أنها اسم لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت والفرق المعنوى ليس غرض الصرفى (فإن كان) عين ضيه (مفتوحا فوزنه ناصرا) أى فعل غالبا نحو ضارب وفتح (وإن كان) العين (مضموما فوزنه عظيم) ووزن فيل يأتي (قوله) وأما الفاعل اعلم أن الفاعل عند انصاف ما مع الصفة المشبهة بدليل إيراد عظيم وضخم ومرض وزمن فانه صفات مشبهة ويكون الفاعل عنده ما اشتق لمن قام به الفعل من غير اعتبار معنى الحدث الذى به يتأخر الفاعل عند غيره عن الصفة المشبهة لأنها بمعنى الثبوت (قوله) فينظر) فيه إشارة إلى أن الفاعل مشتق من الماضى وقد صرح به في المعتلات عند بيان فاعل الأجوف

أيضا المصدر نحو وجيف والمفعول نحو جرح بمعنى الجروح (و) وزنه (ضمخ) أى فعل بفتح الفاء وكسر العين وقيل بسكونها (و إن كان) عين ماضيه (مكسور أفوزنه من المتعدي عالم) أى فاعل (ومن اللازم يأتى على أربعة أوزان) فاعل وفعل وأفعلا وفعلاء (نحو مريض وزمن بفتح الزاى وكسر الميم وأحمر) وهو (للد كـ) ولما كان فى تصريفه خفاء قال (وحمرأ) بالمد (للمؤنث) مفردة (وجمعهما) أى جمع المذكر (٣٨) والمؤنث (حمر بضم الحاء وسكون الميم) قدم لجمع فى بيان صيغته لزيادة

وزن فاعل من عظم يعظم بضم العين فيهما وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمفعول والمصدر لأن الفعل قد يكون للمفعول والمصدر نحو جرح ووجيف (وضخم) بفتح الضاد وكسر الحاء على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين من ضخم يضخم بضم الحاء فيهما وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمصدر نحو خنق وقيل بفتح الضاد وسكون الحاء وهذا الوزن مشترك أيضا بين الفاعل والمصدر لأن الفعل بفتح الفاء وسكون العين قد يحكى المصدر نحو قتل (و إن كان) أى عين الفعل الماضى (مكسور أفوزنه من الفعل) (المتعدي عالم) على وزن فاعل من علم يعلم بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع (ومن) الفعل (اللازم يأتى على أربعة أوزان) أحدها على وزن فاعل (نحو مريض) من مرض يمرض بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمفعول والمصدر كما بيناه فى عظيم (و) الثانى فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو (زمن) من زمن يزمن بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمصدر كما ذكرناه فى ضخم (بفتح الزاى وكسر الميم) (و) الثالث على وزن أفعـل نحو (أحمر للد كـ) مفردا من حمر يحمر بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع ومنه أحول وأحمق وأخرق وآدم وأرعن وأسمر وأنجف وأنجز ومنه أعجم عند الأصمى وهذه الأسماء كلها من فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع والضم فى عينهما فهى لغة (وحمرأ بالمد) أى بمد الراء على وزن فعلاء (للمؤنث) المفرد (وجمعهما) أى جمع المذكر والمؤنث (حمر بضم الحاء وسكون الميم وتثنية أحمر أحمران وتثنية حمراء حمراوان) فكان تصريفه أحمر أحمران حمر حمراء حمراوان حمر (و) الرابع على وزن فعـلان نحو (عطشان للد كـ) مفردا من عطش يعطش بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو ليان (وعطشى) بفتح العين وسكون الطاء وبالقصر (للمؤنث) المفرد (وجمعهما) أى جمع المذكر والمؤنث (عطاش بكسر العين وتثنية عطشان عطشانان وتثنية عطشى عطشيان) فكان تصريفه عطشان عطشانان عطاش عطشى عطشيان عطاش ومنه ريان ريانان رواء ريار رياران رواء واعلم أن هذه الأوزان الأربعة للصفة المشبهة ويجىء أوزانها على غير هذه الأوزان أحدها فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو شكس وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو شغل . وثانها فعل بضم الفاء وسكون العين نحو صاب وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو شغل . وثالثها فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ماح وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو فسق . ورابعها فعل بضم الفاء والعين نحو جنب . وخامسها فعل بفتح الفاء والعين وكسرها نحو حسن وخشن وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو طاب . وسادسها فعل بفتح الفاء نحو جبان وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو ذهاب . وسابعها فعل بضم الفاء نحو شجاع وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو سؤال . والفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة أن اسم الفاعل هو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدث والصفة المشبهة ما اشتق من

غرابته (وتثنية أحمر أحمران وتثنية حمراء حمراوان) بقلب الهمزة واوا على غير القياس (وعطشان) للد كـ المفرد (وعطشى) بفتح العين وسكون الطاء وبالقصر (للمؤنث) المفردة (وجمعهما) أى جمع عطشان وعطشى (عطاش بكسر العين) باستواء جمع المذكر والمؤنث أيضا (وتثنية عطشان عطشانان وتثنية عطشى عطشيان) . وللصفة المشبهة التى هى اسم مشتق لاسم الذات إلى صفة غريزية أوزان غير ماد كـ فليل لها سبعة عشر وزنا بالاستعارة فعل بسكون العين وحركات الفاء نحو شكس وماح وصاب وفعل بفتح الفاء وحركات العين نحو حسن وخشن وعجل

وفعل بكسر الفاء والعين ضمهما نحو صغر وجنب وفعل بفتح الفاء ضمهما نحو جبان وشجاع فعل بفتح العين وكسرها نحو شيطم وجيسد وفعل بفتح الفاء والياء نحو حريص وفعل وفعل وأفعلا وفعلان نحو سالم بغير واو وألج - غضان ولعلم انحصار الأوزان فيما ذكره . قال

وأما عند غيره فاشتق من المضارع . ثم أعاد ما ذكره من زان الفاعل والمفعول والمبالغة هو الغالب وأنه سماعى سوى فاعل ومفعول ألا يرى أنه قد يحكى من مفتوح عين الماضى نحو قد رص رصو روه من مضموم العين نحو حسن وقد يحكى المفعول على حاء والمبالغة على عجاب

(واختصرت) بحث اسم الفاعل (بذكر ما يمكن ضبطه) من أوزان الفاعل (وتركت ما عداها) أي ما عدا ما يمكن ضبطه حذرا من الإطالة وفي كلامه إشارة إلى أن أكثر أوزانه سمعي بل القياس هو وزن فاعل (وأما) اسم (المفعول) وهو اسم لمن وقع عليه الفعل (من جميع الثلاث) أي سواء كان عين ماضيه مفتوحا أو مضموما (٣٩) أو مكسورا فوزنه (مجبور وكسير)

أي وزنه اثنان قياسي وهو مفعول وسماعي وهو فعيل غير أن اسم المفعول من فعل بالضم يؤتى بواسطة الجار ولذا اختير نسخة كسير بالسين بمعنى المكسور على كثير بالياء ثم وزن فعيل مشترك بين الفاعل والمفعول فإذا كان للمفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث والفارق بينهما الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل أي مقنولة وإن لم يذكر الموصوف فلا بد من التاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقيتلته وكذا إذا نقل إلى الاسمية يفرق بالتاء دلالة على النقل وإن ذكر الموصوف نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة والذبيح اسم المذبح وإذا كان فعيل للفاعل يفرق فيه بين المذكر والمؤنث سواء كانا جريا على الموصوف أولا تقول

فعل لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت فثبت به أن الصفة المشبهة لا تشق إلا من الفعل اللازم واسم الفاعل أعم منها (واختصرت بذكر ما يمكن ضبطه من الفاعل وتركت ما عداها) أي اسم الفاعل يأتي على أوزان غير ما ذكره الشيخ نحو مشمل من شمل بضم الميم على وزن مفعول بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين وبيوت من بيت بفتح العين على وزن فاعول بفتح الفاء وتشديد العين وملاك من ملك بفتح اللام على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وهذا الوزن مما ذكره الشيخ لكن ذكره من فعل بكسر العين وهو يحى من فعل بفتح العين وحريص من حرص بفتح الراء على وزن فعيل وهذا الوزن مما ذكره الشيخ أيضا لكن ذكره من فعل بكسر العين وهو يحى من فعل بفتح العين كاذ كرنا وأشب من شيب بفتح الياء على وزن أفعول وهذا الوزن مما ذكره الشيخ أيضا من فعل بكسر العين لامن فعل بفتحها وهو يحى منه كاذ كرنا فلهذا الأوزان كلها من فعل بفتح العين ولم يذكرها الشيخ فيه وأما من فعل بضم العين نحو سهل على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وصعب على وزن فعل بفتح الفاء والعين وهما كذا في الصفة المشبهة ومجد على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وهذا مما ذكره الشيخ لكن ذكره في فعل بكسر العين وهو يحى من فعل بضم العين كاذ كرنا وأما من فعل بكسر العين نحو حذر على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وتعب على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وهما كذا في الصفة المشبهة وعبر أصله عرى على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين أعل كاعلال قاض وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا والحاصل أن أوزان اسم الفاعل والصفة المشبهة في الأصح من الثلاثي المجرد غير أوزان المبالغة منه خمسة عشر وقد ذكر الشيخ خمسة منها وترك عشرة أخرى ولهذا قال واختصرت الخ وقد ذكرت كلها من قولنا واعلم أن هذه الأوزان الأربعة إلى ههنا فاجتهد في استخراجها وعشرة أوزان منها مشتركة بين الفاعل والمصدر ووزن واحد منها يصلح للمفعول أيضا كما أشرنا إلى هذا (وأما للمفعول من الثلاثي) سواء كان عين ماضيه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما (فوزنه مجبور وكسير) على وزن مفعول وفعيل وطريق أخذه أن تحذف حرف المضارعة من يفعل بضم الياء وفتح العين وتدخل الميم المضمومة مقامه لقرب الميم من الواو في كونها شفويين وإنما لم يزد من حروف العلة للمعذر أما الألف فلتعذر الابتداء بالساكن وأما الواو فلهنم زيادته في الأول وأما الياء فلئلا يلتبس بالمضارع فصار مفعول ثم فتح الميم لئلا يلتبس بمفعول باب الأفعال فصار مجبر على وزن مفعول ثم ضم الباء حتى لا يلتبس بالموضع فصار مجبر ثم أشبع الضمة لانهاء مفعول بضم العين بغير التاء فتولدت منه واو فصار مجبور (وأما وزن الفعيل فمشارك بين الفاعل والمفعول ووجه الفرق بينهما أن الفعيل إذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث لو ذكر بغير الموصوف وبالموصوف يفرق بينهما لأنه لا تدخل الهاء في مؤنثه نحو مررت برجل قتيل وامرأة قتيل إذا ذكر بالمورف وبغير الموصوف نحو مررت بقتيل فلان وقيتلته والفارق بينهما الموصوف فقط وإذا كان بمعنى الفاعل يفرق بينهما مطلقا إذ الهاء دخلته في المؤنث نحو مررت برجل كريم وامرأة كريم بالوصوف وبغير الموصوف نحو مررت بكريم وكريمة والفارق بينهما الموصوف والهاء كذا رحيم ورحيمة (وقد ذكرنا الفاعل والمفعول من الزوائد على الثلاثي) سواء كان رباعيا منبدا

رجل يصير وامرأة يصير أي نصرته ومررت بنصير زيد وبنصيرته (وقد ذكرنا الفاعل والمفعول من الزوائد على الثلاثي قوله وكسير) بمعنى مكسور وقع في بعض النسخ بدله كثير والأصح هو الأول كالاخفى (قوله من الزوائد على الثلاثي) الزائد قد يكون بمعنى المعارض يقال ألفا كرم زائد ويقال له الأصلي وقد يكون بمعنى الكثير يقال حروف دهرج زائدة على حروف ضرب أي كثيرة منها ويقال له القليل والمراد ههنا المعنى الثاني فيشمل الرابعي المجرد ومزيداته

وعلاوة الكثير العلم وراوية بكسر الواو الكثير الرواية في التخصيص وعجذامة الكثير النطق للوذة وفروقة لكثير الفرق بفتح الفاء وضم الراء وهو الخوف مبالغة فرق صفة مشبهة قال في عرايس المحصل الفروقة الخائف الذي اشتد فزع وخوفه والتاء فيه للمبالغة في التدم انتهى والتفسير بكثير الفراق سهو ومن أوزانه فيقول نحو قيوم أصله قيووم من أقام الأمر إذا حفظه ووزن فعال بالفتح أصل مطرد ولذا يثنى وجمع ويدكر ويؤنث على القياس المشهور والأوزان التي في آخرها مبالغة نحو فعلة وفعالة ومفعلة تجمع على غير الجمع الصحيح وتكون صيغة التأنث منها كصيغة التذكير ويستوى التذكير والتأنث أيضا في فعول ومفعيل ومفعال لإلهودة ومسكينة فانهما محمولان على صديقة وفقيرة حمل النقيض على النقيض في الأول وحمل النظر على النظر في الثاني وما عدا ذلك على القياس المشهور ولا بأس بأن تذكر على طريق التتمة نبذة من الوجوه التي ترك ذكرها إعانة للطالب على ضبط المشتقات فنقول أولا قد عرفت أن المصدر الميمي وهو ما وضع ليدل على حدث فقط بجم زائدة يشترك غالبا في الصيغة مع اسم الزمان الذي هو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومع اسم المكان الذي هو اسم مشتق لمكان وقع فيه الفعل إلا أن المصدر الميمي كغير الميمي لا يصرف إذ لا احتياج فيما يدل على مجرد الحدث إلى صيغة التثنية والجمع والتأنث أو أن كلا من الزمان والمكان يصرف على ثلاثة أوجه وجمعه في الثلاثي مقاعل نحو مضارب وفي المزيادات بالألف والتاء نحو مستخرجات ويحيى المكان بالتاء على غير القياس نحو المسبعة والمظلة ثم نشعر في سائر الوجوه . أما اسم الآلة فاسم مشتق من يفعل لما يعالج به الفاعل المفعول ولذا لا يثنى إلا من الثلاثي المتعدى وصيغته مفعل ومفعول ويصرف كتصرف اسم الزمان من الثلاثي وقدي يأتي على مفعلة نحو مكسحة ووزن مفعول ومفعلة بضم الميم والعين نحو المنخل والندق والسكحلة والمحرضة ليس بقياسي ولذا قال بعضهم إن نحوها اسم آلة مخصوصة لا يلاحظ فيها وصف الآلية فليست باسم آلة اصطلاحى . وأما بناء المرة فهو ما وضع ليدل على كمية الحدث .

(٤١)

وبناء النوع ما وضع ليدل على كيفية وصيغتهما من الثلاثي الذي لاء في مصدره فعلة بفتح الفاء للمرة وكسرهما للنوع أما من الثلاثي إن كان

وسكون العين على وزن ضحكة بضم الصاد وسكون الحاء وهو مبالغة اسم الفاعل والمفعول كذا في شرح المراجيع واعلم أن في قوله وأوزان المبالغة جهول إلى آخره تسامحا لأنه يلزم منه حصر أوزانها في هذه الأوزان الثانية وليس كذلك لأن أوزانها ترتقى إلى خمسة عشر منها طوال لكثير الطول على وزن فعال بضم الفاء وتشديد العين وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل وجمع التكسير نحو انصار ومنها كبار لكثير الكبر وعجاب لكثير العجب على وزن فعال بضم الفاء وفتح العين مع التخفيف ومنها مجزم لكثير الجزم وهو القاطع على وزن مفعول بكسر الميم وسكون

مصدرها بالتاء على لفظ المصدر بتوصيف نحو لراهة وحدة ومحمدة واحدة في المرة ورحمة واسعة وغلبة قوية ودراية دقيقة وعافية لطيفة في النوع ومما فوق الثلاثي إن كان مصدره غير تائي فزيادة التاء على لفظه نحو اكرامة وانكسارة واستغراجة وتدرجاة واحرنجامة وإن كان مصدره بالتاء فعلى لفظه أيضا مع التوصيف نحو إجارة واحدة ودرجاة واحدة واستقامة واحدة في المرة وعشرة عجيبة وتعزية بايعة وإجابة سريعة في النوع ويترك التوصيف اكتفاء بالقرائن ويجمع للمرة والنوع بالألف والتاء وجمعهما من الثلاثي بفتح عينهما نحو نصبرات ونصرات ويجوز كسر العين في بناء النوع . وأما المصغر فهو ما يزيد فيه ياء ثالثة لتدل على تقايل وهو عائد إلى وصف المصغر أوزانه وصيغته من الثلاثي المفرد المتمكن فعيل بضم أوله وفتح ثانيه وياء ساكنة بعدها ومن الرباعي مفعيل ومفعيل بالضم والفتح أيضا وكسرها بعد الياء إلا أن يكون التاء للتأنث أو ألفيه أو الألف مع النون المشبهتين بهما أو ألف أفعال جمعا فيفتح ما بعدها نحو نصير في تصغير نصرو ونحو مكيرم وأحيمر في تصغير مكرم وأحمر ولا يعتبر في أوزان التصغير الأصول والزوائد تسهلا لضبط نحو قصيص في تصغير قصاب وإن كانت الثانية مدة تقلب واوا لضم ما قبلها نحو عويل في تصغير عالم ولا يصح ما فوق الرباعي على الألفصح وإذا صغر الخامس على ضعفه تحذف خامسه لحصول الثقل منه نحو جحيمر في جحمرش وقيل تحذف الزائد فيقال جحبرش والألف والواو والمدة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء نحو مفعيتيح ومضيرب في تصغير مفتاح ومضروب ويحذف الزائد الثاني في نحو منطلق لأنه أقل فائدة فيقال مطليق ويجوز التعويض بمدة بعد الكسرة نحو مفعيل في مقتم وذو الزيادة غير المدة تبقى المفضل منها نحو مقيعس في مقعئس وتحذف زبادات الرباعي المجرد غير المدة ليدل على أوزان التصغير نحو قشيعر في مقشعر وحرنجيم في احرنجام والتصغير لا يدخل الأفعال والحروف والاسم عاملا حمل الفعل فلا قال ضو رب زيد والاسم التضمن معنى الحرف نحو ابن وهذا أمودج . وأما الاسم المنسوب فهو اسم مالحق

آخره ياء مشددة ليدل على نسبة موصوفة إلى المجرد عنها نحو رجل بصرى وامرأة بصرية في النسبة إلى بصرة وقياسه حذف تاء التأنيث من النسب إليه وحذف زيادة التثنية والجمع نحو ضارب في ضاربان وضاربون وتحذف الواو والياء في فعولة وفعيلة بشرط كونهما مهيئتين نحو شافئ وحنف في نسبة شنوءة وحنيفة لامن مذكروها للفرق ولامن معتل العين نحو قوولى في قولة وطوولى في طويلة ولامن مضاعف العين نحو ضرورى وشديدى في ضرورة وشديدة وتحذف الياء من فعيلة بالضم غير مضاعفة كجھى في جهينة وتحذف من صيغة الفاعل المعتل اللام بفتح الفاء أو ضمها وتقلب الياء الأخيرة واوا ويفتح ما قبلها نحو عمرو ونصوى في عى وقصى وفي فاعول المعتل اللام ثبت الواو في المذكر انفاقا فيقال في عدو وعدوى وفي المؤنث كذلك عند المبرد وتحذف إحدى الواوين عند سيبويه للفرق فتقول عدوى بفتح ما قبل الواو وتحذف الياء في نحو سيسى للشقل وتقلب الألف للتطرفة واوا إذا كانت منقلبة ثالثة أو رابعة نحو عصوى في عصا ومرموى في مرمى وتحذف غير المنقلبة وما فوق الرابعة نحو حبلى في حبلى وقبعثرى في قبعثرى وقد جاء في رابعى ساكن العين نحو دنيا قالت ألفه واوا فيقال دنوى وبزيادة الألف نحو دنياوى كما يقال صراوى وتحذف الياء الرابعة التطرفة المكسور ما قبلها على الألفح فيقال قاضى ومنهم من يقول قاضوى وفعلة بسكون العين من معتل اللام لا يغير لاهه عند سيبويه نحو ظي في ظبية وقروية شاذعنده وقال يونس ظبوى في ظبية وظي في ظي وماقى آخره ياء مشددة إن كانت زائدة حذفت ككرسى وإن كانت أصلية نحو مرمى فنسبته مرموى على قول وماقى آخره همزة بعد الألف إن كانت للتأنيث قلبت واوا كحمر اوى في نسبة حمراء وإن كانت أصلية ثبتت على الأكثر نحو قرأتى في قرأه وإن كانت منقلبة فوجهان نحو كسائى بالأبقاء وكساوى بالقلب وفي المركب المزجى ينسب إلى صدره كبعلى في بعلبك وخمسى في خمسة عشر علما وفي المركب الإضافى ينسب إلى (٤٢) الجزء المقصود نحو زيرى في ابن زير وعبدى في عبد مناف والجمع المكسر

يرد إلى الواحد نحو
صحفى بالفتح في صحف
جمع صحيفة ووزن
فعال بالتشديد للإساسة
ماحق بالنسب نحو
خباز اعامل الخبز
وبايعه وكذا فاعل بمعنى

ذى كذا نحو لابن بمعنى ذى لبن . وأما أنعم التفضيل فاسم مشتق من يفعل ليدل على زيادة موصوفة في أصل الفعل على الغير وصيغته أفعال وهو من ثلاثى مجرد لالون ولا عيب فيه ومن غيره يحىء التفضيل بالتوصل بأن يأخذ أفعال مما يدل على كيفية الزيادة ويجعل ما قصد زيادته تمييزا نحو أشد منه بيضاء وعمى وأفوى منه درجة وأقل منه إكراما وأحرص منه مقابلة وأعلى منه استخراجا وغير ذلك وقياسه أن يحىء التفضيل الفاعل لعمومه أو لكونه عمدة ويحىء لتفضيل المفعول على انشدوذ نحو أشهر ومما فيه اللون والعيب ويحىء لأفعال لاصفة وشدة أحق من هينة وكذا أولاهم وأعطاهم من الزوائد وتصريف مطرداته أفضل أفضلا من أفاضل وأفاضل فضلى فضليات وفصل وأفضل يستعمل بن أو اللام أو الإضافة ويجوز حذف المفضل منه إذا كان معلوما نحو الله أكبر . وأما فعل التعجب فما وضع ليدل على إنشاء التعجب لأصل الفعل إما بالنسبة إلى فاعله أو مفعوله أو بالنسبة إلى نفس الفعل أو إلى كل منها لجواز حصول التعجب بإنشاء فالتعجب سماع إعطاء أمير لزيد مالا عظيما إذا قال ما أنعم زيدا يحتمل أن يتعجب من لطف المعطى مع داء المعطى له أو يتعجب من عظيم المعطى أو من الإعطاء والسخاء أو من الشكل وله صيغتان ما أفعله وأفعل ولا يتصرف فيهما بالتثنية والجمع وغيرها لأن فعل التعجب جار مجرى ضروب الأمثال فلا يتغير ، ولا يبدلان إلا من ثلاثى دال على الثبوت قابل للزيادة والنقصان غير ذى لون ولا عيب ظاهر لا يقال ما أعرجه ويستعملان كاسم التفضيل أصيلا وتوصيلا لأنهما مأخوذان منه زيد في الأول ما الموصوفة المفيدة نكارتها تعظيم المسكى عنه بما فعنى ما شئ عظيم ، ولما ركب مع أفعل الدال على الزيادة حصلت مبالغة مدلوله بحيث ينشأ منها التعجب ويبقى آخره على الفتح كالمضى كما فى آخر الشافى

على السكون كالأمر تشبيها لألفهما بألف أفعل للتكثير ماضيا وأما ليفيد البالغة إلى حد العجيبة فجعلنا لإنشاء التعجب ويزيد الباء في آخر الثاني ليفيد تأكيد النسبة في إنشاء التعجب كما تفيد صيغة الأمر ولذا صار آكد من الأولى فلما وضعنا لإنشاء التعجب بصيغة الفعل مضافا للتعجب ولا متبرعا بهما التركيبي بعد الوضع وإنما الباقي منهما المعنى المصدرى للتعجب به ولذا لا يتغير من صيغتهما غير ضميرهما في جميع الحالات ثم طريق التوصل فيهما أن تؤخذ صيغة التعجب من الفعل الدال على نوع من أسباب التعجب ويجعل مصدر فعل قصد تعجبه مفعولا له أو مجرورا بالباء نحو ما أشد بياضه وما أشد عماءه ونحو ما أقل إكرامه وما أكثر تفريجه وما أظهر انكساره وما أحسن استخراجه ونحو ذلك والمعنى عجيب بياضه وعماء عجيب إكرامه قلة وتفريجه كثرة وهجيب ظهور انكساره وحسن استخراجه وهذا تفسير بثلاثة أنواع تأمل ونحو أشد بياضه وأشد بهما أى عجيب بياضه وهما وإن كان المجرور فاعلا فالباء زائدة أو عجيب تبييضه وتعميته أى نسبته إلى العمى الشديد إن كان المجرور مفعولا والباء للتعدي ونحو أقوى بدحرجه أى عجيب دحرجه زيدا أو الحجر على اختلاف القولين في المجرور وأكثر بمقاتلته أى عجيب إكثار المقاتلة بالنسبة إلى الفاعل أو إلى المفعول وأسرع بأجلواذه أى عجيب سرعته فالتعجب بالنسبة إلى نفس الفعل وأظهر بأشعراره أى عجيب إظهاره أو ظهوره على اختلاف مرجع التعجب من الفاعل والفعل وظهر مما مر أن الضمير في ما أفعله فاعل وفي أفعل به يكون فاعلا ومفعولا باقتضاء المقام [فصل في تصريف الأفعال الصحيحة من المجردات والمزيدات] المراد (٤٣) بتصرف الأفعال ذكرها متحولة إلى فروعها كالتثنية والجمع والخطاب والتكلم ولما كان اشتقاق الصيغ المطردة من المختلفة بالحق الضمائر كان حق المطرد تأخر ذكرها عن ذكر المختلفة ولهذا أخر ما في هذا الفصل عما قبله وأراد بالصحيح ما كان صحيحا في أصله فيندرج نحو اسلنقى

ونحوها وثانها معطير ونحوه وأما قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة كما قالوا هي عدوة الله وإيمان يدخل الماء في المفعول الذى للفاعل حملا على صدقة فانه تقيضه

[فصل في تصريف الأفعال الصحيحة]

وإنما قدم تصريف الأفعال الصحيحة على المعتلة لأن الصحيح أصل والمعتل ليس بأصل (يتصرف الماضى) إنما قدم تصريفه على غيره لأن وجوده متحقق وصيغته مجردة بخلاف غيره (والمستقبل) إنما قدم تصريفه على تصريف الأمر والنهى لأن المستقبل أصل منهما بحيث إنهما اشتقا من المضارع (والأمر) إنما قدم تصريفه على النهى لأن الأمر لا يطلب والنهى للكسف والطب أصل من الكسف أو لأن مفهوم الأمر وجودى ومفهوم النهى عدمى والوجودى مقدم على العدمى من وجه كالحياة والموت (والنهى من المعروف والمجهول) وهذان القيذان يرجعان إلى هذه المذكورات وإنما قدم تصريف المعروف على تصريف المجهول لأن العالم أولى بالتقدم لكون صيغته معقولة بسبب معقولية معناه وهو إسناد الفعل إلى الفاعل بخلاف المجهول حيث لا تكون صيغته معقولة بسبب عدم معقولية معناه وهو إسناد الفعل إلى المفعول (على أربعة عشر وجها) وهو متعلق بقوله تصرف (ثلاثة للغائب)

وآخر تصريف الصحيح لسلامته عن تغيير فإيق بكونه معيارا (يتصرف الماضى) بسبب إلحاق الضمائر (والمستقبل) بفتح الباء على المشهور والقياس يقتضى كسرهما لأنه زمان آت فيليق أن يعبر عنه بصيغة الفاعل كالماضى وكان فتح الباء لأن زمان الحال يستقبله فهو مستقبل بالفتح لكن الأولى الكسر كذا ذكره التفزازى (و) يتصرف (الأمر والنهى) يندرج فيهما الغائب والحاضر (من المعروف والمجهول) أى من معروف هذه الأربعة ومجهولها (على أربعة عشر وجها) أى صيغة وهى الكسب باعتبار هيئتها من الحركة والسكون وترتيب الحروف . فان قلت إن ثنية مخاطب مع مخاطبة متحدثان صيغة فتكون الصيغ ثلاث عشرة . قلت إنهما مختلفان تقديرا فان هيئة المفرد معتبرة في تقدير فرعه والتغاير التقديرى والاعتبارى كاف في التعدد ولولا الاعتبار لما ارتقت صيغ الأفعال إلى كذا فانها تجعل الضمائر اللاحقة بها جزءا منها اعتبارا نظرا إلى احتياج الأفعال إلى الفواعل واحتياج اسماء إلى ما اتصل بها في الوجود كاحتياج السكك إلى الجزء ويجعل المجموع صيغة أصلية في كلمة واحدة اعتبارا حتى لا يجوز أن تولى أربع حركات فيها (ثلاثة للغائب)

(قوله في تصريف الأفعال) لما كان معظم الأبحاث في هذا الباب والتصود الأصلى تصريف الأفعال كما أشار إليه في صدر الكتاب اقتصر عليه وهنا وإن بين في هذا الفصل تصريف الفاعل وغيره (قوله على أربعة عشر وجها) ولقائل أن يقول إن اعتبار تعدد الوجوه اختلاف الصيغة الثلاثة عشر في الماضى والأمر والعلوم وأحد عشر في غيرها وإن اكتفى باختلاف المعنى فثمانية عشر في السكك اللهم إلا أن يحمل على عادة التصريفين .

وثلاث لغائية وثلاثة للمخاطب وثلاث للمخاطبة) أسقط التاء في العدد الذي معدوده مؤنث بحكم مسألة عكس التثنية (ووجهان للتكلم) كون كل من الوجهين للتكلم عرف التصريف في الإقنى أحد الوجهين يشارك التكلم الغائب أو المخاطب لكن يظن التكلم على مشاركته فينسب الصيغة إليه (رجلا كان) ذلك التكلم (أو امرأة) يعني لا يوضع لكل نوع منه صيغة على حدة كما وضعت للغائب والمخاطب حتى تصير مثلها ستة وجوه لأن التكلم يرى في أكثر الأحوال أنه مذكور أو مؤنث أو يعلم بصوته فإكتفى بالوجهين منه وأما اشتباه الصوت فنادر لا يفي عليه الأحكام فالأفعال الأربعة مشتركة في التصريف المذكر ومعلوم ومجهولاً (قوله ووجهان للتكلم) جعل الوجهين له وإن كان أحدهما له ولغيره لكون ذلك الغير متكاملاً حكماً حتى إذا قال واحد من الجماعة نضرب كان كإيقال كل واحد منها اضرب فيكون من باب التغليب (قوله رجلا كان أو امرأة) اعترض عليه بأن التكلم قد يكون صبياً وصبية فالوجه أن يقال مذكراً كان أو مؤنثاً ولنا في كل من الاعتراض والوجه نظر أما الأول فلأنه ليس في كلام المصنف ما يفيد الحصر وإنما خصهما بالذكر لحصول القصد بهما وهو بيان عدم اختلاف صيغتهما بما يختلف به صيغة الغائب والمخاطب وهو التذكير والتأنيث ليحصل الامتياز وسبب الاتحاد كونهما للتكلم لأنه يرى ويسمع كلامه فيحصل به الامتياز من غير اختلاف (٤٤) الصيغة ولا دخل للصغر والكبر في الاختلاف والاتحاد قطعاً . ولما بين

المصنف عدم اختلاف الصيغة في التكلم الكبير بالتذكير والتأنيث بين في الصغر دلالة لظهور اشتراكهما في العلة وعدم المنع وأما الثاني فلأن التكلم قد يكون هو الله تعالى وهو لا يوصف بالكورة والأنوثة والملائكة وهم لا يوصفون بهما أيضاً بل قد يكون من المجدات كافي المعجزات ولا يوصف بهما ، نعم توصف الألفاظ المعتبرة

ي لذكر الغائب نحو ضرب ضرباً بوا في الماضي معلوماً ومجهولاً ونحو يضرب يضربان يضربون في المضارع معلوماً ومجهولاً ونحو ليضرب ليضربا ليضربوا في الأمر معلوماً ومجهولاً ونحو لا يضرب لا يضربا لا يضربوا في النهي معلوماً ومجهولاً (وثلاثة للغائية) أي للوثة الغائية نحو ضربت ضربتاً ضربين في الماضي معلوماً ومجهولاً ونحو تضرب تضربان تضربن في المضارع معلوماً ومجهولاً ونحو لتضرب لتضربا لتضربن في الأمر معلوماً ومجهولاً (وثلاثة للمخاطب) أي لذكر نحو ضربت ضربتاً بتم في الماضي معلوماً ومجهولاً ونحو تضرب تضربان تضربون في المضارع معلوماً ومجهولاً ونحو اضرب اضربا اضربوا في الأمر معلوماً ومجهولاً لا أن مجهولاً باللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لتضربا لتضربوا ونحو لا تضرب لا تضربا لا تضربوا في النهي معلوماً ومجهولاً (وثلاثة للمخاطبة) نحو ضربت ضربتاً بتم في الماضي معلوماً ومجهولاً ونحو تضربان تضربن تضربن في المضارع معلوماً ومجهولاً ونحو اضربا اضربين في الأمر معلوماً ومجهولاً غير أنه باللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لتضربا لتضربوا ونحو لا تضربا لا تضربا لا تضربوا في النهي معلوماً ومجهولاً (ووجهان للتكلم رجلا كان أو امرأة) نحو ضربت ضربتاً بتم في الماضي معلوماً ومجهولاً ونحو اضرب اضربا اضربوا في المضارع معلوماً ومجهولاً ولا تضرب ولا تضربا ولا تضربوا في الأمر مجهولاً فقط ونحو لا تضرب لا تضربا لا تضربوا في النهي مجهولاً فقط أيضاً لأن معدودهما لا يأتي منه الوجهان كالمسحوق وإنما يفرق بين المذكر والمؤنث في التكلم ولم يعط

نكلاً
هما بحسب الاصطلاح ولا كلام فيها لأن المراد من التكلم ههنا
معناه اللغوي كما كان من الغائب والمخاطب كذلك فالوجه على زعم المعتز أن يقال مذكراً كان اللفظ الدال عليه أو مؤنثاً حتى يعم السكك فإن قلت صيغة الفعل في ضرب وضرباً وضربت وضربتاً واحدة وكذلك في ضربين وضربت الخ فيكون صيغة الماضي ثلاثة وقس على هذا سائر الأفعال لأن الضمائر في آخرها ليست جزءاً من الفعل بل هي أسماء فلا تتغير صيغة الفعل بتغيرها كما في ضربه وضربك وضربني . قلت الحال على ما ذكرت لسكنهم لما رأوا شدة الامتزاج والاختلاط بين الأفعال وهذه الضمائر كما كانت بين السكك والجزء جعلوها في حكم الجزء حتى أطلقوا على مجموعها السككة والفعل وإن كان في الحقيقة كلاماً وجعلوا التغيير فيها تغييراً في صيغة الفعل كيف وقد وقع هذا الجعل في الواضع حيث غير صيغة الفعل بتسكين الآخر عند إلحاق نون الضمير أو تائه في آخره فراراً من توالي الحركات وذلك إنما منع في السككة الواحدة بدليل وقوع نحو ضربك وجعل النون في الأشياء الخمسة في المضارع علامة الرفع مع كونها بعد الضمائر ومحل الإعراب آخر السككة ولم يجز العطف عليها من غير تأنييد وفصل أما بيان شدة الامتزاج فلأن الأفعال محتاجة في الأفادة إلى هذه الضمائر لكونها فواعل وهذه الضمائر أيضاً محتاجة في وجودها إليها لكونها ضمائر متصلة غير مستقلة بالتلفظ بدون ما اتصل به بخلاف ضرب زيداً وضرب زيد وضربك

(غير أنه) الضمير للشأن (لا يأتي الوجهان) اللذان (للتسكيم في المعروف من الأمر والنهي) لأن طلب التسكيم الفعل أوتركه عن نفسه غير محتاج إلى العبارة لأنها لفهم ما في باله إلى آخر نعم قد يخاطب الإنسان نفسه بالعبارة لكن بطريق التجريد بأن يشترع من نفسه مخاطبا مثله وذلك أمر اعتياري لا يقدح فيما ذكر أو نقول عدم إتيانها لكرهه طلبه من نفسه استعلاء وإن نزل نفسه منزلة غيرها وأما ما جاء باللام مثل قولهم فلنرجع إلى المقصود فقد أشار بعض المحققين إلى أن صيغة الطلب هنا ليست على حقيقته بل المراد بها الإخبار أي فوجب علينا الرجوع وقس عليه قولهم لا تسكيم ما لا يعني فمن هذا السرجاء الوجهان من مجهولهما (واسم الفاعل) أورد تصرف اسم الفاعل والمفعول تبعا لتصرف الأفعال أي اسم (٤٥) الفاعل من الثلاثي (يتصرف على عشرة أوجه منها

جمع المذكر أوجه
جمع المؤنث لفظان
والباقي مفرد وثنية
وقيدنا بالثلاثي إذ من
غيره يأتي مع الجمع
لفظان فيتصرف على
سبعة أوجه (والمفعول
يتصرف على سبعة
أوجه منها جمع المذكر
لفظان وجمع المؤنث
لفظ واحد) والباقي
مفرد وثنية رسيحي
الأمثلة ولما كان من
جملة تصرف الأمر
والنهي إلحاق نون
التأكيدهما أشار إليه
بقوله (ونون التأكيده
المشددة تدخل على
جميع الأمر والنهي من
المعروف والمجهول)

(قوله غير أنه لا يأتي
لوجهان) قيل لأنه
يلزم أن يكون الشخص
الواحد في حالة واحدة

الكل واحد من مذكوره ومؤنثه ثلاثة أوجه من المفرد والتثنية والجمع كما أعطيت هذه الأوجه
غيره وإن اقتضى العقل ذلك لأن التسكيم يرى في أكثر الأحوال أنه مذكر أو مؤنث مفردا
كان أو مؤنثا أو مجموعا أو يعلم بالصوت أنه مذكر أو مؤنث مفردا كان أو مؤنثا أو مجموعا أيضا فلم
يخرج إلى ذلك وأما كون صوت مذكوره كصوت مؤنثه أو بالعكس فنادر والأحكام لا تنبئ على النادر
(غير أنه) أي إلا أنه (لا يأتي الوجهان للتسكيم في المعروف من الأمر والنهي) حتى لا يقال في الأمر
معاوما فيه اضرب اضرب بعد حذف حرف المضارعة من واحده ومن معه لا لباس كل واحد
منهما بالمفرد المذكور من الأمر الحاضر ولا لباس واحده مع غيره ولا يقال أيضا لأضرب لأضرب
باللام بل حذف حرف المضارعة منهما متحركا بالفتح لعدم وجود هذا بالاستقراء وكذا لا يقال في
النهي معاوما فيه لأضرب لأضرب بفتح الهمزة والنون لعدم مجيئه هكذا في الاستقراء وأما مجهولهما
فقد يجيء فيه نحو لا أضرب لأضرب باللام ولا أضرب ولا تضرب بضم حرف المضارعة في السك
لوجوده فيه هكذا بالاستقراء ولهذا قيد عدم مجيئه له معروفا وإلى هذا قد أشرنا آنفا (واسم
الفاعل يتصرف على عشرة أوجه منها) أي من العشرة أوجه (جمع المذكر أوجه) أحدها (جمع
المذكر السالم) نحو (صرون و) (الثلاثة الباقية جمع تكسير نحو (نصار ونصر ونصرة) وسيأتي
ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى (وجمع المؤنث لفظان) نحو (انصرت ونواصر) الأول جمع سالم والثاني
جمع تكسيرها وسيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى وباقيها مفرد وثنية وهما أربعة ألفاظ نحو
انصر انصران المذكور ونصرة انصرتان للمؤنث كلسيحي (واسم المفعول يتصرف على سبعة أوجه منها)
أي من السبعة أوجه (جمع المذكر لفظان) نحو منصورون ومناصر الأول جمع سالم والثاني جمع تكسيه
(وجمع المؤنث لفظ واحد) نحو منصورات وباقيها مفرد وثنية وهما أربعة ألفاظ نحو منصور منصوران
المذكور ومنصورة منصورتان للمؤنث كلسيحي (وإنما يكثر تصرف الفاعل من تصرف المفعول اعتبارا
بوجودها لأن وجود الفاعل أكثر من وجود المفعول لأن الفاعل يحى من الفعل اللازم لا للمفعول
لا بواسطة حرف الجر وإنما انحصر تصرف الفاعل في العشرة وتصرف المفعول في السبعة لورود
الاستقراء على هذا من غير زيادة ولا نقصان (ونون التأكيده) أي تأكيده الطلب (المشددة تدخل على
جميع الأمر) أي أمر الغائب والحاضر (والنهي) أي نهى الغائب والحاضر (من المعروف والمجهول)
أم الأمر الغائب المعلوم نحو لنهضن بفتح الاء وضم الصاد إلى لنهضن وكذا مجهوله غير أنه بضم

عنه
الخص
من
نقلها المحرر

أمر أو أمورا وهما ومنها وذلك محال أقول هذا التعايل ليس بصحيح من أربعة أوجه أما أولا فلا لأن لا نسلم عدم جواز كون
الشخص الواحد كذلك كيف والأمريه من جهة القول والأموريه من جهة الفعل وكذلك في النهي وأما ثانيا فالتخلفه في قول
القائل لغيره مثلا اضرب يدا حين قول ذلك الغير له اضرب عمرا ولوزيد في التعايل بلفظ واحد لم توجه هذا التنص وأما ثالثا
فلا تنقضه بالمجهول وأما رابعا فلورود التسكيم من الأمر والنهي المعلومين في كلام الفصحاء ويقال لا تسكيم ما لا يعني ولترجع إلى المقصود
إلى غير ذلك (قوله الفاعل يتصرف على عشرة أوجه) أي فاعل الثلاثي بقرينة سياقه لأن فاعل المزيديات يتصرف على ستة أوجه فقط
وكذا المراد من المفعول مفعول الثلاثي لأن مفعول المزيديات يتصرف على ستة أوجه كفاعلاها والحق أن المفعول من الثلاثي والمزيديات
سواء في عدم تصرفه إلا على ستة أوجه نعم قد جاء من الثلاثي ملاحظين ومشائهم ولم يجيء من المزيديات غير المذاكير كذا في المفصل والشافيه

لأن كيد الطاب المستقر فيهما فلذا لا تدخل نون التأكيد إلا فيما فيه طاب (و) نون التأكيد (الخففة كذلك) أي كالمشددة في الدخول على جميع الأمر والنهي (غير أنها) أي الخففة (لا تدخل في التثنية وجمع المؤنث) لأنها ساكنة فلا تجتمع مع ألف التثنية وألف جمع المؤنث التي (٤٦) تدخل للتفصيل بين النونين لسكراتهم اجتماع المتجانسين واستثناهم لسكران

الياء وفتح الصاد فيه وأما الأمر الحاضر المعلوم نحو انصرن بضم الهمزة والصاد إلى انصران ومجهوله لتنصرن إلى لتنصران بضم التاء وفتح الصاد وأما النهي المعلوم نحو لا ينصرن بفتح الياء وضم الصاد أيضا إلى لا تنصران وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد فيه كما سيجيء مثال معلومهما ومجهولهما في المتن (والخففة كذلك) أي النون الخفيفة لتأكيد الطلب تدخل على جميع الأمر والنهي من العروف والمجهول أيضا (غير أنها) أي إلا أنها (لا تدخل في التثنية) سواء كان مذكرا أو مؤنثا (وجمع المؤنث) لأنها لو دخلت لزم اجتماع الساكنين على غير حده ولم يحز حذف أحدهما وهو غير جائز هذا مذهب غير يونس فإن عنده تدخلهما الخففة قياسا على الثقيلة والجواب عنه إن التقاء الساكنين في الثقيلة على حده لأن الأول حرف مد والثاني مدغم فيه وهو جائز وفي الخففة ليس كذلك تأمل فلا يجوز قيامها عليها فبقى مادخلته الخفيفة من الأمر والنهي معلومين كما أومحوا لغير التثنية والجمع المؤنث أما الأمر المعلوم معها في الغائب نحو لينصرن بفتح ما قبلها في المفرد المذكور ولينصرن بضم ما قبلها في جمعه ولتنصرن بفتح ما قبلها في المفرد المؤنث وفي الحاضر انصرن بفتح ما قبلها في المفرد المذكور وانصرن بضم ما قبلها في جمعه وانصرن بكسر ما قبلها في الواحدة المخاطبة ومجهولها باللام والياء نحو لينصرن بضم الياء وفتح الصاد إلى لتنصرن بضم التاء وفتح الصاد وكسر الراء وأما النهي المعلوم في الغائب معها نحو لا ينصرن لا ينصرن لا تنصرن بفتح حرف المضارعة في السك والراء في الأول والثالث وبضمهما في الثاني وفي الحاضر لا تنصرن لا تنصرن لا تنصرن بفتح التاء في السك وفتح الراء في الأول وبضمها في الثاني وبكسرها في الثالث وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد في السك هكذا سيجيء مثال معلومهما ومجهولهما معا في المتن (والخففة ساكنة) أي في أي وضع دخلت لأنها وضعت ساكنة بالاستقرار وقد مر مثالها (والمشددة مفتوحة) أي في أي موضع دخلت لأن الفتحة خفيفة بالنسبة إلى غيرها والنون المشددة ثقيلة فأعطيت الفتحة ولو أعطى غيرها لزم الثقل على الثقل (إلا في التثنية) مطلقا (وجمع المؤنث فأنها) أي النون المشددة (مكسورة فيهما) أي في التثنية وجمع المؤنث أمرا كان أو نهيا معلوما كان أو مجهولا تشبيها بنون التثنية نحو لينصرن ولينصرنان ولتنصرنان بكسر النون المشددة في الكل للغائب وكذا مجهوله معها غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد فيه نحو انصرن انصران انصران للحاضر بكسرها ومجهوله كمجهول الغائب ونحو لا ينصرن ولا تنصرنان ولا ينصرنان ولا تنصرنان بكسرها في الكل للنهي وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد فيه أيضا (وما قبلها مكسور في الواحدة الحاضرة) نحو انصرن بالثقيلة وانصرن بالخفيفة بكسر الراء فيهما كما أشرنا ومجهولهما نحو لتنصرن لتنصرن بكسرها فيهما هذا في الأمر وأما في النهي نحو لا تنصرن ولا تنصرن ومجهولهما هكذا غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد فيه وإنما كسر ما قبلها في هذه الأمثلة لتدل الكسرة على أن ياء الضمير محذوفة منهما لالتقاء الساكنين عند دخولها تأمل ولأن بتقدير الفتح يلزم الالتباس بالمفرد المذكور وبتقدير الضم يلتبس بالجمع المذكور فكسر ضرورة (وه مضموم) أي مضموم ما قبلها (في الجمع المذكور) غائبا كان أو حاضرا أمرا كان

في التلطف وعند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة أيضا بعد الألفين باقية على السكون عند يونس اعتبارا بعد الألف حركة ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره . والحاصل أن اجتماع الساكنين لا يجوز عندنا في غير الوقت لفتق رابطة الحرفين وهي الحركة إلا إذا كان الأول حرف مد والثاني مشددا نحو دابة لأن اللسان حينئذ يرتفع عنهما دفعة بسبب تحريك المدغم فيه فيصير الثاني كالساكن ثم أراد بيان حكم النونين بقوله (والخففة ساكنة) في أي موضع دخلت لأنها وضعت كذلك (والمشددة مفتوحة) نحو أيضا بخفة الفتحة عن ثقل التشديد فتفتح في جميع مادخلته (إلا في التثنية وجمع المؤنث فأنها) أي المشددة (مكسورة فيهما) تشبيها بنون

التثنية المكسورة لالتجتماع التثنية لفظية وتقديرية (وما قبلها) أي قبل النونين (مكسورة في الواحدة الحاضرة) أو لتدل الكسرة على الياء الضمير المحذوفة لالتقاء الساكنين وذلك لأن الكسرة من جنس الياء فيؤذن بها ما حذف من جنسها فلذا لم يفتح ما قبلها في الواحدة (وه مضموم) ما قبلها (في الجمع المذكور) غائبا أو محاطا بتدل الضمة على الواو الضمير المحذوف على قياس ما ذكرنا

(و) مثال (الماضي من المجهول نصر إلى آخره) لم يذكر شمامه لظهوره بشصرف معلومه وقد مر بيان هيئته بما في الفصل السابق (مثال المستقبل يتصر ينصرون تنصرون ينصرون) لم يأت جمع الغائبة بالتاء كالواحدة والتنثنية إذ الأصل في الضمة التاء والعدول فما {٨} للالتباس ولا التماس في الجمع (تنصرون تنصرون تنصرون تنصرون تنصرون تنصرون)

[illegible]

النون في التثنية
مذكرا كان أو مؤنث
وفي الجمع المذكور غائبا
أو مخطوبا وفي الواحدة
المخاطبة علامة الرفع
قائمة مقام الحركة التي
في المفرد ولذا يسقط
بالجازم والنائب
كالحركة الرفعية وأما
النون في جمعي المؤنث
فضمير الجمع لعلامته
الرفع لانها مبنيان
إد إعراب المضارعة
للمشابهة الاسم ونون
جمع المؤنث مختصة
بالفعل فاذا اتصلت به
رجح جانب الفعلية
فيه وتذكر الأعراب
ليكون آخره بمنزلة
جزء من الكلمة كما
في هاءك فرد إلى ما هو
أصل في الفعل وهو
البناء ذكره التفتازاني
والياء لواحدة المخاطبة
علامة الخطاب وقاها
سميت عند الأخفش
وعند العامة ضمير
البارز للفاعل كواو
يفضرون (أضمر
تضمر) اسكان الفاء

بَدْخُولِ حُرُوفِ أَتَيْنِ لِدَفْعِ تَوَالِي أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ وَتَوَزُّعِهَا فِي الْمُتَكَمِّلِينَ
وَالْمُخَاطَبِ وَالغَائِبِ بِمُنَاسَبَاتٍ مَذْكُورَةٍ فِي مَوَاضِعِهَا ثُمَّ الْمُرَادُ بِالْغَائِبِ مِثْلًا فِي عَرَفِهِمْ مَا لَا يَكُونُ مُتَكَمِّلًا وَلَا مَحْطَبًا عَرُفًا فَلَا يَرَى
أَنْ يَأْخُضَ لِلْغَائِبِ نَحْوُ: يَفْعَلُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَنْتَ لَيْسَ غَائِبٌ وَلَا مَذْكُورٌ

(و) مثاله (من المجهول ينصر إلى آخره) بضم حرف المضارعة وفتح العين في الكل (مثال الأمر الغائب) المراد بالغائب كما عرفت ما لا يكون مخاطباً فيشمل الغائبة (لينصر لينصرا لينصروا لتنصرا لتنصرون) وللحاضر (انصرا انصرا انصروا انصري انصري انصرن) قد عرفت أن اشتقاق الأمر من المضارع وسقوط (٤٩) النون القائمة مقام الحركة للجزم انصري انصرا انصرن

لام الابتداء وغير ذلك وإنما كان مستقبلاً بالزيادة لا بالنقصان وريدت في الأول دون الآخر ولم يتحرك كل حروفه وأسكن ما بعد حرف المضارعة لما يبين في قوله وأما المضارع وإنما اشتركت المفردة المؤنثة الغائبة والمخاطبة وتثنيتهما مع المفرد المذكور المخاطب وتثنيته في الصيغة لاشتراك ما فيهما من حيث زيادة التاء في آخر كل واحد منهما وإنما أدخل النون في آخره من التثنية والجمع علامة للرفع لأنه حرف إعراب لوجوده هكذا في الاستقراء والاعراب في آخر العرب وآخره صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يجري على الوسط ولا على الضمير فزيدت النون فيما بعد الضمير ليجري عليه الاعراب لأن النون ينصرون وتنصرون وهو علامة للتأنيث لا الرفع ولهذا لم تسقط منهما بما تسقط به من غيرهما لأن الاعراب لا يجري على العلامة لاستلزام جريه للحذف في بعض الأحوال لاقتضاء عامله ذلك والعلامة لا تحذف إن لم توجد علامة أخرى لتلايخل بالمقصود وهذا لم توجد (ومن المجهول ينصر) بضم الياء وفتح الصاد وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب صحيح سالم ثلاثي مجرد متعدٍ معرب ببناء مجهول من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع مطلقاً تحت قوله (إلى آخره) أي إلى أنصرت وتنصرت بضم الحرف الأول وفتح الصاد في كلها (ومثال الأمر الغائب لينصر لينصرا لينصروا لتنصرا لتنصرون) لينصرون ومثال الأمر الحاضر انصرا انصرا انصروا انصري انصرا انصرن) بكسر الحرف الأول في الغائب وضمه في الحاضر وسكون الآخر في المفرد وسقوط النون في التثنية والجمع المذكور فيهما (ومن المجهول لينصر لينصرا لينصروا لتنصرا لتنصرون) في الحاضر (لينصرت لتنصرا لتنصروا لتنصري لتنصرن) بكسر الحرف الأول وضم الثاني في الكل وهو الفارق بينه وبين المعالم وإنما أدخل اللام في المجهول إلى آخره لقلة استعماله وعند ذلك يكون الأمر الحاضر معرباً مجزوماً بالاتفاق كأمر الغائب (وكذلك انتهى من المعروف والمجهول إلا أنه زيد في أوله) أي أول انتهى (لا تقول) في انتهى المعروف (لا ينصر لا ينصرا لا ينصروا لا تنصر لا تنصرون لا تنصروا لا تنصري لا تنصرن) بكسر الحرف الأول وفتح حرف المضارعة و بضم الصاد في الكل (وكذلك في) انتهى (المجهول) غير أنه بضم حرف المضارعة و بفتح الصاد فيه (وتقول) دخول (نون التأكيد المشددة في الأمر الغائب لينصرون لينصرن انصرا انصرون لينصرن انصرا انصرون) وفي أمر الحاضر انصرون انصرا انصروا انصري انصرا انصرن) بكسرهما لالتقاء الساكنين واكتفى بالضممة في الأولين وبالكسرة في الأخرى كما أشرنا لأن الواو جنس الضمة والياء جنس الكسرة والجنس يدل على حذف نظيره (وكذلك مجهوله غائباً كان أو حاضراً إلا أنه باللام و بضم حرف المضارعة و بفتح الصاد فيه) وهذا متروك في كثير من النسخ والأولى إثباته (وفي الخففة) أي تقول في أمر الغائب بنون التأكيد الخففة (لينصرون لتنصرون لينصروا لتنصرا لتنصرون) بفتح الراء في الواحد المذكور والواحدة الغائبة وضمه في جمع المذكور وتركيب النسخ مختلف في هذا المقام والأصح ما قلنا

أو الوقف (و) مثال الأمر (من المجهول لينصر لينصرا لينصروا لتنصرا لتنصرون) الأمر الغائب (لتنصرت لتنصرا لتنصروا لتنصري لتنصرن) الأمر الحاضر بضم حروف المضارعة وفتح العين في الكل كما في مجهول المضارع لأنه مأخوذ منه ولم تحذف اللام من مجهول أمر الحاضر لقلة استعماله وأنه معرب عند البصريين أيضاً لبقاء سبب الاعراب (وكذلك انتهى) أي كلاً في التصريف (من المعروف والمجهول إلا أنه زيد في أوله لا) معلوماً ومجهولاً بخلاف الأمر (وتقول في) دخول (نون التأكيد المشددة) في أمر الغائب (لينصرون لينصرن انصرا انصرون لينصرن انصرا انصرون) وفي أمر الحاضر انصرون انصرا انصروا انصري انصرا انصرن

انصرا انصرون انصرا انصرون وكذا المجهول) في التصريف مع النون وإنما حذف الواو والجمع و بقاء الواحدة مع أن أول الساكنين حرف مد والثاني مدغم كما في التثنية للتخفيف وعدم الالتباس (وتقول في) دخول (الخففة لينصرون لينصرون) بفتح الراء في الواحد المذكور وضمه في جمع المذكور (ولتنصرون في الواحدة الغائبة) هذا في أمر الغائب

(وفي) أمر (المخاطب انصرون انصرون انصرون) بفتح الراء في المفرد وضمها في الجمع وكسرها في الواحدة للدلالة على الواو والياء المحدثين وقس عليه المجهول (وكذلك النهى) في التصريف بالتونين (من المعروف والمجهول) والأمثلة غير خفية (ومثال) نصريف اسم (الفاعل فاصر فاصران فاصرون) جمع مذكر سالم والجمع المذكر السالم ما بقيت صيغة مفردة (ناصر ونصر) بضم النون وفتح الصاد (٥٠) والتشديد فيهما (ونصرة) بفتح النون والصاد والراء مع التخفيف بهذه الثلاثة

(وفي مخاطب) أى تقول في أمر الخاضر بالنون المخففة (انصرون انصرون انصرون) بفتح لراء في لوحد المذكر وضمها في جمعه وكسرها في الواحدة المخاطبة وكذلك مجهوله غائبا أو حاضر غير أنه بلام الجزم إلى آخره و يضم حرف المضارعة و بفتح الصاد فيه وهذا متروك في كثير من النسخ والأولى إثباته أيضا (وكذلك النهى من المعروف والمجهول) فتقول في المعروف مع النون المشددة لا ينصرون الخ وكذلك مجهوله غير أنه يضم حرف المضارعة و بفتح الصاد فيه مع الخففة لا ينصرون بفتح الراء في المفرد المذكر الغائب ولا ينصرون بضم الراء في جمعه ولا تنصرون بفتح الراء في الواحدة الغائبة وكذا مجهوله غير أنه يضم حرف المضارعة و بفتح الصاد فيه وفي الخاضر لا تنصرون لا تنصرون بفتح الراء في المفرد المذكر وضمها في جمعه وكسرها في الواحدة المخاطبة وكذا مجهوله غير أنه يضم حرف المضارعة و بفتح الصاد فيه أيضا (مثال الفاعل ناصر فاصران فاصرون) وهو جمع المذكر السالم كما أشيرنا وهو الذى أقيمت صيغة المفرد فيه (ناصر ونصر بضم النون وفتح الصاد والتشديد فيهما ونصرة بفتح النون والصاد والراء مع التخفيف) وهذه الأمثلة الثلاثة جمع المذكر المكسر للفاعل كما أشيرنا والجمع المكسر هو الذى نقصت صيغة مفردة وهنا كذلك تأمل والجمع المكسر على هذه الأوزان لا يكون إلا في الصفة بأن يكون النصرية صفة للناصر نحو شهادة وشهد وشهادة وجهال وجهل وجهلة وفساق وفسق وفسقة وله ستة أوزان غير هذه الثلاثة لم يذكرها الشيخ الأولى فعلة بضم الفاء وفتح العين واللام نحو قضاة والأصل قضية والثانية فعل بضم الفاء وسكون العين نحو بزل والثالثة فعلاء بضم الفاء وفتح العين واللام بالمد نحو شعراء والرابعة فعلاء بضم الفاء وسكون العين نحو صحبان والخامسة فعال بكسر الفاء وفتح العين نحو ضحائم والسادسة فعول بضم الفاء والعين نحو قعود فيكون أوزان جمع المذكر المكسر للفاعل في الصفة تسعة أمثلة وفي غير الصفة ثلاثة أمثلة الأولى فواعل نحو كواهل والثانية فعلاء بضم الفاء والعين نحو حجران والثالثة فعال بفتح الفاء وتشديد العين نحو حنات وكذا المفهوم مما ذكر في الفصل وشرحه . ثم اعلم أن الوزن الأول من الأمثلة التسعة مشترك بينه وبين مفردة مبالغة نحو طوال على وزن جهال والثاني مشترك بين مذكره ومؤنثه كما سيحىء والثالث مشترك بينه وبين مفرد مذكره ومفرد مؤنثه مبالغة على ماقاله في النزهة نحو ضحكة على وزن فسقة والخامسة مشترك بينه وبين المصدر نحو شغل على وزن بدل والسابع مشترك بينه وبين المصدر أيضا نحو غفران على وزن صحبان والثامن مشترك بينه وبين المصدر أيضا نحو صراف على وزن تجار والتاسع مشترك بينه وبين المصدر أيضا نحو دخول على وزن قعود (ناصره فاصران فاصرون ونواصر) الواو منقلبة من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بألف التفسير لأن الألف ألف جمع المؤنث المصحح مع التاء لهذا الجمع مع التأنيث أصله فاصرات حذف التاء الأولى لئلا يجمع علامتا التأنيث في كلمة واحدة وتغيره لعل فائدة انقلاب التاء منه يلزم الانقلاب من السفلى إلى العلوى فإن السفلى أثقل بخلاف الواو ومنه كواكب ونوافق وقوامع الأول جمع المؤنث السالم للفاعل والثاني

جمع المذكر المكسر والجمع المكسر ما نقصت صيغة مفردة وللجمع المذكر المكسر أوزان غير ماذ كرمها فعلة بالضم ثم فعلة نحو قضاة أصله قضية وهذا الوزن مختص بالنواصر وفعل بالضم والسكون نحو بزل جمع بازل وهي النافذة التى دخلت في السنة التاسعة وفعل بالضم نحو شعراء وفعل بالضم والسكون نحو صحبان جمع صاحب وفعل بكسر الفاء وتخفيف العين نحو تجار جمع تاجر وفعل بضم الفاء والعين نحو قعود جمع قاعد هذه جموع الفاعل الوصفى وقد يجمع على فواعل نحو فوارس جمع فارس وضوارب جمع ضاربة وأما الفاعل الاسمى فيجمع على فواعل نحو كواهل جمع كاهل

وهو مقدم الظهور مما يلي العنق وفعلان بالضم والسكون نحو حجن جمع حاجر وهو حفر فيها جمع الماء في الصحارى وفعلان بالكسر نحو جنات جمع جان وهو أبو الجن وأيضا اسم للحية البيضاء (ناصره فاصران فاصرات) أصله فاصرات حذف التاء الأولى لكراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فهو جمع سالم لبقاء صيغة مفردة (ونواصر)

جمع مؤنث مكسر (ومثال) اسم (المفعول منصوران منصورون) جمع مذكر سالم (ومناصر) بفتح الميم جمع مذكر مكسر (منصورة منصورتان منصورات) جمع مؤنث سالم أصله منصورات . (٥١) ولما فرغ من أمثلة الثلاثي

قال (ومثال الرباعي

دحرج يدحرج بكسر
الراء دحرجة بفتح
الـ (الـ) أى من
متحركاته بقرينة قوله
(وسكون الحاء) وما
سنح لى إلا أن لفظ
الـ تحريف من
لفظ الدال (ودحرجا
بكسر الدال وسكون
الحاء فهو مدحرج)
بكسر الراء (وذاك
مدحرج بفتح الراء
والأمر دحرج بفتح
الدال وكسر الراء
والنهي لا تدحرج بضم
التاء وكسر الراء) لم
يذكر الأمر الغائب
وانتهى الغائب لسهولة
فهما من المضارع
والنهي الحاضر ولم
يذكر مطردات هذا
الباب معاوما ومجهولا
ولا نصريف الأمر
والنهي بالنونين
اكتفاء بما ذكر في
الثلاثي فإن الذي يدرك
بمثال واحد ما لا يدركه
البليد بألف شاهد
(وكذا تصريف
الماحقات) أى ملحقات
دحرج نحو حوقل إلى
آخره إلا أن المجهول

جمع المؤنث المكسر وله وزن آخر غير هذا الوزن مشترك بين مذكره ومؤنثه كما أشرنا لم يذكره
الشيخ نحو تقيم بضم النون وفتح الواو مع التشديد جمع المؤنث المكسر له وهو على وزن نصر (مثال
المفعول منصور منصوران منصورون ومناصر بفتح الميم) الأول جمع المذكر السالم للمفعول والثاني
جمع المذكر المكسر له كما أشرنا (منصورة منصورتان منصورات) وهو جمع المؤنث السالم
للمفعول (ومثال الرباعي المجرد دحرج) فعل ماض مفرد مذكر غائب رباعي مجرد معاوم صحيح سالم
متعد من باب الفعالة وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو دحرجا دحرجوا
دحرجت دحرجتا دحرجن دحرجت دحرجتا دحرجتا دحرجتا دحرجتا دحرجتا دحرجتا دحرجتا دحرجتا دحرجتا
وكذا مجهوله إلا أنه بضم الدال وكسر الراء فيه (يدحرج بكسر الراء) فعل مضارع مفرد مذكر غائب
رباعي مجرد معلوم صحيح سالم معرب متعدد من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع ونفس
المتكلم مطاقا نحو يدحرجان يدحرجون يدحرج يدحرجان يدحرجن يدحرج يدحرجان يدحرجون
يدحرجن يدحرجان يدحرجن أدحرج ندحرج وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء فيه (دحرجة بفتح
الدال وسكون الحاء) مصدره الأول (ودحرجا بكسر الدال وسكون الحاء) مصدره الثاني . وأعلم
أن النسخ مختلفة في هذا المقام في البعض قدم ذكر دحرجا وفي البعض قدم ذكر دحرجة والثاني
أولى لأنه يومه على الأول أن دحرجا مصدره أولا ودحرجة مصدره ثانيا والأمر منعكس إذ لو لم منعكس
ينقص إلحاق الملحقات بهذا الباب لأن مصداقه اتحاد مصدر الملحق مع المصدر الأول لا يحق به
في الصيغة فلا يوجد ذلك لكن فيه نوع من التسهيل وهو قوله دحرجة بفتح الـ (الـ) وسكون الحاء
بلاستثناء الحاء لأن الـ لا يحاطة الأفراد يومه منه كون الحاء متحركا بالفتح وهذا التسهيل وارد
على عبارته الأولى فالعبارة الصحيحة أن يقال دحرجة بفتح الـ (الـ) وسكون الحاء فانه بالتسكين ودحرجا
بكسر الدال وسكون الحاء (فهو مدحرج) مدحرجان مدحرجون مدحرجة مدحرجان مدحرجات
(بكسر الراء) في كل اسم الفاعل (وذاك مدحرج) إلى آخره (بفتح الراء) في كل اسم المفعول
وهو يصاح للصدر الميم واسم الزمان والمكان أيضا وإنما اختار لفظ هو في اسم الفاعل وذلك في اسم
المفعول لأن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب فاختر ما هو مرفوع من الأسماء اسم الإشارة لاسم
الفاعل وما هو منصوب منه لاسم المفعول لتبدل على ما وضع الفاعل والمفعول له أما كون هو مرفوعا
فظاهر لانه مبتدأ وحقه أن يكون مرفوعا وأما كون ذلك منصوبا فله شاهدته بكاف الخطاب من حيث
التعريف والأفراد تأمل (والأمر) أى أمر الحاضر (دحرج) دحرجا دحرجوا دحرجى دحرجا
دحرجن (بفتح الدال وكسر الراء في الـ) وأمر الغائب ليدحرج ليدحرجا ليدحرجوا ليدحرج
لندحرجا لندحرجن بكسر الراء في الـ وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء فيه (والنهي) أى نهى
الحاضر (لا تدحرج) لا تدحرجا لا تدحرجوا لا تدحرجى لا تدحرجن (بضم التاء وكسر
الراء في الـ) وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء فيما سوى المفرد المؤنث وتثنيته فانهما بالتاء كالحاضر
وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء فيه . ثم صرف النونين ههنا مع الأمثلة التي صرفتها في الثلاثي معهما
معاومة ومجهولة (وكذا تصريف الماحقات) أى ملحقات دحرج وهي ستة أبواب من مزيد
الثلاثي فلذا ذكر الملاحق بلفظ الجمع وهو أول مما ذكر في بعض النسخ بلفظ المفرد لأن المبتدئ

والمفعول كما عرفت ينبغي بواسطة حرف الجر نحو حوقل به حوقل بها حوقل بهم إلى بين وحوقل بك إلى يكن وحوقل في وحوقل بنا
والمفعول نحو حوقل به وبها إلى بين الجار مع المجرور نائب الفاعل وهو أى الجار مع المجرور من حيث هو ليس بمؤنث ولا

• • • • •

متعدّ مز يد ثلاثي ملحق ر باعى مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم مطلقا نحو
سلقيا سلقوا سلق سلقا سلقين سلقيت سلقيتما سلقيتم سلقيت سلقيتا سلقيتن سلقيت سلقيتا سلقيتا
وأصل سلقوا سلقوا وأصل سلق سلقيت وأصل سلقنا سلقينا قلبت الياء فيها ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم حذفت الألف منها لالتقاء الساكنين تأمل فبق سلقوا و سلق و سلقنا وكذا مجهوله
إلا أنه بضم السين وبكسر القاف فيه والمضارع يسلقى أصله يسلقى بتحرريك الياء بالضم استقلت
الضمة على الياء فحذفت فبق يسلقى يسكون الياء وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح
سالم معرب متعدّ مز يد ثلاثي ملحق ر باعى مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم
مطلقا نحو يسلقيان يسلقون يساقى تسلقيان يسلقين تسلقى تسلقيان تسلقون تسلقين تسلقيان
تسلقين تسلقى تساقى ، وأصل يسلقون وتسلقون يسلقيون وتسلقيون استقلت الكسرة على
القاف فيها لوقوع الضمة فيما بعدها فحذفت ثم نقلت ضمة الياء فيها إلى القاف لاستقلالها على
الياء فحذفت الياء منها لالتقاء الساكنين فبقى يسلقون وتسلقون ، وأصل أسلقى ونسلقى أسلقى
ونسلقى وإعلاهما ماضى فى يسلقى تأمل ، وأصل تسلقين فى الواحدة الحاضرة تسلقين استقلت
الكسرة على الياء لازوم توالى الكسرات فحذفت الكسرة ثم حذفت ياء إلحاق لالتقاء الساكنين
فبقى تسلقين فاستوى بين واحدة الحاضرة وجمعها فى اللفظ والفرق بالأصل وكذا مجهوله إلا أنه
يفتح القاف فيه وبقاب الياء فى المفرد والتكلم مطلقا ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها تأمل ، والمصدر
سلقاة و سلقاء أصل الأول سلقية وأصل الثانى سلقايا فقلب الياء فى الأول ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وفى الثانى همزة لوقوعها بعد ألف زائدة فى الطرف والفاعل مسلق مسلقيان مسلقون مسلقية
مسلقيتان مسلقيات أصل مسلق مسلقى فاعل كإعلال قاض وأصل مسلقون مسلقيون ففعل به
ما فعل يسلقون تأمل والمفعول مسلقى مسلقيان مسلقون مسلقية مسلقيتان مسلمات ، وأصل مسلقى
مسلقى بتحرريك الياء بالضم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مسلقى وأصل مسلقون
مسلقيون قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف منها لالتقاء الساكنين تأمل
فبقى على ما كان من الحركة والسكون وهو يصالح للمصدر الميمى واسمى الزمان والسكان وأمر
الحاضر سلق سلقيا سلقوا سلقى سلقيا سلقين وأصل سلقوا سلقوا نقلت ضمة الياء إلى القاف بعد
سابق حركته لما مرّ ثم حذفت الياء فبقى سلقوا وأصل سلقى سلقى سلبت كسرة الياء لما مرّ
ثم حذفت فبقى سلقى ، وأمر الغائب ليسلق ليسلقيا ليسلقوا لتساقى لتسلقيا ليسلقين أصل ليسلقوا
ليسلقوا إعلاهما ماضى فى سلقوا تأمل وكذا مجهوله إلا أنه تفتح القاف فيه وتقلب الياء ألفا فيما وجد
شرطه تأمل ، ونهى الحاضر لا تسلق لا تسلقيا لا تسلقوا لا تسلقى لا تسلقيا لا تسلقين وأصل لا تسلقوا
ولا تسلقين لا تسلقوا ولا تسلقين إعلاهما ماضى فى أمر الحاضر تأمل ، ونهى الغائب كذلك
إلا أنه بالياء فى البعض وكذا مجهوله إلا أنه تفتح القاف فيه وتقلب الياء ألفا فيما وجد شرطه فيه
تأمل وكذا التصريف بنونى التأكىد معلوما ومجهولا ، وأما تصريف الماضى من السادس فنحو
جلبب وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى متعدّ مز يد ثلاثي ملحق ر باعى
مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم مطلقا نحو جلببا جلببوا جلببت جلببتا جلببتن جلببت
جلببت جلببتا جلببتا جلببت جلببتا جلببتين جلببتين جلببتا جلببتا جلببتا جلببتا جلببتا جلببتا
وكسر الياء الأولى فيه ، والمضارع يجلبب وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح
سالم معرب متعدّ مز يد ثلاثي ملحق ر باعى مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم

مذكر غائب معلوم صحيح سالم عند البعض مبنى متعدد مزيد ثلاثى موازن رباعى مجرد من باب
التفعل وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتسكيم مطلقا نحو خرجا خرجوا خرجتا
خرجن خرجت خرجتا خرجتم خرجت خرجتا خرجتن خرجن وكذا مجهوله إلا أنه بضم
الحاء وبكسر الراء فيه (يخرج) بتشديد الراء مع كسرها وضم الياء فعل مضارع مفرد مذكر
غائب معلوم صحيح سالم معرب متعدد مزيد ثلاثى موازن رباعى مجرد من ذلك الباب وقس على
هذا الباقي من التثنية والجمع والتسكيم مطلقا نحو يخرجان يخرجون يخرجان يخرجون يخرجن
تخرجن يخرجان يخرجون يخرجين يخرجن يخرجن يخرجن يخرجن يخرجن يخرجن يخرجن يخرجن يخرجن
الراء تأمل (تخرج) وتخرجة بكسر الراء وفتح التاء والتخفيف (فيهما) أى فى المصدر الأول
والثانى وإنما خفف مصدره ولم يكن تابعا لفعله والفعل لمصدره لوجوده كذلك بالاستقراء وقيل
حذف التشديد من مصدره ثم عوض الياء عنه دفعا للثقل (فهو مخرج) مخرجان مخرجون
مخرجة مخرجتان مخرجات (بكسر الراء) فى السك اسم فاعل (وذلك مخرج) مخرجان
مخرجون مخرجة مخرجتان مخرجات (بفتح الراء) فى السك اسم مفعول وهو يصلح للمصدر
الميمى واسمى الزمان والمكان أيضا (والأمر) أى أمر الحاضر (خرج) خرجا خرجوا خرجي
خرجن (بكسر الراء) فى السك وأمر الغائب ليخرج ليخرجوا ليخرجن ليخرجن
ليخرجن بكسر الراء فى السك وضم علامة المضارع فيه (والنهي) أى نهى الحاضر (لا تخرج)
لا تخرجا لا تخرجوا لا تخرجن لا تخرجن لا تخرجن لا تخرجن لا تخرجن لا تخرجن لا تخرجن لا تخرجن
والنهي وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء (والراء مشددة فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع
والفاعل والمفعول والأمر والنهي إلا فى المصدر فانه بالتخفيف لما مر (وخاصم) فعل ماض مفرد
مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى متعدد مزيد ثلاثى موازن رباعى مجرد من باب المفاعلة
وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتسكيم مطلقا نحو خاصما خاصموا خاصمت خاصمتا
خاصمن خاصمت خاصمتا خاصمت خاصمتا خاصمتا خاصمتا خاصمتا خاصمتا خاصمتا خاصمتا
فى التثنية (يخاصم بكسر الصاد) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب
متعدد مزيد ثلاثى موازن رباعى مجرد من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع
والتسكيم مطلقا نحو يخاصمان يخاصمون يخاصمن يخاصمن يخاصمن يخاصمن يخاصمن يخاصمن
يخاصمين يخاصمان يخاصمن يخاصمن يخاصمن يخاصمن يخاصمن يخاصمن يخاصمن يخاصمن يخاصمن
بفتح الصاد) مصدره أولا (وخصاما بكسر الحاء) مصدره ثانيا وقد زاد البعض فيه مصدرا ثالثا
وهو قولهم خصيما (فهو يخاصم) يخاصمان يخاصمون يخاصمة يخاصمتان يخاصمت يخاصمت
فى السك اسم فاعل (وذلك يخاصم) يخاصمان يخاصمون يخاصمة يخاصمتان يخاصمت يخاصمت
الصاد فى السك اسم مفعول وهو يصلح للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان (والأمر) أى أمر
الحاضر منه (خاصم) خاصما خاصموا خصمي خصمي خصمي خصمي خصمي خصمي خصمي خصمي خصمي
ليخاصم ليخاصموا ليخاصموا ليخاصموا ليخاصموا ليخاصموا ليخاصموا ليخاصموا ليخاصموا
مجهوله إلا أنه بفتح الصاد فيه (والنهي) أى نهى الحاضر منه (لا تخاصم) لا تخاصما لا تخاصموا
لا تخاصمي لا تخاصموا لا تخاصمن (بضم التاء وكسر الصاد) فى السك والنهي للغائب كذلك إلا أنه
بالياء وكذا مجهوله إلا أنه بفتح الصاد فيه (ومجهول الماضى خوصم إلى آخره) خوصما خوصموا

يخرج تخرجا) ياء
التفعل مبدلة من
الحروف المدغم فيها
ونظيره تقضى البازى
أصله تقضض
(وتخرجة) بتعويض
التاء عن الياء (بكسر
الراء وفتح التاء
فيهما) فى المصدرين
(فهو مخرج) بكسر
الراء وذلك مخرج
بفتح الراء والأمر
خرج (بكسر الراء
والنهي لا تخرج بضم
التاء) فى النهي
(وكسر الراء فيهما)
أى فى الأمر والنهي
(وخاصم يخاصم
بكسر الصاد وخصامة
بفتح الصاد وخصاما
بكسر الحاء فهو يخاصم
وذلك يخاصم بكسر
الصاد فى الأول وفتحها
فى الثانى) كما فى معلوم
المضارع ومجهوله
(والأمر يخاصم والنهي
لا تخاصم) ولما كان
فى مجهول ماضى هذا
الباب خفاء قال
(ومجهول الماضى
خوصم) لأنه لماضم
ما قبل الألف لزم
قابها واوا

.....

خوصمت خوصمتا خوصمت خوصمت خوصمت خوصمتا خوصمت خوصمتا خوصمت
 خوصمتا بكسر الصاد وقلب الألف واوا في السكّل وإنما أورد مجهول هذا الباب ماضيا ولم يورد مجهول
 غيره من المزبدات لأن مجهوله في الماضي قد غير صيغته عن صيغة ماضيه معاوما بحيث قلبت الألف
 واوا بخلاف مجهول غيره حيث لا يكون كذلك بل المقابلة بينهما في الحركات وكذا مجهول هذا
 الباب في المضارع والأمر والنهي لا يكون مغايرا في الصيغة بل في الحركات فأورد مجهوله في الماضي
 ليعلم بذلك التباين بينه وبين معاومه (مثال الخامس) سواء كان من مزيد الثلاثي المجرد أو من مزيد
 الرباعي المجرد (انكسر) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى لازم مزيد ثلاثي
 خماسي من باب الانفعال ، وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم مطلقا نحو انكسرا
 انكسروا انكسرت انكسرتا انكسرن انكسرتا انكسرتا انكسرتا انكسرتا انكسرتا
 انكسرتين انكسرت انكسرتا وكذا مجهوله إلا أنه يضم الهمزة وبكسر السين فيه ويزاد في آخره
 حرف الجرّ (ينكسر) بكسر السين فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب
 لازم مزيد ثلاثي خماسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم مطلقا
 نحو ينكسرون ينكسرون ينكسر تنكسرون تنكسرون تنكسر تنكسرون تنكسرون تنكسرون
 تنكسرين تنكسرن تنكسرن أنكسر تنكسر وكذا مجهوله غير أنه يضم علامة المضارع
 و يفتح السين فيه ويزاد حرف الجرّ في آخره (انكسارا) مصدره (فهو منكسر) منكسرا
 منكسرون منكسرة منكسرتان منكسرات (بكسر السين) في السكّل اسم فاعل (وذاك
 منكسره) منكسره بها منكسره بهم منكسره بها منكسره بهما منكسره بهن يفتح السين
 في السكّل وكذا المصدر الميمي واسما الزمان والمكان غير أنه لا يزداد في آخره حرف الجرّ (والأمر)
 أي أمر الحاضر (انكسر) انكسرا انكسروا انكسري انكسرا انكسرن وأمر الغائب لينكسر
 لينكسرا لينكسروا لتنكسر لتنكسرا لينكسرن بكسر السين فيها وكذا مجهوله إلا أنه يضم
 علامة المضارع و يفتح السين فيه ويزاد حرف الجرّ في آخره (والنهي) أي نهى الحاضر (لاتنكسر)
 لاتنكسرا لاتنكسروا لاتنكسري لاتنكسرا لاتنكسرن بكسر السين في السكّل وكذا نهى
 الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يزداد في آخره حرف الجرّ ويضم حرف المضارعة و يفتح
 السين فيه (واكتسب) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى متعد مزيد ثلاثي
 خماسي من باب الاقتعال ، وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم مطلقا نحو اكتسبا
 اكتسبوا اكتسبت اكتسبتا اكتسبتا اكتسبتا اكتسبتا اكتسبتا اكتسبتا اكتسبتا
 اكتسبتين اكتسبت اكتسبتا وكذا مجهوله إلا أنه يضم الهمزة وبكسر السين فيه (يكتسب)
 فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي خماسي من ذلك الباب
 وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم مطلقا نحو يكتسبون يكتسبون يكتسبون يكتسبون
 يكتسبون يكتسبون يكتسبون يكتسبون يكتسبون يكتسبون يكتسبون يكتسبون يكتسبون يكتسبون
 أكتسب أكتسب يكتسب يكتسب يكتسب يكتسب يكتسب يكتسب يكتسب يكتسب يكتسب يكتسب
 الجرّ في آخره (اكتسابا) مصدره (فهو مكتسب) مكتسبان مكتسبان مكتسبون مكتسبة مكتسبتان
 مكتسبات بكسر السين في السكّل اسم فاعل (وذاك مكتسب) مكتسبان مكتسبان مكتسبون مكتسبة مكتسبتان
 مكتسبات يفتح السين في السكّل اسم مفعول (والأمر) أي أمر الحاضر (اكتب) اكتبنا

(ومثال الخامس) انكسر
 ينكسر بكسر السين
 انكسارا فهو منكسر
 والأمر انكسروا والنهي
 لاتنكسر ينكسر
 السين في الثلاثة) كما
 في المستقبل لأنها فرعه
 (واكتسب يكتسب
 بكسر السين اكتبنا
 فهو مكتسب وذاك
 مكتسب والأمر
 اكتب

• • • • •

تتكسر بما تتكسرتن تتكسرت تتكسرا بفتح السين وتشديده وكذا مجهوله غير أنه يضم التاء
وبكسر السين فيه ويزاد في آخره حرف الجر (تتكسر) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب
معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثي خماسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية
والجمع والتسكيم مطلقا نحو يتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون
تتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون
أيضا وكذا مجهوله غير أنه يضم علامة المضارع فيه ويزاد في آخره حرف الجر (بفتح السين فيهما)
أى في الماضى والمضارع كالقنا (تكسرا) مصدره (بضم السين) مع التشديد (فهو متكسر)
متكسرا متكسرون متكسرة متكسرتان متكسرات (بكسر السين) في الكل اسم فاعل
(وذلك متكسره) متكسر بهما متكسر بهم متكسر بها متكسر بهما متكسر بهن بفتح
السين في الكل اسم مفعول (والأمر) أى أمر الحاضر (تكسر) تكسرا تكسروا تكسرى
تكسرا تكسرون وأمر الغائب ليتكسر ليتكسرا ليتكسروا ليتكسرن ليتكسرن
بفتح السين في الكل وكذا مجهوله غير أنه يضم حرف المضارعة فيه ويزاد حرف الجر في آخره
(والنهي) أى نهى الحاضر (لا تتكسر) لا تتكسرا لا تتكسروا لا تتكسرن لا تتكسرن
بفتح السين في الكل وكذا نهى الغائب غير أنه بالياء وكذا مجهوله غير أنه يضم علامة المضارع
فيه ويزاد حرف الجر في آخره (بفتح السين فيهما) أى في الأمر والنهى كالقنا وكذا التصريف
بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (وتصالح) وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم متعد
مبنى مزيد ثلاثي خماسي من باب التفاعل وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتسكيم مطلقا نحو
تصالحا تصالحوا تصالحتا تصالحن تصالحت تصالحن تصالحتا تصالحن تصالحتا تصالحن تصالحتا تصالحن
تصالحا تصالحن تصالحتا تصالحن تصالحتا تصالحن تصالحتا تصالحن تصالحتا تصالحن تصالحتا تصالحن
اللام فيه نحو تصولح تصولحا تصولحوا تصولحتا تصولحن تصولحت تصولحن تصولحتا تصولحن تصولحتا
تصولحت تصولحن تصولحتا تصولحن تصولحتا تصولحن تصولحتا تصولحن تصولحتا تصولحن تصولحتا تصولحن
صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي خماسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية
والجمع والتسكيم مطلقا نحو يتصالحان يتصالحون يتصالح يتصالحان يتصالحان يتصالحان يتصالحان
تتصالحون تتصالحين تتصالحان تتصالحان تتصالحان تتصالحان تتصالحان تتصالحان تتصالحان تتصالحان تتصالحان
يضم حرف المضارعة فيه (بفتح اللام فيهما) أى في الماضى والمضارع كالقنا (تصالحا) مصدره
(بضم اللام فهو متصالح) متصالحان متصالحون متصالحة متصالحتان متصالحتات (بكسر اللام في الكل
اسم الفاعل) وذلك متصالح متصالحان متصالحون متصالحة متصالحتان متصالحتات بفتح اللام
في الكل اسم مفعول وهذا يصلح للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان أيضا (والأمر) أى أمر
الحاضر (تصالح) تصالحا تصالحو تصالحن تصالحا تصالحن وأمر الغائب ليتصالح ليتصالحوا
ليتصالحا ليتصالحا ليتصالحا ليتصالحا ليتصالحا ليتصالحا ليتصالحا ليتصالحا ليتصالحا ليتصالحا ليتصالحا
(والنهي) أى نهى الحاضر (لا تتصالح) لا تتصالحا لا تتصالحوا لا تتصالحا لا تتصالحا لا تتصالحا لا تتصالحا
بفتح اللام في الكل وكذا مجهوله غير أنه يضم علامة المضارع فيه وكذا نهى الغائب إلا أنه
بالياء وكذا مجهوله غير أنه يضم علامة المضارع فيه (بفتح اللام فيهما) أى في الأمر والنهى
كالقنا وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (وأما ادثر وأثقل فأصل الأول تدثر

يتكسر بفتح السين
تكسرا بضم السين
فهو متكسر بكسر
السين (تعرض
لكسرها لثلا يظن
أنه كسين المستقبل
والأمر تكسروا النهى
لا تتكسر بفتح السين
فيهما) كما في المستقبل
(وتصالح يتصالح بفتح
اللام تصالحا بضم اللام
فهو متصالح بكسر اللام
وذلك متصالح بفتح
اللام) أى متصالح منه
لأن تصالح لازم لكن
باب تفاعل قد يتعدى
فيجيء المفعول به بلا
واسطة نحو مقشرك
فذكر صيغة المفعول
إشارة إلى هذا (والأمر
تصالح والنهى لا تتصالح
بفتح اللام فيهما) ولذا
كان من باب التفاعل
والتفاعل صيغتان
خفيتان محتاجان إلى
البيان أصلا وتصريفا.
قال (وأما ادثر) معناه
نالف في الدثار وهو
ثياب فوق الشعار وهو
لثوب الذى يلي الجسد
(وأثقل فأصل الأول تدثر

معناه تغطى بثوبه وهو لازم (كسكر وأصل الثاني تشاقل كتصالح فأدغمت التاء فيهما)
 أى فى ادثر واثاقل (فيما بعدها) أى أدغمت التاء فى الدال فى الأول وأدغمت التاء فى الثانى
 لقرب مخرج التاء من الدال والتاء وفيه نظر لأن التاء لا تدغم فى الدال والتاء حال كونها تاء
 إلا بعد قلبها دالا واثاء فالأولى أن يقال فأدغمت التاء فيهما بعد قلبها دالا واثاء (ثم أدخلت همزة
 الوصل ليتمكن الابتداء بها لأن الساكن لا يبتدأ به وتصريفه) أى تصريف كل واحد من
 هذين البناءين (ادثر) بفتح التاء وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم عند
 البعض لازم مبنى مزيد ثلاثى خماسى من باب التفعّل لامن افتعل مشدد العين نص على ذلك
 ابن جنى إلا أن التشديد قد يحذف من التاء لالتقاء الساكنين عند إدغام الدال فى الدال وكذا
 فى مضارعه وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو ادثرا ادثروا ادثرت
 ادثرتا ادثرتن ادثرت ادثرتما ادثرتن ادثرت ادثرتا وكذا مجهوله إلا أنه
 يضم الهمزة وكسر التاء ويزاد فى آخره حرف الجر نحو ادثر عليه ادثر عليهما ادثر عليهم
 ادثر عليها ادثر عليهما ادثر عليهن ادثر عليك ادثر عليك ادثر عليك ادثر عليك
 ادثر عليك ادثر على ادثر علينا (يدثر) بفتح التاء وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم
 صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثى خماسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع
 والمتكلم مطلقا نحو يدثرون يدثرون يدثرن يدثرن يدثرن يدثرن يدثرن يدثرن يدثرن يدثرن
 تدثرن ادثر تدثر وكذا مجهوله إلا أنه يضم علامة المضارع فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (بفتح
 التاء فيهما) أى فى الماضى والمضارع كما بينا (ادثرا) مصدره (بكسر الهمزة) وضم التاء فهو مدثر
 مدثران مدثرون مدثرة مدثران مدثرات (بكسر التاء) فى السكّل اسم الفاعل (وذلك مدثر عليه)
 مدثر عليهما مدثر عليهم مدثر عليها مدثر عليهما مدثر عليهن (بفتح التاء) فى السكّل اسم المفعول
 وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والسكان إلا أنه لا يزداد فى آخرها حرف الجر (والأمر) أى أمر
 الحاضر (ادثر) ادثرا ادثروا ادثري ادثرا ادثرن وأمر الغائب ليدثر ليدثرا ليدثروا لتدثر لتدثرا
 ليدثرون بفتح التاء فى السكّل وكذا مجهوله غير أنه يضم علامة المضارع فيه ويزاد فى آخره حرف
 الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لا تدثر) لا تدثرا لا تدثروا لا تدثرن لا تدثرن وكذا نهى
 الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يضم علامة المضارع فيه مع زيادة حرف الجر فى آخره (بفتح
 التاء والدال فيهما) أى فى الأمر والنهى كفاقلنا (والتشديد فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع والمصدر
 واسم الفاعل والمفعول والأمر والنهى وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (واثاقل)
 هو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنى ثلاثى خماسى من باب التفاعل لامن
 مزيد فاعل مشددة الفاء نص على ذلك ابن جنى وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا
 نحو اثاقلنا اثاقلوا اثاقلت اثاقلنا اثاقلن اثاقلتما اثاقلتم اثاقلت اثاقلتن اثاقلتن اثاقلتن
 بفتح القاف فى السكّل وكذا مجهوله إلا أنه يضم الهمزة وتقلب الألف واوا ويزاد فى آخره حرف الجر
 فيه نحو ائوقل ائوقل عليه ائوقل عليهما ائوقل عليهن ائوقل عليها ائوقل عليهما ائوقل عليهن ائوقل
 عليك ائوقل عليك ائوقل عليك ائوقل عليك ائوقل عليك ائوقل عليك ائوقل عليك ائوقل عليك ائوقل
 علينا (يثاقل) بفتح التاء والقاف وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب
 لازم مزيد ثلاثى خماسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم
 مطلقا نحو يثاقلان يثاقلون يثاقل يثاقلان يثاقلن يثاقلن يثاقلن يثاقلن يثاقلن يثاقلن يثاقلن

كتسكر وأصل الثاني
 تشاقل كتصالح فأدغمت
 التاء فيهما أى فى تدثر
 وتشاقل (فيما بعدها)
 أى الدال والتاء يعنى
 بعد قاف التاء
 إياها وإسكان أول
 المتجانسين والظهور
 ذلك لم يتعرض له
 (ثم أدخلت همزة الوصل
 ليتمكن الابتداء بها)
 أى بسبب الهمزة (لأن
 الساكن لا يبتدأ به)
 فالهمزة فى أولهما
 لا ابتداء للبناء فلذا
 لم يهتدا سداसान
 (وتصريفه) أى
 تصريف كل منهما على
 الترتيب (ادثر يدثر
 بفتح التاء فيهما ادثرا
 بضم التاء فهو مدثر
 بكسر التاء وذلك مدثر
 بفتح التاء والأمر ادثر
 والنهى لا تدثر بفتح
 التاء فيهما والدال
 مشددة فى الجميع
 واثاقل يثاقل

.....

استغفارا فهو مستغفر
بكسر الفاء وذلك
مستغفر بفتح الفاء
والأمر استغفر والنهي
لا تستغفر بكسر الفاء
فيهما (و) تصريف
الافعال (اشهاب)
يقال اشهاب الرأس
إذا غلب بياضه على
السواد (بشهاب
اشهبيا) الباء مقابو
من ألف الماضي
بانكسار ما قبلها كما
أشبر إليه (فهو مشهاب
والأمر اشهاب والنهي
لا تشهاب) بتحريك
آخر الأمر والنهي
للاذغام فسكونها
تقديري (بتشديد الباء
في الجميع) مما ذكر
(إلا في المصدر) لفصل
الألف بين المتجانسين
قدم تصريف هذا
الباب على ما بعده
مع تأخر ذكره في
مقام الاجمال لأن
احتياجه إلى بيان
تصريفه أشد من
أخوانه لحفائه (و)
تصريف الافعال
(اغدودن) يقال
اغدودن شعره إذا
طال واسترسل
(يندودن)

مطلقا نحو يستغفران يستغفرون تستغفرون تستغفرون تستغفرون
تستغفرون تستغفرون تستغفرون تستغفرون تستغفرون تستغفرون
الفاء فيه (استغفارا) مصدره (فهو مستغفر) مستغفرا مستغفرون مستغفرون مستغفرون مستغفرون
(بكسر الفاء) في الكل اسم الفاعل (وذلك مستغفر) مستغفرا مستغفرون مستغفرون مستغفرون مستغفرون
مستغفرات (بفتح الفاء) في الكل اسم المفعول (والأمر) أي أمر الحاضر (استغفر) استغفرا
استغفروا استغفري استغفرا استغفرون وأمر الغائب ليستغفرا ليستغفروا لتستغفرا لتستغفرا
ليستغفرون بكسر الفاء في الفاء في الكل وكذا مجهوله إلا أنه يضم الياء ويفتح الفاء (والنهي) أي نهى
الحاضر (لا تستغفر) لا تستغفرا لا تستغفروا لا تستغفري لا تستغفروا لا تستغفرون بكسر الفاء في الكل وكذا
نهى الغائب إلا أنه بالياء وبكسر الفاء وكذا مجهوله إلا أنه يضم حرف المضارعة ويفتح ما قبل آخره
فيه (بكسر الفاء فيهما) أي في الأمر والنهي كائنا (واشهاب) بتشديد الباء وهو فعل ماض مفرد
مذكر غائب معلوم صحيح سالم عند البعض لازم مبنى مزيد ثلاثي سداسي من باب الافعال
وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكامل مطلقا نحو اشهابا اشهابوا اشهابت اشهابتا اشهابين
اشهابيت اشهابيتا اشهابيتن اشهابيتا اشهابيتن اشهابيت اشهابيتا اشهابيتن اشهابيتا اشهابيتن اشهابيتا اشهابيتن
للمؤنثة الغائبة إلى آخره وكذا مجهوله إلا أنه تضم الحمزة وتقلب الألف واوا فيه ويزاد حرف الجر
في آخره (يشهاب) بتشديد الباء وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم
معرب مزيد ثلاثي سداسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكامل مطلقا
نحو يشهابان يشهابون تشهاب تشهابان تشهابان تشهابون تشهابين تشهابين تشهابان تشهابان تشهابان
تشهابين تشهاب تشهاب وكذا مجهوله إلا أنه يضم حرف المضارعة فيه ويزاد في آخره حرف
الجر (اشهبيا) مصدره (فهو مشهاب) مشهابان مشهابون مشهابة مشهباتان مشهبات بتشديد
الباء في الكل اسم الفاعل وهو يصلح للمصدر اليمعي واسمي الزمان والمكان أيضا وذلك مشهاب
به مشهاب بهما مشهاب بهم مشهاب بها مشهاب بهما مشهاب بهن بتشديد الباء في الكل اسم
المفعول (والأمر) أي أمر الحاضر (اشهاب) اشهابا اشهابوا اشهابت اشهابتا اشهابين وأمر الغائب ليشهاب
ليشهابا ليشهابوا لتشهاب لتشهابا لتشهابين بتشديد الباء في الكل سوى جمع المؤنث وكذا مجهوله
إلا أنه يضم علامة المضارع فيه ويزاد حرف الجر في آخره (والنهي) أي نهى الحاضر (لا تشهاب)
لا تشهابا لا تشهابوا لا تشهابي لا تشهابين لا تشهابين لا تشهابين لا تشهابين لا تشهابين لا تشهابين
الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يضم حرف المضارعة فيه ويزاد في آخره حرف الجر
(بتشديد الباء في الجميع) أي في الماضي والمضارع واسمي الفاعل والمفعول والأمر والنهي وفي هذه
العبارة تسامح لأن تشديد الباء في الماضي فيما قبل جمع المؤنثة الغائبة ومساوها بالذكور وفي المضارع
والأمر والنهي فيما سوى جمع المؤنث (إلا في المصدر) فإنه بلا تشديد الباء وكذا التصريف بنوني
التأكييد معلوما ومجهولا (واغدودن) بفتح الدالين معناه طال الشعر وهو فعل ماض مفرد مذكر
غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنى مزيد ثلاثي سداسي من باب الافعال وقس على هذا الباقي
من التثنية والجمع والتكامل مطلقا نحو اغدودنا اغدودنوا اغدودت اغدودت اغدودت اغدودت اغدودت اغدودت
اغدودت اغدودت اغدودت اغدودت اغدودت اغدودت اغدودت اغدودت اغدودت اغدودت اغدودت اغدودت اغدودت اغدودت
تضم الحمزة والدال الأولى وتكسر الدال الثانية ويزاد حرف الجر في آخره (يندودن) فعل
مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثي سداسي من ذلك الباب وقس

[فصل : في الفوائد المتعلقة بالأفعال السابقة والأبواب السابقة] فكان ما ذكر في هذا الفصل نعمة لما سبق فلذا أخره (اللازم) من الأفعال وهو ما يتجاوز إلى المفعول به (يصير متعديا) وهو ما يتجاوز إليه (بأحد ثلاثة أسباب) أي أسباب وجودية بقرينة ذكر السبب العدمي بعدها على أنه لا حصر في الكلام فلا ينفى سببية شيء آخر (بزيادة) بدل من قوله بأحد الخ بدل البعض (في أوله) أي في أول اللازم بخلاف همزة أقشع فانها زائدة على التعدى وهي للصيرورة على ما ذكره الشرف يقال أقشعت الريح السحاب أي فرفتها فأقشع أي صار ذا قشع وتفرق إذ لم يثبت في اللغة بحىء أفعال مطاوعا ونقل أبو الحسن الجار بردي عن الكشف أنه لا شيء* من بناء أفعال مطاوعا ولا يتيقن نحو هذا إلا جملة كتاب سيدويه فتوهم كيبته فأكب من باب انقض* الأمر ومعناه دخل في السكب* أوصار ذا ككب وكذا أقشع السحاب إذا دخل في القشع مطاوع كب* وقشع انكب وانتشع إلى هنا كلامه (وتشديد عينه) أي عين اللازم ، لا يخفى أن قوله اللازم يصير متعديا قضية مهمة في قوة الجزئية فليس هو بقانون كل حق يرد عليه نحو أصبح الرجل وموت الإبل (وحرف الجر في آخره) في أكثر النسخ هذا السبب مقدم على تشديد العين نظرا إلى قرب معطوفه (٦٦) ومقتضى السياق ما اخترناه (نحو أخر حته وخز حته وخرجت به) والمعنى

[فصل : في الفوائد] (اللازم) أي الفعل اللازم وهو ما يلزم الفاعل ولا يتجاوز إلى المفعول به (يصير متعديا) وهو ما يتجاوز إلى المفعول به (بأحد ثلاثة أسباب بزيادة الهمزة في أوله) لكن هذا ليس على إطلاقه بل يوجد همزة مزيدة في أول بعض الأفعال التعدية فتصيرها لازمة فضلا عن أن تصير اللازم متعديا نحو قشع الله الغيم فأقشع وغير ذلك فيلزم الشيخ أن يشير إليها بقيد وهو عدم كونها للطاوعة كما في هذا المثال فلذا جعلناه لازما (وتشديد عينه) اعلم أن بتشديد عين الفعل اللازم يصير متعديا إذا لم يكن بمعنى صار وهذا القيد لازم عليه وبتشديد عين الفعل التعدى زادت تعديته نحو نصر (وحرف الجر في آخره) أي إذا أردت أن تجعل الفعل اللازم متعديا فزد في أوله همزة ليست للمطاوعة أوفى عينه تضييفا أوفى آخره حرف الجر فصار الفعل اللازم بواسطة هذه الحروف متعديا وإنما اختص هذا العمل بهذه الحروف لوجوده هكذا بالاستقراء (نحو أخر حته وخز حته وخرجت به من الدار) هذا قيد لسكل ما سبق من الأمثلة فان هذه الأمثلة في الأصل خرجت وهو لازم فلما زادت الهمزة والتضعيف وحرف الجر كانت متعدية بواسطة هذه الحروف إلا أن التعدية بالهمزة والتضعيف مخصوصة بالثلاثي المجرد وبحرف الجر لا تختص به بل يوجد فيه وفي غيره أيضا نحو ذهبت يزيد وانطلقت به وإلى هذا أشار الزنجاني بقوله وبحرف الجر في السكل ثم أورد هذين للمثالين فلذا أنشد بعض المعلمين لتلميذه قوله :
تعدية اللازم يا حمزتا بالباء والتشديد والهمزتا
وإن أردت جعله متعديا همز وتضعيف ثلاثيا خصتا

في السكل صيرته خارجا (من الدار) أشار بإبراده إلى أن تعدية اللازم بالجار على وجهين أحدهما يتضمن معنى التصير لذلك اللازم وجعل فاعله مفعولا وهذا مختص بالباء وثانيهما مجرد الوصلة إلى المجرور المتعلق معنى وهذا يحصل بأي حرف جر كان وأما الهمزة والتشديد فتعديهما بالمعنى الأول لا غير إلا أنهما قد يزدان على التعدى

لتحصيل مفعول آخر نحو أخفرت بهما وعلمته القرآن وما ذكره الزنجاني من أن الهمزة والتشديد مختصان بالثلاثي دون الجار نحو انطلقت به محمول على تعدية اللازم فلا ينفى ما ذكرناه ، ثم قيل ومن أسباب التعدية سين استعمل نحو استخرجت الحجر وألف المقابلة نحو قاربت زيدا فان خرج وقرب لازمان (قوله اللازم) أي بعض اللازم وإنما لم تحمل اللام على الاستغراق لعدم الامكان لأن بعض اللازم لا يدخل عليه هذه الأسباب فضلا عن التعدية بها وبعضها لا يصير بها متعديا نحو أمشى الرجل وموت الإبل . اعلم أن للتعدى معنيين ما جاوز فعل فاعله إلى المفعول به وهو المقابل لللازم المراد عند الإطلاق وما يتعلق بمعناه بغيره بواسطة حرف الجر ويسمى متعديا بغيره وهذا عام متناول لللازم والتعدى إلى الثاني والثالث بواسطة حرف الجر فيسمى بالنسبة إلى الأول والثاني متعديا بنفسه وبالنسبة إلى الثاني والثالث متعديا بغيره لكن هذا المعنى لا يراد إلا عند بيان التعدى إليه وبه وحروف الجر كلها من أسباب التعدية بالمعنى الثاني والباء خاصة في بعض المواضع منها بالمعنى الأول والمراد بالتعدى ههنا هو المعنى الأول بدلالة عند الهمزة والتشديد من أسبابه فلا بد من تخصيص قوله بحروف الجر بالباء في بعض المواضع وتقييد قوله ولا يحىء المفعول به والمجهول من اللازم بغير واسطة حرف الجر فتأمل .

(و بحذف التاء) شروع في السبب العدوى أي و يصير اللازم متعديا بحذف تاء المطاوعة (من تفعل وتفعّل مشددة العين ومكررة اللام) هذا نظر إلى تفعل ومتنحى الترتيب تقديم العين على اللام وإنما تعديا بحذف تاء المطاوعة لأنها لا تزيد على اللام فلا يقال تدريج وتوت بل على التعدى نحو تدحرج وتسكسر فإذا حذف مانع التعدية عاد الفعل إلى تعديه فلا إشكال بمثل تعاملته لأن المراد بتفعل ما هو اللازم على أنه بحذف التاء يتعدى إلى مفعول آخر فهو بالنسبة إليه تتحوّل من اللازم إلى التعدية (والتعدى) أراد به ما كان تعديته سبب عارض (يصير لازما بحذف أسباب التعدية) (٦٧) كهزمة أكرم (ونقله) أي نقل التعدى مطلقا (إلى

(و بحذف التاء من تفعّل مكررة اللام) أي يصير تفعّل متعديا بحذف التاء منه لأنه عند ذلك كان مجردا رباعيا فهو متعد وفيه نظر لأن الرباعي لا يختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والمتعدى اللهم إلا أن يقال هذا بالنظر إلى الأغاب فإنه غالب حاله للتعدية (وتفعل مشددة العين) أي يصير تفعل بتشديد العين متعديا بحذف التاء منه لأنه عند ذلك يصير رباعيا بزيادة التشديد في عينه بعد ما كان ثلاثيا لازما وهو يتعدى بتشديد عينه وفيه نظر من وجهين الأول أن تفعل مشددة العين لا يختص باللازم بل مشترك بين اللازم والمتعدى كما مرّ بيانه في صدر الكتاب عند عدّ الأبواب حتى يكون متعديا بحذف التاء منه والثاني أنه بعد الحذف يصير على وزن فعل مشدّد العين وهو لا يختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والمتعدى أيضا نحو جرب الرجل وموت الأبل وخرج زيد الأولان لازمان لأنهما بمعنى صار والثالث متعدّد اللام لأن يقال هذا بالنظر إلى الأغلب أيضا يعنى اللازم غالب في تفعل والتعدية غالبية في فعل تأمل (والتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) لأنه لما حذفت منه أسباب التعدية بقي على أصله وهو اللازم لأنه في أول الوضع وضع لازما ثم يتعدى بالأسباب المذكورة وبحذفها منه بقي لازما تأمل (و بنقله) أي بنقل الفعل التعدى (إلى باب انكسر) يصير لازما أيضا لأن انكسر من باب انفعل وهو لازم لأنه للمطاوعة فيصير الفعل التعدى المنقول إليه المطاوعة أيضا كمنقل كسر إلى انكسر وقطع إلى انقطع ونحوهما . واعلم أن في قوله و بنقله إلى باب انكسر تساهلا والأولى أن يقال إلى باب انفعل لأن انفعل وزن انكسر وانكسر موزونه وذكر الموزون في مقام الوزن يوم أو يفيد حصر الحكم المراد فيه كما كان ذكر الوزن كذلك والحكم المراد ههنا ليس بمنحصر في لغة انكسر تأمل ولهذا قال الزنجاني في شرحه إذا أردت أن تجعل التعدى لازما فالطريق فيه أن تردّه إلى باب انفعل ثم قال أو إلى افتعل أو إلى افعل بتشديد اللام وفيهما نظر أما في افتعل فلا لأنه مشترك بين اللازم والتعدى وأما في افعل فلا لأنه لا يوجد الفعل التعدى المنقول إليه حتى يصير بسبب نقله إليه لازما بل المنقول إليه فعل لازم في الاستقراء كمنقل حمر إلى أحمر وصور إلى أعور ولهذا لم يذكر الشيخ النقل إليهما ثم قال أو إلى تفعل إن كان رباعيا وفيه تساهل لأن الرباعي على الإطلاق يشتمل على ملحقات الرباعي المجرد بعضها لازم وبعضها متعد فالأولى أن يقال إن كان رباعيا مجردا وعلى هذا قول الشيخ في النقل (وباب فعل يصير لازما بزيادة التاء في أوله) أي إن كان رباعيا مجردا نحو دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر وإنما يصير لازما بزيادة التاء في أوله لأنه عند ذلك يصير للمطاوعة وما كان لها يصير لازما (ولا يجيء المفعول به) وهو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا (والمجهول) وهو ما لم يسم فاعله بل أقيم مفعوله مقام فاعله

(ولا يجيء المفعول به) هذه الفائدة تامة بحث اللازم (و) كذا لا يجيء (المجهول)

(قوله والمتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) أي كل متعد كان فيه أحد أسباب التعدية المذكورة أو قابلية النقل إلى باب انكسر أو كان من باب فعل فيكون اللازم فيها للاستعراق العرفي لعدم إمكان التحقيق بخلاف اللازم فيما سبق ونحو علم ليس التشديد فيه سببا للتعدية لحصولها قبله وتوضيحه أن السبب هو الطريق المفضى إلى الشيء في الجملة من غير إضافة وجوده ووجوبه إليه إذ لو أضيف إليه الوجود يسمى شرطاً ولو أضيف إليه الوجوب يسمى علة والتشديد في نحو علم غير مفضى إلى تعديته أصلا فلا يكون سببا للتعدية وإن كان مطلق التشديد سببا لمطلق التعدى لافضائه إليه في الجملة وهزمة أعلم وإن كان سببا للتعدية إلى الثالث ولذا يزول بزواله يمكن ليس للتعدية والمراد ههنا

باب انفعل (نحو
انكسر) فان هذا
الباب للمطاوعة وهي
لازم فيصير التعدى
المتحول إليه لازما
لإحالة وخص هذا
الباب بالذكر مع أن
باب أفعال أيضا يختص
باللازم لأن بناءه
لمبالغة اللازم فلا يوجد
متعد ينقل إلى مثل
هذا الباب (وباب
فعل يصير لازما بزيادة
التاء في أوله) يعنى كما
أن حذف التاء يكون
سببا للتعدية كذلك
زيادتها تكون سببا
لللازم ولخفاء لزوم أحد
العينين الآخر صرح
بذكره ولم يكتف
بقوله و بحذف التاء
من تفعل ولم يقل
وينقل فعل إلى تفعل
لأن تفعل فرع
وليس بأصل كانكسر

من اللازم) لأن اللازم أظهر في موضع التضمير لزيادة التحسّن في الدهن ولئلا يتوهم رجوعه إلى المجهول (من الأفعال وهو ما لا يحتاج إلى المفعول به) إذ بدونه يتم تعقل نسبته إلى الفاعل وإذا لم يحتاج إلى المفعول به لا يبقى له الفعل فلا يجيء من اللازم المجهول ولا يفهم ذلك مما ذكره اكتفى به (و) أما (للتعدي) فهو (بخلافه) حيث يحتاج إلى المفعول به في تعقل نسبته إلى الفاعل . قيل في معرفة التعدي واللازم ضابطة وهي أن ما يفعل بجميع البدن فهو لازم كقيام وذهب وما يفعل بعض واحد أو قلب أو حس فهو متعد نحو ضرب وعلم وذاق وهذا استقرائي جائز التخلف والحق أن متعلق الفعل إن كان مما يستغنى عن تصرّعه فلازم وإلا فتمتع قيد المفعول بقوله به لأن المفعول المطلق والمفعول فيه وله ومعها يجيء من اللازم أيضا لأن كلا منها لمزيد الافادة في الكلام للاحتياج لنسبة الفعل تأمل (وباب فاعل) شروع في ذكر فائدة أخرى (يكون) لحصول أصله (بين الاثنين) مستندا إلى أحدهما بالقيام وإلى الآخر (٦٨) بالوقوع (نحو ناضله) أي رميته بالسهم فرماني ولا يخاف عن كونه

في إسناد الفعل إليه نحو ضرب زيد (من اللازم) أي من الفعل اللازم حتى لا يقل حرت زيدا أو حسن زيدا بتخفيف عين الفعل فيهما وإسقاط عدم المجيء منه بالمفعول به لأن المفعول فيه وهو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان والمفعول له وهو ما فعل لأجله فعل والمفعول معه وهو ما ذكر بعد الواو لصاحبه معمول فعل لفظا أو معنى والمفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقد يجيء من الفعل اللازم مثال الأول نحو سرت يوم الجمعة وقعدت أمام الأمير ومثال الثاني قعدت عن الحرب جينا ومثال الثالث جلست وزيدا أو مالك وزيدا على معنى مالك قعدت وزيدا ومثال الرابع جلست جالوسا فلهذا قيده به (لأن اللازم من الأفعال هو) أي اللازم (ما لا يحتاج إلى المفعول به) لحصول الفائدة بدونه فيه (والتعدي بخلافه) من حيث إنه يحتاج إليه لعدم حصول الفائدة بدونه نحو ضربت فانه لا يفيد بدون ذكر من وقع عليه الضرب بخلاف حسن زيدا (وباب فاعل يكون بين اثنين) أي للمشاركة بين اثنين كما سببناه (نحو ناضله) أي رميته وهو مشترك بينهما (إلا قليلا) أي قليلا لا يكون بين اثنين بل من طرف واحد (نحو طارقت النعل) أي كسرت (وعاقبت الناص) أي عذبت السارق ومنه عافاك الله بمعنى أعفك الله أو عفك الله وقاتلهم الله ويجيء هذا الباب بمعنى أفعال وفعل مشددة العين وفعل بتخفيف العين وتفاعل وقد مررت أمثلتها في صدر الكتاب وكأها متعدية (وباب تفاعل أيضا يكون بين اثنين فصاعدا نحو تدافعنا) وهذا المثال يصلح أن يكون بين اثنين فصاعدا لأنه نفس المتكلم مع غيره وهذا يكون بين اثنين وأكثر لأن الغير مع نفس المتكلم تارة يكون واحدا وتارة يكون أكثر منه فعلى التقدير الأول كان اثنين وعلى التقدير الثاني كان ثلاثة أو أكثر (ولمشاركة الجماعة) وهذا مستدرك لأن كون هذا الباب لمشاركة الجماعة يعلم من قوله فصاعدا بهد قوله يكون بين اثنين وكذا يعلم ذلك من مثاله كما بيناه (نحو تصالح القوم) بين المتنازعين وهذا متروك في بعض النسخ والأولى عدم الترك إن لم يكن قوله ولمشاركة الجماعة مستدركا (وقد يكون) أي قليلا يكون باب التفاعل (لاظهار ما ليس في الباطن) أي لاظهار ما ليس بمتصف به في الحقيقة وعند ذلك لا يكون للمشاركة لا بين الاثنين ولا بين الجماعة (نحو تراضت أي أظهرت

للمشاركة) (إلا قليلا) أي قليلا يكون بناؤه للواحد (نحو طارقت النعل) أي كسرت (وعاقبت الناص) أي عذبت السارق (وباب تفاعل) أيضا (يكون) لحصول أصله (بين الاثنين) قوله (فصاعدا) في موضع الحال أي فيترقى فصاعدا أي متجاوزا عن الاثنين وبذلك يفارق فاعل وافرقت بعض الشراح بأن الفاعل المصريح في فاعل يكون غالبا على الفاعل الضمني وفي تفاعل يتساوىان (نحو تدافعنا) وتصالح القوم) ويمكن

المرضى

الاكتفاء بالمثال الأول لأنه يصاح لمشاركة الاثنين والأكثر لكنه قصد

التيسير على فهم المتعلم (وقد يكون) أي يصلح باب التفاعل (لاظهار ما ليس) بوجود (في الباطن) في الحقيقة (نحو تراضت أي أظهرت قوله يكون بين الاثنين) أي يكون مدلوله وهو الحدث حاصل بين الاثنين أي قائما (قوله إلا قليلا) استثناء من فاعل يكون أي إلا القليل من باب فاعل فانه لا يكون بين الاثنين بل يكون قائما بواحد فان العقاب في عاقبت الناص مثلا قائم بالمتكلم فقط ومتعلق بالناص وتعلق وقوع لا تعلق قيام بخلاف المناضلة في ناضله فانها قائمة بالمتكلم والغائب والمنعاق بهما تعلق قيام لا يمكن لا بد وأن يكون صادرا من المتكلم ابتداء ويتعلق بالغائب ليكون مفعولا به متمازا عن الفاعل وكذا في كل ما كان من فاعل بخلاف تفاعل فان البادى فيه غير معانوم ومن ثمة جاز أن يقال أضراب عمرو زيدا أم ضارب زيد عمرو ولم يحز أنضارب عمرو وزيدا أم تضارب زيد وعمرو. واعلم أن ما ذكره المصنف من معاني الأبواب هو الغالب إذ ليست منحصرة فيها ذكرنا بين المطولات

الارض وليس في مرض) أصلا وحصل هذه الفائدة التفرقة بين فاعل وتفاعل بعد اتفاقهما في المشاركة المطلقة ثم شرع في فائدة تتعلق بباب الافتعال بقوله (وإذا كان فاء الفعل من افتعل حرفا من حروف (٦٩) الاطباق وهي الصاد والضاد

والطاء والظاء) تسميتها بحروف الاطباق لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى (تصير تاء افتعل) أي تنقلب (طاء) لأن هذه الأحرف من حروف الاستعلاء والتاء من الحروف المنخفضة أي مما يلتصق اللسان معها إلى الحنك الأسفل فينبها وبين التاء مباحدة في الصفة وهي توجب عسر النطق وتوجب ابدال التاء حرفا يقاربها في المخرج وتوافق ما قبلها في الصفة وهذه هي الطاء (نحو اضطرب) أصله اضطرب من الصبر قامت التاء طاء لقربهما مخرجا ويجوز اصبر بقلب الطاء صاد نظرا إلى اتحادها في الاستعلائية ولا يجوز اطر بقلب الصاد طاء لعظم الصاد في امتداد الصوت (واضطرب) أصله اضطرب من الضرب قلبت التاء طاء ويجوز اضطرب

الارض وليس في مرض) ومنه تجاهلت أي أظهرت الجهل وليس في جهل ويحيى بمعنى تفعل مشدد العين وافتعل وقدم مشالهما وبعض هذه المعاني متعد و بعضها لازم وقد صرنا به في صدر الكتاب (وإذا كان فاء الفعل) ذكر هذه القاعدة هنا ليس على ما ينبغي لأنه في صدد بيان معاني الأبواب ولم يفرغ منه (من افتعل حرفا من حروف الاطباق) وهو عبارة عما ينطبق به اللسان مع الحنك الأعلى (وهي الصاد والضاد والطاء والظاء) وهذه الحروف الأربعة مستعملة مطبقة يلزم استعماليتها من إطباقيتها من غير عكس وحروفها سبعة الصاد والضاد والطاء والظاء والحاء والفاء والقاف يجتمعها حروف «صض ظظ خخ» الأربعة الأولى مستعملة مطبقة والثلاثة الأخيرة مستعملة فقط ولكن تكون الأربعة الأولى مطبقة باعتبار الصفة لا باعتبار المخرج لأن مخرج الصاد طرف اللسان والثنايا ومخرج الضاد أول حافتي اللسان وما يليها من الأضراس ومخرج الطاء طرف اللسان وأصول الثنايا ومخرج الظاء طرف اللسان والثنايا وهذه المخرجات ليست من الاطباق المعروفة (تصير تاء افتعل طاء) لأن التاء من مخرج الطاء وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا كما مر ذكره ليخف على السمتهم وليكون مجانسا لفاء فعله في الاطباق (نحو اضطرب) أصله اضطرب بعد نقل صبر إلى الافتعال قلبت التاء طاء كما مر ثم يجوز لك أن تقلب الطاء صاد لاتحادها في الاستعلائية فصار اصبر ثم ادغم الصاد في الصاد وجوبا لاجتماع الحرفين التائلين أولهما ساكن والثاني متحرك ولا يجوز لك أن تقلب الصاد طاء ثم تدغم الطاء وجوبا وإن اتحدتا في الاستعلائية لعظم الصاد من الطاء في امتداد الصوت فلا يقال اطر ولا يجوز لك أن تدغم الصاد في تاء افتعل بعد قلبها تاء لأن الصاد من الاطباق والتاء من المهموسية باعتبار الصفة لا باعتبار المخرج وهي ما لا يرتفع اللسان بها إلى الحنك الأعلى وحروفها عشرة السين والتاء والشين والحاء والتاء والكاف والحاء والصاد والفاء والهاء يجتمعها حروف «ستشجشك خصفه» ولوفعل ذلك لذهب اطباقيته وهو مستكره عندهم فلا يقال اطر ومع ذلك قد قيل ليس بين الصاد والتاء مجانسة في الذات ومقاربة في المخرج حتى تقلب الصاد تاء ثم تدغم في التاء ولهذا لا تقلب التاء فيه أولا صاد ثم تدغم الصاد في الصاد بل طاء ثم صاد ثم تدغم الصاد في الصاد كما مر ويجوز لك البيان وهو ابقاء الطاء المقالوبة على حالهما لعدم الجنسية بينهما في الذات فيقال اضطرب كما اختاره الشيخ فيه (واضطرب) أصله اضطرب بعد نقل ضرب إلى الافتعال قلبت التاء طاء كما مر فصار اضطرب ثم يجوز لك أن تقلب الطاء صاد لاتحادها في الاستعلائية فصار اضطرب فتدغم الصاد في الضاد وجوبا فصار اضطرب ولا يجوز لك أن تقلب الضاد طاء ثم تدغم الطاء في طاء وجوبا لزيادة صفة الضاد فلا يقال اطر ولا يجوز لك أيضا أن تقلب الضاد تاء ثم تدغم التاء في تاء افتعل وجوبا لما مر من ذهاب الاطباق به من الضاد فلا يقال اطر ولا يجوز لك أن تقلب التاء صاد أولا ثم تدغم الضاد في الضاد وجوبا لعدم مجانسة بينهما في الذات ومقاربة في المخرج كما مر فلما اختار الشيخ فيه قلب التاء طاء لاضادا أولا ويجوز لك البيان كما مر فيقال اضطرب كما اختاره الشيخ فيه (واطر) أصله اطر بعد نقل طرد إلى الافتعال قلبت التاء طاء كما مر فصار اطر طرد بالطاءين ثم تدغم الطاء في الطاء لوجوب الادغام عند ذلك ولهذا لا يجوز لك البيان فيه كما لم يختره الشيخ فيه كما جاز ذلك في الصاد والضاد ولا يجوز لك أيضا أن تقلب الطاء تاء ثم تدغم التاء في تاء الافتعال وجوبا وإن كانت مقاربة لها في مخرجها لأنه قد ذهب الاطباق به من الطاء لما مر أنه من حروف الاطباق والتاء من المهموسية فلا يقال اطر (واظهر) أصله اظهر بعد نقل طهر إلى الافتعال ثم تقلب التاء طاء كما مر فصار اظهر ثم يجوز لك أن

بقلب الطاء صاد لا العكس لعظم الضاد كما مر (واطر) أصله اطر بعد نقل طرد إلى الافتعال قلبت التاء طاء ولا يجوز اطر بقلب الطاء تاء لعظم الطاء في الامتداد (واظهر) أصله اظهر قامت التاء طاء لقربهما مخرجا ثم الطاء طاء يجوز اظهر بقلب المعجمة مهملة

لتساويهما في العظم ويجوز (٧٠) البيان : أي اظهر نظرا إلى عدم الجنسية في الذات والمختار من بين الوجوه

ما ذكره المصنف (واذا كان فاء اقعل دالا أو ذالا أو زايًا يصير تاء اقعل دالا) لأن التاء من الحروف المهموسة وهي حروف :

«استشحك خصفه» وهذه الأحرف الثلاثة من الحروف المجهورية وهي ماعدا المهموسية ومباعدة الحرفين في الصفة توجب عسرة جمعهما في التسلط فأبدلت التاء حرفا لتقاربها في المخرج وتوافق ما قبلها في الصفة لسهولة التناظر وهذه الحروف هي الدال (نحو ادمع) أصله ادمع من دمع قلبت التاء دالا ثم أدغمت (واذكر) أصله اذكر من الذكر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا لاتحادهما في المجهورية ويجوز ادذكر بقلب المعجمة مهملة والبيان : أي اذكر نظرا إلى مغايرتهما في الذات (بادغام الدال) المعجمة (في الدال) المناوبة من التاء بعد قلبها معجمة وذلك معلوم بذكر المثال بالمعجمة

بقاب الطاء طاء ثم تدغم الطاء المعجمة في الطاء المعجمة وجوبا لمساواة بينهما في العظم والمخرج والاستعلائية فيقال اظهر كما اختار الشيخ ذلك ويجوز لك العكس كما مر فتدغم الطاء المهملة في مثلها فيقال اظهر بالطاء المهملة ويجوز لك البيان فيه كما في الصاد والضاد لعدم الجنسية بينهما في الذات وإن اتحدتا في المخرج والاستعلائية فيقال اظهر ولا يجوز لك أن تقلب الطاء تاء ثم تدغم التاء في تاء لاقتعال وجوبا لما مر من إذهاب الأطلاق به فلا يقال اظهر ولا يجوز لك أن تقلب التاء طاء معجمة ثم تدغم الطاء المعجمة في مثلها وجوبا لعدم مجانسة بينهما في الذات ومقاربة في المخرج فلماذا لم يختره الشيخ بل اختار قلبها طاء أولا (وإذا كان فاء اقعل دالا أو ذالا أو زايًا) هذه الحروف من المجهورية وحروفها تسعة عشر حرفا الدال والذال والراء والزاي والضاد والطاء والظاء والعين واليغين والهمزة والألف والياء والباء والجيم والقاف واللام والنون والواو والميم يجمعها حروف «دذرز ضطظفق عيباء جلمنوم» (تصير تاء اقعل دالا) لقرب مخرج الدال من التاء لأن مخرج الدال طرف اللسان وأصول الشنايا كما أن مخرج التاء كذلك ومخرج لذال طرف اللسان وطرف الشنايا ومخرج الزاي طرف اللسان والشنايا مكان الدال أقرب إلى التاء في المخرج بالنسبة إليهما لذا قلبت التاء دالا لدفع الثقل المستكره عندهم لاذالا ولازايًا (نحو ادمع) أصله ادمع بعد نقل دمع إلى الاقتيال قلبت التاء دالا كما مر فصار ادمع بالدالين فتدغم الدال في الدال لوجوب الادغام فصار ادمع ولا يجوز لك أن تقلب الدال تاء ثم تدغم التاء في تاء الاقتيال لأن التاء من المهموسية والدال من المجهورية ولوفعل ذلك لذهب المجهورية من الدال وذلك مستكره عندهم فلا يقال ادمع ولا يجوز لك البيان فيه كما مر من وجوب الادغام عند ذلك (واذكر) أصله اذكر بعد نقل ذكر إلى الاقتيال قلبت التاء دالا كما مر فصار اذكر ثم أدغمت الدال المنقلبة من التاء في الدال عند البعض جوازا لاتحادهما في المجهورية وقربهما في المخرج فصار اذكر بالدال المعجمة لأن المعتبر عندهم صورة الحرف المدغم ومنهم الشيخ فلماذا قال (بادغام الدال في الدال) في اذكر وعند البعض المعتبر في ذلك صورة الحرف المدغم فيه فصار اذكر بالدال المهملة وعند البعض ليس كذلك بل تقلب الدال المنقلبة من التاء ذالا لما مر من اتحادهما في المجهورية وقربهما في المخرج ثم تدغم الدال المعجمة في مثلها فصار اذكر وكذلك يجوز العكس عندهم فصار اذكر بالدال المهملة ومنهم صاحب المراح ولا يجوز لك اتفاقا أن تجعل الدال تاء ثم تدغم التاء في تاء الاقتيال وجوبا لقوات المجهورية من الدال لأن الدال من المجهورية والتاء من المهموسية فلا يقال اذكر ولا يجوز لك أيضا أن تقلب التاء ذالا لقربهما في المخرج ثم تدغم الدال في الدال وجوبا لما مر من أن الدال أقرب إلى التاء في المخرج ولأن المراد من القلب حصول الخفة في قلب التاء إلى الدال يحصل ذلك لاقترابها إلى الدال فلماذا جاز البيان في صورة اجتماع الدال مع الدال ولا يجوز لك في صورة اجتماع الدال مع مثلها (وازدجر) أصله ازتجر بعد نقل زجر إلى الاقتيال قلبت التاء دالا كما مر فصار ازدجر ويجوز لك البيان على ذلك كما اختاره الشيخ لحصول الخفة بدون الادغام لعدم الجنسية في الذات ويجوز لك أيضا أن تقلب الدال زايًا ثم تدغم الزاي في الزاي وجوبا لاتحادهما في المجهورية وقربهما في المخرج فيقال ازجر كما اختاره صاحب المراح ولا يجوز لك أن تجعل الزاي دالا وان اتحدتا في المجهورية ثم تدغم الدال في الدال وجوبا لأن الزاي أعظم في امتداد الصوت من الدال فيصير على ذلك التقدير كوضع القصعة الكبيرة على الصغيرة ولوجوز ذلك فلا بد لادجر ولا يجوز لك أيضا أن تجعل الزاي تاء ثم تدغم التاء في تاء الاقتيال وجوبا لقوات المجهورية من الزاي فلا يقال ازجر مع ذلك لا يكون بين التاء والزاي

(وازدجر) أصله ازتجر من الزجر قلبت التاء دالا ويجوز ازجر بقلب الدال زايًا للعكس لعظم الزاي قرب

فإن إدخال الكبير في الظرف الصغير تكلف بارد (وإذا كان التاء من افتعل واوا أو ياء أو تاء قلبت الواو والياء والتاء تاء) لها سند كره (ثم أدغمت) التاء المقلوبة منها (في تاء افتعل) لوجوب إدغام أحد المتجانسين في الآخر المتحرك دفعا للثقل (نحو اتقى) أصله اوتقى من وقى بقي قلبت الواو تاء لمجاورتها مخرجا ولذا يقع هذا القلب كثيرا نحو ترث وتجاه في وراث ووجه لأنه إن لم يجعل تاء يصير ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم كون الفعل مرة يائيا ومرة واويا نحو يوتقى (٧١) وهذا الاختلاف ركيك

(واتسر) أصله يتسر من يسر قلبت الياء تاء هربا من اجتماع الكسرات لفظا أو تقديرا ولا يشكك بثلث أشكال لأن الياء فيه ليست بثابتة فان ثلاثيه أصل كل وما جاز زواله فهو في حكم العدم فلا يجري فيه حكم الثابت أعني الإدغام (واتسر) أصله اتسر قلبت التاء تاء لاتحادها في المهموسية ويجوز أن قلبت التاء تاء . اعلم أن القلب غير مختص بفعل بل إذا كان فاء تفعل وتفاعل من حروف «اشتد ذر سصفظ» يجوز قلب تاءهما إلى هذه الحروف وإدغامها مع اجتلاب الهمزة في الابتداء نحو ارس من ترس واقل واذكر واذكر واسمع واسمع واضرع واضرع واظهر واظهر (والحروف) شروع في فائدة أخرى (التي تراد في الأسماء والأفعال) أي لتيسر اللاحق

قرب في المخرج فلذلك لا يجوز لك أن تجعل التاء زائلا ثم تدغم الزاي في الزاي وجوبا بل دالاً ثم زائلا كما مر (وإذا كان الفاء من افتعل واوا أو ياء أو تاء قلبت الواو والياء والتاء تاء ثم أدغمت في تاء افتعل) أما إذا كان واوا فلا تاء لم قلبت تاء لزم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم حينئذ كون الفعل مرة يائيا نحو اتعد ومرة واويا نحو يوتعد أو يلزم توالي الكسرات فلهذه الضرورة قلب الواو تاء وإن ذهب مجبوريتها به لأنها من المجهورية والتاء من المهموسية كما مر وأما إذا كان ياء فلا تاء لم قلبت تاء يلزم توالي الكسرات أيضا فلذلك يلزم ذلك قلبت تاء وإن ذهب مجبوريتها به أيضا لأن إذهاب الجهر أولى عندهم من توالي الكسرات وأما إذا كان تاء فلا تاء مع التاء في المهموسية لأن التاء من المهموسية أيضا كما مر فتدغم هذه التاء المقلوبات في تاء افتعل وجوبا (نحو اتقى) أصله اوتقى بعد نقل وقى إلى الافتعال قلبت الواو تاء كما مر ثم أدغمت التاء في تاء افتعل لوجوب الإدغام عند ذلك فصار اتقى هذا على غير لغة أهل الحجاز وأما على لغتهم فتقلب الواو ياء في اوتقى لسكونها وانكسار ما قبلها فصار اتقى لأنهم قلبوا الياء في المذكورين في مثله لثلاثي فقت الجهر من الواو لأن الياء من المجهورية كالواو ثم حادوا الواو في مضارعه على ماضيه في ذلك ثم قلبوا الياء ألفا في المضارع لتحركها في الأصل أي في الماضي الثلاثي وانفتاح ما قبلها في الحال فصار اتقى ياتقى وحملوا اسم فاعله ومفعوله على هذا ثم قلبوا الياء فيهما واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار على هذه اللغة موتق في الفاعل باعلال قاض وموتقى في المفعول بقلبها ألفا لوجود شرطه ومنه اتعد ياتعد فهو مواعد وذلك مواعد وعلى اللغة الأولى صار اتقى يوتقى فهو متقى وذلك متقى واتعد ياتعد فهو متعد وذلك متعد وهي الأصح لوجودها في الاعلال على هذا في الكلام الفصيح وهو قوله تعالى - إن للمتقين - الآية وعلى هذا الخلاف الباقي في قوله (واتسر) أصله يتسر بعد نقل يسر إلى الافتعال قلبت الياء تاء لما مر ثم أدغمت التاء في التاء وجوبا فصار اتسر وعلى لغة أهل الحجاز يتسر بلا قلب الياء تاء وياتسر بقلبها ألفا وهو مويسر بقلبها واوا (واتسر) أصله اتسر بعد نقل ثمر إلى الافتعال قلبت التاء تاء كما بينا ثم أدغمت التاء في التاء وجوبا فصار اتسر وفيه أن تاء التاء تاء كما مر من أنهما اتحدتا في المهموسية ثم تدغم التاء في التاء وجوبا فصار اتسر (والحروف التي تزداد في الأسماء والأفعال عشرة) وإنما لم يذكر الحروف مع أن الحروف تزداد في الحرف نحو قولهم هذا مجرور عن ومنصوب بأن ومجرور بل لأن هذه الحروف ليست من الحروف التي تزداد فيها أولندرتها لم تعتبر أولسكونها داخلية على الاسم معنى وإن كانت داخلية على الحروف صورة وهو السبب لأن الباء ههنا للسبب فكان تقدير الكلام هذا مجرور بسبب من وكذا غيره . واعلم أن في حصر الحروف التي تزداد في الأسماء والأفعال في العشرة نظرا لأن الشين والباء يزدان فيهما أيضا مع أنه لم يدخلهما في تلك الحروف مثال الشين فيهما نحو اعشوشب ومعشوشب ومثال الباء فيهما أيضا نحو قولهم هذا مرفوع بقاء وصررت يزيد . يمكن أن يحجب عنه بأنه إنما لم يدخلهما في تلك الحروف بناء على جواب سيبويه عند سؤال الأخفش عن الحروف الزوائد بهذه الحروف . معنى ذلك

والضعيف فانه يزداد فيها أي حرف كان صريحاً به التفتازاني وابن الحاجب فالشين الثاني في اعشوشب حرف تضعيف والباء الثاني في قردد لللاحق فلا إشكال بينهما ثم إنه قد يزداد منها في الحروف كهمزة لام التعريف عند من قال بزيادتها زيادة البناء وتكثير البناء في الحروف غير متصور لعدم التصرف فيها فلذا لم يقل والحروف (عشرة) (قوله والحروف التي تزداد) أي لغير اللاحق والتضعيف فانه زاد فيهما من أي حرف كان نحو جلب وقطع

فإن إدخال الكبير في الظرف الصغير تكلف بارد (وإذا كان التاء من افتعل واوا أو ياء أو تاء قلبت الواو والياء والتاء تاء) لما
سند كره (ثم أدغمت) التاء المقلوبة منها (في تاء افتعل) لوجوب إدغام أحد المتجانسين في الآخر المتحرك دفعا للشغل (نحو اتقى) أصله
اوتقى من وقى يقي قلبت الواو تاء لمجاورتها مخرجا ولذا يقع هذا القلب كثيرا نحو تراث وتجاه في وراث ووجه ولأنه إن لم يجعل تاء
يصير ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم كون الفعل مرة يائيا ومرة واويا نحو يوتقى (٧١) وهذا الاختلاف ركيك

(واتسر) أصله يتسر
من يسر قلبت الياء تاء
هروبا من اجتماع
الكسرات لفظا أو
تقديرا ولا يشكل بمثل
يتشكل لأن الياء فيه
ليست بثابتة فإن ثلاثيه
أكل وما جاز زواله فهو
في حكم العدم فلا يجري
فيه حكم الثابت أعق
الادغام (واتسر) أصله
اتسر قلبت التاء تاء
لاتحادهما في المهموسية
ويجوز أن يقلب قلب التاء
تاء . اعلم أن القلب غير
مختص بافتعل بل إذا
كان تاء فعل وتفاعل
من حروف «اشتد ذر
سقط» يجوز قلب
تاءهما إلى هذه الحروف
وإدغامها مع اجتلاب
الهمزة في الابتداء نحو
أترس من ترقس وأقل
واذر واكر وأزجر
واسمع واشقق واصدق
واضرع واظهر واظاهر
(والحروف) شروع
في فائدة أخرى (التي
تراد في الأسماء والأفعال)
أي لتيسر اللاحق

قرب في المخرج فذلك لا يجوز لك أن تجعل التاء زائلا ثم تدغم الزاي في الزاي وجوبا بل دالا ثم زائلا كما سر
(وإذا كان التاء من افتعل واوا أو ياء أو تاء قلبت الواو والياء والتاء تاء ثم أدغمت في تاء افتعل) أما إذا كان
واوا فلا تها ولم تقلب تاء لزم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم حينئذ كون الفعل مرة يائيا
نحو اتعد ومرة واويا نحو يوتعد أو يلزم توالي الكسرات فلهذه الضرورة قلب الواو تاء وإن ذهبت
مجهور بها لأنها من المجهورية والتاء من المهموسية كما سر وأما إذا كان ياء فلا تها لو لم تقلب تاء
يلزم توالي الكسرات أيضا فلذلك يلزم ذلك قلبت تاء وإن ذهبت مجهور بها به أيضا لأن إذهاب
الجهر أولى عندهم من توالي الكسرات وأما إذا كان تاء فلا تحادها مع التاء في المهموسية لأن
التاء من المهموسية أيضا كما سر فتدغم هذه التاء المقلوبات في تاء افتعل وجوبا (نحو اتقى) أصله
اوتقى بعد نقل وقى إلى الافتعال قابلت الواو تاء كما سر ثم أدغمت التاء في تاء افتعل لوجوب الادغام
عند ذلك فصار اتقى هذا على غير لغة أهل الحجاز وأما على لغتهم فتقلب الواو ياء في اوتقى لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار اتقى لأنهم قلبوا للحدودين المذكورين في مثله ثلاثا بقوت الجهر من
الواو لأن الياء من المجهورية كالواو ثم حادوا الواو في مضارعه على ماضيه في ذلك ثم قلبوا الياء ألفا
في المضارع لتحركها في الأصل أي في الماضي الثلاثي وانفتاح ما قبلها في الحال فصار اتقى ياتقى
وجعلوا اسم فاعله ومفعوله على هذا ثم قلبوا الياء فيهما واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار على هذه
اللغة هرتق في الفاعل باعلال قاض وموتقى في المفعول بقائها ألفا لوجود شرطه ومنه اتعد ياتعد فهو
موتعد وذلك موتعد وعلى اللغة الأولى صار اتقى ياتقى فهو متقى وذلك متقى واتعد ياتعد فهو متعد وذلك متعد
وهي الأصح لوجودها في الاعلال على هذا في الكلام الفصيح وهو قوله تعالى - إن المتقين - الآية وعلى هذا
الخلاص الثاني في قوله (واتسر) أصله يتسر بعد نقل يسر إلى الافتعال قلبت الياء تاء لما سر ثم أدغمت
التاء في التاء وجوبا فصار اتسر وعلى لغة أهل الحجاز يتسر بلا قلب الياء تاء وياتسر بقلبها ألفا وهو
مواتسر بقلبها واوا (واتسر) أصله اتسر بعد نقل تسر إلى الافتعال قلبت التاء تاء كما بينا ثم أدغمت التاء في
التاء وجوبا فصار اتسر ويجوز لك فيه أن تقلب التاء تاء كما سر من أنهما اتحدتا في المهموسية ثم تدغم التاء
في التاء وجوبا فصار اتسر (والحروف التي تزداد في الأسماء والأفعال عشرة) وإنما لم يذكر الحروف مع
أن الحروف تزداد في الحرف نحو قولهم هذا مجرور بن ومنصوب بأن ومجزوم بل لأن هذه الحروف ليست
من الحروف التي تزداد فيها أولندرتها لم تعتبر أولسكونها داخل على الاسم معنى وإن كانت داخل على
الحروف صورة وهو السبب لأن الياء ههنا للسبب فكان تقدير الكلام هذا مجرور بسبب من وكذا
غيره . واعلم أن في حصر الحروف التي تزداد في الأسماء والأفعال في العشرة نظرا لأن الشين والباء يزدان
فيهما أيضا مع أنه لم يدخلهما في تلك الحروف مثال الشين فيهما نحو اعشوشب ومعشوشب ومثال الباء
فيهما أيضا نحو فوفولهم هذا مرفوع بقام ومرت بزيد . ويمكن أن يحجب عنه بأنه إنما لم يدخلهما في تلك
الحروف بدءا على جواب سيبويه عند سؤال الأخفش عن الحروف الزوائد بهذه الحروف . معنى ذلك

والضعيف فانه يزداد فيهما أي حرف كان صرح به التفتازاني وابن الحاجب فالشين الثاني في اعشوشب حرف تضعيف والهاء
الثاني في قرد لللاحق فلا إشكال بينهما ثم إنه قد يزداد منها في الحروف كهمزة لام التعريف عند من قال بزيادتها زيادة
البناء وتكثير البناء في الحروف غير متصور لعدم التصرف فيها فلذا لم يقل والحروف (عشرة)

(قوله والحروف التي تزداد) أي لغز اللاحق والضعيف فانه زاد فيهما من أي حرف كان نحو جلب وقطع

أن الأخفش قد سأل سيبويه عن الحروف الزوائد في أثناء الصحبة من حيث العدد ومن حيث الصورة والحال أن في أئمة صحبته غلبا سمينا فقال سيبويه في جوابه أنه سليمان فقال الأخفش ما معنى هذا إذا كان المحيب سليمان لهذا السؤال قال سألتونيها فقال نعم ولم يفهم معناه فقال هو بيت السماء فقال لأنسأل عن السماء حتى أجبتني عن محبتك السماء فلم يكن جوابك مطابقا لسؤالي قال اليوم تنساه فغضب الأخفش فقال بم أجبت فنسيت ولم يفهم معناها أيضا فلماذا سمى أخفشا وكل واحدة من هذه الأحوال أربعة جواب على حدة . معناه أن حروف الزوائد صورة وعدد منحصرة في هاتين الكلمتين وعدد حروف كلتي الجواب في كل واحدة عشرة فقال الشيخ بناء على ذلك عشرة ولهذا قال بعد ذلك (مجموعها اليوم تنساه) الهمزة تزداد في الاسم أولا كالمهمزة في نحو أحمدر وأحمد وأصفرو وأرب فانها من الحرة والحددة والصفرة والربنية ولا همزة فيها في أصل الوضع كذا في شرح المفصل والنزهة ووسطا كالمهمزة في نحو خطاط من الخط فزيدت الهمزة والألف إلا أن الغرض منه زيادة همزة كذا في شرح المارونية وآخرها كالمهمزة في نحو غرق أصله غرقه حذفت الهاء وزيدت الهمزة عوضا عنها كذا في شرح المارونية وتزداد الهمزة في الفعل أيضا أولا كالمهمزة في أكرم وانقطع أصلهما كرم وقطع ووسطا كالمهمزة المدغمة في نحو رأس أصله راس ثم زيدت همزة أخرى للالحاق أول النقل فأدغمت أولاها في الأخرى وآخرها كالمهمزة في نحو كرفاء أصله كرف فزيدت الهمزة في الآخر للالحاق كذا في النزهة . واللام تزداد في الاسم أولا كلام التعريف أي العهد في نحو الرسول الرجل وكلام الابتداء في نحو زيد لقاكم أبوه وكلام الجر في نحو المسال لزيد في التملك والجل للفرس في التخصيص واللام في أصل هذه الأسماء ثم زيدت ووسطا كاللام في فيشة أصله فيشة ثم زيدت كذا في النزهة وكاللام في ذلك وهناك ثم زيدت كذا في ذلك وهذا أصلها كذا في الفصل وآخرها كاللام في بدل وعبد أصلها ما زيد وعبد ثم زيدت كذا في النزهة وشرح المارونية وهما في الفصل على الاحتمال ومنها فجعل وهيق في فيه فيزداد اللام في الفعل أيضا أولا كلام الابتداء وجواب لو في نحو إن زيدا ليقوم ولولا زيد لهلك وعمر ووسطا كاللام المدغمة أو المدغم فيهما في نحو ولي وتولى وأصلهما ولي وتولى بلا تشديد ثم زيدت اللام فأدغمت في اللام وآخرها كاللام في نحو فعل على تقدير زيادتها على الثلاثي المجرى للالحاق بالرباعي المجرى . والياء تزداد في الاسم أولا كالياء في نحو يعسوب أصله عسوب ثم زيدت الياء كذا في النزهة وكالياء في يلعج زيدت على لمع ووسطا كالياء في نحو قتل وعليم زيدت للفعل والفاعل وكالياء في نحو صيرف زيدت على صرف وكالياء في نحو جيل زيدت على رجل وكالياء في زينة زيدت على زينة وآخرها كالياء في نحو مسلق زيدت على مسلق وتزداد الياء في الفعل أيضا أولا كالياء في نحو يضرب زيدت على ضرب ووسطا كالياء في نحو يبطر زيدت على بطر وآخرها كالياء في نحو ساقى زيدت على سلق . والواو تزداد في الاسم أولا أما واو ورتل حتى وحكم أنها أصل لازائدة كقَالَ صاحب الفصل والواو لا تزداد أولا وقولهم ورتل كجفنل أي في كون كل حروفها أصلية فنقول قد تزداد الواو أولا في الاسم كواو العطف في نحو جاء في زيد وعمر ووسطا كالواو في نحو مضروب وكوثر من السكثرة وعجوز من العجز كذا في النزهة وترقوة وعنفوان وقانسوة كذا في الفصل وآخرها كالواو المدغم فيها في نحو مرعوا أصله رعو بواو واحدة في الثلاثي ثم زيدت واو أخرى بالنقل إلى باب الافعال ولا تزداد الواو في الفعل أيضا أولا على ما قالوا ولكن نقول تزداد أولا في الفعل كالواو التي زيدت علامة للاستقبال في مخاطب والمخاطبة لكن لم يقرها على حالها بل قلبوها تاء حتى لا يجتمع الواوات في مثل واو وجل من المثال الواو مستقبلا معطوفا وأيضا تزداد فيه أولا مفرقة كالواو العاطفة للجملة الفعلية في نحو قولنا ذهب زيد وذهبت ووسطا كالواو في نحو جهور وحوقل ودهور

مجموعها (حروف
اليوم تنساه) قيل
هذه العبارة جواب
سيبويه الأخفش
حين سأل عن الحروف
الزوائد يعني أن ما زيد
لتكثير البناء ولم يكن
للاحاق والتضعيف
لا يكون إلا من هذه
الحروف

.....

وقسور أصلها جهر وحقل ودهى وقسر ثم زيدت الواو للالحاق وآخرها كالواو المدغم فيها في نحو ارعوا أصله
 رعو ثم زيدت الواو بالنقل إلى باب الأفعال فأدغمت الواو في الواو فصار ارعو والميم تزداد أولا في الاسم
 كاليم في نحو مذهب ومضرب ومكرم كذا في المفصل وشرحه ووسطا كاليم في نحو هر ماس من الهرس
 وقمارص من القرص ودلامص من الدلاص كذا في المفصل وشرحه وآخرها كاليم في نحو زرقم وشتقم
 وستهم من الزرق والشتق والسته كذا في المفصل وشرحه والنزهة وتزداد في الفعل أولا كاليم في نحو
 مسكن ومززع ومنزل أصلها سكن وزرع ونزل ثم زيدت الميم في كلها للالحاق بدخرج فصار مسكن
 ومززع ومنزل لكن قال صاحب المفصل لا يزداد الميم في الفعل مطلقا ثم أورد هذه الأمثلة جوابا للسؤال
 المثير فقال لا اعتماد به ثلثا ينتقص قوله ولا تزداد الميم في الفعل ولكن ينتقص أيضا بزيادتها وسطا
 كاليم في نحو ضربتها وآخرها كاليم في نحو ضربت. والتاء تزداد أولا في الاسم كالتاء في نحو تفعيلا وتفعلا زيدت
 على فعلا بالنقل إليهما ووسطا كالتاء في نحو عتقر ومستغفر وآخرها كالتاء في نحو ضاربة وعمرة وعمرات
 وسنية. وتزداد التاء في الفعل أيضا أولا كالتاء في نحو تقرب وتضرب ووسطا كالتاء في احتقر واستغفر
 واكتسب وآخرها كالتاء في ضربت ودحرجت. والنون تزداد في الاسم أولا كالتون في نحو نرجس علما
 كذا في المتوسط ووسطا كالتون في عنسل وعنيس وغرند وشرنت كذا في المفصل وآخرها كالتون
 في نحو ضيفن من الضيف وقينان من القين وتزداد النون في الفعل أيضا أولا كالتون في تضرب ونذهب
 وندحرج ووسطا كالتون في عنسل وعنيس أصلهما عسل وعنس ثم زيدت النون هكذا قيل ولكن
 جعلهما اسما في شرح المفصل وقال عنسل من العسلان وهو ناقة سريعة وعنيس من العبوس وهو
 الأسد وفيه نظر لأن عنسل لو كان من العسلان لقيل بعد زيادة النون عنسلان وعنيس من العبوس لكن
 في الاشتقاق لأنه جاء في القرآن قبل زيادة النون فعلا نحو قوله تعالى - عبس وتولى أن جاءه الأعمى -
 فكان من الفعل وآخرها كالتون في رعين وجابن أصلهما رعين وجلب ثم زيدت النون هكذا قيل
 والسين تزداد في الاسم أولا كالسين في سلهب من اللهب هكذا قيل ولكن قال صاحب المفصل يجوز
 أن يكون الزائد في سلهب الماء وكلاهما محتمل ووسطا كالسين في نحو مستخرج ومستغفر ومستفتح
 وآخرها كالسين في مقعنيس وكالسين الزائدة مع كاف الضمير وهي سين الكسكية في نحو قولك أمر
 تكس وتزداد السين في الفعل أولا كالسين في نحو سيخرج وسيضرب ووسطا كالسين في نحو استخرج
 واستغفر واستطاع وآخرها كالسين في اقعنسس **والألف** لا تزداد في الأوائل اسمها كان أو فعلا عند
 الأكثرين لتعذر الابتداء بالساكن وعند البعض تزداد أولا كزيادة الألف مع لام التعريف أو الجنس
 فلها يقال الألف واللام للتعريف أو للجنس ولا يقال الحمزة واللام للتعريف أو للجنس إلا أنها
 حركت لتعذر **ووسطا** تزداد اتفاقا أما في وسط الاسم فكالألف في ضارب وكتاب وخاتم وخمار وأما في آخره
 فكالألف في نحو حلي وبشري وقبعثري كذا في المفصل وأما في وسط الفعل فكالألف في نحو ضارب ويضارب
 وقاتل ويقاتل وأما في آخره فكالألف في نحو ضربا وضربتا وضربنا. والهاء تزداد في الاسم أولا
 كالهاء في نحو هر كوكه وهجرع وهلقامة عند الأخفش كذا في المفصل ووسطا كالهاء في نحو أمهات
 أصلها أمات ثم زيدت الهاء كالهاء في إهراق زيدت على إراق وقد جعل صاحب النزهة هذا نمازادت
 الهاء في أوله وليس كذلك وآخرها كالهاء في الوقف في نحو حاميه وحسابيه **وتمد** وتزداد الهاء في الفعل
 وسطا وآخرها لا أولا أما وسطا فكالهاء في يهر يق فانه في الأصل يريق وهو من الرباعي ثم زيدت الهاء على
 خلاف القياس كذا في الراح وأما آخرها فكالهاء في نحو قه وشه وهما أمران والأمر فعل معنى لأنه
 موضوع للطلب ولهذا جعله شارح الراح في بيان اشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر في قسم الفعل إنشائيا

(فإذا كانت) أى وجدت (كلمة وعددها) أى والحال أن عددها (زائد على ثلاثة أحرف وفيها) أى فى هذه الكلمة (حرف واحد) ليس هذا احترازاً عما فوقه بل اكتفاء بقالب الوقوع وبأقل ما يطلق عليه الزائد وتذكير وصف الحرف بتأويلها بالزائد أولكون الواحد للنسبة بمعنى ذى الوحدة كما فى بقرة لا فارض (من هذه الحروف) العشرة (فاحكم بأنها زائدة) أى احكم بزيادتها فى كل حال (إلا) حال (أن لا يكون لها) أى الكلمة (معنى بدونها) أى بدون تلك الحروف فلا يحكم حينئذ بزيادتها كالواو الثانية فى (نحو وسوس) والمقصود معرفة الزائد بهذه الضابطة بلا قصد ذكر تعريف الأصلى بأنه الذى لا يكون للكلمة معنى بدونها فلا ينتقض بأن ميم جهر أصلية والكلمة معنى بدونها (وأبواب الرباعى) التى سبق تصريفها من الأفعال والتفعيل والفاعلة وباب فعال (كلها متعد) لم يقل متعدية مع أن المبتدأ مؤنث نظراً إلى تذكير التأكيذ ثم دأب للصنف كأنه تبت عليه الحكم بالغالب وتنزيل القليل بمنزلة العدم ومن دأبه حذف المستثنى وإقامة مثاله مقامه فمعنى كلامه ههنا أن الغالب فى أبواب الرباعى التعددية (إلا) فى باب فعال فإن الغالب فيه اللازم نحو (درج) فى مختار الصحاح در بخت الحماة لتكرها خضعت له وطوعته ودرج الرجل طأطأ رأسه (٧٤) وبسط ظهره وبما ذكرنا لا يرد على الحصر نحو يرم الرجل أى دام نظره

(فإذا كانت كلمة وعددها) أى والحال أن عددها (زائد على ثلاثة أحرف وفيها) أى فى هذه الكلمة (حرف واحد من هذه الحروف) أى من حروف الزوائد المذكورة (فاحكم بأنها زائدة إلا أن لا يكون لها) أى هذه الكلمة (معنى بدونها) فعند ذلك لا تكون زائدة (نحو وسوس) فإن إحدى الواوين أو السينين زائدة على ثلاثة أحرف فى نحو وسوس وكانت من هذه الحروف ومع هذا لا تكون زائدة فيه لعدم معناها بدونها والزائد هو ما لا يتفع وجوده ولا يضر عدمه أى لا يخل بعدمه بالمعنى الأصلى وإما قال إلا أن لا يكون لها معنى بدونها ولم يقل تغير معناها دونها لأنها لا تكون أصلية بتغير معناها بدونها نحو الياء فى يضرب فانه مضارع بها وماضى بدونها ومع هذا إنها زائدة (وأبواب الرباعى) سواء كان رباعياً مجرداً أو رباعياً بزيادة حرف على الثلاثى المجرد ملحقا كان أو موازنا (كلها متعدية) وفيه نظر لأن بعض أبواب الرباعى الموازن والملاحق الرباعى المجرد لازم قديناه فى موضع عد أبواب الرباعى فاطلبه هناك اللهم إلا أن يقال فى الجواب إنما قال الشيخ فى ذلك نظر إلى الأغلب فعند ذلك يلزم عليه ذلك القيد هناك (إلا درج) فانه لازم لأن معناه ذلك (وهذا ما لا يتجاوز عن ذات الفاعل ومنه برهم هو إدامة النظر) (وأبواب الخماسى) سواء كان خماسياً بالزيادة على الثلاثى المجرد أو على الرباعى المجرد (كلها لازم إلا ثلاثة أبواب) فانها لا تختص باللازم أحدها (افعل و) ثانيها (تفعل) مشدد العين (و) ثالثها (تفاعل فانها) أى الأبواب الثلاثة (مشتركة بين اللازم والمتعدى) أما كون افعل متعدياً فنحو اجتماع المال واكتسبه وأما كونه لازماً فنحو احتقر واعتور وكذا اجتماع واكتسب لازمان إذا كان للطاوعة وإلا لا كامر وأما كون تفعل متعدياً فنحو تعزز وتمزز وتقسم وأما كونه لازماً فنحو تسمى عند الطاوعة وتكلم

(قوله وأبواب الخماسى كلها) أى مزيدا على الثلاثى أو على الرباعى (لوازم) لم يكتب بأن قال لازمة مع أنه أخصر إشارة بصيغة الجمع إلى لزومها على أنواع كالمطاوعة ومبالغة اللازم ونحوها (إلا ثلاثة أبواب افعل وتفع وتفاعل فانها) أى إن باب كل منها (مشتركة بين اللازم والمتعدى) نحو اكتب وتعلم وتنازعا الحديث (وإذا كانت كلمة الخ)

كلمة كانت ناقصة أو تامة والواو الأولى للحال والثانية للعطف وتقييد الحرف بالواحد ليس للاحتراز عما فوقه بل للتعميم أما الأول فلاستلزام الكل للجزء وأما الثانى فلتناوله لكل جزء مما فوقه وأما تذكيره فليكونه للنسبة إلى اسم فاعل كقوله تعالى - بقرة لا فارض - (قوله إلا أن لا يكون لها معنى بدونها) إن أراد أن لا يكون لها معنى أصلاً على ما يدل عليه المصوم الحاصل من وقوع السكره فى سياق النقي ينتقض بنحو جهر فان الميم فيه أصلية مع أن له معنى بدونها وإن أراد أن لا يكون لها معناها بعينها ينتقض بنحو ضارب على أنه تخصيص من غير مخصص فالوجه أن يقال إلا أن لا يوجد لها معناها بعينها ولا معنى يناسبه بدونها . ثم اعلم أن هذا الاستثناء مفرغ تقديره فاحكم أنها زائدة فى كل موضع إلا موضع أن لا يكون لها معنى بدونها (قوله وأبواب الرباعى كلها متعد إلا درج) هذا الحصر غير مستقيم سواء أريد بالرباعى المجرد أو أعم بمجىء برهن وموت وأمسى وجلب وغيرها (قوله وأبواب الخماسى كلها لوازم) سواء كان مزيداً على الثلاثى مالحقاً أو غير مالحق أو مزيداً على الرباعى (قوله فانها مشتركة) معنى أن بعض الأفعال الجائى منها متعد وبعضها لازم فيكون الباب المشتمل عليها مشتركاً بين اللازم والمتعدى

(وأبواب السداسي كلها لوازم الإلزام استعمل فانه مشترك بين اللزوم والتعدي و) إلا (كنتين من باب افعلني فانهما متعديان) صيغة التذكير بتأويل الكلمة باللفظ (وها اسرنداه واغرنداه معناها غلب عليه) تفسير اسرنداه (وقهره) تفسير اغرنداه . وأورد على الحصر قولهم احوالته واعرورته واعلوطى من باب الافعال والافعال . ويمكن أن يقال تعدية احولى على ما فهم من الصحاح لضرورة الشعر وتفسير شارح الهدى اعلوط بقوله أى لزم يشعر أن تعديته بالجاء المحذوف ودأب الامام أن لا يلفظه إلى النادر والضعيف (وهمة أفعال) شروع في فائدة أخرى (يجبى لمعان) المعانى الآتية لباب أفعال لامهمزة إذ ليست من حروف المعانى بل من حروف المباني لكن لما كانت سببا لحصول هذه المعانى أسندت المعانى إليها مجازا (للتعدية) بدل من قوله لمعان بدل البعض (نحو أخرجته) أى صيرته خارجا (وللصيرورة) أى لصيرورة الشئ منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل (نحو أمشى الرجل أى صار ذا ماشية) ودواب (وللوجدان) أى لوجود الشئ (٧٥) موصوفا بما يشق عن أصل الفعل (نحو أبخلته

أى وجدته بخيلا وللحينونة) أى لكون الشئ ذا وقت يقرب منه حصوله (نحو أحصد الزرع أى حان) وقرب وقت حصاده) وفرق الصيرورة عن الحينونة أن الأولى لحصول الشئ والثانية لقرب حصوله (وللازالة أى لازالة أصل الفعل عن المفعول) (نحو أشكيتته أى أزلت عنه الشكاية وللدخول فى شئ) إما زمان (نحو أصبح الرجل إذا دخل فى الصباح) أو غيره نحو أظلم الرجل أى دخل فى الظلام (وللاكثر

وتبسم وتحلم وأما كون تفاعل متعديا فنحن ننازعنا الحديث وتشاركنا المال وأما كونه لازما فنحن نحول تحالم وتواضع وقد صريبان اشتراك هذه الأبواب بينهما فى عد الأبواب الخماسية . واعلم أن فى حصر اشتراك هذه الأبواب الثلاثة بين اللزوم والتعدي نظرا لأن بعض أبواب الخماسي للمحققات بتفعال من مز يدال رباعى الخماسي متعد كالمرد كره فى عد أبواب المحققات (وأبواب السداسي) سواء كان سداسيا بالزيادة على الثلاثى المجرد أو على الرباعى المجرد (كلها لوازم الإلزام استعمل فانه مشترك بين اللزوم والتعدي) أما كونه متعديا فنحو استخرج المال واستغفر الله وأما كونه لازما فنحنوا استحجر الطين واستنوق الجمل واستنسر البغاث (وكلتان) وفى بعض النسخ وكلتين ولكلها وجه أما الأول فعلى العطفية على محل المستثنى فانه مرفوع أو على الابتدائية ولهذا ظهر علامة الرفع والتثنية وهى الألف والنون وأما الثانى فعلى العطفية على ما أضيف إليه المستثنى وهو لفظ استعمل فانه مجرور والمحل أو على العطفية على لفظ المستثنى فانه منصوب والتثنية بالياء والنون فى حالتى الجر والنصب والوجه الثانى أظهر (من باب افعلني فانهما متعديان وها) أى تلك الكلمتان (اسرنداه واغرنداه معناها غلب عليه) وهو معنى اسرنداه (وقهره) وهو معنى اغرنداه . (وهمة أفعال تجبى لمعان) عشرة أحدها (للتعدية نحو أخرجته) وتعديته بزيادة الهمزة فى أوله (و) الثانى (للاصيرورة نحو أمشى الرجل أى صار ذا ماشية) وعند ذلك صار ذلك الباب لازما ومنه أجرب الرجل أى صار ذا جرب وأظلم الليل أى صار ذا ظلام (و) الثالث (للوجدان نحو أبخلته أى وجدته بخيلا) وعند ذلك صار متعديا ومنه أحدثته أى وجدته محمود (و) الرابع (للحينونة نحو أحصد الزرع أى حان وقت حصاده) وعند ذلك صار لازما (و) الخامس (للازالة نحو أشكيتته أى أزلت عنه الشكاية) وعند ذلك صار متعديا ومنه أزلت عن الأبل القدر (و) السادس (للدخول فى الشئ) نحو أصبح الرجل إذا دخل فى وقت الصباح) وعند ذلك صار لازما ومنه أظلم الرجل إذا دخل فى الظلام (و) السابع (للكثرة نحو ألبن الرجل إذا كثر عنده اللبن) وعند ذلك صار لازما ومنه أشحم وأثمر والثامن (أنه يجبى بمعنى استعمل بمعنى بمعنى الطلب نحو أعظمته

أى لكثرة أصل الفعل عند الفاعل (نحو ألبن الرجل إذا كثر عنده اللبن) يعنى صار ذا لبن كثير ففيه معنى الصيرورة أيضا لأنه يمتاز عما يكون له بمعنى السكره ويجبى أفعال لازمة فى أصله نحو أشغلته أى شغلته جدا ولتمريض المفعول لأمر نحو أباغ الجارية أى عرضها للبيع (قوله وأبواب السداسي كلها لوازم) سواء كان مزيدا على الثلاثى ملحقا أو غير ملحق أو مزيدا على الرباعى يرد على الحصر احوالته واعرورته واعلوطى فلان أى لزمى (قوله وهمة أفعال) يوهم ظاهره أن تكون الهمزة فى باب أفعال حرقا من حروف المعانى فيكون نحو أكرم مركبا من فعل وحرف فلا يكون كلمة وليس كذلك لأن الدال على الصيرورة مثلا ليس هو الهمزة فقط بل مجموع حروف الكلمة مع الهمزة غاية ما فى الباب أنه صار دخول الهمزة سببا لمعنى الصيرورة وجزءا من الدال عليها ولذا أسند المصنف المعانى المذكورة إليها مجازا وقس عليه سين استعمل (قوله وللدخول فى شئ) بعضهم جعل هذا المعنى داخلا فى معنى الصيرورة وقال معنى أصبح الرجل صار ذا صباح ولكن اعتبار المصنف أولى لأن المفهوم من أصبح هو الدخول فى الصباح لا صيرورة ذى الصباح وإن لزم والمراد ببيان معناه المطابق لا الانزاعى (قوله وللكثير

(وسين استفعل أيضا) أى كهزمة أفعل (يجبىء لمعان) أسندت معانى الباب إلى السين مجازا لا إلى الهزمة والفاء وإن كان لكل منهما مدخل في حصول الباب لأن امتياز الباب عن غيره بالسين (للاطلب) أى طلب أصل الفعل وهو القالب في هذا الباب (نحو أستغفر الله أى أطلب المغفرة منه ، ولل سؤال) أفرد بالذ كر لتغاير موردها فإن مورد الطلب القلب ومورد السؤال اللسان (نحو استخبر أى سأل الخبر ، وللتحول) ولتحول الفاعل إلى ما اشتق منه الفعل (نحو استغل الخمر أى انقلب الخمر خلا) نصب بزعم الخافض لأن انقلب لازم أى إلى الحل (وللاعتقاد) يقينا أو ظنا (نحو استكرمت أى اعتقدت أنه كريم ، وللوجدان) أى لوجدان المفعول متصفا بما اشتق منه أصل الفعل (نحو استجذبت شيئا أى وجدته جيدا) أصله جيوذا اجتماع الواو والياء والسابق صا كن فقلبت الواو ياء وأدغمت وأصل استجذبت استجودت نقات حركة الواو إلى ما قبلها ثم قلبت ألفا وحذفت للسا كنين (وللاسترجاع نحو قولهم استرجع القوم عند المصيبة) أى وجدوا في أنفسهم أنهم راجعون إلى ربهم فبداهم إظهار الانقياد والتسليم لأمر الموت وفي (٧٦) بعض النسخ وللتسايم نحو قولهم الخ (أى قالوا إنا لله) أى عبيد وملاك له (وإنا

إليه راجعون) في الآخرة قيل ويجبىء استفعل للحينونة نحو استترع الثوب أى حان له أن يرفع لمطابقة أفصل نحو أتخت الجمل فاستناخ أى أبركته فبرك وبمعنى مجرد نحو قر واستقر

وغير المصنف لم يذكروا هذا المعنى ولعله أدخله في الصيرورة أيضا لكون معنى ألين الرجل صار ذا لين كثير لكن لما كانت الهزمة ههنا دالة على معنى زائد على الصيرورة وهو

بمعنى استعظمته وعند ذلك صار متعديا أيضا والتاسع أنه يجبىء بمعنى التحسين من الشيء نحو أحفرتة التهرأى أمكنته من حفرة وعند ذلك صار متعديا والعاشر أنه يجبىء بمعنى في نفسه لا يراد به شيء من هذه المعاني وهو معنى التفضيل نحو أشفق وألح أصله ألح الأول لازم للثاني ولم يتعرض الشيخ لهذه المعاني الثلاثة ولها في الحقيقة معنيان فقط التعدية والازم لكن التعدية غالبية فيها (وسين استفعل أيضا) أى كهزمة أفعل (يجبىء لمعان) عشرة أحدها (الطلب) أى أطلب منه المغفرة) وعند ذلك يصير متعديا (و) الثاني (للسؤال) نحو استخبر أى سأل الخبر) وعند ذلك يصير متعديا لفظا (و) الثالث (للتحول) نحو استغل الخمر خلا أى تحول الخمر خلا) وعند ذلك يصير لازما (و) الرابع (للاعتقاد) نحو استكرمت أى اعتقدت أنه كريم) وعند ذلك يصير لازما أيضا (و) الخامس (للوجدان) نحو استجذبت شيئا أى وجدته جيدا) وعند ذلك يصير لازما ومتعديا (و) السادس (للتسليم) والاذعان (نحو قولهم استرجع القوم عند المصيبة أى قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون) وهو تسليم النفس إلى الله تعالى وإذعانها لأمره والاعتراف عن كون المرجوع إليه بأنه عز وجل كما قال في الكشف أى قالوا إنا عبيد ومملوكون لله وإنا إليه راجعون في الآخرة ومنه ما قاله بعض المحققين فيه معناه أطينا وانقدنا لأمر الله لأننا عبيده ومملوكه وإنا إليه راجعون في الآخرة فكان معنى قولهم استرجع القوم استسلموا أنفسهم إلى الله تعالى وقبلا ما أمرهم الله وعند ذلك يصير متعديا لفظا والسابع للحينونة نحو استترع الثوب أى حان وقت استرقاعه وعند ذلك يصير لازما والثامن يكون بمعنى أفعل نحو استخرج بمعنى أخرج وعند ذلك يصير متعديا كما مر غير مرة والتاسع بمعنى فعل مشددة العين نحو استقر بمعنى قر وعند ذلك يصير لازما والعاشر بمعنى صار نحو استعجز الطين أى صار حجرا وعند ذلك يصير لازما أيضا كما مر غير مرة وقد ذكرنا بعض هذه المعاني في صدر الكتاب ولم يتعرض الشيخ للمعاني الأربعة الأخيرة

(وحرور)

التكثير كان أولى أن يفرد معناه عن الصيرورة الحالية عن معنى

التكثير فيكون أضبط فيكون مراد المصنف من الصيرورة السابقة هو الحالية من معنى التكثير بقرينة المقابلة واكتفى بقوله للتكثير وإن كان في الحقيقة له معنى الصيرورة لتعلق الغرض به ههنا (قوله وسين استفعل) وقد عرفت أن الاسناد المذكور مجازي لكونها سببا أو مآوجه تعيين السين دون الهزمة والتاء مع كون الكل زائدا وموجودا في باب استفعل فانهما لو كانا سببين لهذه المعاني لوجدت في سائر الأبواب مما فيه همزة الوصل نحو انفعول والتاء نحو افتعل ولمالم توجد علامتا أنهما ليسا بسببين وأما السين فلم توجد في غير هذا الباب كما أن هذه المعاني لم توجد في غيره . واعلم أن ما ذكرناه من الدلائل وكذا ما ذكره غيرنا في العلوم العربية أكثرها خطابية مفيدة للظن مستخرجة بقوة القريحة وليست بقطعية مفيدة لليقين حتى يضربها الاحتمالات العقلية فتأمل (قوله للاطلب) اعلم أن المصنف فرق بين الطلب والسؤال كإفعله بعضهم بأن الطلب يكون بالقلب والسؤال باللسان ولم يفرق بينهما إلا كثرون ولذا جعلوا هذين المعنيين واحدا (قوله أى انقلب الخمر خلا) هكذا وجدنا النسخ الموجودة عندنا ولكنه مهوم من الناسخ والصحيح انقلب الخمر إلى الحل لأن باب انفعول لازم ولذا قال في الصحاح المنقلب مصدر أو مكان تدبر

(وحروف المد واللين والزوائد والعلة واحدة) يعنى متصادقة على طائفة من الحروف (هى الواو والياء والألف) أما تسميتها بحروف العلة فلأن من شأنها أن تنقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله وأما بالزيادة فظاهر فلا إشكال بكون الزوائد أعم منها لأن المراد كما عرفت بيان تصادقها على طائفة من الحروف وأما باللين فالصافيه من اللين لاتساع مخرجها وذلك إنما يكون إذا كانت ساكنة وأما بالمد فلما فيها من الامتداد وذلك إنما يكون إذا سكنت ويكون حركة ما قبلها من جنسها ولا يكتفى في كونها حرف مد سكونها فقط فالعلة أعم من المد واللين لصدقها على المتحرك والساكن منها ثم اللين لعدم الاشتراط بوفق حركة ما قبلها إياها ثم المد لاشتراطها بذلك إلا أنهم يطلقون (٧٧) على هذه الحروف هذه

الاسامي الأربعة مطلقا على التساهل والمصنف جرى على ذلك (وكل فعل ماض) أى ثلاثى (فى أوله حرف من هذه الحروف) ظاهر العبارة بزم وجود الألف فاء لكن لالتفات لمثل هذا الوم لظهور أن الساكن لا يكون مبتدأ به بل الألف لا يقع عينا ولما فى الفعل إلا ما قبلها ولكن لوقوعه ظاهرا فيما بعد الأول أطلق الحروف ولم يقل فى أوله وأوأياء (يسمى) ذلك الفعل (معتلا) لوجود حرف العلة فيه ولوجودها فى أوله صار أحق بهذا الاسم من الأجوف وغيره (ومثالا) لمثالة الصحيح فى تحمل الحركات كما

(وحروف المد واللين والزوائد والعلة واحدة) اعلم أن فى حصر حروف الزوائد فى حروف العلة نظرا لأن حروف العلة ثلاثة سترها وحروف الزوائد عشرة بناء على مقاله من قبل والحروف التى تزداد فى الأسماء والأفعال عشرة بل أكثر منها كما مر فالأصوب أن يقال وحروف المد واللين والعلة واحدة وهى الواو والياء والألف وهى من حروف الزوائد اللهم إلا أن يقال إنما قال ذلك نظرا إلى الأغلب لأن الزيادة بهذه الحروف غالب ومع ذلك لزم عليه ذلك القيد لئلا يفهم الحصر فيها (وهى) أى حروف المد واللين والعلة والزوائد (الواو والياء والألف) وإنما سميت هذه الحروف كلها حروف المد واللين لأن فيها المد واللين عند الصوت بها ولكن تسميتها بحروف المد واللين ليس على الإطلاق بل فيه تفصيل وذلك لأن حروف العلة إذا كانت ساكنة تسمى حروف اللين ثم إذا نسبت حركة ما قبلها تكون حرف مد أيضا وإن لم تناسب تكون حرف لين فقط وكل حرف متحرك لين ولا ينعكس وإذا كان كذلك فالألف حرف مد ولين أبدا لسكونها وانفتاح حركة ما قبلها على التأنييد والواو والياء تارة تكونان حرفي لين فقط كما فى قول ويبيع مصدرين وتارة تكونان حرفي مد ولين كما فى قول ويبيع وتارة ليستا حرفي مد ولا حرفي لين بل هما بمنزلة الحرف الصحيح وذلك إذا تحركتا نحو وعد وبيع وإنما تسمى هذه الحروف حروف العلة لكثرة تغيراتها من نقص وزيادة وقلب وإبدال كما أن العلة تارة تنقص وتارة تزيد وتارة تبديل بصحة وتارة بعلة أخرى وكل هذه الحروف توجد فى جميع أنواع الكلمة من الأسماء نحو بيت وثوب ومال ومن الأفعال نحو قائل وقول ويبيع ومن الحروف نحو لو وكى وما كما أن العلة توجد فى جميع أنواع المخلوقات (وكل فعل ماض) يكون (فى أوله حرف من هذه الحروف) وفى ذكر الحروف على الإطلاق نظر لأن الألف من هذه الحروف ولكن لا توجد قط فى أول الكلمة سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا لما مر من أنها ساكنة والابتداء بالساكن محال فلزم عليه أن يتركها من البين فى هذه المسئلة ولوقيل إنها تزداد وتوجد فى أول الكلمة لكن تحرك لتعذر قلنا لو كان كذلك لتقل تلك الكلمة مثال ومعتل إن كانت فعلا كما فى الواو والياء ومع ذلك لا يقال ذلك بل يقال مهموز الفاء وإعماوص الفعل بالماضى أحقرارا عن الفعل المضارع لأن هذه الحروف توجد فى أوله بقدر الامكان ولكن لا يقال إنه معتل ومثال العدم مقابلة الحروف الأصلية للكلمة وفى الماضى تقابل بها ويقال له معتل ومثل أن دجى فى مقابلة الفاء ولهذا قال الشيخ (يسمى معتلا ومثالا) وإنما سمي معتلا لوجود

تقول وعد ضمه فى مجهول وعد وفى مصدره وعدا

(قوله وحروف المد واللين والعلة واحدة) اعلم أن الحروف الزائدة حرف ميان لا يكون كلها ولا جزؤها أصلية ولا مقبولة عنها من العشرة المذكورة وحروف العلة الواو والياء والألف كانت أو غير كلمة كانت أو مقبولة عنها أو زائدة متحركة كانت أو ساكنة بحانسة حركة ما قبلها لها أو غير بحانسة وحروف اللين هذه الثلاثة مقيدة بكونها ساكنة وغير مقبولة من حرف صحيح ومطلبا من غيره وحروف المد حروف اللين بشرط بحانسة ما قبلها لها وقول المصنف واحدة محل تأمل فتأمل (قوله وكل فعل ماض) وإنما خص الماضى بالمد كرمع كون الحكم عاما لسكون فهمه أسير للبتدى مع كون أحكام الغير معلومة بالمقايسة وأراد بالماضى الماضى الثلاثى المفرد المذكور الغائب بقرينة المثال وعدم ذكر المزيدات فى باب المعتلات وتعلم هى بالمقايسة

حرف العلة في مقابلة الفاء التي هي من الحروف الأصلية للكلمة كما أشرنا وإنما سمي مثالا لمماثلته
الحرف الصحيح في عدم التغير وفي احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة، أما الفتحة ففي
معلومه ، وأما الضمة ففي جهوله ، وأما الكسرة ففي مصدره كالوعدة والوجهة وهذا النوع يجيء
من كل الأبواب إلا من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وأما وجد يوجد
بفتحها في الماضي وضمها في الغابر فهي لغة بني عامر كاذ كرناه مرة من قبل وأما في اللغة الفصيحة
فاتها من فعل يفعل بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر ولهذا تحذف الواو من يجد لوقوعها بين
ياء وكسرة (نحو وعد ويسرو يقظ) بفتح العين في الأولين وكسر القاف في الثالث ومضارعها
على العكس كذا في النزهة ، وإنما أورد مثالين إحداهما إلى الواوى وبالآخر إلى اليائي ،
وإنما لم يورد المثال بالألف لعدم وجوده كما مر من أنها ما كنة والابتداء بالساكن محال (وإن
كان في وسطه يسمى أجوف) أي يسمى هذا النوع معتلا وأجوف وذات ثلاثة أما تسميتهم بالمعتل
فلوجود حرف العلة في مقابلة العين التي هي من الحروف الأصلية للكلمة وقد غفل بعض الصرفيين
عن هذا ، وأما تسميتهم بالأجوف فلخلق جوفه : أي وسطه الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوان
عن الحرف الصحيح لوقوع حرف العلة فيه ، وأما تسميتهم بذى ثلاثة فليصيرة ماضية على
ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك نحو قلت وبت . فإن قلت إن الحرف الثالث فيها ضمير
الفاعل فلا يكون ماضية عنده على ثلاثة أحرف بل على حرفين . قلنا المراد منه كونه على ثلاثة
أحرف بحروف الهجاء لا باصطلاح النحاة ولا شك أنه كذلك أو لأنهم جعلوا الضمير المتصل بمنزلة
حرف من حروف الكلمة لشدة اتصاله بها ، أما تسمية الأجوف من غير الثلاثي بذى ثلاثة عند
ذلك الضمير مع أنه ليس كذلك نحو أقمت فبالنظر إلى الأصل فإنه في الأصل قلت ، وأما تخصيص
كون الماضي على ثلاثة أحرف بالمتكلم فلا وجه له لوجوده كذلك في المخاطب ، وهذا النوع
لا يجيء إلا من ثلاثة أبواب الأول بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو : قال يقول وصان
يصون والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو باع يبيع وكال يكيل والثالث بكسرها في
الماضي وفتحها في الغابر نحو خاف يخاف وهاب يهاب وأما طول يطول يضمهما فبأن لا اعتداد
به وقد ذكرنا هذا مرة من قبل (نحو قال وكال) إنما أورد مثالين إشارة بأحدهما إلى الواوى
وبالآخر إلى اليائي لأن أصل قال قول وكال كيل كما سيجيء ، وإنما أوردتها بعد الاعلال إشارة
بأصلهما إلى الأجوف الواوى واليائي وبلغتهما إلى الألفي لأنها من حروف العلة إذا كانت في
وسط الكلمة تسمى أجوف أيضا (وإن كان في آخره يسمى ناقصا) أي يسمى هذا النوع معتلا
وناقصا وذو أربعة أما تسميته بالمعتل فلوجود حرف العلة في مقابلة اللام التي هي من الحروف
الأصلية للكلمة ، وأما تسميته بالناقص فانه نقصان آخر حروفه في حالة الجزم نحو لم يفز ولم يرم ولم
يخش أول نقصان الحركة منه حالة الرفع نحو يفز ويرى ويخشى يسكون الواو والياء أو لخلق آخره
من الحرف الصحيح الثابت في كل الأحوال ، وأما تسميته بذى الأربع فلهذا فكون ماضية على
أربعة أحرف عند الأخبار عن نفسك نحو غزوت ورميت ، وأما كون الحرف الرابع ضمير
الفاعل فلا يضره لأن المواد من الحروف بحسب حروف الهجاء لا باصطلاح النحويين كما بيناه آنفا
في الأجوف ، وهذا النوع يجيء من خمسة أبواب : الأول بفتح العين في الماضي وضمها في
الغابر نحو دعا يدعو . والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو رمى يرمي . والثالث بفتحها
فيها نحو رمى يرمي . والرابع بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو بقي يبقى . والخامس

بكسرها غير أنها
تتحذف تبعاً لاعلال
المضارع للاستقلال
الكسرة عليها ولذا
لا تحذف في مصدر
وصل (نحو وعد يعد
ويقظ ييقظ) من
الباب الرابع (وإن
كان) أي حرف العلة
(في وسطه) أي وسط
الماضي (يسمى) هذا
النوع (أجوف) لخلق
الوسط الذي هو بمنزلة
الجوف في الحيوان
من الحرف الصحيح
(نحو قال وكال) الأصل
قول وكيل (وإن
كان في آخره يسمى
ناقصا) لنقصان آخره
غالباً عن الحركة
البنائية

ويدل على هذا قوله
في أوله ووسطه وآخره
دون فائه وعينه ولامه

(نحو غزا وري) الأصل غزو وري فـ كل من الأقسام الثلاثة ثوعان واوى وياى ويقال للأول المعتل الفاء وللثاني المعتل العين
وللثالث المعتل اللام بالإضافة اللفظية كالحسن الوجه أى الذى اعتل فآؤه وعينه ولامه (وإن كان فيه) أى فى الماضى (حرفان
من هذه الحروف) المذكورة (فإن كان) ماذكر من الحرفين (عينه) أى عين ذلك الفعل (ولامه يسمى) هذا النوع (اللفيف
المقرون) أما باللفيف فالف حرفى الة أى جمعهما وأما بالمقرون فلا قترانهما (٧٩) (نحو طوى وإن كانا) أى الحرفان

(فآؤه ولامه يسمى)
هذا النوع (اللفيف
المفروق) لأن حرفى
العة فيه يفتقران
بالحرف الصحيح (نحو
وقى) أخرد كالمفروق
مع أن كون أحد
حرفى العلة فى الفاء
يستدعى التقديم
إشعارا بقلته . ولما
فرغ من أقسام المعتل
شرع فيما ياتى به بقوله
(وكل فعل ماض عينه
ولامه حرفان من
جنس واحد وأدغم
أولهما فى الآخر دفعها
للتثقل) أى لتثقل
التكرار بخلاف
مضاعف الراجع وهو
ما كان عينه مع لامه
الثانية من جنس واحد
نحو زلزل فإنه لا يلحق
بالمعتل ولا تثقل فيه
للفصل بين المتجانسين
ولذا لا يقع فيه الإبدال
والحذف كما فى أمليت
وظلت وبخلاف
ما تكرر للإلحاق نحو
جلب فإنه لا يدغم

ضمهما بهما نحو سرو يسرو كما ذكرناه مرة من قبل (نحو غزا وري) وإنما أورد مثالين إشارة
بأحدهما إلى الواوى وبالأخر إلى اليائى وإنما أوردتهما بعد قايهما ألفا إيذاناً بأصلهما إلى الواوى
واليائى ر بانهما إلى الألفى كما مر آتفا (وإن كان فيه) أى فى الفعل (حرفان من هذه الحروف)
أى من حروف العلة (فإن كانا عينه ولامه يسمى لفيقا) وإنما يسمى هذا النوع لفيقا لالتفاف
حرفى العلة فيه أى التفاف أحد حرفى العلة فيه بالأخر أو نقول إنه مأخوذ من اللف بمعنى الخلط
فسمى باللفيف لأن فيه خلط الحرف الصحيح بحرف العلة (مقرونا) وإنما سمي هذا النوع مقرونا
لاقتراح أحد حرفى العلة بالأخر فيه (نحو حى وطوى وقوى وحانى) وإنما أورد هذا النوع
بأربعة أمثلة إشارة بالأولى إلى الواوى فلهذا أوردتها قبل قلبها ياء مع وقوعها طرفا وانكسار
ما قبلها والثانية إلى اليائى ويسمى هذان المثالان مضاعفا أيضا لأنه لا يدغم فى الأصح لثلا يلزم
الضم على الياء فى مضارعهما وبالتالى إلى المركب من الواو والياء بأصلهما وإلى الواو والألف
بأفظهما وبالرابعة إلى المركب من الياء والألف ولهذا أوردتها بعد قلبها ألفا والألف الزائدة فى حانى
لم تكن معتبرة فى ذلك لأنها ليست فى مقابلة العين ، وهذا النوع لا يأتى إلا من باين أحدهما
بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو قوى وحى وروى وهوى والثانى بفتحها فى الماضى
وكسرها فى الغابر نحو طوى وشوى وزوى بالزاي المعجمة وفى طوى لفة أخرى وهى كون عين
فعله مكسورا فى الماضى ومفتوحا فى الغابر (وإن كانا فآؤه ولامه يسمى اللفيف المفروق) وإنما
سمى هذا النوع بالمفروق لانتراق حرفى العلة فيه بحرف صحيح واللام لا تكون فيه إلا ياء والفاء
لا تكون إلا واوا (نحو وقى وولى) وإنما أوردوا مثالين إيذاناً بأحدهما إلى المركب من الواو والألف
لهذا أورد وقى بعد قاب يائه ألفا وبالأخرى إلى الواو والياء ولم يوجد فيه مثال المركب من
الواو ين والياء ين ولهذا لم يورد له مثالا وهذا لا يأتى إلا من باين أيضا أحدهما بفتح العين فى
الماضى وكسرها فى الغابر نحو وقى بفتح العين فى الماضى وبكسر العين فيها نحو ولى كذا فى المارونية
وشرحها وذكر صاحب النزهة والزنجاني مثالا آخر بهذا النوع من باب فعل يفعل بكسر العين
فى الماضى وفتحها فى الغابر مركبا من الواو والياء نحو وحى ويحى ومنه ورى يورى كذا فى
النزهة وإنما لم يذكر مثال ما كان حرف العلة فى الفاء والعين أوفى الفاء والعين واللام مع أنهما
من اللفيف لأن من هذين القسمين لا يبنى فعل بل المبني من الأول اسم الزمان والمكان نحو
يوم وبين ومن الثانى اسم حرفين نحو واويا (وكل فعل ماض يكون عينه ولامه حرفين من
جنس واحد أدغم أولهما فى الآخر دفعا للتثقل) واختيارا للغة لأنها هى المرادة من الاعلال وهى
لم توجد قبل الإدغام والإدغام فى اللغة عبارة عن إدخال الشئ فى الشئ يقال أدغمت الثياب
فى الوعاء إذا أدخلت فيه وأدغم اللجام فى فم الفرس إذا دخل فى فمه ، وفى الاصطلاح عبارة
عن لباس الحرف الواحد فى محرجه مقدار لباس الحرفين فى محرجهما كذا ذكره جار الله العلامة

(قوله أدغم أولهما) لو لم يذكر هذا لكان أولى لأن المضاعف قد لا يقع فيه إدغام . واعلم أنه قد يجمع اثنان من علامات
هذه الستة فيسمى باسمين نحو أود وواد ووبا ووبأ وجاء وأبى ونأى وآس وأوى ووأى فيقال المعتل المضاعف أو المهموز
لعين أو اللام والأجوف المهموز الفاء أو اللام والناقص المهموز الفاء والعين والمضاعف المهموز الفاء واللفيف المقرون المهموز
الفاء واللفيف المفروق المهموز العين وأى الاسمين قدم جاز والمشهور ما ذكرنا

(يسمى مضاعفا) مأخوذ من ضاعف الشيء إذا زاد عليه فعمله اثنين مما به نحو مد وعض لتضاعف بعض حروفه (وكل فعل) ماض (فيه همزة) يسمى مهموزا آخره عن الضاعف لأن له أنواعا والواحد قبل المتعدد (فان كانت) أى الهمزة (فى أوله يسمى مهموز الفاء) (٨٠) نحو أخذ (وإن كانت

وقيل هو إسكان أول الحرفين المتماثلين أو المتقاربين وإدراج في الثاني (يسمى مضاعفا) لتضاعف بعض حروفه والمضاعف اسم مفعول من ضاعف يضاعف (وهو في اللغة عبارة عما كرر الشيء فيه بمثليه معنى وفي الاصطلاح عبارة عما يجتمع فيه الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في كلمة أو كلمتين أو التثنية أحد المتماثلين بالآخر في كلمة واحدة ويقال له الأصم لأن الأصم من وقرأته واحتاج في الاستماع إلى شدة الصوت والمضاعف ما يحتاج فيه إلى شدة اللفظ فيستدعى كل واحد منهما الجهر في الصوت ولأن الأصم لا يسمع الصوت إلا بتكريره وكذا المضاعف لا يتحقق إلا بتكرير الحرف الواحد فيه فيستدعى كل واحد منهما التكرار وهذا النوع لا يبيح إلا من ثلاثة أبواب أحدها بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (نحو) سريسر و (مد) يد والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو فر يفر وقر يقر والثالث بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو غعض بعض وحس يحس وأما ب ولب بضمها فيهما فتشاذ لا اعتداد به كاذ كرناه مرة من قبل (وكل فعل فيه همزة فان كانت في أوله يسمى مهموز الفاء) وإنما سمي هذا النوع مهموز الفاء لكون الهمزة فيه في مقابلة الفاء ويقال لها همزة قطع لقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها وقيل إنما يقال لها ذلك لأنها قطعت عن السقوط في الدرج وهذا يأتي من خمسة أبواب أحدها بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (نحو أخذ يأخذو) الثاني بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر (نحو آمن يأمنو) الثالث بفتحها فيهما نحو (أهب يأهبو) الرابع بضمها فيهما نحو (أدب يأدبو) الخامس بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو (أبق يأبقو) كاذ كرناه مرة من قبل (وإن كانت في وسطه يسمى مهموز العين) وإنما سمي هذا النوع مهموز العين لكون الهمزة فيه في مقابلة العين ويقال له النبر لأن النبر هو الرفع بنصف ومهموز العين رفع الحنك عند التلظظ به بشدة قسرية لشدة قربها في الصوت (وهذا يأتي من أربعة أبواب فقط أحدها بفتح العين في الماضي والمضارع نحو سأل يسأل والثاني بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو سسم يسأم والثالث بضمها فيهما نحو رؤف يرؤف والرابع بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو زار يزكرناه مرة من قبل (وإن كانت في آخره يسمى مهموز اللام) وإنما سمي هذا النوع مهموز اللام لكون الهمز فيه في مقابلة اللام ويقال له الهمز لأن الهمز في اللفظ عبارة عن رفع ستر أحد وضمه في عقبه والهمزة إذا كانت في لام الكلمة رفع الحنك في آخرها بذكرها عقبها وهذا يأتي من أربعة أبواب أيضا أحدها بفتح العين في الماضي والغابر (نحو قرأ يقرأ) والثاني بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو ظم يظمأ والثالث بضمها فيهما نحو جرو يجرو والرابع بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو هنا يهني كاذ كرناه مرة من قبل (وكل فعل خال عن هذه الأقسام الستة) أى من المثال والأجوف والتناقص واللفيف والمضاعف والمهموز (يسمى صحيحا وقد مر بحثه) أى بحث أحوال الصحيح (في باب الصحيح) فلا يوجد الفرق بين الصحيح والسالم عند الشيخ كالم الفرق بينهما صاحب المراح ولكن فرق بينهما الزنجاني كامر (وسنذكر) أى نبين عن قريب (بحث الأقسام الستة على سبيل الاختصار) .

في آخره يسمى مهموز اللام) نحو قرأ أهمل أمثلة المهموز بأنواعه اعتمادا على ظهورها (وكل فعل) ماض (خال من هذه الأقسام الستة) يعنى خال من حروف العلة والهمزة والتضعيف (يسمى صحيحا) لصحته وعدم تغير حروفه ويرادفه السالم لأنه الذي سلمت حروفه الأصلية عن حرف العلة والتضعيف والهمزة وعند البعض لا يشارط في الصحيح خاؤه من الهمزة والتضعيف فيكون أعم من السالم ، آخر ذكر الصحيح في التقسيم مع سبقته في التصريف لأن التقسيم باعتبار المفهوم ومفهومه عدوى وهو ما لم يكن فيه حرف علة وتضعيف وهمزة ومفهوم العتل وجودى وفي الوجود شرف وأما التصريف فباعتبار الذات وذات الصحيح مقياس للعتل وما يلحق به واعتبر في التقسيم الماضي لأنه

بخاؤه عن الزائد أدخل في الضبط (وقد مر بحثه) أى بحث الصحيح وذكر أحكامه في باب الصحيح (وسنذكر بحث الأقسام الستة) قريبا (على سبيل الاختصار) ليسهل ضبطها ، ولما كان العتل وما يلحق به نوعا مقابرا للصحيح عنون بحثه بالباب فقال :

[باب المعتلات] الباب اسم لتويع من المسائل مشتمل عليها الكتاب والمعتل اسم فاعل من اعتل أي مرض سمي به ما أخذ أصوله بحرف علة لأنه ذو تغير كما عاين أي هذا باب لمعتلات (و) ذكر أحكام ما يتعلق بهما من (المضاعف والمهموز) ولما كان بحث الباب من غيرات حرف العلة وكانت لا تتغير إذا وقعت في الأول بل في الوسط والآخر شرع أولا في حكم الأجوف والناقص وأو بين أو يأتين بقوله (الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا) أي تبدل الألف منهما لكن لا مطلقا بل بشروط سبعة : أحدها كونهما في وزن الفعل لأنه ثقيل يناسبه التخفيف وهذا الشرط يخرج نحو الحوكة جمع حائك لخرجه بالتاء عن وزن الفعل وكذا نحو حيدى ، وثانيها أصلية حركتهما إذ العارض كالماء والحقفة حاصلة هنا بلا إعلال كما في دعوا القوم فإن حركة الواو لأجل

باب المعتلات والمضاعف والمهموز

(الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا) لكن هذا بعد وجود الشرائط السبعة : أحدها أن يكون كل واحدة منهما في فعل أو في اسم على وزن فعل . والثاني أن لا تكون حركتهما عارضة . والثالث أن لا تكون فتحة ما قبلهما في حكم السكون . والرابع أن لا يكون في معنى الكلمة ضطراب . والخامس أن لا يجتمع في الكلمة إعلالان . والسادس أن لا يلزم ضم حرف علة في مضارعه . والسابع أن لا يترك لإعلال للدلالة على الأصل وإذا لم يوجد أحد هذه الشروط لم قلبا ألفا وإن كانت متحركتين وما قبلهما مفتوحا احتترز بالشرط الأول عن مثل الحركة في ودى لخروجها عن وزن الفعل بعلامة التانيث وبالشرط الثاني احتترز عن مثل دعوا القوم فإن واو لم تقب ألفا لأنها دارو حركتها لأنها ساكنة أولا ثم حركت لدفع التقاء الساكنين تأمل وبالشرط الثالث احتترز عن مثل عور واجتور لأن حركة ما قبلهما في حكم السكون أي في حكم عين اعتور . ف تجاور وبالشرط الرابع احتترز عن مثل الحيوان لأن في معناه اضطرابا وبالشرط الخامس احتترز عن مثل طوى لأن واو لو قلبت ألفا لاجتمع فيه إعلالان تأمل وبالشرط السادس احتترز عن مثل حي لأنه لو قلبت الياء الأولى ألفا فيه يلزم ضم الياء في المضارع وبالشرط السابع احتترز عن مثل فود واستحود لأن واوها لو قلبت ألفا لم يعلم أنهما واوى أو يأتى فتركت للدلالة على الأصل كذا المفهوم مما ذكره ابن جني (نحو قال) أصله قول قالت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولوجود الشرائط المذكورة فسه تأمل فصار قال وإنما فعلوا ذلك لأن الحركة على حرف العلة ثقيلة لضعفها فقلب ألفا لاستدعاء حركة ما قبلها ذلك لتخفيف على اللسان لأن الألف لا تقبل الحركة وإن كانت حرف علة أيضا (وكال) أصله كيل قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولوجود الشرائط المذكورة فيه أيضا فصار كال وإنما فعلوا ذلك فيه لما مر في قال (ومثالها) أي مثال الواو والياء اللتين قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع وجود الشرط المذكورة (من الناقص غزا) أصله غزو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما مر فيها إذا كانت الواو عين الكلمة ولأن اللام أشد إعلالا من العين لأنه محل الاعراب فيتغير بتغير الحركات في الإعلال نوع من التخفيف وإنما كتبت الواو على صورة الألف فرقا بين

أن لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه إذ هو مرفوض فلا يعمل نحو حي إذ لو قلبت حاء في المستقبل يحاى مثل تخاف ، وسابها أن لا تفوت الدلالة على أصلها فلا يعمل نحو استحود وانقود ليعلم أنهما واوى وعدم هذه الشروط مانع من الإعلال ورتفاع المانع معتبر في القواعد وإن لم تذكرها من التطويل والمصنف اكتفى عنها بقوله في آخر الباب وقد يكون في بعض المواضع لا يتغير المعتلات إلى آخره (نحو قال وكال) الأصل قول وكيل قلبت الواو والياء ألفا لنوع خفة (ومثالها) أي مثال الواو والياء المنقلبين ألفا (من الناقص غزا) [باب المعتلات] اعلم أن ما ذكر في هذا الباب من القواعد عند عدم المانع كالالتباس وغيره كما أشار إليه في آخر الكتاب بقوله وقد يكون في بعض المواضع لا تتغير المعتلات مع وجود المقتضى (قوله قلبتا ألفا) أي تلفظ الألف مكانهما إذ القلب

لا يتصور في الأعراس

وروى) . ولما كان في التثنية حكم آخر قال (وتقول في تثنيتهما غزوا ورميا فلا تقلبان) أى الواو والياء (ألفا) ولا تحذف الألف لساكنين فتلتبس التثنية بالمفرد (ولا تقلبان أيضا في الجمع المؤنث) الغائبة نحو غزون ورمين (ولافى الواجبة) عبر بها عما (٨٣) يدل على الخطأ لأنه يستلزم الواجبة نحو غزوت الى آخره (ولا في نفس المتكلم) نحو رميت

الواوى والياء لأن الياء بعد ما قبلت ألفا كتبت على صورة الياء في الناقص سواء وقعت في الطرف أو لا لتدل على الأصل وفي الأجوف لافرق بينهما عند بعض القراء وهو الأصح فلهذا كتبهما الشيخ على صورة الألف في قال وكال وأما مثاله في الطرف فنحو قوله تعالى - فخلق فسوى - وأما مثاله في غير الطرف فسكا في سورة - والشمس وضحاها - إلى آخرها في خمسة عشر موضعا كتبت على صورة الياء بعد قلها ألفا وأما عدم كتابة الواو على صورة الواو بعد القلب ألفا أيضا لتدل على الأصل فاعدم العلم بأنها قبلت ألفا أم لا . هذا إذا لم يخرج من الطرف بسبب اتصال شيء بها وأما إذا خرجت منه كتبت على صورة الواو بعد ذلك في بعض المواضع كما في الصلاة والزكاة وأما كتابة الواو على صورة الياء بعد ما قبلت ألفا في أعطى ونحوه فإن أصله أعطى فلكون الألف مقالوبة من الياء لامن الواو لأن الواو فيه أولا قبلت ياء لوقوعها رابعة في الطرف ثم قبلت الياء ألفا وكتبت على صورة الياء لتدل على هذا الأصل ولولم يفعل كذلك لايعلم ذلك . فان قيل إن الشرط الخامس فيه معدوم لوجود الاعلالين فيه على هذا التقدير فيلزم أن لا تقلب الياء فيه ألفا أولا وتقلب الواو ياء أولا قلنا هذا إذا لم يزل من الاعلالين في الكلمة حذفت أحد حروفها فمضت ذلك لا تمل ثانيا لأنه يلزم نقض البناء به بخلاف ما نحن فيه (وروى) أصله رمى بحر بك الياء قبلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع وجود الشرائط المذكورة فيتم كتبت على صورة الياء كما ذكرنا (وتقول في تثنيتهما غزوا ورميا) على الأصل (فلا تقلبان ألفا) أى الواو والياء لا تقلبان ألفا في تثنية غزوا ورمي من حيث يقال في تثنيتهما غزوا ورميا (لأنه) لو قبلتا ألفا فيهما (يلزم اجتماع الساكنين) على غير حده أحدهما ألف التثنية والآخر الألف المقالوبة من الواو والياء فيلزم حذف أحدهما ضرورة وحذف يلتبس التثنية بالمفرد فلدفع هذا لم تقلبا ألفا فيهما (ولا تقلبان) أى الواو والياء (أيضا) أى كما لا تقلبان في التثنية (في جمع المؤنث) سواء كان جمع المؤنث الغائبة نحو غزون ورمين أو المخاطبة نحو غزوتين ورميتين (والواجبة) أى المخاطب والمخاطبة سواء كانا مفردين نحو غزوت ورميت بفتح التاء للذكر وبكسرهما للمؤنث أو مثنيتين نحو غزوتما ورميتما أو جمعين نحو غزوتن ورميتن للذكر وغزوتن ورميتن للمؤنث كما مر وإنما لم يذكرنا تثنية الغائبة وجمع المذكور الغائب لأن فيهما تقابلان ألفا ثم تحذفان كما سيجيء إن شاء الله تعالى (ونفس المتكلم) سواء كان وحده أو مع غيره نحو غزوت وغزوة ورميت ورمية أو رميت ورمينا وإنما لم تقلبا ألفا في هذه الأمثلة لكونهما ساكنين وسكونهما أصلى كما علل الشيخ بذلك وهو قوله (لأن الواو الساكنة والياء الساكنة لا تقلبان ألفا) إذا كان سكونهما أصليا لحصول الحقة من سكونهما وهى للراة من القلب (إلا في موضع يكون سكونهما) أى سكون الواو والياء (غير أصلى) بأن نقلت حركتهما إلى ما قبلهما) فعند ذلك تقلبان ألفا أيضا لدفع الثقل الحاصل من تحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في الحال حال كون الفتحة فيه غير حكم الساكن (نحو أقام ويهاب) أصلهما أقوم ويهيب بسكون ما قبلهما نقلت حركة الواو في الأول وحركة الياء في الثانى إلى ما قبلهما لكونهما حرفى علة متحركين ضعيفين لا يقدران على تحملها وما قبلهما حرف صحيح ساكن بقدر على تحملها ثم قبلتا ألفا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في الحال فصار أقام

المتكلم) نحو رميت رمينا (لأن الواو الساكنة والياء الساكنة) لا تقلبان ألفا إلا في موضع يكون سكونهما غير أصلى (قوله بأن) نقلت حركتهما إلى ما قبلهما (دفع ما عسى أن يقال إن سكونهما في هذه الأمثلة غير أصلى لعروضه باتصال الضمائر فوجب أن تقلبا ألفا . فأجاب بأن المراد بصروض سكونهما ما يكون نقل الحركة إلى ما قبلها لا جمل القلب (نحو أقام ويهاب) الأصل أقوم وأيسع ولو كان سكونهما أصليا لما احتسج إلى القلب لحصول الحقة بدونه (لا تقلبان ألفا) لوجود المانع وهو الالتباس للمفرد على تقدير القلب والحذف لاحتياج الساكنين (قوله لأن الواو) تعليل لقوله لا تقلبان أيضا خاصة (قوله إلا في موضع)

ولم يذكر فتحة ما قبلهما مع كونها شرط لها لهما من سببها وسبقه (قوله بأن نقلت حركتهما إلى ما قبلهما) الباء متعلق بكون سكونهما وإنما قيد به احتراز عما ذكره أولا فان سكون الواو والياء في نحو غزون ورمين غير أصلى لأنه حصل من حقوق الضمير لكن لم يكن بالنقل لكون ما قبلهما متحركا بل بالحذف بخلاف نحو أقام ويهاب ويجوز أن يتعلق بتقلبان القدر بعد الاستثناء ويحصل الاحتراز لأن ما جاء من ضمير الفاعل في حكم الأصل عندهم لكونه كالجزء من

(ونقول في الجمع المذكور) الغائب من غزا ورمي (غزوا ورموا) بسكون واو الجمع مع فتح ما قبلها (والأصل غزروا ورميوا قلبته) أي الواو والياء المضمومتان (ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فاجتمع ساكنان أحدهما الألف المقالوبة) من الواو والياء (والثاني واو الجمع حذفت الألف المقالوبة لاجتماع الساكنين) دون واو الجمع لأنها ضمير فاعل فلا تحذف إلا بآثار كما في أغزن وله نائب ههنا مع أن حذف الألف عين (فيبقى) الأصل المذكور بعد الحذف (غزوا ورموا) بفتح ما قبل الواو ولم يضم حق يحانس الواو لتبدل الفتحة على الألف المحذوفة (ونقول في تشية المؤنث غزنا ورمنا والأصل غزوتنا ورميتنا قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حذفت الألف لسكونها وسكون التاء) تقديرا أو اعتبارا وإن كانت متحركة صورة (لأن التاء ساكنة في الأصل) لأنها علامة تأنيث وهي ساكنة في الفعل (فحركات لألف التشية) (٨٣)

اجتماع الساكنين

من علامتي التأنيث

والتشية ولا مجال

لحذف إحداهما إذ

العلامة لا تحذف بل

يلزم اللبس (فحركاتها

عارضه والعارض

كالمعذوم) فنظرنا إلى

لأصل حذفت الألف

المقالوبة لتحصل الحقة

ونظرنا إلى الصورة

بحال التحريك فلم

تحذف إحدى

لعلامتين ولكل من

لنظرين داع فعلنا

قتضاهما (ونقول

في الجمع المؤنث من

الأجوف قلن) يضم

قاف (وكان) بكسر

الكاف (والأصل

قولن وكيان)

بفتح الواو والياء

فعل على ما بيناه سابقا

(قوله حذفت الألف

المقالوبة دون واو الجمع)

يهاب وإنما أورد اثنين حال كون أحدهما من الماضي والآخر من المضارع إشارة بأحدهما إلى الواو وبالآخر إلى الياء (ليعلم أن ذلك الحكم لا يختلف فيهما بعد ما وجدت تلك الشرائط فيهما) (ونقول في الجمع) الألف واللام فيه بدل من الإضافة تقديره: أي في جمع المذكور الغائب الناقص لمبحوث عنه واو يا كان أو يائيا (غزوا ورموا) بسكون الواو فيهما مع فتح ما قبلها (والأصل غزروا) في الأول (ورميوا) في الثاني (قلبتا) أي الواو المضمومة في الأول والياء المضمومة في الثاني (ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فاجتمع ساكنان) على غير حده (أحدهما الألف المقالوبة) من الواو والياء (والثاني واو الجمع حذفت الألف المقالوبة لاجتماع الساكنين) أي لدفع اجتماع الساكنين على غير حده لأن جمعهما على هذا ليس بجائز وإنما حذفت الألف المقالوبة دون الواو مع أنه يحذفها وقع دفع ذلك لأن الواو ضمير الفاعل حذفتها ليحل بالمقصود فكانت الألف بالحذف أولى من الواو ومع ذلك قد يوجد شيء يدل على حذف الألف وهو فتح ما قبلها ولم يوجد شيء يدل على حذف الواو (فيبقى) بعد حذف الألف منهما (غزوا ورموا) بسكون الواو فيهما مع فتح ما قبلهما وإنما يقبلوا الفتحة إلى الضمة وإن لم يكن بين الواو والفتحة مجانسة لتدل على الألف المحذوفة كما أشرنا (ونقول في تشية المؤنث غزنا ورمنا) وإنما قيد التشية منهما بالمؤنث لأن تشية المذكور منهما لا عمل بل تبقى على الأصل نحو غزوتنا ورميتنا (والأصل غزوتنا ورميتنا قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما) دفعا للثقل الحاصل من تحركهما (حذفت الألف لسكونها وسكون التاء) وإنما كانت الألف بالحذف أولى من حذف التاء لأن التاء علامة والعلامة لا تحذف ومع هذا إن الفتحة التي قبل الألف تدل على حذفها ولم يوجد شيء يدل على حذف التاء ولأن الألف حرف علة لا التاء وإن كانتا من حروف الزوائد وحرف العلة أولى بالحذف من الحرف الصحيح (لأن التاء ساكنة في الأصل) هذا جواب عن سؤال متقدم تقديره إنكم قلتم حذفت الألف لسكونها وسكون التاء والتاء ليست بساكنة. فأجاب بقوله لأن التاء ساكنة في الأصل أي في أصل الوضع لأنها وضعت علامة للمؤنث والتاء إذا وضعت علامة للمؤنث كانت ساكنة كما في المفرد نحو غزوت ورميت (فحركات التاء) ههنا (لألف التشية) لأنها لو لم تحرك لزم حذف إحداهما لاجتماع الساكنين على غير حده ولم يحذف ذلك أما حذف التاء فلا لأنها علامة للمؤنث والعلامة لا تحذف وأما حذف الألف فلا لأنها ضمير التشية فحركات التاء لأجلها (فحركاتها عارضة والعارض كالمعذوم) حذفت الألف فبقى غزنا ورمنا

لأنها فاعل وحذفت دون إقامة المفعول مقامه لا يجوز لأن الفعل لا يفيد بدونها (قوله فحركاتها عارضة والعارض كالمعذوم) وفيه سؤالان أحدهما أن هذه الحركة حصاة من ضمير الفاعل لأن الألف تقتضي فتحة ما قبلها وقد سبق ما جاء منه في حكم الأصلي عندهم. وثانيهما أنها كانت عارضة في حكم المعذوم فاجتمع ساكنان التاء والألف فلم يحذف أحدهما. وجوابهما أن هذه الحركة لها شبهان بالأصلي والعارض فعملنا بالشبهين كما هي القاعدة المستحسنة عند المحققين. بيانه هذه الحركة من حيث إنها جاءت بألف الضمير كانت في حكم الأصلية كسكون واو غزوت ومن حيث عملها عارضة ليست في حكم الأصلية لأنها ليست بجزء من الفعل على الحقيقة ولا كالجاء منه لأنها ليست بفاعل بل بحرف جاءت لعلامة تأنيث الفاعل عارضة ليست في حكم أصلية بخلاف سكون واو غزوت لأن محلها جزء من الفعل حقيقة فبالنظر إلى الأول يجتمع ساكنان أصلا في نحو

(قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف لسكونها وسكون اللام فبقى قلن وكان بفتح القاف والكاف ثم نقلت غزتا فيلزم أن لا يحذف حرف وبالنظر إلى الثاني يجتمع فيه ثلاث سواكن فيلزم حذف حرفين والعمل بمقتضاها من كل وجه ممتنع وبأحدها ترجيح بلا مرجح وإهمال وعدم اعتبار للآخر وهو مناف للعادل . فان قلت جانب العروض راجح لأنه بالنظر إلى الحقيقة والمحل للتقدم وأما الأصلية فبالنظر إلى ضمير الفاعل الغير المتقدم فقط . فحذف العروض رجحان من وجهين فلا يلزم من اعتبار ترجيح بلا مرجح ولا عدم العادل . قلت في اعتبار العروض فقط يلزم إما حذف الألف هو فاعل لا يحذف لأنه يلزم الالتباس بالمفرد المؤنث إذا حذفت الألف تحذف الحركة العارضة الحاصلة فيها ولو لم يكن فاعل العارض يتغير أو حذف الياء وهي علامة لا تحذف ولأنه يلزم الالتباس حينئذ بالذكر وفي اعتبار الأصلية فقط لا يلزم فساد أصلا لكن يلزم نوع ثقل في البعض وهو ليس (٨٤) فساد ولذا اعتبر الأصلية في لغة ردثة ولم تحذف منها حرف وبأصويرة

وتقول في جمع المؤنث من الأجوف قلن وكان) بضم القاف و س ك ا ف (والاصل قولن و كيلن)
فتح الواو والياء عند البعض ومنهم الشيخ وعند البعض بضم الواو وكسر الياء لأن فعل بفتح العين من الأجوف إذا كان واو يانقل إلى فعل بضم العين وإذا كان يائيا ينقل إلى فعل بكسر العين إذا اتصل به ضمير جمع المؤنث كفي هذين المثالين أو ضمير المخاطب أو المخاطبة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا أو ضمير التكلم واحدا كان أو أكثر بعد ما سكن اللام ليسكون إعلال الواو والياء بالحذف بعد نقل حركتهما إلى ما قبلهما السكون الواو مع اللام في الأولى وسكون الياء معه في الثانية لأنهم أسكنوا حركة اللام أو لاحق لا يلزم أن يع حركات متواليات فيما هو كالسكامة الواحدة فنقلوا حركتهما إلى ما قبلهما بعد سلب حركة ما قبلهما فحذفوا الواو والياء من هذين المثالين لما ذكرنا لا لئلا لا ينهما حرفا علة وحذف حرف العلة أولى من حذف الحرف الصحيح ولوجود ما يدل على حذفهما وهي الضمة في الأولى والكسرة في الثانية فصار قلن وكان بضم القاف وكسر الكاف وإنما التزموا هذا الإعلال بعد الاتصال بالضمائر المذكورة وإن كان مخايفا للإعلال قبل الاتصال بها وهو الإعلال بالقلب ألفا لكونه أسير من ذلك الإعلال لأن في ذلك الإعلال خمسة أفعال حتى يأتي على هذا الوزن: لأول النظر إلى حرف العلة هل هو متحرك وما قبله مفتوح أم لا . والثاني النظر إلى الشرائط السبع المذكورة بعد وجودها هل توجد فيه أم لا . والثالث قلبه ألفا بعد وجود الشرائط المذكورة . والرابع حذف الألف لالتقاء الساكنين . والخامس ضم القاف وكسر الكاف لتبدل على الواو والياء المحذوفين ، وفي هذا الإعلال ثلاثة أفعال الأول نقل الباب إلى باب آخر والثاني نقل حركة حرف العلة إلى ما قبلها والثالث حذف لالتقاء الساكنين وبعضهم لا ينقل الباب إلى باب آخر هنا بعد الاتصال بالضمائر المذكورة كأنه قبل الاتصال لا ينقل اتفاقا ومنهم الشيخ فصار الأصل عندهم قولن و كيلن بفتح حرف العلة فيهما كاذ كرنا فقلبوا الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كاقبل الاتصال بالضمائر المذكورة لإيقاع الموافقة بين ما قبل الاتصال وما بعده في الإعلال وإن كان الإعلال بالنقل أسير منه ففعلوا ذلك الإعلال كفاعل الشيخ في التثنية وهو قوله (قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف لسكونها وسكون اللام فبقى قلن وكان بفتح القاف والكاف ثم نقلت)

الحركة تمنع اجتماع الساكنين حقيقة واجتماعهما اعتباري وبملاحظة هذا الفساد في جانب العروض وعدمه في جانب الأصلية واعتبار صورة الحركة لا يرجحان لجانب العروض بل يحصل المساواة بالضمام ما ذكر في السؤال إلى ما ذكر في الجواب فيلزم ترجيح بلا مرجح وعدم العادل من اعتبار أحدهما فقط فلما لم يمكن العمل بمقتضاها من كل وجه ولا بأحدهما فقط عملنا بكليهما من وجهين وتركناهما من وجهين آخرين تعادلا بينهما

وقضاء لحقوقهما بقدر الامكان فاعتبرنا في الساكنين الأولين العروض لما فيه خفة مطلوبة ولأنه ليس فيهما ما حصل منه اعتبار الأصلية وهو ألف الضمير وفيهما ما حصل منه اعتبار العروض وهو الياء فكان أولى بخلاف اعتبار الأصلية لأن فيه ثقلا منفورا منه وليس فيهما واعتبرنا في كل الساكنين الآخرين الأصلية لأنه لو لم يعتبر فيهما أيضا لزم اعتبار العروض فقط فوقعتا فيما هربنا منه ولأن فيهما ألف الضمير وهي سبب لاعتبار الأصلية فكان أولى بالاعتبار (قوله ثم نقلت الخ) وأما نحو خفت مما هو مكسور العين فأعما كسرت قافه مع كونه واويا ليبدل على البنية وهي أهم من الدلالة على نبات الواو والياء لتعاقبها بالمعنى وتعاقب الثانية باللفظ ولما روعي الأولى لم يمكن رعاية الثانية بخلاف باب هبت فإنه قد أمكن فيه رعاية الداليتين ففعل ولما لم تمكنهم الدلالة على البنية في قلت وبعث إذ لو فتحوا فيهما لم يبدل على حركة العين لوجودها في الأصل قصدوا الدلالة على نبات الواو والياء وقد أمكن على ما ذكر في التثنية وقال بعضهم

فتحة الاقاف إلى الضمة) أي أبدلت الضمة منها (وفتحة الكاف إلى الكسرة لتدل الضمة على الواو) المحذوفة (والكسرة على الياء) المحذوفة وذلك (لأن الواو متولد من الضمة والياء من الكسرة و) كذا (الألف) متولد (من الفتحة) والأصل يدل على أثره المحذوف . اعلم أن الاعلال بالقلب أي بقلب الواو والياء ألفا في مثل قان وكان على مذهب المتأخرين ومذهب المتقدمين نقل فعل بفتح العين إلى فعل بضمها إن كان أجوف واو يا وإلى فعل بكسرها إن كان يائيا فأصل قان وكان عندهم قولن وكيان بضم الواو وكسر الياء نقلت حركتهما إلى ما قبلهما بعد سلب حركته ثم حذفنا للساكنين وهذا الطريق يسير إلا أن في نقل الباب من مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها شبهة تغير المعنى للاختلاف في معاني الأبواب فما اختاره المتأخرون أشبه . ثم شرع في بيان حكم خاص لكل من الواو والياء بقوله (والياء إذا انكسر ما قبلها تركت على حالها) لعدم موجب التغير (ساكنة كانت) تلك الياء (أو متحركة) لكن إبقاؤها متحركة (إذا كانت الحركة فتحة) لأنها غير ثقيلة على الياء فلا تغير (نحو خشى) بفتح الياء (وخشيت) بسكونها مع كسر ما قبلها فيهما وإذا كانت الحركة ضمة كما في (٨٥) يخشى أو كسرة كما في ترمين فتعل الياء بقلبها ألفا أو بحذفها بعد الاسكان لاستثقال الضمة والكسرة عليها

نقل فعل بالفتح في باب قان إلى فعل بالضم في باب بعن إلى فعل بالكسرة دلالة على الواو والياء ثم ينقل حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركته فيحذف العين لالتقاء الساكنين ولا ينقل باب خفن إلى باب آخر لأن رعاية دلالة البنية أولى فيما أمكن وهذا القول ليس بسديد لما يلزم من النقل إلى باب يخالفه لفظا ومعنى أما

أي أبدلت (فتحة الف إلى الضمة وفتحة الكاف إلى الكسرة لتدل الضمة على الواو المحذوفة والكسرة على الياء المحذوفة) واعلم أن الاعلال بالنقل مذهب المتقدمين والاعلال بالقلب مذهب المتأخرين وهو الأشبه وإن كان أعسر لأنه يلزم من النقل مخالفة لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلاختلاف معاني الأبواب كذا ذكره في شرح الزنجاني . ثم اعلم أن الاختلاف بينهم في النقل وعدمه إذا كان الأجوف من فعل بفتح العين وأما إذا كان من فعل بكسرها نحو خوف من الواو وهيب من الياء ومن فعل بضمها نحو طول على الشذوذ من الواو ولا يوجد ذلك الياء في الاعلال عند جميعهم بنقل حركة حرف العلة إلى ما قبله بعد سلب حركته ثم بحذفها بلا نقل باب إلى باب نحو خفن وهبن وطن بكسر الحاء والهاء و بضم الطاء وهذا لا يوجد من الياء كما أشرنا (لأن المتولد من الضمة الواو ومن الكسرة الياء) وهذا دليل الشيخ على أن الضمة تدل على الواو المحذوفة والكسرة تدل على الياء المحذوفة لأن الواو جنس الضمة لأنها مركبة من ضمتين أي وضعت مقدار ضمتين والياء جنس الكسرة لأنها مركبة من كسرتين أي وضعت مقدار كسرتين (ومن الفتحة الألف) لأن الألف مركبة من فتحتين أي وضعت مقدارها وإما ذكر الفتحة وإن لم يكن لها مثال . من حذف الألف وبقاء الفتحة للدلالة على الألف المناسبة وذلك أنه لما ذكر أن الواو متولدة من الضمة والياء من الكسرة فناسب ذكر ما تولد منه الألف لكونها حرف علة مثلها ما قال ومن الفتحة الألف وقيل هذا بناء على أن الألف المقبولة لو حذفت منهما ولم يضم ولم يكسر ما قبلها لتدل الفتحة على الألف المحذوفة كمال البعض إلى هذا استدلالا بغزوا ورموا فأشار الشيخ إلى هذا بقوله فيق لكن عدل عنه ليكون الترجيح للأصل لا للفرع (والياء إذا انكسر ما قبلها تركت على حالها ساكنة كانت أو متحركة إذا كانت الحركة) أي حركة الياء على تقدير كونها متحركة (فتحة نحو خشى وخشيت) بتحرك الياء بالفتح في الأول وسكونها في الثاني مع كسر ما قبلها فيهما (إعسا تركت الياء على حالها في هذين مثالين لعدم وجود شرط الاعلال فيهما لأن الاعلال إما بنقل الحركة أو بقلب حرف العلة أو بحذفها

لفظا فظاهر وما معنى للاختلاف معاني الأبواب وقال السكاسي أصل باب قان فعلن بالضم فاعل كما سبق وفيه أن المعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح ولم يجيء في الصحيح فعل بالضم متعليا . فإن قلت يعلم بناء الواو والياء في باب قلت وبعث والبنية في باب خفت من المضارع والمصدر واللام والأجوف لا يجيء من الباب الثالث وأيضا عدم حروف الحلق في البعض دليل على أنه ليس منه . قلت قد سمع الماضي والفاعل فقط فيحتاج إلى نصب علامة ففعل فيما أمكن بلا عسرة فلا يتأنيه عدم نصبهم فيما لا يمكن يسرة إذ الميسورة لا تسقط بالمعسورة ولأنه ليس في كثرة الأدلة مضرة بل فيه منفعة كما لا يخفى . والحاصل أن التصود في ماضي الأجوف شيان الدلالة على حركة العين والدلالة على كونه واو أو ياء لأنهم لما قلبوا العين وهو إما واو أو ياء ألفا أشكل على السامع أن عينه مفتوح ومكسور وأنه واو أو ياء وفيما أمكن رعاية هذين المقصودين فعلا وهو باب هبت وفيما لم يكن إلا رعاية أحدهما قدموا الأول لكونه أهم كما سبق وهو باب خفت ونما لم يمكن إلا رعاية الثاني فعلا وهو باب قلت وبعث لأن ما لا يدرك كله لا يترك كله

(والياء الساكنة إذا انضم ما قبلها قلبت واوا) لأن الياء حرف علة ضعيف خصوصا لينت غير يكتن بالساكنين والضم حركة قوية تستدعي أن توافق لها ما بعدها مع أن الياء الساكنة يعتبر نطقها بضم ما قبلها (نحو أيسر يوصر أصله يسر) قلبت الياء الثانية واوا لسكونها (٨٦) وانضمام ما قبلها ولم تحذف الواو مع وقوعها بين ياء وكسرة لئلا يلزم إحصاف

ولاسبيل لهذه الوجود الثلاثة فيهما ، أما النقل في خشى فلا سبيل إليه لأنه يلتبس بالباب الآخر ، وأما القلب فيه فلا سبيل إليه أيضا لأن الياء فيه وإن كانت متحركة لكن ما قبلها ليس بفتوح حتى تقاب ألفا ، وأما الحذف فيه فلا سبيل إليه أيضا لأنه يتنقض البناء ، وأما دلالة كسرة الشين على الياء المحذوفة لا تسكون معتبرة لقيام البناء لسكونها التزامية ، وأما النقل في خشيت فلا سبيل إليه لعدم الحركة ، وأما القلب فيه فالعدم شرطه لأن القلب إما إلى الواو أو الألف ولا سبيل إلى الأول لأن شرطه كون ما قبلها مضموما بعد سكونها كما سيحیی ولم يوجد ولا إلى الثاني لأن شرطه كونها متحركة وما قبلها مفتوحا ولم يوجد كلاهما ، وأما الحذف فيه فلا سبيل إليه لاختلال البناء به لعدم اعتبار دلالة الكسرة على بقائها لسكونها التزامية كالمسؤول لوجود التخفيف لسكونها وهو المراد من الاعلال (والياء الساكنة إذا انضم ما قبلها قلبت واوا نحو أيسر يوصر أصله يسر) بضم الياء الأولى وسكون الثانية قلبت الياء الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها لأن الضم من أقوى الحركات والياء أضعف الحروف لسكونها حرف علة ومع هذا كانت عريكته لينت بالساكنين فاستدعي حركة ما قبلها وهي الضم القوي قلبها إلى جنسها وهو الواو فقلبت واوا لذلك ومنه موسر و يوقظ وموقظ فعل بها ما فعل بيوسر (وتقول في مجهول الأوجوف قيل) بكسر القاف وسكون الياء (والأصل قول) بضم القاف وكسر الواو . واعلم أن في إعلاله ثلاث لغات : الأولى أن تسكن الواو فقط لاستتقال الكسرة على الواو فصار قول بضم القاف وسكون الواو وعلى هذه اللغة قولهم بوع في مجهول باع أصله بيع بضم الياء وكسر الياء استتقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم قلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار بوع وهذه اللغة ضعيفة لكرهتهم اجتماع الضمة والواو والثانية أن يشم القاف مع هواية الشفتين بالتلفظ بالضم وسكن لا يتلفظ به بحيث يدركه البصر لا غيره بلا تسكين الواو لتدل على ضم ما قبلها في الأصل وهي أفصح من الأولى . والثالثة أن تنقل حركة الواو إلى القاف بعد سبب حركتها لاستتقال الضمة على القاف لسكون حركة ما بعدها كسرة ثم تقاب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وهي أفصح من الأولى . ولهذا اختارها الشيخ حيث قال (فاستتقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو وأسكنت القاف ثم نقلت كسرة الواو إليها فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة) لنقل حركتها إلى القاف (ثم قلبت الواو ياء لأن الواو الساكنة إذا انكسرت ما قبلها قلبت ياء) للين عريكة الحرف الساكن مع ضعفها هنا لأنها حرف علة واستدعاء حركة ما قبلها ذلك وهي الكسرة لأنها أفصح الحركات فاستدعت أن تقاب الواو الساكنة إلى جنسها وهو الياء فقلبت ياء لذلك (والواو المتحركة) سواء كانت حركتها فتحة أو ضمة أو كسرة وهذا معنى ذكر الحركة على الإطلاق (إذا وقعت في آخر الكلمة) واء كانت اسمها مفردا أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا أو فعلا معتلا مفردا كان أو مثنى أو مجموعا . وما كان أو مجهولا ماضيا كان أو مضارعا ثلاثيا كان أو مزيدا رباعيا كان أو خماسيا أو سداسيا لازما كان أو متعديا أو مضاعفا غير مدغم أو لفيضا وهذا معنى ذكر الكلمة على سبيل الإطلاق (وانكسر ما قبلها قلبت ياء نحو غبي والأصل غبو) بفتح الغين وكسر الياء وفتح الواو فقلب الواو ياء

الكلمة فاعتبر الهمزة من مضارع أفعل كالوجود ولم تعتبر ذلك في حق القلب للتخفيف وإنما ذكر الماضي مع أنه لا مدخل له في المثالية ليتضح كون الواو متقلبا من الياء والتنشئة على أن الياء الساكنة لا تقاب ألفا في مثله (وتقول في مجهول الأوجوف الواو قيل والأصل قول) بضم القاف وكسر الواو (فاستتقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو) لأن في النزول من العلو إلى السفلى نعترا (فأسكنت القاف ونقلت كسرة الواو إليها) لسكونها حرف علة وما قبلها ساكنة (فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة) . فنقل كسرتها (ثم قلبت الواو ياء لأن الواو الساكنة إذا انكسرت ما قبلها قلبت ياء) لعريكة الساكن مع

أنه حرف علة ضعيف . استدعي يسر ما قبلها إلى جنس الكسرة وهي الياء (والواو المتحركة) لتطرفها بأي حركة كانت (إذا وقعت في آخر الكلمة وانكسر ما قبلها قلبت ياء) للين عريكة حرف العلة وإن كان متحركا ولحصول الحذف لأن الياء خف بالنسبة إلى الواو كالأخفى (نحو غبي والأصل غبو) قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها واستتقاله

(من الغبوة) ذكره استشهدا على أن أصله واوى إذ الصندر مما يراد الأشياء إلى أصولها (والغبوة عكس الإدراك) وعدم الكاء أظهر في موضع الضمير تنبيه على أن المراد بالأوّل اللفظ وبالثاني المعنى (ونحو دعى مجهول دعا والأصل) في مجهوله (دعو بضم الدال) ولم يقل من الدعوة لأن ألف دعا دليل على أنه واوى قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ومن هذا القبيل نحو يعطى ويعتدى ويستترشى فإن الياء فيها مقابلية من الواو وكذا في نحو (٨٧) غاز أصله غازو قلبت الواو ياء ثم أسكنت وحذفت

إذ الكسرة تدل على الياء ولا تدل على الواو (وتقول في جمع المذكر في مجهول الناقص غزوا والأصل غزوا) لم يقل أصله غزوا لأن إعلال المفرد سابق على إلحاق ضمير الجمع وإشكال بالناء الضمير في نحو غزوت لأنها ليست بهارضة على صيغة الغيبة (فأسكنت الزاي) بسبب كسرتها لرفع الخروج منها إلى الضمة (ثم نقلت ضمة الياء إلى الزاي) لأن الحرف الصحيح أولى بالحركة (وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو) التي هي ضمير الجمع (فبقى غزوا) بالضمين (وكل واو وياء متحركتين يكون ما قبلهما حرفا صحيحا ساكنا) صفة أخرى لهما (نقلت) خبر كل (حركتهما إلى الحرف الصحيح الساكن)

لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار غي وهو من الغبوة وهي الخفاة والبلابة ولهذا قال الشيخ (من الغبوة وهي عكس الإدراك) وإنما قلبت الواو المتحركة في آخر الكلمة ياء إذا كان ما قبلها مكسورا لأن عمر يكتها لضعفها لأنها حرف علة واستدعاء حركة ما قبلها بجنسها، وقيل لكراهتهم إبقاءها في الطرف على حالها للزوم الثقل به لأنه يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة التقديرية تأمل (ودعى مجهول دعا والأصل دعو) بضم الدال وكسر العين وفتح الواو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كغمر ومنه غزى مجهول غزا والأصل غزو قلبت الواو ياء فيها لتطرفها وانكسار ما قبلها أيضا (وقوى والأصل قوو) قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها أيضا لما سر (بكسر ما قبل الواو الطرفي في السك) أي في غمر ودعو وقوو وإنما أورد ثلاثة أمثلة في الماضي إذا بدأ بأحدها إلى اللازم والمعوم وبالثاني إلى المعتدى والمجهول وبالثالث إلى اللغيف والمضاعف غير المدغم وبكلاهما إلى المفرد المذكور وانعتل والثلاثي وحركة الواو مفتوحة ولم يتعرض إلى الصحيح لعدم إمكانه وإلى المضارع الثلاثي والماضي الزائد عليه لعدم مجيئها على هذا الوجه وإلى المضارع الزائد عليه وإن وجد مثاله نحو يعطى من الرباعي ويعتدى من الخماسي ويستترشى من السداسي احتراز عن الاضطراب في هذه الأمثلة قد وقعت الواو في الطرف متحركة بالضم وما قبلها مكسور فقلبت في كاه ياء وإلى التثنية والجمع لسكونهما معاوين من المفرد وإلى المؤنثة لسكونها تابعة للمذكر في ذلك وإلا الاسم مفردا كان أومئى أو مجموعا مذكرا كان أومئى وإن وجد مثالا فيه نحو غاز غازيان غازون غازية غازيتان غازيات احترازا عن التطويل وفي هذه الأمثلة قد وقعت الواو في الطرف في الاسم متحركة بالضم والفتح والكسر في حالة الجر في مفرد مذكرا وما قبلها مكسور فقلبت ياء ولا اعتبار بالضمير والعلامة لسكونهما عارضتين (وتقول في جمع المذكر من مجهول الناقص غزوا ولأصل غزوا) وأصله غزوا قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ولا اعتبار بواو الضمير لما سر صار غزوا (فأسكنت لراي) لثقل الكسرة عليها للزوم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية (ثم نقلت ضمة الياء إلى الزاي) لسكونها حرف علة وما قبلها حرف صحيح اكن ومع هذا إن الضمة ليست بجنسها فاستثقت عليها الضمة (وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو) وإنما لم تحذف الواو لأنها ضمير الفاعل وحذفها محل بالمقصود بخلاف الياء (فبقى غزوا) وكل واو وياء متحركتين يكون ما قبلهما حرفا صحيحا ساكنا تنقل حركتهما إلى الحرف الصحيح نحو يقول ويكبل ونحف والأصل يقول (بسكون القاف وضم الواو نقلت ضمها إلى القاف لاستئصال الضمة عليها وإن كانت من جنسها لما سر من أنها حرف علة ضعيف لا يقدر على تحمل الحركة مع أن ما قبله حرف صحيح ساكن اقتضى الحركة لأنه قوى يقدر على تحملها فصار يقول بضم القاف وسكون الواو (ه كبل) سكون الكاف وكسر الياء نقلت كسرة الياء إلى الكاف لما مر في

لأنها أولى بتحمل الحركة (نحو قول ويكبل ونحف ولأصل يقول ويكبل)

(فوله وصل غزوا غزوا الخ) أصله غزوا ولم يذكره لفهامه من سياقه. فإن قات لم لا يجوز أن يلحق الضمير به لإعلال المفرد. قات ياباه قول النصف فيما سبق أصل غزوا ورموا غزوا ورموا والمجهول فرع المعوم وقولهم غزوت ورميت فلو صح ما ذكرته لقليل غزات ورمات

ويخوف) بسكون القاف والكاف الخاء نقلت ضمة الواو وكسرة الياء في الأولين إلى ما قبلهما ونقلت فتحة الواو في الثالث إلى الخاء ثم قلبت ألفا (وإنما قلبت واو يخاف ألفا) مع أنه قد سبق أن الواو الساكنة لا تنقلب (لسكون سكونها غير أصلي) أي عارض فوجد الشرط الأول وكذا الثاني أعني (وانفتاح ما قبلها) في الحال (وكل واو وياء متحركتين وقعتا في لام الفعل وما قبلهما حرف صحيح متحرك) (قوله أسكنتا) خبر لكل (ما لم يكن) أي لام الفعل (منصوبا) إذ لو كان منصوبا لانسكنان لثلاثا يفعو عمل الناصب (نحو يغزو ويرى ويخشى) بسكون الواو والياء إنما أسكنتا (لاستئصال الضمة على الواو والياء) لسكونهما حرفي علة ضعيفين (والأصل) فيها (٨٨) (يغزو ويرى ويخشى) بضم الواو والياء ثم أسكنتا (وقلبت ياء يخشى ألفا لتحركها)

يقول صار يكيل بكسر الكاف بسكون الياء (ويخوف) بسكون الخاء وفتح الواو نقلت فتحها إلى الخاء كما صر فصار يخوف بفتح الخاء وسكون الواو لذلك قال (نقلت حركتهما لما قبلهما) أي ما قبل الواو والياء (في الكل) أي في قول يكيل ويخشى (وإنما قلبت واو يخاف ألفا لسكون سكونها غير أصلي) لأنها متحركة في الأصل كما مر (وانفتاح ما قبلها) في الحال (وكل واو وياء متحركتين إذا وقعتا في لام الفعل وما قبلهما حرف صحيح متحرك أسكنتا) أي الواو المتحركة والياء المتحركة (ما لم تكونا منصوبتين) بسبب الناصب فإن كل واحدة منهما لو كانتا منصوبتين به لم يحجز تسكينها لثلاثا يفعو العمل عن العامل بسببه ولم يحجز قبلهما ألفا عند ذلك في مكان يقتضيه لأنهما لا تقبلان الحركة بل تركنا على ذلك وإنما قيدنا نصبهما بسبب الناصب لأن نصبهما لو كان بسبب البناء على الفتح وذلك في الماضي نحو غزو ورمى قبلتا ألفا لعدم ذلك (نحو يغزو) بسكون الواو ولم تحذف بعد الاسكان تناسب حركة ما قبلها (ويرى) بسكون الياء ولم تحذف لتناسب حركة ما قبلها أيضا (ويخشى) باسكان يائه قبلها ألفا (لاستئصال الضمة على الواو والياء) لسكونهما حرفي علة لا يقدران على تحمل الحركات كما مر (والأصل يغزو ويرى ويخشى بتحريكهما بالضم) أي بتحريك الواو والياء بالضم في الكل ثم أسكنتا كآثرى إلا أن إسكان الواو والياء بسبب حركتهما في الأولين وفي يخشى بالقلب لوجود شرط القلب فيه لانيهما وهو ككون ما قبلهما مفتوحا بعد تحريكهما وهذا موجود في يخشى لانيهما فلماذا قال الشيخ (وقلبت ياء يخشى ألفا لتحركها وانفتاح الشين وتحرك الواو والياء إذا كان كل واحد منهما (منصوبا) بسبب الناصب (نحو لن يغزو ولن يرى ولن يخشى) ومنه كي يغزو وكي يرى وكي يخشى وأن يغزو وأن يرى وأن يخشى واذن يغزو واذن يرى واذن يخشى (لحقة الفتحة عليهما) (وإذا يلزم إلغاء العمل عن العامل بلا سبب ولذا لم تقلب ياء يخشى ألفا في حالة النصب مع وجود شرطه) (وتقول في التثنية يغزوان ويرميان ويخشيان) وإنما لم تقلب الواو والياء ألفا في هذه الأمثلة بنقل حركتهما إلى ما قبلهما بعد سلب حركتهما في بعضها وفي بعضها بل نقل لثلاثا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده ولم يحجز حذف أحدهما وإبقاء الآخر تأمل (وتقول في الجمع يغزون ويرمون ويخشون والأصل يغزؤون ويرميون ويخشون) بتحريك الواو والياء في هذه الأمثلة على الضم (فأسكنت الواو والياء) في هذه الأمثلة لاستئصال الضمة على الواو والياء لما مر (لوقوعهما في لام الفعل) وهذا التعليل متروك في بعض النسخ

يعني في الأصل كما هو مقتضى سياق كلامه أوفي الحال ويعم إسكان الحرف لقلبها ألفا (وانفتاح الشين) ما قبل الياء (وتحريك الواو والياء) بالفتح (إذا كان) أي لام الفعل (منصوبا نحو لن يغزو ولن يرى لحقة الفتحة عليهما) ولم يذكر حكم لن يخشى لظهور أن ألف لا تقبل الحركة فيكون نصبه تقدريا (وتقول في التثنية) من يغزو ويرى ويخشى يغزوان ويرميان ويخشيان بفتح الواو والياء لأجل أن التثنية ولذا لا تقلب ياء يخشيان ألفا لأن ساكنة تقديرا والياء الساكنة لا تقلب ألفا

لثلاث

(وتقول في الجمع المذكور) منها (يغزون ويرمون ويخشون والأصل يغزؤون ويرميون ويخشون)

(يرميون ويخشون) بضم ما قبل واو الجمع (فأسكنت الواو والياء) يعني في الأولين (لاستئصال الضمة على الواو والياء) أي على إطلاقهما لأعلى المذكورين يعنيهما ولذا أظهر في موضع الاضمار

(قوله أسكنتا ما لم يكن منصوبا) فيه إشارة إلى أن كل واو وياء قلبت لف ساكن أو لا بالنقل أو السلب ثم ثاب فتأمل (قوله وتحرك الواو والياء إذا كانتا منصوبتين) أي إذا لم يكن ما قبلهما مفتوحا ولا قبلتا ألفا نحو لن يخشى وإنما لم يذكرها لانقضاءها من قوله وإنما قلبت ياء يخشى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله في التثنية) أي في تثنية الغائب من المضارع الناقص وكذلك قوله في الجمع وقوله في الواحدة الخاطبة بقرينة السياق والسباق (قوله ويخشيان) إنما لم تقلب ياءه ألفا لثلاثا يلتبس بالمفرد لفظا عند دخول الجازم أو الناصب

(وقلبت ياء يخشون ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) وهو الشين فصار يخشاون (فاجتمع) في كل من الثلاث (ساكنان) أحدهما (الواو والياء) أدرج فيها ألف يخشاون باعتبار أنها مقلوبة منها (و بعدها) يعني أن الساكن الثاني (واو الجمع حذف ما كان قبل واو الجمع) من الواو والياء والألف التي هي لام الكلمة فبقى يغزون بضم الزاي - يرمون بكسر الميم ويخشون بفتح الشين (وضمت الميم من يرمون) مع أن كسرهما دليل الياء (لتصحح واو الجمع) لأن كسر ما قبلها يقتضي قلبها ياء فأبدلت الضمة منها لتسلم علامة الجمع وفي إعلال يرمون وجه آخر وهو نقل ضمة الياء إلى ما قبلها بعد حذف حركته وهذا أسهل إلا أنه لم يفهم بما ذكر في غزوا أورد ههنا وجه غير ما ذكر إشارة إلى توسع دائرة الإعلال وفي بعض النسخ وقع قوله وقلبت ياء يخشون ألفا بعد قوله حذف ما كان قبل واو الجمع فعدم التعرض لحذف ألفه (٨٩) لا اكتفاء بما ذكر

في أخويه (وتقول

في الواحدة المخاطبة)

من يغزوا (تغزين

والأصل تغزون)

بضم الزاي وكسر

الواو فأسكنت الزاي

لاستقام الضمة قبل

واو مكسورة (ونقلت

كسرة الواو إليها)

لأنها حرف صحيح

أولى بالحركة (وحذفت

الواو لسكونها وسكون

الياء) وإنما حذفت

الواو دون الياء لأنها

ضمير الفاعل كواو

الجمع عند الجمهور

وعلمة الخطاب عند

الأخفش وعلى المذهبين

الناسب حذف لام

الفعل وفي إعلاله وجه

آخر وهو سلب حركة

الواو وحذفها وإبدال

ضمة الزاي كسرة

لثلاث يفهم عدم استئصال الضمة عليهما لو كانتا في عين الفعل ومع ذلك تشغل عليهما فيه كما في قول تنقل الضمة من الواو إلى القاف لذلك ولكن الأولى عدم الترك لأن استئصال الضمة في عين الفعل يلزم بوجه واحد كما من أهمها حرافة ضعيفان لا يقدران على تحمل الحركة وفي لام الفعل يلزم بوجهين الأول ما ذكر في عين الفعل والثاني أن لام الكلمة محل التغيير وأشد إعلالا من عين الكلمة حيث تحذف في الجزم وتسكن في الرفع وتمت في النصب فتشغل عليهما بهذا الوجه أيضا ولكن الأوجه إيراد هذا التعليل لقوله قبل نحو يغزون ويرى ويخشى (وقلبت ياء يخشون ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) لدفع هذا الثقل فصار يخشاون (فاجتمع ساكنان الواو والياء) في يغزون ويرميون والألف المقالوبة من الياء في يخشاون ولم يذكروا الشين لكن يلزم عليه ذكرها (و بعدها) أي بعد الواو والياء الساكنتين (واو الجمع) وهو ساكن والأولى أن يقال و بعدها لما ذكرنا (حذف ما كان قبل واو الجمع) وهو واو الناقص في الأول وياؤه في الثاني والألف المقالوبة من يائه في الثالث وإنما لم تحذف واو الجمع لما مر أنها ضمير الفاعل وحذفها محل بالمقصود بخلاف حذف ما كان قبلها (وضمت الميم من يرمون) وإنما قيد ضم ما قبل واو الجمع فيه لأنه في يغزون مضموم لاحتياج إليه وفي يخشون لا يضم بل يبقى على الفتح ليدل على الألف المحذوفة (لتصحح واو الجمع) أي لتسلم من التغيير وذلك أن الميم لو لم تضم لزم قلب واو الجمع ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار يرمين فيلتبس جمع المذكر الغائب بجمع المؤنثة الغائبة فضموا الميم لتصحح واو الجمع وبزول ذلك الالتباس (وتقول في الواحدة المخاطبة تغزين والأصل تغزون) بضم الزاي وكسر الواو (فأسكنت الزاي لاستئصال الضمة عليها) أي على الزاي وإن لم تسكن من حروف العلة (لوقوعها قبل كسرة الواو ونقلت كسرة الواو إليها) أي إلى الزاي (وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء) وإنما لم تحذف الياء لأنها ضمير فاعل عند العامة كواو يغزون وعند الأخفش علامة الخطاب فعلى كلا التقديرين لم يجوز حذفها اتفاقا أما عند الأخفش فلا شيء علامة والعلامة لا تحذف وأما عند العلامة فلا شيء ضمير الفاعل والضمير لا يحذف لفوات المقصود بحذفه فحذفت الواو التي ليست بعلامة ولا ضمير اتفاقا فبقى تغزين (وتقول في اسم الفاعل من الأجوف قائل وكائل) واعلم أن نقط مركز الهمزة في نحو قائل وصائر خطأ لافي كائل وبائع فراقين الهمزة المكسورة المقلوبة من الواو والياء لما روى عن أبي على الفارسي

لنسلم ياء المخاطبة ولم يذكروا إعلال ترمين ويخشين لأن ساكن الياء الأولى قلبها ألفا قد استغنى عن إعلال جمع المذكر فأكثرت به (وتقول في اسم الفاعل من الأجوف قائل وكائل) . اعلم أن الهمزة إن كانت مقلوبة من الواو لا تكتب تحت مركزها نقطة الياء وتكتب تحت مركز المقلوبة من الياء دلالة على الأصل

(قوله وضمت الميم من يرمون) في إعلال يرمون وجه آخر أسهل من هذا وهو أن تنقل ضمة الياء إلى الميم بعد حذف حركتها استئصالا لكسرة قبل الضمة وتحذف الياء للساكنين ولما علم هذا الوجه بما ذكر في غزوا لم يتعرض له ههنا تفننا وتوسعا لطرق الإعلال (قوله لتصحح واو الجمع) لأنه لو لم تضم الميم لقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم تغير الضمير وذلك لا يجوز إلا عند الضرورة كما في مكيل ولا ضرورة ههنا

أدخل مع صاحبه على واحد من الشترين بمعرفة العلوم العربية زائراً له فادّين يديه جزعاً عليه مكتوب
نظ قائل منقولاً بنقلتين من تحته فقال أبو علي هذا خط من قاله خطي فنظر أبو علي إلى صاحبه
فقال ضيقنا خطونا في زيارته فقام وخرج مع صاحبه في تلك الساعة ثم سأله صاحبه عن ذلك
فقال النقطة تحت مركز فاني خطاً فراقين الواو والياء وهو ليس بمتصف بما اشتهر به من
العلوم (و) قد (كان في الماضي قال وكان فريدت الألف لاسم الفاعل فاجتمع ألان ما كان
أحدهما ألف اسم الفاعل والآخر الألف للقلوبه من عين الفعل فثبتت الألف للقلوبه من عين الفعل
همزة) **واعلم أن في عبارة الشيخ** من قوله وكان في الماضي قال وكان إلى هنا تساعداً لأن عبارة
تدل على أن اسم الفاعل مأخوذ من الماضي وليس كذلك عند جميع الصرفيين بل هو مأخوذ
من المضارع للعلم سواء كان من الأجوف أو من غيره إذا عرفت هذا فتقول إن طريق أخذ ألف
بحذف حرف المضارعة من يقول ثم زاد ألف اسم الفاعل بين القاف والواو كما مضى فقول ثم
ثبت الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة مجاورة لمطرف **كافى كساء أصله كساو فثبت** وأووه همزة
لوقوعها بعد ألف زائدة في الطرف ولأن إعلال الفعل يشترط وجوداً وعدماً إلى ما أعلن إليه
لإعلال همه عند البعض والناحية عند البعض وفعله معلوماً قد أعلن بقلب وأووه ألفاً نحو فاعل
فأصل اسم فاعله بقلب وأووه إلى حرفه أقرب إلى الألف وهو المحذرة فصار قائل كذا المفهوم بما
ذكره في شرح الفارسية وذكر في المراح وشرحه فثبت ولو فاعل ألفاً أو لا تحركها وافتتاح ما قبلها
لأن الألف الساكنة المكانيه قبلها ولو ليست بنحاجر حصين لعدم اعتبارها فصار حرف الفة كأنه
في الفتحة فثبت وأووه ألفاً لذلك أولاً لأن الألف تزلزل منزلة الفتحة إذ يادها عليها وحسبونها من
جوهرها وخرجها فصار ما قبلها تحة فثبت ألفاً لذلك فالتقى الساكنان أحدهما ألف اسم الفاعل
والآخر الألف للقلوبه من الواو ولم يجر حذف أحدهما لأنه يلتبس بالماضي عنده فحركات الألف
الثانية لدفع اجتماع الساكنين فصار همزة لأن الألف إذا تحركت تصير همزة كافي كساء أصله كساو
فثبت وأووه ألفاً لا تحركها وافتتاح ما قبلها للعائين فذكر كورين ثم ثبت همزة لأجتماع اللامين
الثنين كرهوا حذف أحدهما فصار كساء وهذا منظور فيه بثلاثة أوجه فاعلم في شرح المراح فكان
ما ذكر في شرح فارسية أولى مما ذكر في المراح لدفع تلك الاضطراب الثلاثة ومفهوم ما ذكر
في شرح الرخاوي أن إعلال اسم الفاعل تابع لإعلال فعله وإعلال فعله بالماضي هذا بقلب العين ألفاً
ولم يتمكن ذلك هنا لانقاء الساكنين ولا يمكن الحذف بزوال صيغة الفاعل به وكانت الواو بعد ألف
زائدة مجاورة لمطرف وحقق أن قلب همزة فثبت ألفاً أولاً فصار لحن الأول وهو تبعية إعلال اسم
الفاعل لإعلال فعله ثم ثبت الألف همزة دماً لانقاء الساكنين وقضاء لحن الثاني وهو قلب الواو
همزة لوقوعها بعد ألف زائدة مجاورة لمطرف وهذا هو الأشبه مما ذكر في المراح (وكذلك كائل)
أي وكذا إعلال كائل وفيه من التماسح ما في قائل تأمل **نهم** واسم الفاعل من النفس منصوب
في حالة النصب نحو رأيت غارياً) والأصل غاروا فثبت الواو به لتطرقها والتكسار ما قبلها فصار غارياً
(ورامياً) وهو عن أصله (لا يتجر) أي لا تحذف الياء منها في حالة النصب لحذف الفتحة على الياء
مفرداً كان أو مثلي مد كرا كان أو مؤثراً أو مجموعاً كقوت نحو رأيت غارياً ورامياً وغارياً ورامياً
وغارياً ورامياً أمهما غارياً ورامياً أو جمع المد كرا يحذف ياء التثنية ولا يقدح في الجمع بالثلاث
وأسوت ياء التثنية فيه ورأيت غارياً ورامياً وغارياً ورامياً وغارياً ورامياً وغارياً ورامياً

ينبغي أن يأخذ طلبة اللغة العربية والتدريس في جميع المدارس الحكومية والمدارس الخاصة (وتقول

(قوله فتأيت لألف مقبولة من عين الفعل حمزة) ولم نقب ألف الفاعل لأشباعه العلامة والعلامة لاتعتبر كاسم

(وتقول في) حالة (الرفع والجذر هذا غاز ورام ومررت بغاز ورام) بتغير الياء وحذفها رفعاً وجراً (والأصل غازى ورامى) بضم الياء رفعاً وبكسرهما جراً (فأسكنت الياء كما ذكرنا) أى في مضارع الناقص بقوله أسكنتا ما لم يكن منصوباً يعنى لاستئصال الضمة والكسرة على الياء وذلك لأن الكسرة تحتاج إلى تحريك شفة والضممة إلى تحريك (٩١) الشفتين فكرهوا إبقاءها على

الحرف الضعيف
بخلاف الفتحة حيث
لا تحتاج إلى تحريك
شفة أصلاً فلم يعدوها
ثقيلة (فاجتمع
ساكنان الياء
والتنوين) لأنها تنوين
ساكنة (حذفت الياء
وبقى التنوين) لأنها
علامة التحكى وذكر
التفتازنى أن التنوين
حرف صحيح حذف
حرف العلة أولى وفي
بعض النسخ ونقل
التنوين إلى ما قبلها
أى ما قبل الياء المحذوفة
فصار غاز ورام بكسر
ما قبل الياء رفعاً وجراً
وعلى هذا إعلال جمع
المؤنث نحو غوازل أصله
غوازى (فان أدخلت
الألف واللام) على
مثل غاز ورام (سقط
التنوين) لأنه يقتضى
التنكير الذى ينافى
للقصود من إدخال
حرف التعريف
(وتعود الياء ساكنة)
لزوال موجب حذفها
وارتفاع مانع بقائها
وهو اجتماع الساكنين

(وتقول في حالى الرفع والجذر هذا غاز ورام ومررت بغاز ورام والأصل غازى ورامى) ومررت
بغازى ورامى وأصل هذا غازو قابت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار غازى (بالتنوين
الضمى في الرفع) لأنه خبر وهذا مبتدأ وحق الخبر أن يكون مرفوعاً ما لم يعرض مانع (وبالكسرى)
أى بالتنوين المنسوب إلى الكسر (في الجذر) لأن الياء في بغاز ورام حرف جر وحقه أن يجر
مادخل عليه من الاسم للعرب ما لم يعرض مانع (فأسكنت الياء كما ذكرنا) أى لاستئصال الضمة
والكسرة على الياء أما الضمة ففي حالة الرفع وأما الكسرة ففي حالة الجر وأما استئصال الضمة
عليها فبوجهين: أحدهما ما ذكرناه من أن حرف العلة ضعيف لا يقدر على تحمل الحركة . والثانى
أن الضمة خلاف جنس الياء فتحملها ما هو خلافها في الجنس أثقل . وأما استئصال الكسرة على
الياء هنا فبثلاثة أوجه: الأول ما ذكر في الضمة أولاً . والثانى أن الكسرة أفصح الحركات
فكرهوا ما هو أفصح على الأضغف وإن كانت جنسها . والثالث أن الكسرة لو بقيت هنا يلزم
توالى الكسرات (فاجتمع ساكنان الياء والتنوين) أى في حالى الرفع والجذر (حذفت الياء)
أى في المفرد المذكور فقط دفعا لذلك وحذفها من المفرد للفرق بين حالة النصب وحالى الرفع والجذر
وأما حذف الياء من الجمع المذكور فليس لأجل ذلك بل هو موجود في حالة النصب أيضاً وفي البواقي
لأن حذفها في هاتين الحالتين كما لا تحذف في حالة النصب سواء كان مذكراً أو مؤنثاً (وبقى التنوين)
لأنما حذفت الياء دون التنوين لأن الياء حرف علة لكثرة تغيرات حالها والتنوين يدل على
الحرف المحذوف من آخر الكلمة فكأنه قائم مقام ذلك الحرف وأما كسرة ما قبل ذلك الحرف
على تقدير حذف التنوين أيضاً وإن دلت هنا على حذف ذلك الحرف لكونها ياء لكتبتها لا تقوم
مقامه فلم يحذف كما تحذف الياء (فنقل التنوين إلى ما قبلها) أى في المفرد المذكور لا في البواقي
كما في قولنا جاءنى غاز وغازيان وغازون والأصل غازون فقلت الواو ياء فصار غازيون وحذفت
الياء فصار غازون وجاءنى غازية وغازيتان وغازيات وكذا جاءنى رام الخ هذا في حالة الرفع وأما
في حالة الجر فنحو قولنا مررت بغاز وغازين وغازين بحذف ياء الناقص أيضاً ومررت بغازية
وغازيتين وغازيات وكذا مررت برام الخ (فان أدخلت الألف واللام سقط التنوين) المذكور
لأن بينهما تضاداً وذلك أن الألف واللام يقتضى التعريف والتنوين يقتضى التنكير فسقط
تنوين بدخولهما (وتعود الياء ساكنة) أى حال كونها ساكنة في حالى الرفع والجذر (فتقول
هذا للغازى والرامى) في حالة الرفع (ومررت بالغازى والرامى) في حالة الجر لافرق بينهما في المفرد
عند دخولهما كما لافرق بينهما في عند التنوين وإنما تعود الياء المحذوفة بدخول الألف واللام
لأن العلة في حذفها أولاً اجتماع الساكنين أحدهما الياء والآخر التنوين فلما دخل الألف واللام
حذف التنوين كما مر فزال تلك العلة فتعود الياء وإنما تعود ساكنة في هاتين الحالتين لأن في حالة
الرفع استئصال الضمة على الياء لما مر وفي حالة الجر استئصال الكسرة على الياء لما مر فلم تتحرك الياء
الضم والكسر لهذا ولا بالفتح أيضاً وإن كان أخف لأن الفتحة خصوصاً بحالة النصب والمبحوث
فيه حالة الرفع والجذر (وتقول في مفعول الأجوف مقول والأصل مقول ففعل به كما ذكرنا)

بالتنوين الذى قد جعل عوضاً عنها (فتقول هذا للغازى والرامى) في الرفع (ومررت بالغازى والرامى) في الجر (وتقول في
مفعول لا حرف) الواوى (مقول والأصل مقول ففعل به ما ذكرنا) أى في مضارعه يعنى نقلت ضمة الواو إلى القاف
(قوله حذفت الياء وبقي التنوين) لأن التنوين علامة للممكن (قوله وتقول في مفعول الأجوف) اعلم أن الصرفين

فالتقى ساكنان واو الأجو ف حذف واو المفعول ف حذف واو المفعول عند سيبويه لأنها زائدة واستغنى عنها بالميم ف حذفه، أولى من حذف الأصل بخلاف التنوين في نحو غاز لأنها علامة التمكن لا يستغنى عنه وعند أبي الحسن الأخفش حذف واو الأجو لأن تغييرها مطرد بخلاف تغيير الواو الزائدة على أنها مع الميم علامة المفعول الثلاثي ولا يستغنى عنها بالميم المفتوحة لعدم اختصاصها بالمفعول وحق العلامة أن تبقى ولا تغير ف حذف واو الأجو ف أدخل في القياس وأولى (وتقول في بناء) الأجو (اليائي مكمل والأصل مكبول فنقلت حركة الياء إلى السكاف) لأن الصحيح أولى بالحركة كما مر (ف حذف الياء لاجتماع الساكنين) منها ومن واو المفعول ف صار مكول (وكسرت السكاف لتبدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت السكاف صارت واو المفعول ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها هذا على رأي الأخفش وعند سيبويه تحذف واو المفعول وتكسر ما قبل الياء لثلاث تنقيب واو فيلتبس البناء اليائي بالواوي واختار الامام مذهب الأخفش لما مر وانتقال واو المفعول ياء أهون من حذفها هذا . وبنو تميم لا يغيرون البناء اليائي ويقولون مكبول لحذف بناء اليائي ويمسكون في ذلك بقوله :

* وإخال أنك سيد معيون *

اختاروا في المحذوف في مفعول الأجو واو يا كان أو يائيا فذهب الأخفش ومن تبعه إلى أن المحذوف عين الفعل لأن القياس إذا اجتمع الزائد مع الأصل فالمحذوف هو الأصل كما في غاز وإذا التقى الساكنان والأول حرف مد فحذف الأول كما في قيل وغزوا ولأن واو

(٩٢)

المفعول علامة والعلامة لا تحذف كما سبق وإنما غيرت في الثاني لأنه لما وجب

وهو قوله من قبل كل واو وياء متحركتين وما قبلهما حرف صحيح ساكن فنقلت حركتهما إلى الحرف الصحيح الساكن وهما كذلك لأن القاف في مقول ساكن فنقلت حركة الواو إلى القاف فالتقى ساكنان أحدهما واو الأجو والآخروا والمفعول ف حذف واو المفعول عند سيبويه وأصحابه لأنها زائدة وهي أولى بالحذف من الأصل وهو عين الكلمة أي واو الأجو وعند أبي الحسن الأخفش حذف الواو التي هي عين الكلمة لأن واو المفعول علامة والعلامة لا تحذف لفوات المقصود بحذفها وجوابه أن العلامة إنما لم تحذف إذا لم توجد علامة أخرى وإذا وجدت تحذف وهما قد وجدت علامة أخرى وهي الميم كذا في شرح المراح وعلى هذا الاختلاف إعلال مصون تأمل . هذا بناء الواوي (وتقول في بناء اليائي مكمل والأصل مكبول فنقلت حركة الياء إلى السكاف ف حذفت الياء لاجتماع الساكنين) أحدها ياء الأجو والآخروا والمفعول (وكسرت السكاف لتبدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت السكاف صارت واو المفعول ياء) . واعلم أن الإعلال على مذهب أبي الحسن الأخفش لا على مذهب سيبويه وأصحابه لأن عند

كسر ما قبلها لدفع الالتباس والدلالة على الياء المحذوفة لزم الانقلاب أعني لما لزم في الثاني ارتكاب أحد المحذورين حذف العلامة وتغييره ارتكبا للأدنى وهو التغيير واختار المصنف هذا المذهب وذهب سيبويه إلى أن

المحذوف واو المفعول لأنها زائدة والزائد بالحذف أولى ولأن التقاء الساكنين إنما يلزم عند الثاني ف حذفه أولى ولأن قاب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلامة دفع الالتباس، فالجواب أنه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس أيضا وقول الأخفش واو المفعول علامة ممنوع بل هي إشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم الإمبرما ومعونا والعلامة إنما هي الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو وقوله لأن القياس الخ ممنوع أيضا وإنما ذلك إذا كان حرفا صحيحا لأن الأول حينئذ علة ويعرضها الحذف كثيرا بخلاف الحرف الصحيح وأما فيما نحن فيه فكلاهما حرف علة ولا أخفش أن يقول حذف الزائد وما به يحصل التقاء الساكنين إنما يكون أولى إذا لم يكن علامة وجائبا بمعنى وقول سيبويه لأن قاب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له مردود لأن حاصل ما ذكره أنه فيما قاله الأخفش يلزم قلب الضمة إلى الكسرة وهو خلاف قياسهم فلا يرتكب إلا عند قلة موجبة وضرورة مقتضية كما في قيل وغزوا وتعزير ونحوها ولا علة ولا ضرورة ههنا ودفع الالتباس إنما يكون علة إذا لم يحصل إلا بالقلب المذكور وقد حصل بما قاله سيبويه هذا وإنما لم يصح ما ذكره لو لم تقاب الضمة إلى الكسرة على مذهب سيبويه وقد قيل في إعلاله على مذهبه نقلت حركة العين إلى ما قبلها وحذفت واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء لثلاث ينقلب واو فيلتبس بالواوي فلا فرق بين سيبويه والأخفش في قاب الضمة إلى الكسرة لعل الدفع على أن العلة فيما ذهب إليه الأخفش ليست بمنحصرة في دفع الالتباس بل الدلالة على الياء علة أيضا نعم يرد عليه أن يقال إنما تكون تلك علة أن لو حذفت الياء ولا ضرورة في حذفها ويحتاج ببيان الضرورة في حذفها وفساد ما قاله سيبويه وقوله بل هي إشباع للضمة قلنا بعد التسليم لا ينافي ذلك كونه علامة للمفعول ولا فساد أيضا

سيبويه

(وإذا اجتمعت الواوان الأولى ساكنة والثانية متحركة أدغمت الأولى في الثانية) للتخفيف برفع التكرير ولا يحذف أحدهما كما في مقول لعدم الوجوب وهنا (نحو مغزو الأصل مغزور) أدغمت الواو الساكنة في المتحركة (وإذا اجتمعت الواو والياء) أى في كلمة واحدة كما هو المتبادر فيخرج نحو يزور يوما ويقضى وطرا (الأولى ساكنة) سواء كانت واوا كاسيحيء مثاله أوياء نحو صي أصله صبيو لأنه من الصبوة بمعنى الليل (والثانية متحركة قامت الواو ياء) ليتمكن الإدغام بحصول الجنسية ولم يعكس لأن الياء أخف من الواو فابقاء الخفيف أولى (وكسر ما قبل الأولى) من الياءين يعنى إذا انضم مقبلاها بانقلابها عن الواو (لتصح الياء) وتسلم عن (٩٣) الانقلاب إلى جنس الضمة أما

سببويه المحذوف واو المفعول لما مر في مقول فصار بعد الحذف مكمل بفتح اليم وضم الكاف وسكون
الياء على وزن مفعول بفتح اليم وضم الفاء وسكون العين فأبدلت ضمة الكاف إلى الكسرة لتسلم الياء
لأنه لو لا ذلك لزم قلب الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها فصار مكول على وزن مقول ووزنه بالاستقرار
مفيل فأبدلت الضمة كسرة لثلاث يلزم ذلك فصار مكمل على وزن مفيل فصارت الحركة عنده تابعة
لالحرف وعند أبي الحسن الأخفش المحذوف عين الفعل وهو الياء لما مر في مقول وهو ما اختاره الشيخ
فصار مكول بفتح اليم وضم الكاف وسكون الواو على وزن مقول بفتح اليم وضم الفاء وسكون العين
فكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فصار مكول بفتح اليم وكسر الكاف وسكون الواو فقلبت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مكمل فصار الحرف عنده تابعا للحركة . والأصح ما اختاره
سببويه عند البعض إليه مال صاحب المارونية وما اختاره أبو الحسن الأخفش مال الشيخ إليه فاخترأيها
الطالب أيهما شئت و بنوعيم يشتون الياء فيقولون مكبول على التمام والكمال استدلالا بقول الشاعر :
فإنها تافحة مطبوبة البيت وعلى هذا الخلاف اعلال مبسوع وعدم اعلاله (وإذا اجتمعت الواو ان
لاولى ساكنة والثانية متحركة أدغمت الأولى) أى الواو التي هي واو المفعول في المثال الآتي (في الثانية) أى
في الواو الثانية التي هي لام الفعل (نحو مغزو الأصل مغزو) فاجتمع حرفان من جنس واحد وألهما ساكن
والثاني متحرك فوجب الادغام للتخفيف فتدغم الأولى في الثانية فصار مغزو (وإذا اجتمعت الواو
والياء الأولى ساكنة) أى السابقة منهما ساكنة (والثانية متحركة قلب الواو ياء) ليتمكن الادغام
لدفع الثقل ولم يجعل الأمر بالعكس بأن يجعل الياء واو ثم أدغمت الواو في الواو لثلاث يلتبس اليائي من
ناقص بالواوى منه (وكسر ما قبل الواو ليصح بناء الياء وأدغمت الياء في الياء نحو مرى ونحشى
ولأصل مرى ونحشى) قلبت الواو ياء فيهما كما مر ثم أدغمت في الياء فصار مرى ونحشى بضم اليم
شامية وضم الشين وسكون الياء ثم أبدلت ضمة تلك اليم والشين كسرة قبل الادغام لتسلم الياء هذا
مفهوماً ماد كـ في شرح الزنجاني ومفهوماً ما اختاره الشيخ أن تبدل الضمة كسرة قبل الادغام لتسلم
الياء ثم تدغم في الياء وليسا كيهما واجه فاخترأيأشئت هذا إذا كان اسم المفعول من الناقص على وزن
مفعول وأما إذا كان اسم الفاعل منه على وزن فاعيل أو فاعول فاجتمعت الواو ان أو الواو والياء من الواوى
ويائي أو الواو والياء أو اليائي والسابقة منهما ساكنة فلا يوجب الادغام وأما اسم الفاعل على هذين
الوزنين من الواوى واليائي فعا يوجب نحو عدو من الواوى وبني من اليائي من وزن الفاعول ونحو صي

سوى ن تختص به ولا يوجد في غيره وهذا المعنى حاصل في لو او وقوله والعلامة إنما هي للميم ممنوع إذ ضم العين منها علامة بالاتفاق وقوله يدل على ذلك الخ ممنوع أيضا وكيف ويلزم منه أن يكون ضم العين علامة وليس كذلك ولأن كون الشيء علامة لشيء في الثلاثي لا يستلزم كونه علامة له في المزيدات كما أن الألف علامة للفاعل في الثلاثي دون المزيدات وقوله وإنما ذلك إذا كان الثاني حرفا صحيحا مردود بنحو غزوا ومصطفون ونحوها ولو أريد واو الضمير بناء على أن الضمير لا يحذف لم يتوجه هذا الرد ويبطل الاستدلال بالقياسين المذكورين لكن دليل الأخفش غير منحصر فيهما وأدلة سيبويه كلها فاسدة على ما بينا ولهذا اختار المصنف ما ذهب إليه الأخفش (قوله وكسر ما قبل الياء) هذا مطرد في مفعول الناقص وأما في غيره فقد لا يكسر نحو طوى وسى ولّى وغيرها من المصادر ونحو ريان من الصفات فأحفظ هذا

(وتقول في الأمر الغائب) من الأجوف (ليقل والأصل ليقول وفي الأمر الحاضر قل والأصل اقول) يسكون القاف وضم الواو فيهما (فنقلت حركة الواو إلى القاف خذفت الواو لسكونها وسكون اللام وخذفت الهمزة) لحصول الاستغناء بها عنها (لحركة القاف وتقول في التنثية) (٩٤) أي في تنثية قل (قولا فعادت الواو لحركة اللام) أي لزوال مانع بقاء الواو وهو التقاء

الساكنين بتحريك اللام لألف التنثية فعات حركتها في حكم لأصلية نظرا إلى أنه سكون عارض بخلاف حركة تاء غزتا ورمتا فاعتبرهنا السكون الأصلي فلم تعد ماخذف منها وقس الأمر الأجوف اليائي على الواوى نحو بيعا (وتقول في أمر الغائب من الناقص ليفز وليرم وفي أمر الخطاب اغز وارم) بضم الزاى وكسر الليم فيهما (بخذف الواو والياء) في أمر الغائب والخطاب (لأن جزم الناقص) ناظر إلى أمر الغائب (ووقفه) ناظر إلى أمر الخطاب (سقوط لام فعله) لسكونها حرف علة ضعيفة بمنزلة الحركة فتسقط في الجزم والوقف كالحركة (وفي الناقص الواوى) متعلق بقوله (تقلب الواو ياء) قدم الظرف على عامله لأن القلب بلا موجب ظاهرى مخصوص بذلك

من الواوى وشرى من اليائى من وزن الفعل أصل الأول عدوو بالواو ين وأصل الثانى بغوى بالواو والياء وأصل الثالث صبيو بهما وأصل الرابع شري بياء ين أدخمت الواو في الواو في الأول والياء في الياء في الثانى والثالث بعد قلب الواو ياء والياء في الياء في الرابع (وتقول في أمر الغائب من الأجوف ليقل والأصل ليقول) يسكون القاف وضم الواو نقلت حركة الواو إلى القاف فالتقى ساكنان على غير حده الواو واللام فخذفت الواو لسكونها حرف علة وسكون ضمة القاف دالة عليها فصار ليقل (وفي الخطاب) أى تقول في أمر الحاضر (قل والأصل اقول) يسكون القاف وضم الواو (فنقلت حركة الواو إلى القاف) أى في المثالين لأن النقل بهما وإما نقلت حركة الواو فيهما إلى القاف لأن القاعدة عندهم لو كان حرف العلة متحركا وما قبله حرف صحيح ساكن نقلت حركته إلى ذلك الحرف الصحيح كذا كر: فسكذاهنا (خذفت الواو) أى في هذين المثالين (لسكونها وسكون اللام) لماصر (خذفت الهمزة) أى في المثال الثانى لحصول الاستغناء عنها (لحركة القاف) فصار قل (وتقول في التنثية قولا فعادت الواو لحركة اللام) لأن خذف الواو في المفرد لسكونها وسكون اللام فلما وجدت اللام المتحركة ههنا لألف التنثية خوفا من التقاء الساكنين زال سبب الخذف فعادت الواو (وتقول في أمر الغائب من الناقص ليفز وليرم) بكسر اللام وفتح حرف المضارعة فيهما (وفي الخطاب اغز وارم بخذف الواو والياء) أى في أمر الغائب والحاضر (لأن جزم الناقص) هو راجع إلى أمر الغائب لأنه مجزوم بالاتفاق فأشار بالجزم إليه (ووقفه) راجع إلى أمر الحاضر لأنه مبني على الوقف عند البعض ومجزوم عند البعض الآخر وذلك أنه مجزوم عند الكوفيين أيضا لأن الأصل فيه لتفر ولتزم فخذفت لام الأمر لكثرة الاستعمال ثم خذفت علامة الاستقبال للفرق بينه وبين المضارع فاجتلبت همزة الوصل لبقاء الغين والزاى ساكنتين ووضع موضع علامة الاستقبال فأعطى أثره له وعند البصريين مبنى على الوقف وهو الصحيح لأن الأصل في الأفعال البناء وأعرب المضارع لمشابهة الاسم فلم يبق المشابهة بين الأمر والاسم بخذف حرف المضارعة فبقى على أصله وهو البناء وأشار إليه بقوله ووقفه (سقوط لام فعله وفي الناقص الواوى) تقلب الواو ياء في المستقبل) نحو يغزى إلى أغزى ونغزى بضم حرف المضارعة في الكل ثم تقلب الياء في المفرد مذكرا كان أو مؤنثا وجمع المذكر ونفس المتكلم واحدا كان أو مفعلا غيره ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الألف في جمع المذكر والواحدة الخطابية للتقاء الساكنين تأمل (والأمر) نحو ليفز ليفزوا إلى لأغز لنغز بضم حرف المضارعة في الكل أيضا ثم تحذف الياء من نفس المتكلم مطلقا ومن المفرد مطلقا وجمع المذكر مطلقا بعد قلبها ألفا في جمع المذكر والواحدة الخطابية لتحركها وانفتاح ما قبلها علامة للجزم في نفس المتكلم والمفرد ودفعا للتقاء الساكنين في الجمع وعلامة للجزم فيه سقوط نونه وكذا التنثية (والنهي) لا يغز لا يغزى إلى لا أغز لا نغز بضم حرف المضارعة في الكل أيضا ثم تحذف الياء حينما تحذف في الأمر والأمر في البعض على صورة الألف وفي بعض على صورتها في الأمر تأمل في تصرفات هذه المذكورات فإنه من مطارح الأذكىاء (المجهولات) إنما أورد المجهول بصيغة الجمع لأنها صفة للجمع وهو المستقبل والأمر والنهي أى الحكم المذكور في هذه الأشياء إذا سكن مجهولات فلماذا قلنا في كلها بضم حرف المضارعة وإنما أورد هذا الحكم

في

(في المستقبل والأمر والنهي المجهولات) مع أن ما قبل الواو فيها ليس بكسور حلا على مجهول الماضي

(قوله فعادت الواو لحركة اللام) وهذه الحركة حكم الأصلية من كل وجه لمحيتها لألف الضمير وكون محلها جزءا من الفعل حقيقة بخلاف حركة تاء رمتا لأن محلها عارضة ليست في حكم الجزء (قوله في المستقبل والأمر والنهي المجهولات) أما المستقبل فتقلب الواو في جميع تصرفات

(لأنهن فروع الماضي وفي الماضي المجهول) الذي هو متبوع الأفعال المذكورة (يصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها نحو غزى والأصل غزو) قلبت الواو ياء لما ذكر. مثال مجهول المستقبل يغزى يغزى ان يغزون الخ بقلب الواو ياء في جميع تصاريفه ثم الياء بعد قلبها ألفا في مفار يده ولذا تكتب على صورة الياء وإنما لم تكتب الواو أولا ألفا رعاية لتبعية مجهول الماضي وتحذف لام الفعل أعني الياء بعد قلبها ألفا في جمع المذكور وواحدة المخاطبة لاجتماع الساكنين من لام الفعل ومن واو الجمع وياء المخاطبة ومثال مجهول الأمر ليغز ليغزوا إلى لأغز ليغز ومثال مجهول النهي لا يغز لا يغزوا إلى لا أغز بحذف لام الفعل للجزم قيد بكونها مجهولات إذ في معلوماتها ينضم ما قبل الواو فلا تكتب ياء . ولما (٩٥) فرغ من إعلال يأتي الأجوف

والناقص قال (وأما

المعتل الفاء) الذي

يقال له المثال (فيستقط

فاء فعله في المستقبل

والأمر والنهي

المعروفات) بخلاف

مجهولاتها نحو يوعد

وليوعد لعدم موجب

الحذف وهو استتقال

الواو بين ياء وكسرة

لم يذ كر المصدر نحو

عدة أصله وعدة لأن

حذف الواو منه تبعا

واطرادا للاستتقال

لأن نظره مقصور على

المشتقات وأدرج في

المستقبل الثني والجدد

لأنهما على لفظه وذلك

الاستسقاط (إذا كان

فاؤه واوا) بخلاف

ما إذا كان ياء نحو يسر

لعدم ثقلها كالواو

(نسقط من ثلاثة

أبواب) متعلق بنسقط

في المجهول دون العلوم لأن واو الناقص فيه لا تكتب ياء فيما سوى يفي بل تسقط الواو في الأمر والنهي في المفرد وجمع المذكور والواحدة المخاطبة على صورتها وتسكن في المستقبل حالة الرفع في المفرد وتحذف في المذكور والواحدة المخاطبة وتنصب حالة النصب في المفرد وتحذف أيضا في الجمع المذكور والواحدة المخاطبة على صورتها فيهما أيضا وإنما قلبت الواو ياء في هذه الأشياء حال كونهن مجهولات تبعا للماضي المجهول عند البعض ومنهم الشيخ فلذا قال (لأنهن فروع الماضي وفي الماضي المجهول تصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها) أي في نحو غزى يضم الفين وكسر الزاي وفتح الياء التي هي في الأصل واو . هذا هو الأصح ولهذا تكتب واوه ياء في هذه الأشياء حال كونهن معروفات تبعا للماضي المعروف الذي لم تكتب واوه ياء وكذا تكتب واو ياء أولا مجهولا كان أو معروفا تبعا لماضيته نحو غي فان واوه تكتب ياء مجهولا كان أو معروفا لاستكراههم الواو بعد الكسرة ولم يذ كر الشيخ قيل لشذوذه وقيل لظنه قلبها ألفا أولا لياؤه وعند البعض ومنهم شارح الحارونية لو وقعها رابعة وفيه نظر لأنه يلزم على هذا قلبها ياء في هذه الأشياء إذا كن معروفات لوجودها كذلك وليس كذلك وعلى هذا الحكم مستقبل دعى وغزى وأمرها ونهيها مجهولات لأنهما واو يان (وأما المعتل المثال فيسقط فاء فعله في المستقبل من الأول إلى الآخر) أي من المفرد الغائب إلى نفس المتكلم (والأمر) أي وفي أمر الغائب والحاضر (والنهي) أي وفي نهي الغائب والحاضر (المعروفات) وإنما وصف المستقبل والأمر والنهي بالمعروفة احترزا عن كونهن مجهولات لأن عند ذلك لا تحذف الواو من هذه الأشياء وإنما لم يذ كر الماضي . الفاعل والمفعول لأن الواو لا تحذف منها . (واعلم أنه لم يذ كر مصدره الذي على فعله بكسر الفاء مع أن الواو لا تحذف منها أيضا (إذا كان فاؤه واوا) وإنما قال إذا كان فاؤه واوا احترزا عما كان فاؤه ياء ونها لا تحذف على أي حال (من ثلاثة أبواب) متعلق بقوله فيسقط . أحدها (فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو وعد يعد) أصله يوعد بكسر العين في المستقبل حذفت الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة لئلا يثقل على اللسان ولو لم تحذف لثقل لأنها وقعت بين الكسرات إحداهما الكسرة المفوظة والآخران الياء المتولدة من كسرتين لوقوعها على هذا الوجه مستلزم للثقل العظيم لأن الواو خلاف الياء في الجانسية مع أن الفعل أثقل من الاسم وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم فلو وقع هذا الثقل في الاسم لدبح بالحذف ودفعه به في الفعل الأثقل منه أوجب فلما اجتمع فيه هذا الثقل طابوا الخفة بحذف شيء منه فلم يكن حذف الياء لأنها علامة المضارع والعلامة لا تحذف لأن حذفها يخل بالمصودع أن وقوع الواو في الابتداء مستسكرة عندهم وعلى تقدير حذف الياء تقع الواو كذلك

أحده (فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو وعد يعد) أصله يوعد حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وأما

ياء ثم تكتب في مفار يده لفا تحركها وانفتاح ما قبلها ويدل على هذا كتابتها بالياء وأما الأمر والنهي فتقلب في تناسلها

لوجوب حذفها في مفار يدها وإنما قدم القلب الأول لرعاية تبعية الفرع مع إمكان القلب الثاني بعدد فكان فيه رعاية

السبيين بخلاف ما لو قدم الثاني . فإن قلت فعلى هذا ينبغي أن تكتب الواو أولا ياء في مفار يد الأمر والنهي ثم تحذف فيكونان

كالستقبل . قلت لزم حينئذ تأخير عمل الجازم من غير أثر إذ لا يكتب اللام في مفار يدها حتى يكتب بالياء بخلاف مفار يد

المستقبل وبخلاف جموعهما فإنها وإن لم تسكن في قلب الواو فيها ياء أولا أثر لعدم كتابتها لكن لا يلزم تأخير عامل واجتماع

الساكنين لا يلزم قبل القلب بل بعده فيحكم بقلب الواو ياء أولا رعاية للفرعية

(وأما اللفيف المقرون) من المعتلات (حكم عين فعله حكم الصحيح) حيث (لا يتغير) بالاعلال لأن لامة أولى تغيرا من عينه وقد اعتل اللام فلو تغير العين يلزم نقض البناء (وحكم لام فعله حكم لام فعل الناقص) في قلبه ألفا وحذف حركته للاستتقال (نحو طوى يطوى) وكذا في الحذف علامة للجزم والوقف في الأمر والنهى ولالتقاء الساكنين نحو يطوون والأصل يطوون كيرميون وكذا في إثبات اللام إذا كان ياء وانكسر ما قبلها نحو روى مثل رضى ، ثم إن المصنف لكون فطره مقصورا عوج المشتقات لم يلتفت إلى تغيير عين المصدر نحو طوى (٩٧) طيا ونوى نية قلبت الواو ياء

لاجتماعهما وسبق إحداها بالسكون (وأما اللفيف المفروق حكم فاء فعله حكم فاء فعل المعتل) أى المثال حذف إذا كانت واو من المضارع والأمر والنهى إذا وجد موجب الحذف كوقوعها بين ياء وكسرة بخلاف وحى يوحى (وحكم لام فعله حكم لام فعل الناقص) فى قلبه ألفا وفى حذفه وحذف حركته وفى ثبوته على حاله إذا انكسر ما قبلها نحو ولى (ونحو وقى) أصله بوقى حذف الواو كما فى يمد وأسكت اللام كفى رعى (فتقول فى أمره) أى فى أمر هذا الباب (قد حذف فاء فعله) إذا أصله بوقى (كالمعتل الفاء) أى كالحذف من المثال (وحذف لام فعله فى الجزم

يزع فوكت الواو فى كلها بين ياء وكسرة حذفت ثم فتحت عين المضارع فى كلها لأجل حروف الخاق كذا المفهوم مما ذكر فى شرح الزنجاني ونزهة الظرفاء وفى شرح المارونية والمراح وشرحه وأيضا قد جعل الحذف من أربعة أبواب والحال أنه من يابن أحدهما ما كان عين مضارعه مكسورا لفظا أو تقديرا كيمد ويرث وأخواتهما والثانى ما كان عين مضارعه مكسورا تقديرا لالفاظ كيهب ويقع ويضع وأخواتها كذا المفهوم مما ذكر فى النزهة والمارونية والمراح فيلزم عليه أن لا يزيد على هذين البابين (وأما اللفيف المقرون حكم عين فعله حكم الصحيح لا يتغير) أى لا ينقل ولا يعمل ولا يحذف ولا يقلب كعين الفعل الصحيح لأنه لو أعمل بحسب ما يقتضيه بأحد هذه الاعلالات الثلاث وإعلال لامة لازم أيضا لأنه أشد تغيرا منه للزم نقض البناء منهما فلم يعمل عين فعله (وحكم لام فعله حكم لام فعل الناقص) أى فى الاعلال وعدمه ، أما الاعلال فلا يخاو إما بحذف لامة علامة للجزم أو الوقف أو دفعا لالتقاء الساكنين فهو مثله فيها كلام لم يطو وطووا مثل لم يرم ورم ورموا فذلك وإما بالقلب ألفا فى موضع يكون متحركا وما قبله مفتوحا نحو طوى فانه مثل رعى فى ذلك و ياء فى الواوى نحو قوى فانه مثل غي فى ذلك وإما بحذف الحركه فى موضع تكون حركته ضمة نحو يطوى فانه مثل يرمى فى ذلك وغير ذلك وأما عدم الاعلال فلا يخاو إما أن يكون بأن لا يوجد موجب الاعلال فيه نحو روى ، فانه مثل رضى فى ذلك وإما بأن لا يجتمع الساكنان فيه نحو طوى فانه مثل رمى فى ذلك وغير ذلك (نحو طوى يطوى) أشار بطوى إلى قلب لامة ألفا كالتناقص و يبطوى إلى حذف حركته ضمة كالتناقص ولم يتعرض إلى غيرها احترازاً عن الاطناب وإتساح لامة فعله على لام فعل الناقص فى هذه المذكورات لكونه حرف علة مثله (وأما اللفيف المفروق حكم فاء فعله حكم فاء فعل المعتل) لأنه معتل الفاء أيضا فى حذف فاء فعله إذا كان واو من مضارعه فى موضع تحذف فيه واو مضارع المعتل المثال نحو يقى فانه مثل يعد فى ذلك وثبت فيه فى موضع تثبت فيه نحو يوحى فانه مثل يوجل فى ذلك (وحكم لام فعله حكم لام فعل الناقص) لأنه معتل اللام أيضا فى حذف لام فعل اللفيف المفروق فى موضع تحذف فيه لام فعل الناقص نحو لم يقى كلم يرمى فى ذلك وغير ذلك وفى موضع تحذف حركه لامة أيضا نحو يلى فانه مثل يرمى فى ذلك وفى موضع تنقل حركته ثم تحذف أيضا نحو ولو افانه مثل رضى فى ذلك وغير ذلك وفى موضع تثبت لامة بلا إعلال كما تثبت لامة أيضا نحو ولى كرمى فى ذلك وغير ذلك وفى موضع قلب لامة أيضا نحو وقى كرمى فى ذلك وغير ذلك (نحو وقى يقى) أشار بوقى إلى قلبه ألفا و يقى إلى حذف فاء فعله كالمعتل المثال و يحذف حركه لامة ضمة كالتناقص ولم يتعرض إلى ثبوته بلا إعلال و إلى حذفه بعد نقل حركته حذرا عن الاطناب (وتقول فى أمره) قد حذف فاء فعله كالمعتل الفاء نحو عد أصله أوعد حذف لام فعله فى الجزم) أى فى الغائب

للمصنف محمول على الظاهر أو على أن مذهبه ليس بمذهب الجمهور وهو الظاهر المتبادر من كلامه وأرى أنه الحق لأنه لا دليل على ما ذكره وحذف الواو لا يدل عليه لجواز أن يكون حذفه لكونه من الباب الثالث اللازم له حرف حلق ثقيل ولهذا حذف الواو من كل ما كان من الباب الثالث بخلاف ما كان من سائر الأبواب وإن كان فيه حرف حلق وأما حذفه من يطاء ويسع فلأن المعتل من الباب الرابع لا يكون إلا لازما فلما جا آ من بين أخواتهما متعديين خولف بهما نظائرها مع أن فيه حرف حلق ثقيل ويلزمهم أن يحمل يسع و يطاء على الشذوذ لإحصاء الواو بعد الفتح ولم يعد لأنهم قالوا إذا أزيلت كسرة ما بعدها أعيدت الواو نحو لم يوعد (قوله حكم الصحيح) إلا فى مصدره وإن كانت عينه واوا ولامه ياء نحو طوا طيا وروى ريا وشوى شيا ونوى نية

بعد التماثل به وشبهه الحابل بوطء المقيد فان المقيد عنقه القيد من توسيع الخطوة ويصير كأنه
يعيد قدمه إلى موضعها الذي تقاها منه وذلك مما يشق على النفس وشبهه بعضهم برفع القدم
ووضعها في حيز واحد وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين وكل ذلك ثقيل ومستكره فطلبوا
الحفة بإدغام أحد التماثلين أو المتقاربين في الآخر حتى يرتفع اللسان عن مخرج هذين الحرفين دفعة
واحدة ليخف على اللفظ وإنما لم يطلبوا تلك الحفة بحذف أحدهما لئلا ينتقض البناء به (نحو
مد يمد والأصل مدد مدد) يتحرك الدالين بالفتح سلبت حركة الدال الأولى ليتمكن الإدغام في
الثاني لدفع الثقل المذكور فأدغمت الدال الأولى في الثانية وجوبا فصار مد يمد ويمدد بسكون
الميم وتحررك الدالين بالضم (فقلبت حركة الدال الأولى في المستقبل إلى الميم) وإنما قيد النقل
بالمستقبل لأن حركة الماضي لا تنقل بل تحذف لوجود الميم متحركة بخلاف المستقبل (و بقيت)
الدال الأولى (سا كنة فأدغمت الدال الأولى في الثانية) وجوبا أيضا فصار يمد وهذا المثلان
لما يكون التماثلان فيه متحركين ، وأما مثال ما كان أولهما ساكنا والثاني متحركا فقد ذكرناه
قوله نحو مدا مصدرا والأصل مدد بسكون الدال الأولى فأدغمت الدال الأولى في الثانية وجوبا
أيضا لدفع ذلك الثقل . واعلم أن الإدغام على ثلاثة أوجه : أحدها واجب وهو فيما إذا كان أول
التماثلين أو المتقاربين ساكنا وثانيهما متحركا ولم يكن الأول حرف مد ولا لايدغم لئلا تزول
المدية نحو جاءني مساهون وزيد ومررت بمسامين وزيد أو كلاهما متحرك سواء كانا في كلمة واحدة
أو في كلمتين مثال الأول في كلمة واحدة نحو مد مصدرا في التماثلين وقد مر ذكره ونحو امحى
ومحمرش من المتقاربين والأصل امحى ومحمرش بسكون النون فيهما أدغمت النون في الميم وجوبا
فيهما بعد قاءهما بما عند البعض وفي كلمتين نحو قوله تعالى - ألم أقل لكم ، واذكر بك ، وقلهم ، ومن
يفعلنكم - في التماثلين والأصل - ألم أقل لكم ، واذكر بك ، وقل لهم ، ومن يظلم منكم - أدغم أحد
التماثلين في هذه الأمثلة في الثاني وجوبا عند البعض ونحو قوله تعالى - وقد طائفة - في المتقاربين
والأصل - وقد طائفة - بسكون التاء أدغمت التاء في الطاء في ذلك وجوبا بعد قلب التاء طاء عند
البعض . ومثال الثاني في كلمة واحدة نحو مد يمد في التماثلين وقد مر ذكره ونحو اناقل واذتر في
المتقاربين والأصل تناقل وتذتر يتحرك المتقاربان فيهما فيسكن الأول منهما ويدغم في الثاني
وجوبا بعد جعله مثل الثاني عند البعض وفي كلمتين نحو قول القائل تنفر من ظلالنا ونروح في ظلك
في التماثلين والأصل تنفر من ظل لنا ونروح في ظل لك يتحرك التماثلين أدغم أحد التماثلين
فيهما وجوبا عند البعض ونحو آخر شطاء في المتقاربين والأصل - أخرج شطاء - يتحرك المتقاربان
أدغمت الحميم في الشين وجوبا بعد جعلها شينا عند البعض وإنما قيدنا بقولنا عند البعض في
مواضع لأن عند بعض يجوز الإدغام وتركه في تلك المواضع . أما إذا كان التماثلان والمتقاربان
في كلمتين فاعلم لزوم الثقل لعدم تلازم السكامة الثانية للسكامة الأولى وأما إذا كان المتقاربان في كلمة
واحدة فلجواز جعل أحدهما مثل الآخر أو تركه على حاله نظرا إلى قربهما في المخرج وعدم اتحادهما
في الدات فلا يلزم من اجتماعهما الثقل الحاصل من اجتماع التماثلين في كلمة واحدة والثاني جائز وهو
بما إذا كان الحرف الثاني من التماثلين ساكنا وسكونه ليس بأصل بل بسبب عارض وعند ذلك
لا يكون السكون كالجزء من السكامة فيجوز الإدغام نظرا إلى عدم سكونه في الأصل وتركه نظرا إلى
سكونه في الحال وذلك في الأمر الحاضر والمجزوم لأن سكونه غير أصلي بخورده وليرد ولم يرد والأصل
اردد وليردد ولم يردد جاز الإدغام فيها وتركه وهذا مذهب بني تميم وأهل الحجاز لا يجوزون الإدغام فيها

(نحو مد يمد والأصل)
في الأولى (مدد)
سلبت حركة الدال
الأولى لئلا تنصل بين
المتجانسين إذ الحركة
بعد الحرف على المختار
أدغمت في الثانية
(و) في الثاني (مدد)
نقلت حركة الدال
الأولى إلى الميم وبقيت
سا كنة فأدغمت الدال
الأولى في الثانية
فصار يمد ويعلم بذلك
دغاما الماضي وإدغام
ما يكون أول
المتجانسين ساكنا
فلا حاجة إلى ذكرها

.....

والوقف) نحو ابق وقى (كلاقص) أى كما تحذف لامه فى الحالتين نحو ليرم وارم (فبقى القاف) بعد حذف ما حذف من أمر المثال والناقص (مكسورة وزيدت الهاء عند الوقف) لأن الوقف على المتحرك يمنع صناعته ولا مجال لاسكان الحرف المبتدئ به فزيد حرف خفيف الخروج ليكون كأن لم يزد شئ* (فى الواحد المذكور) بزيادة الهاء فيه قد علمت من خصوص المثال إلا أنه أراد به التنبيه على أنها لاتزاد فى غيره وإن تبادر إلى الفهم زيادتها اطرادا (وتقول فى التثنية قيام) مود الياء لخروجها عن الآخريه باتصال ضمير الفاعل (وفى الجمع) المذكور (قوا) والأصل قيوأ فقلت ضمة الياء إلى القاف بعد حذف كسرتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (٩٨)

على الياء الأولى وحذفت لالتقاء الساكنين (وفي الجمع الثلاثين) بإعادة الياء بالحق ضمير الجمع أيضا . ولما فرغ من مباحث اللغات قال (وأما الضاعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد) فيخرج نحو احمر واقصر (إذا كان عين فعله ساكنة ولامه متحركة) كمصدر مدد (أو) كانت (كلاتها) متحركتين فالادغام في الصورتين (لازم) ويقال له واجب أيضا وذلك لدفع الثقل الحاصل بالتكرار فإنه كما نرى بعيد مقيد الرجل إلى موضع نقلها وذلك مما يشق على النفس ولا يمكن حذف أحدهما

وقع المتماثلان في كلمتين نحو - واذا كررت بك - بخلاف الثانية فانها قد لا تدغم لما منع نحو قردد وجدد ثم لفظ الادغام يسكون الدال من عبارات الكوفيين وبتشديددها من الافتعال من عبارات البصريين ذكره التفنيزاني . وهو أى الادغام لغة الإخفاء والإدخال يقال أدغمت النجاءم فى الفرس أى أدخلته فيه وأدغمت السكتاب فى كى أى أخفيته فيه . وفى الاصطلاح إسكان الحرف الأول وإدراجه فى الثانى

(قوله فلا دغام لازم) إذا لم يكن مانع نحو الالحاق والالتباس كقرد و جدد وقوول

(وإذا كان عين فعله متحركة ولامه ساكنة سكونا لازما) باتصال ضمير الفاعل (فالأظهار لازم) أى الادغام تمتنع (نحو مددن) (إلى مددن) لأن ما قبل ضمير الفاعل لازم السكون لثلاثى إلى أربع حركات وفى الادغام لا بد من حركة الثانية كاسيحيء (وإن كانتا) أى العين واللام منه (ساكنتين) الأولى للتخفيف والادغام والثانية للجزم أو الوقف (فحركة الثانية) أى الفتح أن تحرك الثانية حيث أن الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره وهو المدغم الساكن (وإن غمّت الأولى فيها) أى فى الثانية وهذا القسم يسمى إدغاما جائزا لأنه لا يجوز أن ينظر إلى أن سكون الثانية علامة فلا تحرك لا تدغم فيها وهذا لغة أهل الجواز ويجوز أن ينظر إلى أن سكونها عارض غير لازم فتحرك وتدغم فيها وهذا لغة بني تميم والأور أقرب إلى القياس وفى التنزيل - ولا تثنى تستكثر - (نحو لم يعد والأصل لم يعد فنقلت حركة الدال الأولى إلى الميم) لأجل الادغام (فبقيتا) أى الدالان (ساكنتين) حركة الدال (١٠٠) الثانية وأدغمت الأولى فيها) أى فى الثانية . لا يقال لو حركت الأولى وأدرجت

الثانية فيها يحصل المقصود من الادغام فاسبب ترجيح عكسه . لا نأقول حركة الأولى لتأخرها عنها فاصلة بينهما كما مر فلا مجال لاندراج الثانية فى الأولى المتحركة (ثم فتحت) أى اختبر كون تلك الحركة فتحة لأن الفتح أخف الحركات (ويجوز تحريكها) أى تحريك الثانية (بالضم) تبعاً للعين مضارعة (والكسر) لأنه أصل فى تحريك الساكن وذلك للنسبة بين الكسر والسكون من حيث إن السكون أصل فى البناء

وهم يقولون اردد وليردد ولم يردد والأول أصح ولذا مال أكثر النصارى إليه . والثالث تمتنع وهو فيما إذا كان الثانى من المتماثلين ساكنا وسكونه أصلى فعند ذلك يكون سكونه كالجزء من السكامة فلا يمكن الادغام لأنه لا بد عند الادغام من تسكين الحرف الأول من المتماثلين أو التقارب بين ليتصل بالثانى إذ لو لا ذلك لحالت الحركة بينهما فعند ذلك يجتمع الساكنان على غير حده ولم يحز حذف أحدهما لنقص البناء وإخلال المقصود به ولأن الثانى ميبين للأول والحرف الساكن كالمعديوم أو كالميت إذا كان سكونه لازما فلا يبين نفسه فكيف يبين غيره فذلك امتنع الادغام وذلك فى نحو مددن إلى مددن أو امددن ولا تمدن وليمدن ولا يمدن فأشار الشيخ إلى هذا القسم بقوله (وإن كان عين فعله) أى عين فعل المصاعف (متحركة ولامه ساكنة) أى ساكنة سكونا لازما (فالأظهار لازم) أى الادغام تمتنع كما مر (نحو مددن إلى مددن) لأن سكونهما وسكون أخواتهما لازم لشدة اتصال الضمير بهما وبأخواتهما لثلاثى يلزم أربع حركات متواليات فيما هو كالسكامة الواحدة (وإن كانا) أى الحرفان المتماثلان (ساكنين) بتسكين الأولى للادغام والثانى للجزم (حركة الثانية) لأنها لو لم تحرك تكون كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره (وأدغمت الأولى فيها) هذا إشارة من الشيخ إلى الادغام الجائز (نحو لم يعد والأصل لم يعد فنقلت حركة الدال الأولى إلى الميم) ليمكن الادغام أو لسكون الميم ساكنة (فبقيتا) أى الدالان (ساكنتين) حركة الدال الثانية وأدغمت الدال الأولى فى الدال الثانية ثم فتحت الدال الثانية (نحو لم يعد) بفتح الدال (لأن الفتح أخف الحركات ويجوز تحريكها) أى تحريك الدال الثانية (بالضم) نحو لم يعد بضم الدال (اتباعاً للعين) أى لعين فعله (والكسر) أى يجوز تحريك الدال الثانية بالكسر نحو لم يعد بكسر الدال لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر (كما يذكر) جواز هذه الحركات (فى أمر المصاعف ، وتقول فى الأمر) أى فى أمر الحاضر (من يفعل بضم الميم مد بضم الدال) الثانية (ومد بفتح الدال) الثانية (ومد بكسر الدال) الثانية أما جواز تحريكها بالضم فلا يتبع العين لأنه مضموم وأما جواز التحريك بالفتح فإخفة الفتح وأما جواز التحريك بالكسر فلا لأن القاعدة إذا حرك الساكن حرك بالكسر كما ذكرنا وإنما لم يبق على

والكسر أبعد الحركات من المعربات

السكون

ولذا لا يدخل المضارع وسير المتصرف وقيل فى أصالته لأن الساكن كالميت وتحريكه من أسفله (كما يذكر) أى جواز التحريك بالثالث (فى الأمر) مع هذا الباب . ثم أورد بحثاً له بقوله (وتقول فى الأمر) الحاضر (من يفعل بضم العين مد بضم الدال ومد بفتح الدال ومد بكسر الدال) والأصل امدد نقالت ضمة الدال الأولى إلى الميم فاستغنى عن الهمزة ثم حركت الدال الثانية بما حركت به نحو لم يعد قدم ذكر الضم ههنا دفعاً لما يتوهم من السياق من أنه جائز على ضعف

(قوله ولامه ساكنة سكونا أصليا) بأن جاء من ضمير الفاعل (قوله وإن كانتا ساكنتين) فى العبارة مسأحة بمعنى إن كان سكونه عارضا بأن لم يجزى من ضمير الفاعل فالادغام جائز بأن أسكنت الأولى للتخفيف فيكونان ساكنين وإذا كانتا ساكنتين حركت الثانية وأدغمت الأولى فيها (قوله ويجوز تحريكها بالضم والكسر) أما الضم فلا يتبع العين لسكونه

(واليم مضمومة في) الصور (الثلاث) لأن الحركة المنقولة إليها هي الضم (ويجوز امدد بالظهار) كاهورأى المجازين في كلامه إشعار بأن أكثر استعماله بالادغام كاهو مذهب بنى تميم (وتقول في الأمر من يفعل بكسر العين فر بالكسر) أى بكسر الراء تبعاً لعين مضارعه ولاصلته في تحريك الساكن (وفر بالفتح) لحفته ولايجوز ضم الراء لاستلزامه الخروج من المكسرة إلى الضمة مع أنه لا داعي له كاتباع العين (والفاء مكسورة فيهما) أى في صورتى كسر الراء وفتحها لأن المنقول إليها هو الكسر (ويجوز افر بالظهار) لسكون الثانى في الأصل (وتقول) في الأمر (١٠١) الحاضر (من يفعل

السكون لاجتماع الساكنين على غير حده إذ لم تكن التلفظ بهما ولم يجوز حذف أحدهما لما مر فترك جوازاً باجدى هذه الحركات وكذلك الحكم في أمر الغائب والنهى غائباً كان أو حاضراً نحو ليمد بالحركات الثلاث ولا يمد بالحرركات الثلاث أيضاً فيهما وكذا في غيرها من الجزم تأمل (واليم مضمومة في الثلاث) أى في تحريك الدال الثانية بالحرركات الثلاث (ويجوز امدد بالظهار) أى بفك الادغام لأن الادغام وتركه جائز في هذا القسم (وتقول في الأمر من يفعل بكسر العين فر بالكسر وفر بالفتح) أما جواز التحريك بالكسر فلائنه ساكن بسبب الوقف والساكن إذا حرك بالكسر كاهو وأما جواز التحريك بالفتح فالحفته كاهو وأما عدم جواز التحريك بالضم فلعدم لاتباع بكسر عين فعله ولأنه لو جيز ذلك يلزم الخروج من المكسرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية وذلك ثقيل وأما عدم إبقاء على السكون فلعدم من أنه يلزم اجتماع الساكنين على غير حده اللذين لم تكن التالفاظ بهما تأمل (والفاء مكسورة فيهما) أى في تحريك الراء الثانية بالكسر أو الفتح (ويجوز افر بالظهار) أى بفك الادغام لأن هذا القسم من الادغام الجائز كاهو (وتقول في الأمر من يفعل بفتح العين عض بالفتح) أى بفتح الضاد الثانية لحقة الفتح كاهو (وعض بالكسر) لأنه ساكن والساكن إذا حرك بالكسر كاهو وأما لم يبق على السكون ولم يجوز التحريك بالضم لما مر من عدم جوازها في يفعل بكسر العين (والعين مفتوحة فيهما) أى في تحريك الضاد الثانية بالفتح والكسر (ويجوز اعضاء بالظهار) أى بفك الادغام لما مر في المثالين الأولين (وتقول في الماضى من أفعل يفعل أحب) بفتح الحاء والياء المدغمة فيها (يحب) كسر الحاء وضم الياء (والأصل أحب يحب) بسكون الحاء فيهما (فتنقلت حركة الباء) في الماضى والمضارع (إلى الحاء) ليكن الادغام وليكون الحاء ساكنة (وأدغمت الباء) الأولى (في الباء) الثانية (فيهما) أى في الماضى والمضارع لدفع الثقل المذكور في الثلاثى الواجب إزالته به ومزيد لثلاثى فرع الثلاثى (وتقول في الأمر) أى في أمر الحاضر (أحب) يكسر الحاء وفتح الياء ويجوز كسرهما لكن لم يذكره اكتفاء بما ذكره في الثلاثى المجرد من قبل ولم يجوز إبقاؤه على عدم لاتباع والزموم الخروج من المكسرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية تأمل ولم يجوز إبقاؤه على السكون لما مر في الثلاثى . واعلم أنه لا فرق بين ماضى هذا الباب وبين أمره في الصورة سواء كان قبل الادغام أو بعده لكن الفرق بينهما بحركة الباء الأولى قبل الادغام فإنها مفتوحة في الماضى ومكسورة في الأمر وبحركة الحاء بعد الادغام فإنها مفتوحة في الماضى أيضاً ومكسورة في الأمر لأنها في الحقيقة حركة الباء فيهما التى هي مفتوحة في الماضى ومكسورة في الأمر (وأحب) كسر الباء الأولى (بالادغام) أى في المثال الأول (والظهار) أى بفك الادغام في المثال

المنقولة من الأولى والياء مدغم فيها إما مفتوحة أو مكسورة على قياس فر (وحب) على وزن أكرم (بالادغام) في الأول (والظهار) في الثانى مثال الممتنع احببن إلى احببنا وقس على هذا مضاعف الخمس والسادس نحو تهاد واستمد مضموماً وأما الكسر فلائنه الأصل في تحريك الساكن لأن الجزم عوض عنه في الفعل فموض الكسر عنه عند الحاجة وكذا في فت وأما في فر وعض فلم يجوز فيهما ضم اللام لأن عين مضارعهما ليست بمضمومة حتى يتبع له (قوله وتقول في الماضى) أى في ماضى المضاعف ومضارعه من أفعل واكتفى بذلك الماضى بناء على الظهور .

بفتح العين) أى
الباب الرابع لأن
المضاعف لا يجيء من
الباب الثالث كما
صرحوا به (عض
بالفتح) للاتباع بعين
مضارعه وللخفة
(وعض بالكسر)
لأصلته في تحريك
الساكن ولم يضم
لعدم داعيه (والعين
مفتوحة فيهما) لأن
الأصل اعضاء بفتح
الضاد الأولى ثم نقلت
إلى العين (ويجوز
اعض بالظهار)
كاهو هذا في الثلاثى
(وتقول) من المضاعف
(من أفعل أحب يحب
والأصل أحب يحب)
على وزن أكرم يكرم
(فتنقلت حركة الباء
الأولى (إلى الحاء
ودغمت الباء في الباء
فيهما) أى في الماضى
والمضارع (وتقول
في الأمر) منه
(أحب) بكسر الحاء

ولم يتعرض لمضاعف الربا نحو زلل إذ ليس له حكم خفي ولم يذكر حذف أحد المتجانسين وإبداله بحرف العلة للتخفيف نحو ظلت وأحست والأصل ظلات وأحسست ونحو أمليت وتقتضي البازي والأصل أملات وتقتض لقله وقوعها واقتصصر على بيان كون أحد المتجانسين في كلمة لأن حال كونهما في كلمتين معلوم بالمقايسة نحو - ألم أقل لكم - في الواجب ورسول الحسن في الممتنع والمال لزيد في الجائز وقد يجري الادغام في المتقاربين مخرجا كالجيم والشين في - أخرج شطأه - ومن لم يدغم ينظر إلى عدم تحاسنها وعدم تلازم (١٠٢) الكامتين ومن الادغام الجائز نحو ولي يزيد وعدو وليد باسكان الشدة

الثاني وكذا الحسك في أمر الغائب ونهى غائبه وحاضره تأمل وقس على هذا المضاعف من الخامس
نحو تباد والسداسي نحو استعدّ وغير ذلك (وكذا أدغمت حرفا في حرف أدخل) بسكون اللام
لأنه أمر حاضر (بدله تشديدا) ليكون عوضا عن المدغم (وأما للهموز فإن كانت الهمزة ساكنة
يجوز تركها على حالها) سواء كانت في الفعل أو في الاسم وهذه الحالة للهمزة وإماتتبت إذا كانت
في غير الأول لأن كونها ساكنة في الأول غير متصور لتعذر الابتداء بالساكن ثم بعد ذلك يجوز
تركها على حالها سواء كان قبلها حرف صحيح أو حرف علة أو همزة مثلها متحركات نحو رأس ولؤم
وبرو ويؤيؤ وأمان وغيرها في الاسم وبأكل ويؤمن وأذن وأنهم ونحوها في الفعل ولما جاز
رك الهمزة في مثل هذه الأمثلة على حالها لحصول الحفة بالسكون في الجملة من الثقل الحاصل
من كونها متحركة لسكونها حرفا شديدا أو ملحقا بحروف العلة التي تثقل الحركة عليها في بعض
الأحكام ومنها التيسير للتخفيف ، ولذا عدّها البعض منها فساغ فيها همزة التخفيف كما في حروف
العلة ، وذلك بخمسة أشياء : إما بالتسكين إذا كانت متحركة ، وإما بالقلب إذا كانت ساكنة
سواء كان أصليا أو عارضا وماقبلها متحركا ، وإما بالحذف إذا كانت متحركة وماقبلها ساكنا ،
وإما بالادغام إذا كانت متحركة وماقبلها واوا أو ياء مدة أو ما أشبهها كياء التصغير ، وإما بجعلها
بين ين إذا كانت متحركة وماقبلها متحركا أو ألفا ، أما مثال الأول فهو أن تسكن الهمزة الثانية
من يؤيؤ متحركة فبقي يؤيؤ بسكونها ثم يجوز لك أن تبقىها على حالها لحصول الحفة به في
الجملة كما في إسكان حرف العلة من يقول ويكيل . وأما مثال الثاني فهو أن تقلب همزة رأس ألف
ولؤم واوا وبرياء لدفع ذلك الثقل وللين عريكة الساكن واقتضاء حركة ما قبلها لجنسها في كل
كما في حرف العلة نحو يخاف فتقلب واو يخوف ألفا حال كونها ساكنة وما قبلها مفتوحا ويا
يسر واوا حال كونها ساكنة وما قبلها مضموما واو قول ياء حال كونها ساكنة وما قبلها
مكسورا فصارت هذه على وزن رأس ولؤم و بئر ، فعلى هذا تقلب همزة يؤيؤ واوا بعد ما أسكنت
الثانية فصار يؤيؤ ومنه آدم وآمن ويومن وإيمان وذيب ونحو ذلك وإلى هذين التخفيفين
أشار الشيخ بقوله فإن كانت الهمزة ساكنة يجوز تركها على حالها كما ذكرنا . ثم قال ويجوز
عليها كما سيجي . لكن التخفيف بالقلب بعد ما كانت ساكنة أبغ من التخفيف بالسكون ،
لهذا هدم ما حصل التخفيف به جاوزوا القلب به وإلا لزم تحصيل الحاصل وذلك غير جائز ، وأما
مثل اشاث فبأن تحذف حركة همزة مسئلة وملاك وجيشل وجوة وشيء وسوء ونحوها للتخفيف

لفظاً وإدراجها فيما
بعده ويسمى إختفاء
وشأنه أن لا يشدد
الدرج فيه كما يشدد في
الادغام ولذا قال (وكا
أدخمت) أنت (حرفاً
في حرف أدخل) أمر
من الإدخال وفي بعض
النسخ أدخلت (بدله)
ظرف تقديري بمعنى
مكانه كما ذكره
الشريف في بحث تقديم
السند إليه : أى مكان
المدغم (تشديداً)
ليكون عوضاً عن
لفظ المدغم فيه
وقرئته له . ولما فرغ
من الضاعف قال :
(وأما للمموز) أخره
عن الضاعف لأن
حرف التضعيف قلما
يخاو عن تغير باسكان
و إدراج أو قلب أو
حذف والهمزة كثيراً
تترك على حالها
فإنه عطف أقرب إلى

المقتل ثم الهجوز ، بأن حذ حرومه الأصلية همزة (فان
كانت الهمزة) الواقعة به (ساكنة يجوز تركها على حالها) لحصول الحنة بسكونها في الجملة لا الحنة - كاملة لأن الهمزة
نفسه ح ف شديد من أقصى الحلق

(قوله أذحات بدل شدید) أي شدة في تلفظ للحرف الثاني فيكون المدغم والمدغم فيه كأنهما أحرف وبعض حرف يرتفع لسان منهما معا (قوله يجوز تركهم على حاله) فبني أن يستغنى ما كان قبلها همزة فإن القلب فيه واجب لحصول الثقل من التكرار نحو آمن وأومن وإيتانا فأمراده أن في المثل في الماضي ليس بوجه لأن القلب فيه واجب

(ويجوز قلبها) ألفا أو ياء أو واو لأنها حروف خفيفة فالقلب إلى أحدها أبلغ (١٠٣) في الحقة من إبقاء الهمزة

ساكنة ثم فصل القلب بقوله (فإن كان ما قبلها) أي ما قبل الهمزة (مفتوحا قلبت) الهمزة (ألفا وإن كان ما قبلها مكسورا قلبت ياء وإن كان مضموما قلبت واوا) أي قلب حرفا من جنس حركة ما قبلها للين عريكة الساكن واستدعاء حركة ما قبلها وذلك القلب (نحو يا كل) بقلب الهمزة ألفا (ويومن) بقلبها واو (وايذن) بقلب الهمزة الثانية ياء (أص من أذن) بكسر الدال آخر مثال المكسور هن الضموم مع تقديم المكسور إشارة إلى أنه كالحارج مما نحن فيه من حيث إنه ليس من جاز القلب بل من واجب القلب كما من وأومن إيمانا لشدة الثقل باجتماع الهمزتين فوجه إرادته ههنا التنبيه على أن الواجب لا ينافي الجواز فيصح التمثيل بمثله للجواز وإنما يئنه بقوله أص من أذن ليتضح أن أصله بالهمزتين المكسورة أولاهما

ثم تحذف الهمزة لالتقاء الساكنين ثم تعطى حركتها إلى ما قبلها فتبقى على وزن مسلة وملك وجيل وجوبة وشى وسوكا نقلت حركة حرف الة كذلك في نحو مقول ومبيع تأمل . أما جواز تحمل حرف الة للحركة في بعض الأمثلة فلطروها ولكونها فتحة ويجوز إبقاء الهمزة في هذه الأمثلة على حالها بعد ما كان ساكنها ما قبلها لحصول الحقة في الجملة بسكون ما قبلها كما يجوز إبقاء حرف الة كذلك في قول وبيع مصدرين . وقد أشار الشيخ إلى هذا التخفيف بقوله تعالى - وسل القرية - كما سيجيء . وأما مثال الرابع فبأن تقلب همزة خطيئة وافئس ياء وهمزة مقروءة واوا ثم تدغم الياء في الأولين في الياء والواو في الواو في الثالث للتخفيف فصار على وزن خطيئة وافئس ومقروءة كما يعمل حرف الة بالادغام في نحو مغزوة وشرية . وأما عدم نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها في هذه الأمثلة كما فعل ذلك في القسم الثالث ، وفي نحو جيل لئلا يلزم تحمل الحرف الضعيف للحركة بخلاف جيل وأخوانه . وإن كان مثلها في طرقة الحركة وكونها فتحة لأن حرف الة في جيل وجوبة زيد لمعنى واحد وهو الاخاق وفي شى وسوء أصلى وفي خطيئة وأخواتها زيدت للمعنى واحد لأن الياء في أوفس للتصغير وفي خطيئة للمصدر وفي مقروءة للمفعول ، وأما الياء الثانية في هذه الأمثلة فليست بضعيفة لأنها أصلية لسكونها ما لوبة من همزة أصلية فلا يلزم تحميل الحركة على الضعيف فيها . ثم اعلم أن هذا التخفيف في المعنى من التخفيف بالقلب والادغام بعده لدفع الثقل الحاصل من اجتماع الحرفين المتمازين لامن الهمزة لأن تخفيفها قد حصل بالقلب ولذا لم يذكره صاحب المراح لكن قد يوجد مثاله نحو راس أصله رأس ثم زيدت همزة للاحاق بفعل فصار رأس بهمزة على وزن فعل ثم ادغمت الهمزة الأولى في الثانية للتخفيف فصار رأس على وزن فعل لذلك ذكرناه . وأما مثال الخامس فبأن تجعل الهمزة المتحركة إذا كان قبلها متحركا بينها وبين الحرف الذي منه حركتها لأن هذا تخفيف مع بقائها نحو سأل ولثوم وسثم ، وقيل أن تجعل الهمزة بينها وبين حركة ما قبلها وهو غير مشهور نحو سؤل وإذا كان ما قبلها ألفا وكذلك تخفيفه بجعلها بين بين المشهور نحو سائل وقائل وبائع ، وإنما قيدنا هنا بالمشهور لأنه غير المشهور لا تكن اسكون ما قبلها ، وإنما تخفف الهمزة في هذه الأمثلة بين بين وإن لم يوجد ذلك التخفيف في حرف الة لامتناع التخفيف بالتسكين أو بالقلب أو بالحذف أو بالادغام تأمل ، وقد أشار الشيخ إلى هذا التخفيف في المتن بقوله نحو قرأ كما سيجيء (ويجوز قلبها) أي قلب الهمزة حال كونها ساكنة وما قبلها متحركا (بجنس حركة ما قبلها) وهذا هو الإشارة من الشيخ إلى تخفيفها بالقلب بعد ما كانت ساكنة وما قبلها متحركا كما أشرنا (فإن كان ما قبلها مفتوحا قلبت ألفا) لأن الألف جنس حركة ما قبلها وهي هنا بالفتحة (وإن كان مكسورا قلبت ياء) لأن الياء جنس حركة ما قبلها وهي المكسرة (وإن كان مضموما قلبت واوا) لأن الواو جنس حركة ما قبلها وهي الضمة (نحو يا كل) بالمد وهو مثال لقلبها ألفا أصله يا كل ويجوز تركها على حالها لحصول الحقة من سكونها ويجوز قلبها بجنس حركة ما قبلها للبالغة فيها وهي الفتحة هنا وجنسها الألف فصار يا كل (ويومن) وهو مثال لقلبها واوا أصله يؤمن من آمن ويجوز تركها على حالها ويجوز قلبها بجنس حركة ما قبلها كما مر وهي ضمة هنا فصار يؤمن (وايذن أص من أذن) بكسر الدال وهذا مثال لقلبها ياء أصله أذن ويجوز تركها على حالها ويجوز قلبها بجنس حركة ما قبلها كما مر وهي المكسرة هنا فصار ايذن

(وإن كانت الهمزة متحركة فإن كان ما قبلها حرفا متحركا لا تعتبر الهمزة) كالخرف (الصحيح) لقوة عريكتها بسبب حركتها (نحو قرأ) إلا أن تسكون حركتها فتحة وحركة ماقبلها ضمة أو كسرة نحو جون ومير فينئذ يجوز قلبها واوا أو ياء لأن الفتحة كالسكون في الين ولا تقلب ألفا إذا انفتح ما قبلها لقوة فتحها فتحة ماقبلها إذ الشيء يتقوى بجسسه ونحو: لاهناك الرتع ، شاذ . والمصنف أطلق عدم تغير الهمزة ولم يثبت نحو جون ومير لثباتها وعدم وزنها في المشتقات وبحشه مقصور عليها ثم إن الهمزة المتحركة إذا تحرك ما قبلها قد تخفف في غير الصورتين المذكورتين بجعلها بين يين والمشهور فيه أن تجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج حرف من جنس حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء ولؤم بين الهمزة والواو وسأل بين الهمزة والألف (وهي) أعنى الهمزة التي جعلت بين يين متحركة عند البصر بين بحركة ضعيفة ينحى بها نحو السكون ولذا لا تقع الإلحاح يجوز وقوع الساكن فيه كذا ذكره شارح المراح وهذا الجعل ليس تغييرا كاملا لبقاء الهمزة مع حركتها ومراد المصنف بقوله لا تتغير التغيير السكامل كتغير حرف العلة فافهم (وإن كان ما قبلها حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها) لحصول الخفة في الجملة يسكون ما قبلها غير أن باب يرمى لما كثر استعماله أوجبوا نقل حركتها وحذفها (ويجوز نقل حركتها إلى ما قبلها) أي لأجل حذفها بقرينة سياق كلامه مثاله قوله تعالى - وسل القرية -

(قوله لا تتغير الهمزة كالصحيح) (١٠٤) ينبغي أن يستثنى الصورتين الهمزة المفتوحة والمضمومة ما قبلها نحو

مؤجل والمكسورة
نومائة لأن في الأول
يجوز قلبها واوا وفي
الثاني ياء . واعلم أن
الهمزة وما قبلها إذا
كانتا متحركتين
في غير الصورتين
للمذكورتين يجعل بين
بين المشهور فيكون
مراد المصنف من غير
السكامل في نفس الهمزة
كالخذف والابدال
أو في وضعه كالساكن فلا

(وإذا كانت الهمزة متحركة فن كان ما قبلها حرفا متحركا لا تتغير الهمزة) أي لا تخفف لابلتسكين ولا بالخذف ولا بالقلب ولا بالادغام ولسكن هذا إذا لم تسكن حركة نفسها مفتوحة وحركة ما قبلها مكسورة ومضمومة وإلا خففت بقلبها ياء إذا كانت مكسورة حركة ما قبلها وإذا كانت مضمومة تخفف بقلبها واوا نحو مير وجون والأصل مير وجون وإنما تخفف كذلك عند ذلك لأن الفتحة كالسكون في الين وأما فتحة همزة سأل فانها قوية لفتح ما قبلها وأما نحو: لاهناك الرتع ، فشاذ فلا يعتد به (كالصحيح) أي كما لا يتغير الصحيح لأن حكمها حكمه في تحمل الحركات إذا لم يكن ما قبلها حرفا ساكنا (نحو قرأ) فإن همزته لا تتغير بل تبقى على صورتها لقوة عريكتها لكن تخفف بجعلها بين يين لوجود شرطه وهو كونها متحركة وما قبلها متحركا أيضا وهذا القول من الشيخ إشارة إلى ذلك التخفيف ضمنا لأن الهمزة لا تتغير عن صورتها إذا جعلت بين يين لكن هذا على مذهب البصريين لأن الهمزة التي جعلت بين يين متحركة على صورتها عندهم لكن بحركة ضعيفة وأما على مذهب الكوفيين لا تسكون متحركة بل ساكنة إذا جعلت بين يين والأول أصح (وإن كان ما قبلها حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها) لما مر من أنه تحصل الخفة يسكون ما قبلها (ويجوز نقل حركتها إلى ما قبلها ثم حذفها) فهذا إشارة منه إلى التخفيف بالحذف (مثاله) قوله تعالى (وسل القرية)

يكون جعله بين يين تغييرا بهذا المعنى لبقاء الهمزة مع حركتها

هذا إذا لم يكن ما قبل الهمزة همزة متحركة وإلا فقد قالوا وجب قلب الثانية ياء إن انكسر ما قبلها أو انكسرت واوا في غيره وهذا أيضا إذا لم يكونا في كلمتين وإلا فيجوز تخفيفهما وتخفيف أحدهما . وفي كيفية تخفيفهما وجهان أن تخفف الأولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس التخفيف لو اجتمعتا وأن تخفف معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت . وكيفية تخفيف إحداهما أنه لا يتخلو إما أن يكونا متفقين في الحركة فإن كانت الأولى آخر كلمة جاز أن تحذف إحداهما وتسهل الأخرى وجاز أن تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبلها كالساكنة وإن لم يكن آخر كلمة جاز أن تخفف أيهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت أو مختلفين تخفف أيهما يراد على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت وهذا كله إذا لم تسكن الهمزة مبتدأ بها وإلا لا تتغير أصلا (قوله ويجوز تركها) ينبغي أن يستثنى باب يرى فإن النقل والحذف فيسه واجب (قوله ويجوز نقل حركتها إلى ما قبلها) هذا إذا لم يكن ما قبلها ألفا وإلا يجعل بين يين المشهور ولم يكن واوا أو ياء زائدين لغير الإلحاق وإلا قلبت إلى جنس ما قبلها وأدغمت جوازا نحو خطية ومقروة وانيس ولم يكن همزة إلا بنيت بغير تخفيف نحو سال

بحذف همزة الوصل وهمزة العين (والأصل اسئل القرية) بفتح همزة العين (فنقلت حركة الهمزة إلى السين تخفيفاً) لأنها حرف شديد كاسم فاستغنى عن همزة الوصل بتحريك مدخولها (وحذفت الهمزة) التي هي العين (لأسكونها وأسكون اللام بعدها) فلما وصل إلى القرية حركت اللام لالتقاء الساكنين وبالكسر لأصله (وقد قرئ) أي المثال المذكور (بأثبت الهمزة) على الأصل (وتركها) بالأملال المذكور ثبتت بالقرائةين الأصل المذكور من أن الهمزة المتحركة إذا أسكنت ما قبلها يجوز إبقاؤها وحذفها ثم إن قوله ويجوز نقل حركتها مقيد بأن يكون ما قبلها قابلاً للحركة فخرج الألف في نحو سائل والياء (١٠٥) في نحو خطيئة وأفئس

والواو في نحو موقودة
لأنها ممنوعة من
الحركة فالهمزة
في الأول تجعل بين بين
وفي بعده قلب بحسب
ما قبلها وتندغم جوازا .
وحصل كلامه أن
الهمزة إذا انفردت
فلا تخلو من الحركة
والسكون فعلى الأول
إن كان ما قبلها اسما كنا
غير ممنوع من الحركة
يجوز حذفها وتركها
على حالها وإن كان
متحركاً لا تنفرد الهمزة
كما تغير حرف العلة إلا
نادراً أو على الثاني
يجوز تركها على حالها
وقبها بحسب حركة
ما قبلها وإن اجتمعت
الهمزتان في كلمة
والثانية ما كنه
فقبلها بحسب حركة
ما قبلها واجب نحو آدم
وأوثر وأبذن إلا أن
تشذ فتحذف وإلى
هذا أشار بقوله

بحذف الهمزة (والأصل واسأل القرية فنقلت حركة الهمزة إلى السين للتخفيف) فاستغنى عن همزة الوصل بحركتك السين فحذفت همزة الوصل ثم التقي ساكنان أحدهما الهمزة والثاني اللام فخففت الهمزة بالحذف لدفع ذلك المذاق الشبيخ (وحذفت أسكونها وأسكون اللام بعدها) أي بعد الهمزة ثم حركت اللام لدفع التقاء الساكنين أحدهما اللام والثاني الألف واللام في لفظة القرية وإنما حركت بالكسر لأن الساكن إذا حرك حركت بالكسر (وقد قرئ) بأثبت الهمزة) نحو واسأل القرية فهذا يجوز تركها على حالها فيما إذا كانت متحركة وما قبلها ساكناً (وتركها) أي قرئ بترك الهمزة نحو وسل القرية فلهذا يجوز تخفيفها بالحذف كما ذكرنا وهذه التخفيفات المذكورة كلها إذا كانت الهمزة في غير الأول وإن كانت في الأول فلا تخفف أصلاً لقوة التمسك في الابتداء وأما تخفيفها بالحذف من الأول في ناس أصله أناس فشاذاً فلا اعتداد به وكذا شاذ تخفيف الهمزتين من الأول معاً بالحذف فيخذ ومر وكل أمراً وإلى هذا أشار الشيخ بقوله (والأمر من الأخذ والأكل والأمر خذوكل ومر) أي بحذف الهمزتين (على غير القياس) أي على الشذوذ لا اعتداد به ولاصل فيها أخذ وأكل وأمر بهمزتين قبل التخفيف من أخذ يأخذ وأكل يأكل وأمر يأمر بفتح العين في الماضي وضمها في الظاهر فتخفيفها على القياس بالقلب لا بالحذف لما مر أن الهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها متحركة كاقبت بحسب حركة ما قبلها فصار تخفيفها بهذا الاعتبار أو خذ وأوكل وأمر إلا أن العرب حذفوا الهمزة الثانية التي هي فاء الفعل تخفيفاً بالحذف فيما كثر استعماله فاستغنوا عن همزة الوصل بسبب تحريك ما بعدها وهو عين الفعل فحذفوها فبقي خذ وكل ومر والتزموا هذا الحذف فيها لكثرة الاستعمال وهو شاذ لا يقاس عليه غيره وقيل إنما حذفوا الهمزتين معاً في هذه الأمور الثلاث فبوت الغرض الذي هو المراد من الأمر وهو كون المأمور آخذاً وآكلاً وأمره في فعل ذلك غير المأمور لو لبث مقدار تافظ لهمازتين معاً ثلاث فبوت ذلك الغرض . واعلم أن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة ففي تخفيفهما مأمور وإذا اجتمعتا في كلمتين تخفيف الثانية بالحذف عند الخليل لأن الثقل إنما حصل بالثانية وعند أهل الحجاز ومنهم أبو عمرو تخفيف الأولى به لأن الثقل لا يحصل إلا باجتماعهما معاً فعلى أيهما وقع التخفيف جاز لسكن قدر أن المثلين متى اجتمعا أبدل أولهما كما في المضاعف وعند البعض لا تخفف واحد منهما به بل باقحام الألف بينهما مستدلاً بقول ذي الرمة :

فياظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا آفت أم أم سالم

وعند البعض لا تخفف أصلاً لأن اجتماعهما عارض بهون أمر الثقل مثاله - فقد جاء أشرطها - فعلى قراءة الخليل فقد جاء شرطها بحذف الهمزة الثانية مع تحريك الشين بالفتح لتدل على الهمزة المحذوفة المتحركة بالفتح وعلى قراءة أبي عمرو فقد جاء شرطها بحذف الهمزة الأولى وفتح الهمزة الثانية مع

(والأمر من الأخذ والأكل والأمر خذوكل ومر) بحذف الهمزة الثانية (على غير القياس) والاستغناء عن همزة الوصل وذلك الحذف لكثرة الاستعمال والمثال الثالث لما لم يبلغ مبلغ الأولين في كثرة الاستعمال قد يستعمل على الأصل قال الله تعالى - وأمر أهلك بالصلاة - وإن كانت الثانية متحركة فإن انكسرت أو انكسر ما قبلها قلب ياء وإلا فواو نحو وأدم جمع آدم وإن كان اجتماعهما من كلمتين نحو جاء أحمد يجوز تحقيقهما لعروض الاجتماع وتخفيفهما وتتمام البحث في الفصول

سكون الشين لأنه جمع مصدر من أشرط وجمعه من ذلك الباب مفتوح الهزمة وعلى قراءة من أقحم
 الألف بينهما فقد جاء أشرطها بعد الهزمة الأولى وعلى قراءة من لا يخفف أصلا - فقد جاء أشرطها -
 بفتح الهمزتين وبالقطع بينهما بالتلفظ (ثم اعلم أن الهزمة إذا وقعت في أول الكلمة تكتب على صورة
 الألف في كل حال) أي سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة وسواء كانت في الفعل أو في الاسم
 وسواء كانت أصلية أو زائدة وسواء كانت للقطع أو للوصل نحو أخذ وأخذ واضرب فهما في الأولين
 للقطع أصلية وفي الثالث للوصل زائدة ونحو أب وأبى وإبل في كلها للقطع أصلية ونحو أحم وأحمدا للوصل
 زائدة وإنما كتبت على صورة الألف في الابتداء لحقة الألف وقوة السكبان عند الابتداء على وضع
 الحركات ولكونهما مشاركتين في الخروج وإذا وقعت في الوسط فإذا كانت ساكنة تكتب على وفق حركة
 ما قبلها من الفتحة والضمّة والكسرة نحو راس بالألف ولوم بالواو وذيب بالياء للشاكة كما أن تخفيفها
 كذلك وإذا كانت متحركة تكتب على وفق حركة نفسها حتى تعلم حركتها نحو سأل وأوم وسئم وإذا
 وقعت في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها إن كانت متحركة لاهى وفق حركة نفسها
 لتكون الحركة الطرفية عارضة نحو قرأ وطرو وفق وإن كانت ساكنة لا تكتب على صورة شيء لظرو
 حركتها وعدم حركة ما قبلها نحو خبء وبرء ودفء (وباقى نصريف الهموز) أي من نصريف
 الماضي والمضارع والأمر والنهي معلومات كانت أو مجهولات واسمى الفاعل والمفعول وغير ذلك
 مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا ثلاثيا كان أو مزيدا (على قياس الصحيح) أي
 على قياس نصريف الصحيح في هذه الأشياء ونصريفها في الصحيح قد مر (وكما وجدت فلا غير
 الصحيح فقهه على الصحيح في جميع الوجوه التي ذكرناها في باب الصحيح من النصريف)
 أي نصريف الماضي والمضارع والأمر والنهي معلومات كانت أو مجهولات واسمى الفاعل والمفعول
 وبدخول نوني التأكيد والجازم والنائب في محله وغير ذلك مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أو مثنى
 أو مجموعا ثلاثيا كان أو مزيدا (فإن اقتضى القياس) أي في نصريفات ذلك الفعل الغير الصحيح
 سواء كانت في أفعاله أو في أسمائه (إبدال حرف) الإبدال عبارة عن جعل حرف مكان غيره سواء
 كان ذلك الإبدال من حرف علة إلى حرف علة آخر أو إلى ما يحقها أو على العكس أمثال إبدال حرف
 علة إلى مثاليها في الفعل مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا نحو قال إلى آخره من إبدال
 الواو إلى الألف وكال إلى آخره من إبدال الياء إلى الألف ويوسر إلى آخره من إبدال الياء إلى الواو
 وقيل إلى آخره من إبدال الواو إلى الياء ، وأما مثال إبدالها إلى ما يحقها في الفعل نحو قائل إلى آخره
 أصله قائل عند النقل إلى باب المفاعلة وكائل الخ أصله كائل عند النقل إليه قلبت الواو والياء همزة عند
 البعض لوقوعها بعد الألف الزائدة مجاورة للطرف وعند البعض ألفا ثم همزة ونحو قول إلى آخره من
 إبدال الواو إلى التضعيف وكيل إلى آخره من إبدال الياء إليه عند النقل فيها إلى فاعل أو فاعل وكذلك
 قوه وحى في المضاعف بالنقل إلى أحدهما عند البعض تأمل ، وأما مثال العكس وهو أن تقاب الهزمة
 إلى حرف العلة نحو آمن الخ من آمن ويومن إلى آخره ومن يؤمن ويؤمن من يؤمن وكذا الإبدال في
 اسمي الفاعل والمفعول عنده في الأمثلة تأمل وقد يذكر الإبدال ويراد به إبدال حرف الصحيح إلى
 حرف العلة كما في المضاعف نحو أمليت أبدلت بأؤه من اللام الأولى في أمليت وفي تقضى البازي أبدلت
 بأؤه من الضاد الثانية في تقضى وقد يذكر الإبدال ويراد به الحذف مع العوض كاليم في نحو موقول
 ومكيل كالضمة والكسرة فيهما تأمل (أو نقلا) أي كنقل الحركة من حرف العلة أو من ما يحقها إلى حرف
 الصحيح سواء كان في الفعل وفي الاسم مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ، أما مثاله من

(وباقى نصريف الهموز
 على قياس الصحيح)
 إذا الهزمة ليست بحرف
 العلة من كل الوجوه
 ولذا لا تخفف في مثل
 تقرؤون وتقرئين
 باستنقال الضمة
 والكسرة عليها فلا
 تتغير فيأ هذا المذكور
 ولما فرغ من تفصيل
 الأقسام الستة أراد
 إيراد ضابطة إجمالية
 لتكون أهون للحفظ
 فقال (وكما وجدت
 فلا غير الصحيح)
 من المعتلات وما يماحق
 بها (فقهه على الفعل
 الصحيح في جميع
 الوجوه التي ذكرناها
 في باب الصحيح من
 النصريف) بيان
 للوجوه أي من
 نصريف الماضي
 والأمر وغيرهما (فإن
 اقتضى القياس ودعا
 إلى إبدال حرف)
 كقلب الواو ياء إذا
 انكسر ما قبلها كما
 في قيل (أو نقل) أي
 نقل حركة حرف العلة
 كما في يخوف

(أو إسكان) بلا نقل

كما في يرمي (فاعل)

كلامها على مقتضى

القياس المعلوم من باب

المعتلات (وإلا) أى

وإن لم يقتض القياس

شيئا منها (صرف

الفعل) الغير الصحيح

(كالصحيح) نحو خشى

فانه لا موجب لتغير يائه

وكذا واو يوجل

فصرفهما تصريف

علم يعلم في مطرداتهما

(وقد يكون) اصحه ضمير

الشأن المحذوف (في

بعض المواضع) أى

الكلمات والظرف

متعلق بقوله (لاتتغير

المعتلات) والجملة خبر

كان (فيه) أى في ذلك

البعض مع وجود

المقتضى الظاهر

الاعلال

(قوله وقد يكون في

بعض المواضع لاتتغير

المعتلات) اصم يكون

ضمير شأن محذوف

والمراد بالمواضع

الكلمات فتقديره

وقد يكون الشأن في

بعض الكلمات لاتتغير

المعتلات أى لا يقع

التغيير في بعض

الكلمات المعتلات

وإن لم يكن لفظه في

لاستقام الكلام بلا

كلمة

الفعل نحو يقول ويكيل ويخاف ويهاب إلى آخره وغيرها تأمل ، وأما مثاله من الاسم نحو مقول ومكيل ومبيع ومصون إلى آخره وغيرها وهذا النقل من حروف العلة . وأما النقل من ملحقها فكما مر من تخفيف الهمزة إن كانت همزة وإن كانت تضعيفا وغيرها نحو أعد يعد وغيرها وكذا في اسمى الفاعل والمفعول منهما . وقد يذكّر النقل ويراد به قلب حرف إلى حرف كما مر مثاله وقد يذكّر النقل ويراد به نقل حرف من مكان إلى مكان للاعلال نحو شاك أصله شايك نقلت الياء إلى موضع السكاف والسكاف إلى موضع الياء فصار شاكى فأعلت كاعلال قاض ونحو حاد أصله واحد نقلت الواو إلى موضع اللام فلم يكن الابتداء بالألف لسكونها ساكنة فقدم الحاء على الألف فصار حادو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار حادى ثم أعلت كاعلال قاض ونحو اينق أصله أتوق نقلت الواو إلى موضع النون والنون إلى موضع الواو فصار أونق ثم قلبت الواو ياء على خلاف القياس فصار اينق ونحو قسى أصله قورس فقدم السين على الواو بن فصار قسوو فقلبوا الواو المتطرفة ياء لثلاث يائز في آخر الاسم واومقبلها ضمة فصار قسوى ثم قلبت الواو الساكنة ياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداها بالسكون ثم أدخمت الياء في الياء فصار قسى ثم كسرت السين لتسلم الياء ثم أبدلت ضمة القاف إلى الكسرة لثلاث يائز النزول من الضمة إلى الكسرة لأن ذلك ثقيل فصار قسى وعند البعض أدخمت الواو في الواو بعد تقديم السين على الواو بن فصار قسو إلى آخره (أو إسكانا) وهو أن تسكن الحرف وهو مستحق للحركة سواء كان في الفعل أو في الاسم وهو على أربعة أضرب : أحدها أن تسكن الحرف بنقل حركته إلى ما قبله ثم تقاب إلى جنس تلك الحركة نحو أقام أصله أنوم وأقيم أصله أقوم وغير ذلك هذا في الفعل ، وأما في الاسم نحو مقيم أصله مقوم وخفيف أصله مخوف وغير ذلك . والثاني أن تسكن وتحذف الحركة من غير نقل نحو يغزو ويرى والأصل يغزو ويرى بتحريك الواو والياء بالضم وفي الاسم نحو جاني القاضى والغازى وغيرها . والثالث أن تسكن الحرف وتنقل حركته إلى ما قبله وتنبه على حاله بلا تعرض قلب ولا حذف نحو يقول ويبيع وغيرها أصلهما يقول ويبيع بتحريك الواو والياء وفي الاسم مسورة ومعيشة ونحوها والأصل مسورة ومعيشة بتحريك الواو والياء وسكون ما قبلهما فنقلت حركتهما إلى ما قبلهما في هذه الأمثلة . والرابع أن تسكنه ثم تنقل حركته إلى ما قبله ثم تحذفه نحو برهون ويفزون وغيرها والأصل برميون ويفزون وقدم ذكرهما وفي الاسم نحو مقول ومكيل وغيرها والأصل مقول ومكيل وقد مر ذكرهما هذا في حرف العلة ، أما في ملحقها فكما مر في تخفيف الهمزة إذا كانت همزة وإذا كانت تضعيفا نحو عمد واعد وغيرها والأصل عمد واعد فتسكن حرف التضعيف الأول ثم تنقل حركته إلى ما قبله ثم تدغم وكذلك اسم الفاعل والمفعول منهما (فاعل) أى من الإبدال المذكور أو النقل المذكور أو الإسكان المذكور (على مقتضى القياس وإلا) أى وإن لم يقتض القياس الإبدال والنقل والإسكان أو يقتضى أحدها ولكن يمنع مانع كما سيجيء عن قريب (صرف الفعل الغير الصحيح) من صيغ الماضي والمضارع والأمر والنهي واسمى الفاعل والمفعول ونحو ذلك (كالصحيح) أى كتصرف الصحيح في هذه الأشياء بلا تغيير نحو خشى ورضى وروى ورجى وغير ذلك كعلم في التصريف ماضيا نحو وجل يوجل إلى آخره كعلم يعلم في التصريف ماضيا ومضارعا وأمرأ ونهيا واسمى الفاعل والمفعول ونحو ذلك ونحو وسم وسم إلى آخرها كحسن يحسن ماضيا ومضارعا وأمرأ ونهيا واسمى له عمل والمفعول وغير ذلك (وقد يكون في بعض المواضع لاتتغير المعتلات فيه مع وجود مقتضى الاعلال

(نحو عور واعتور واستوى ونحو ذلك) نحو مقوال اسم آله وما أقوله فعل تعجب ونحو الفيضان والسيلان وباب جواد (فبعضها) أى بعض تلك الكلمات (لا يتغير لصحة البناء) نحو استوى إذ لو قلبت واوه ألفا لاجتمع الساكنان فيحذف أحدهما ولا يعلم أنه أفتعل أو استفعل (و بعضها) لا يتغير (لعلة أخرى) كالحفاظة على الوزن والدلالة على اضطراب معناه والالتباس وقد نهيت على تفضيل مواضع الاعلال فى أول الباب وليكن هذا آخر الكتاب . الحمد لله على الاختتام والصلاة على رسوله أفضل لأنام وعلى آله وأصحابه الكرام النجباء الفخام.

(قوله فبعضها لا يتغير لصحة البناء) (١٠٨) (البناء) الواو للحال : أى لا يتغير المعتلات فى بعض المواضع حال كون

لما منع يمنع عن ذلك (نحو عور واعتور) فإن وجد مقتضى فيهما قلبت واوها ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما لكن لا تقابان لأن إحدى شرائط قلب حرف العلة ألفا أن لا تكون فتحة ما قبله فى حكم الساكنون وفى عور واعتور فى حكم الساكنون أما فى عور فلأن فتحة عينه فى حكم عين أعور وعينه ساكنة وكذا ما كان فى حكمه فلم يقلب الواو فيه ألفا . وأما فى اعتور فلأن فتحة التاء فى حكم ألف تاعور وألفه ساكنة لأنها وضعت فى أصل الوضع ساكنة لعدم قبولها الحركة وكذا ما كان فى حكمه فلم يقلب واوه ألفا أيضا (واستوى وغير ذلك) نحو قود واستحود ودعوا القوم والحوبة وصيدى وصودى والحيوان وطوى وحى وإنما لم يقلب واو استوى ألفا مع كونها متحركة وما قبلها مفتوحا لعدم صحة بنائه ولو قلبت ألفا لبطل البناء ولم يبق فيه لفظ الفعل وذلك أنه فى الأصل استوى بتحريك الياء من باب أفتعل قلبت ألفا فيه لوجود شرط ذلك ثم لو قلبت الواو ألفا أيضا لزم فيه اجتماع الاعلالين اللذين يلزم منهما نقض البناء للزوم حذف إحدى هذين الألفين لكونهما ساكنين على غير حده فيبقى على لفظ استاء وهو ليس بوزن الفعل ولذا شرط فى قلب حرف العلة ألفا مع تحريكها وانفتاح ما قبلها أن لا يجتمع فى الكلمة الاعلان اللذان لزم بهما نقض البناء . نعم لو قلبت الواو ألفا أولا ولم يقلب الياء فيه بقى على وزن اختار من ذلك الباب إلا أن الياء لما كانت متحركة وما قبلها مفتوحا سبقت الواو فى ذلك لوقوعها طرفا وهو محل التغير وعلى هذا إعلال طوى وشوى وإنما لم يقلب فى نحو قود واستحود للدلالة على الأصل وفى دعوا القوم لالتقاء الساكنين اللذين يلزم منهما نقض البناء فيهما ، وفى نحو الحوبة وصيدى وصودى لخروجها عن وزن الفعل بانصافها بالهاء . وفى الحيوان لوجود الاضطراب فى معناه وفى نحو حى لثلا لزم ضم حرف العلة فى مضارعه . وقد ذكرنا هذه العلل فى احترازات الشرائط السبع لقلب حرف العلة ألفا بعد ما كان متحركا مع فتح ما قبله عند إعلال قال وكال (فبعضها) أى بعض هذه الألفية (لا يتغير لصحة البناء) وهذا التعليل راجع إلى استوى وأشباهه لما ذكرنا (و بعضها لعلة أخرى) وهى ما ذكرناها فى عور واعتور وغيرهما فيرجع هذا الكلام منه إلى عور واعتور وغير ذلك تأمل ، والله أعلم .

بعضها لا يتغير لصحة البناء (قوله وبعضها لعلة أخرى) أى حال كون عدم تغير بعضها لصحة البناء وبعضها لعلة أخرى كدلالة حركته على حركة معناه نحو حيوان وجولان وطبران ونزوان وسيلان وميلان وفيضان ولزم الالتباس على تقدير الاعلال كفى باب جوار وإصلايين متواليين فى كلمة واحدة كفى باب استوى والحمل على نظيره أو نقيضه وكون حركة ما قبلها فى حكم الساكنون وغير ذلك مما بين فى المطولات . هذا آخر ما كتبه الفقيه محمد بن يبر على البركوى غفر الله تعالى له ولجميع المؤمنين من شرح كتاب المقصود للامام الأعظم والهمام الأنجم سراج الأمة

ومقتضى الأئمة أنى حنيفه الكوفي عامله الله تعالى بلطفه الجلى والحقى وأكثر ما ذكرنا فيه من التوجيهات والتعليقات والاعتراضات والأجوبة والأسئلة ماهو منشأ خاطرى ومطلع باطنى من غير احتمال غيرى فليس الخبر كالمعاينة .

وقد وقع فراغى من نسويده وسنى ثلاثة وعشرون فى سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية المصطفوية صلى الله تعالى على صاحبها وعلى آله وسلم تسليما ، والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا ، وأستغفر الله تعالى لى ولوالدى ولجميع المؤمنين والمؤمنات . اللهم عاملنا بلطفك يا أرحم الراحمين آمين .

فهرس

كتاب المطلوب بشرح المقصود في التصريف

صحيفة

- ٢ خطبة الكتاب
 ١٠ الكلام على الأفعال
 ٢٢ صل في الوجوه التي اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر
 ٢٣ مطاب الصدر
 ٣١ » الفعل الماضي
 ٣٤ » الفعل المضارع
 ٣٦ » الفعل الأمر والنهي
 ٣٧ » اسم الفاعل
 ٣٩ » اسم المفعول
 ٤٠ » في أوزان المبالغة
 ٤٣ فصل في نصريف الأفعال الصحيحة
 ٦٦ فصل في الذوائد المتعلقة بالأفعال السابقة والأبواب السابقة
 ٦٩ مطاب في حروف الاطباق
 ٧١ » في الحروف التي تزداد في الأسماء والأفعال
 ٧٥ » في همزة أفعل
 ٧٦ » في سين استفعل
 ٨١ باب العتلات والمضاعف والمهموز
 ٩٥ مطلب في العتل المثال
 ٩٧ » في اللفيف المقرون
 » في اللفيف المفروق
 ٩٨ » في المضاعف
 ١٠٢ » في المهموز

بحمد الله تعالى وحسن توفيقه - قد تم طبع كتاب [المطالب شرح المقصود
في التصريف] للامام الأعظم « أبي حنيفة النعمان بن ثابت » وبهامشه شرحان
على المقصود أيضا . الأول : [روح الشروح] للأستاذ « عيسى السيروي » . الثاني :
[إمعان الأنظار] لزين الدين « محمد بن يبر على محي الدين المعروف ببيركلي »
مصححا بمعرفتي ؟

رئيس التصحيح

أحمد سعد علي

من علماء الأزهر الشريف

القاهرة في يوم الخميس { ٢٨ جادى الأول سنة ١٣٥٩ هـ }
{ ٤ يوليو سنة ١٩٤٠ م }

ملاحظ الطبعة

محمد أمين عمران

مدير الطبعة

رستم مصطفى الحلبي